المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 123



العثمانيون في المغارب

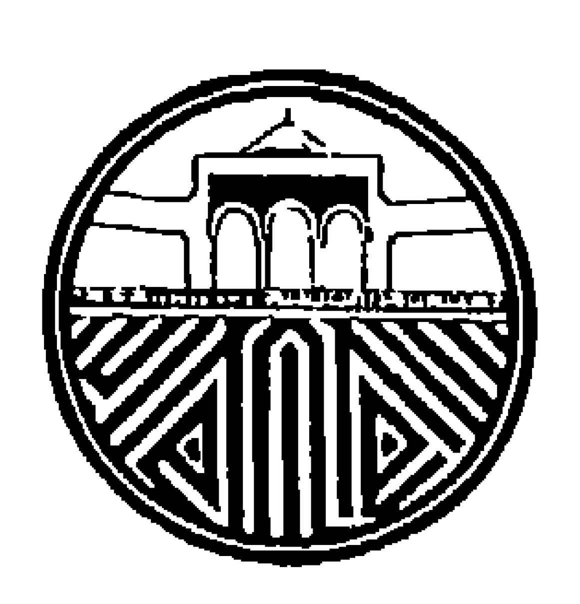
من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية

تنسيق
عبد الرحمن المودن - عبد الرحيم بنحادة

العثمانيون في المغارب

من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية.


بسم الله الرحمن الرحيم



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 123

العثمانيون في المغارب

من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية

تنسيق
عبد الرحمن المودن - عبد الرحيم بنحادة

الكتاب : العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية

سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 123

تنسيق : عبد الرحمان المودن وعبد الرحيم بنحادة

الناشـــر : منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط

الغلاف : عبد الرحمان المودن وعبد الرحيم بنحادة

الخطوط : بلعيد حميدي

الطبع : مطبعة الأمنية – الرباط – الهاتف : 39 48 72 037

التسلسل الدولي : ISNN 1113-0377

ردمـــك : 9981-59-105-X

الإيداع : 2005/2414

الطبعة : الأولى 2005

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج
التعاون بين الكلية ومؤسسة كونراد أدناور

المحتويات

تقديم

ارتبطت البلاد المغاربية بالدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن السادس عشر، وساهمت المنطقة بشكل فعال في التاريخ العثماني من خلال الانخراط في جل الأحداث البارزة في تاريخ الدولة العثمانية إلى درجة يمكن القول معها إن الرهان العثماني في العالم المتوسطي خلال القرن السادس عشر مثلا ارتبط إلى أبعد الحدود بولايات الشمال الإفريقي.

وقد اختلفت درجة الحضور العثماني في المغارب جغرافيا؛ ففي الوقت الذي كان فيه هذا الحضور مكثفا في الجزائر بفعل ظروف تاريخية منها على الخصوص أسبقية إعلان خير الدين بارباروسا التبعية للدولة العثمانية المركزية حيث أصبح أول ولاتها في المنطقة ولعب أدوارا طلائعية فيما بعد داخل أجهزتها الإدارية، كان ذلك الحضور خافتا في تونس وطرابلس الغرب ومنعدما في المغرب. وبالرغم من خفوت الحضور في تونس وانعدامه في المغرب إلا أن الدولة العثمانية كان لها إسهام كبير في تاريخ البلدين، وبدا تأثير الحضور العثماني واضحا في عدد من المؤسسات التي تم تبنيها في البلدين كما بدا في التطورات السياسية التي لم تكن بمنأى عن مجريات التاريخ العثماني.

واختلفت درجة الحضور في المغارب زمنيا، فقد كانت ولايات الشمال الإفريقي حاضرة في صنع التاريخ العثماني عندما كانت الدولة العثمانية تتطلع للسيطرة على العالم المتوسطي، وبدا ذلك واضحا في حرص الإدارة المركزية على ضبط هذه الولايات والتحكم في تعيين ولاتها ومدها بكل ما تحتاجه من أجل مواجهة الإسبان. وعندما استنفذت الدولة العثمانية كل إمكانياتها واضطرتها ظروف لا داعي للخوض فيها إلى الانسحاب من عالم المتوسط

الغربي تنامت النزعة الاستقلالية في المغارب وأصبح الولاة يتصرفون بما تمليه عليهم مصالحهم دون الاكتراث بما يصلهم من أحكام من الإدارة المركزية في استانبول.

ومهما اختلفت درجة الحضور العثماني في المغارب جغرافيا وزمنيا، فقد تخلف عنه رصيد وثائقي مهم سواء في الأرشيفات المحلية أو الأرشيفات العثمانية أو أرشيفات البلدان التي ارتبطت معها البلدان المغاربية والدولة العثمانية.

ولقد أظهرت الدراسات التي قدمت في المائدة المستديرة التي نظمتها وحدة التكوين والبحث : **المغرب والعالم العربي الإسلامي** في إطار برنامج "المغارب في الأرشيفات العثمانية"، والتي انعقدت بمراكش أيام 24-26 ماي 2003، أهمية الأرشيفات سواء المحلية أو المتوسطية في كتابة تاريخ المغارب في الفترة العثمانية.

قد لوحظ تركيز الباحثين على الأرشيفات المحلية سواء منها المتمثلة في سجلات المحاكم الشرعية أو السجلات الوقفية أو دفاتر التركات، والتي تطورت مع التطور الحاصل في المؤسسات العثمانية، وقد توقف الباحثون عند مختلف أنواع المادة التي تمدنا بها هذه الوثائق، وخاصة منها السجلات الوقفية سواء في الجزائر أو تونس، وأهميتها في كتابة التاريخ الاجتماعي والحضري للمغارب. واهتمت مداخلات أخرى ببعض القضايا التقنية والمنهجية التي يطرحها استعمال الوثائق العثمانية سواء تلك المحفوظة في الأرشيف العثماني أو أرشيفات الإيالات العثمانية المغاربية، وقد أكدت أبحاث أخرى كيف أن الوثيقة تتجاوز ذلك الدور التقني المحض المتمثل في حفظ معلومات لتصبح أداة لممارسة الهيمنة والسيطرة. واتجه باحثون إلى إبراز أهمية الوثيقة الأجنبية في كتابة بعض التفصيلات المهمة في تاريخ العلاقات بين المغرب وتركيا الحديثة،

وهي تفصيلات تكاد تكون غائبة في الوثائق المحلية في البلدين (تركيا والمغرب). كما انصب اهتمام باحثين آخرين على دراسة التكامل والاختلاف بين الوثائق العثمانية والوثائق الإسبانية في مسألة بالغة الحساسية والأهمية في تاريخ العلاقات المغربية العثمانية.

ولم تكن الوثائق الصادرة عن مختلف الإدارات هي التي استرعت اهتمام المشاركين فحسب بل تعرضوا للوثيقة في مفهومها الواسع فاستحضروا بعض النصوص لتحليل خطابها، وفي هذا الإطار عكفت مداخلات على دراسة الأنظمة العسكرية في الولايات المغاربية من خلال تحليل نصين لرحالين فرنسيين خلال القرن السابع عشر، وتحليل ما ورد في نص مغربي عن الجامعة الإسلامية.

لا يسعنا بمناسبة تقديم أعمال هذه المائدة المستديرة إلا أن نجدد شكرنا للسيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، والسيد نائب العميد على دعمهما وتشجيعهما وإلى السيدات والسادة العاملين في مصلحة النشر وعلى رأسهم أحمد بن علي على العناية التي أولوها لجميع الأعمال التي ننسقها، والشكر أيضا لمؤسسة كونراد أديناور التي احتضنت المائدة المستديرة ودعمت نشر أعمالها.

المنسقان :عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة.

الدخول التركي إلى مدينة فاس بين الوثائق الإسبانية والوثائق العثمانية 1554- 1576
قراءة في الاختلاف والتكامل

عبد الرحيم بنحادة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط

لأمد بعيد ظلت المصنفات الأوربية والوثائق الأجنبية السبيل الوحيد لدراسة العلاقات المغربية العثمانية، وبالرغم من غياب الوثائق العثمانية عن هذه الدراسات إلا أنها كانت حاضرة من خلال بعض الحسرة عليها[1]، حيث ظل الأمل معقودا على استغلالها وإماطتها اللثام عن مجموعة من القضايا التي ظلت عسيرة الفهم وصعبة التفسير في ضوء الاعتماد الأحادي على النصوص الأجنبية. فإلى أي حد استجابت الوثائق العثمانية لهذا الأمل؟ وما هي حدود الاستفادة منها؟

لقد بينت الأبحاث التي قام بها باحثون مغاربة وأجانب أهمية الأرشيف العثماني في إعادة بناء تاريخ العلاقات المغربية العثمانية[2]، وانبرى عدد منهم إلى نشر بعض الوثائق التي تقف عند قضايا معينة كمعركة وادي المخازن والحملة الفرنسية على مصر والعلاقات التي ربطت بعض السلاطين المغاربة مع الدولة العثمانية كعبد الملك وسيدي محمد بن عبد الله[3].

---

(1) بدا ذلك واضحا في مجموعة من الأعمال التي درست العلاقات المغربية العثمانية أو الحضور العثماني في البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، فبروديل بالرغم من الغنى الوثائقي لكتابه إلا أنه ظل يعتبر غياب الأرشيف التركي به ضعفا وكتب ما يلي : " فهناك فراغ مدهش بالنسبة للبلاد التركية ونقطة ضعف في هذا الكتاب، وباعث المؤرخين الأتراك والبلقانيين والسوريين والمصريين والمغاربة على ملء هذه الفراغات ومساعدتنا على هذه المهمة التي لا يمكن أن تكون سوى جماعية".

ينظر : Braudel(F), *La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,* 5emc édition A. Colin 1982, T.II- p.532.

(2) ينظر الأعمال التي أنجزها كل من عبد الرحمن المودن وعبد الحفيظ الطبايلي وعبد الرحيم بنحادة وخديجة بونيت.

(3) نشرت هذه الوثائق في مجلات مختلفة خاصة مجلة هسبيريس تمودا.

وقد مزج مستغلو الأرشيف العثماني بين الانبهار بالعدد الهائل من الوثائق التي اكتشفوها، وهي وثائق كانت نتيجة تنظيم محكم للبيروقراطية العثمانية، والمرارة والحسرة في عدم بلوغ وثائق بإمكانها أن تنير بعض قضايا البحث. وقد كانت الوثائق الأوربية التي تعرفوا عليها نبراسا لهم في التنقيب عن الوثائق العثمانية المتعلقة بنفس الأحداث. وقد سمحت التحريات في الأرشيف العثماني لهؤلاء الباحثين بالقول إن الوثائق لم تكن دائما على طرف النقيض من الوثائق الأجنبية أو المحلية.

سوف أعالج اختلاف وتكامل هذه الوثائق من خلال بعض اللحظات من تاريخ العلاقات المغربية العثمانية من خلال التوقف عند مثالين تعلقا كلاهما بالمحاولات العثمانية السيطرة على فاس :

الأول : حملة صالح رايس على فاس 1554

الثاني : حملة رمضان باشا على فاس 1576

لكن قبل ذلك لابد من إبداء بعض الملاحظات المنهجية الأساسية :

أولا – أن الوثائق التي نعتمدها سواء بالنسبة للوثائق الإسبانية أو الوثائق العثمانية هي غير كاملة، فوثائق المصادر الأصلية لتاريخ المغرب[4] والتي غالبا ما يتم الرجوع إليها هي وثائق منتقاة، فواضعوها سلكوا طريقة معينة في تقديمها وربما انسجمت مع تلك التعاليق التي وضعوها بين الفينة والأخرى، أما الوثائق العثمانية فلازال عدد هائل منها لم ينفض عنه الغبار وبالتالي فعدد لا يستهان به من أرشيف رئاسة الوزراء غير مصنف أو قيد التصنيف[5].

ثانيا – واستغلال الوثائق العثمانية، كما سبق وأن بيننا في مناسبات سابقة، يطرح مشاكل ذات طبيعة بيروقراطية[6]، لكنها من الأهمية بمكان

(4) يتعلق الأمر بتلك السلسلة التي أشرف على نشرها الفرنسي هنري دوكاستر والمعروفة ب Les sources inédites de l'histoire du Maroc وهي عبارة عن الوثائق المتعلقة بالمغرب والموجودة في مختلف الأرشيفات الأوروبية.

(5) يتعلق الأمر بالخصوص بأرشيف رئاسة الوزراء Basbakanlik Arsivi باستانبول. ينظر عن هذا الأرشيف كتاب : Basbakanlik Osmanli Arsivi Rehberi, Ankara 1992.

(6) حول هذه المشاكل ينظر كتابنا المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان 1998، ص 14-16.

فنصوص الوثائق المعتمدة هي عبارة عن نسخ من الأحكام التي وجهت إلى باشاوات وقضاة وشرفاء وأعيان في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، سجلت في دفاتر خاصة عرفت ب "الدفاتر المهمة" أو "دفاتر الأمور المهمة"، وبالتالي تطرح مشاكل جمة فيما يتعلق بتاريخ كتابتها بل وحتى إرسالها إلى أصحابها. وقد نستطيع تذليل هذه الصعاب إذا ما توفرت النصوص الأصلية، لكن الأمر ليس بالشيء الهين خاصة فيما يتعلق بنصوص الأحكام التي وجهت إلى الأمراء السعديين. فهناك أحكام داخل الدفتر الواحد يستعصي فهمها لأنها تحيل على أحكام أخرى لا يتضمنها الدفتر، بل لا توجد فيما عداه من الدفاتر الأخرى، وكمثال على ذلك الحكم الذي وجهه الديوان العثماني إلى باشا الجزائر بتاريخ 26 محرم 979، ففي هذا الحكم يغيب ما يسمى عند العثمانيين ب "نقل وإبلاغ" – وهو العرض الذي يرد فيه سبب إيراد الحكم وهو يحتل مساحة هامة في النص – ولم نعثر على فحوى الإبلاغ هذا في أي حكم آخر صادر عن الديوان العثماني[7].

ومن ثمة فالوثائق العثمانية لا ينبغي التعامل معها بنوع من الثقة العمياء، أي أنها تقدم معطيات ثابتة لا مجال للشك في مصداقيتها، بل ينبغي أن نضع في الاعتبار مختلف هذه الصعوبات.

الدخول الأول

إن الناظر إلى الوثائق الإسبانية المنشورة في سلسلة المصادر الأصلية لتاريخ المغرب لا يمكنه إلا أن يسجل غزارة الحضور التركي فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر. ومعظم هذه الوثائق هي عبارة عن المراسلات التي تبادلها إسبانيو الثغور خاصة تلك التي تبادلها فرانسيسكو دو مدينة (قائد ثغر مليلية) والكونت الكوديت (حاكم وهران) مع الإدارة المركزية الإسبانية، وهي ثغور أصبحت منذ أن غدت الجزائر تابعة للدولة العثمانية هدفا للمجاهدين حيث تعرضت لمجموعة من الحصارات.

(7) (MD14 : 1572, p. 1068).

وتمكن هذه الوثائق من الوقوف على :

- الإشارة إلى الأخطار التي تتهدد مليلية[8] ففي الثالث من شتنبر 1552 تلقى فرانسيسكو فريديكو رسالة من فرانسيسكو دو مدينة، وهي رسالة يخبر فيها أن 23 سفينة بقيادة باشا الجزائر وصلت إلى الحسيمة (Mar Chica) وهي السفن التي احتجزت السفينة التي كان على متنها أبا حسون الوطاسي. والأكثر من ذلك أن هذه الرسالة تشير إلى أن باشا الجزائر ماض في تحالفه مع الشريف السعدي من أجل استرجاع مدينة مليلية، فالشريف السعدي، تشير نفس الوثيقة أنه سيمد الحملة بأربعين ألف رجل، وبالتالي فمن اللازم تحصين مليلية وإمدادها بالذخائر والمؤن[9].

- بعد ستة أيام من صدور هذه الرسالة يرد نص آخر يتضمن معلومات مناقضة للمراسلة التي صدرت عن قائد مليلية، ويتضمن هذا النص معلومات عن حروب صالح رايس مع الشريف السعدي - وأن أبا حسون وصل إلى الجزائر - وأن باشا الجزائر وعده بإيفاد 25 سفينة إلى بادس وأن الباشا سيترأس حملة برية بنفسه[10].

وقد بدا هذا التخوف مرة أخرى في التحذير من انعكاسات انهيار مملكة دبدو، حيث تشير مراسلة فرانسيسكو دو مدينة إلى الأمير فليب أنه من المحتمل جدا أن يلجأ أمير دبدو إلى طلب المعونة التركية وبالتالي سيكون ذلك سببا كافيا لمواصلة الزحف التركي في اتجاه Mar Chica، ومن ثمة فمن الضروري بناء قلعة بمدخلها، كما تورد المراسلة خبر إيفاد سفارة من قبل السلطان العثماني إلى الشريف السعدي[11].

---

(8) SIHM. Esp. T.II,p .22.

(9) (S.I.H.M II – 31 – 33).

(10) (S.I.H M Esp II – 34).

(11) (S.I.H M Esp II 44 - 46).

وفي مراسلة أخرى من فرانسيسكو دو مدينة إلى الأمير فليب تحمل تاريخ 5 يناير 1553 إخبار بأن أبا حسون توجه إلى القسطنطينية لطلب المعونات من السلطان العثماني الذي قبل تزويده بها خلال الربيع المقبل، وأن تعليمات ستصدر لباشا الجزائر لتجهيز ثلاثين سفينة، وهي مناسبة استغلها حاكم مليلية لطلب إمداده ب 300 رجل وبأسلحة "لأن أبا حسون بإمكانه أن يوجه حملة على مليلية لإرضاء الأتراك[12]".

ولم تكن هذه الوثائق تتميز بالدقة فيما يتعلق بالخطورة التي يشكلها محمد الشيخ السعدي والأتراك العثمانيون؛ فهذا حاكم مليلية يعترف في رسالة إلى الأمير فيليب بتاريخ 26 فبراير 1553 بأنه لم يتمكن من معرفة أعداد السفن التي أمد بها العثمانيون أبا حسون كما أنه لم يتمكن من تحديد هوية قائد الحملة التركية[13]. ولعل غياب الدقة مرتبط بمصادر الأخبار التي اعتمدها أصحاب التقارير وهذا نموذج من هذه المصادر : ففي الرسالة التي وجهها Don Martin de Cordoba[14] إلى الأمير فليب بتاريخ 19 ماي 1553 يورد أن أخبار الاستعدادات التركية لتوجيه حملة على بادس ووهران استقاها من أسرى برتغاليين تم افتكاكهم وتوجهوا بعد ذلك من الجزائر إلى وهران[15]. واستقى Juan de Abreu (حاكم سبتة) معلوماته حول وصول إمدادات من باشا الجزائر إلى أبي حسون من سوداني فار من تطوان[16]. بل أكثر من ذلك أن هذه الوثائق كانت تعتمد على الشائعات – ومن ذلك مثلا تردد عبارات se dezia entre todos que (أي يتداول عند الجميع)، في انتظار تأكيد هذه الشائعات من قبل جواسيس بتثهم الإدارة الإسبانية في المراكز الحساسة[17].

وقد تتبعت هذه الوثائق تحركات أبي حسون الوطاسي منذ خروجه من فاس إلى حين عودته إليها مصحوبا بالجيش التركي، ومرة أخرى لم تجد هذه

---

(12) (S.I.H M Esp II, 62 - 63).

(13) (S.I.H M Esp II, 68 - 69).

(14) وهو الابن الثاني لحاكم وهران الكونت ألكوديت. ينظر حوله S.I.H.M Esp.T.I, 203

(15) S.I.H.M Esp II, 93 – 94.

(16) S.I.H.M Esp II, 109 - 110.

(17) S.I.H.M Esp II, 95 – 97.

الوثائق مناصا من الاعتماد على شهادات الأسرى[18]. واعتمادا على مثل هذه الشهادات أورد Bartholome Dorador في رسالته إلى الأمير فليب التي تحمل تاريخ 25 يناير 1554، كيف أن الحملة التركية على فاس لمساعدة أبي حسون لقيت مجموعة من الصعوبات ومن بينها تلك المتمثلة في قلة المؤن، والتي اضطرت الأمير الوطاسي إلى انتظار ثلاثة أيام أو أربعة في موقع بوعرك من أجل الحصول على مدافع وجيوش[19]. وتشير وثيقة أخرى إلى أن المشاركين في الحملة رفضوا الاعتراف بسلطة الأتراك[20].

وتقدم الوثائق الإسبانية سقوط فاس بشكل درامي وتربطه بشكل كبير بالإدارة المركزية في استانبول، حيث تذهب إلى أن صالح رايس اقترح على السلطان العثماني أنه ب 40 إلى 50 سفينة و6000 انكشاري بإمكان الدولة العثمانية أن تسيطر على كل البلاد المغربية بل وأن تحرر كافة الثغور الإسبانية، ولعل الوثائق الإسبانية تغالي أكثر عندما تؤكد أن صالح رايس قد تنكر لأبي حسون الوطاسي وبدأ يخطط لتحالف مع الشريف السعدي[21].

ولم تكن الرسائل الصادرة عن حكام الثغور (مليلية ووهران) وهي الأداة الوحيدة التي تابع بها الإسبان الحملة التركية على فاس، بل أيضا صادرة عن السلطات البرتغالية باعتبار المصالح البرتغالية في المغرب، فلا يجب أن يعزب عن بالنا أن عددا من الثغور كانت لا تزال محتلة من قبل البرتغاليين، وأيضا لأن أبا حسون التجأ إلى البرتغال قبل أن ينتهي إلى طلب المعونة التركية الجزائرية، و من ثمة، كانت المتابعة لهذا الملف من قبل أعلى سلطة في لشبونة ؛ ففي رسالة موجهة من Luis Sarmiento[22] إلى شارل الخامس حديث حول تفاصيل الدخول التركي إلى فاس قدمها الملك البرتغالي إلى الإمبراطور شارل

---

(18) S.I.H.M Esp II, 121 – 122.

(19) S.I.H.M Esp II, 131-136.

(20) S.I.H.M Esp II, 137 – 138.

(21) S.I.H.M Esp II, p164 – 165.

(22) هو السفير الإسباني في البرتغال زمن الملك شارلكان.

الخامس، ودعوته له للتدخل السريع من أجل مواجهة هذه الوضعية الخطيرة[23]. بل أكثر من ذلك سارع الملك البرتغالي إلى إعادة مد الجسور مع أبي حسون الوطاسي.

وقد حاولت هذه الوثائق أن تبرز الانعكاسات السلبية التي كانت لدخول الأتراك إلى فاس حيث تشير وثيقة - عبارة عن رسالة من Luis Sarmiento إلى Juan Vazquez (كاتب مجلس الدولة الإسباني) تحمل تاريخ 31 يوليوز 1554 - إلى انخراط الأتراك في هجوم على مدينة العرائش وبالتالي تهديد المصالح البرتغالية بسواحل الأطلسي[24].

وبنفس القدر من الأهمية الذي تتبعت فيه الوثائق الإسبانية دخول الأتراك صحبة أبي حسون إلى مدينة فاس، تتبعت العودة السعدية إليها. هكذا تتوسع الوثائق الإسبانية في رصد تحركات محمد الشيخ السعدي وتعطي أرقاما حول عدد من استنفره الأمير السعدي من الرجال لاسترجاع فاس، كما تلح على الأتراك الذين انقلبوا ضد أبي حسون ودخلوا في خدمة محمد الشيخ، تقدر عددهم رسالة صادرة عن حاكم لاكوليت Alonso de Cueva إلى شارلكان بتاريخ 1 شتنبر 1554 بإثنى عشر وخمسمائة تركي[25]. كما تتبع الوثائق الإسبانية النهاية المأساوية لصالح رايس الذي أسر عقب هذه الحملة الفاشلة.

وتظهر هذه الوثائق تداعيات وتبعات الدخول التركي إلى فاس إذ تركز على المفاوضات التي دشنتها الدولة السعدية مباشرة بعد فشل الحملة على فاس، حيث شرع الطرفان الإسباني بواسطة الكونت الكوديت حاكم وهران ومولاي عبد الله الأمير السعدي[26]. وتبعت هذه المراسلة سفارة وجهها الكونت ألكوديت إلى بلاط الشريف السعدي، وهي السفارة التي تؤكد تقارير أخرى أنها لم تعط أكلها. وربما أن الأمر كان يتعلق بإرغام الشريف

(23) S.I.H.M Esp II, 146, -148.

(24) S.I.H.M Esp II, p 177 – 180.

(25) S.I.H.M Esp II, p 181 – 183.

(26) S.I.H.M Esp II, p 206 – 207.

على الإذعان للمشاريع الإسبانية في المنطقة، وهو ما يفهم من خلال المراسلات التي تبادلها بين Polo Grillo مع الأب لويس صاندوفال[27].

وقد روجت الوثائق الإسبانية أيضا أن محمد الشيخ لن يستطيع مواجهة الأتراك إلا بدعم من الإمبراطور شارلكان، وأن المساعدة التي سوف يقدمها الأسبان لمحمد الشيخ السعدي تعتبر بمثابة ورقة لتحقيق أطماع إسبانية بتحقيق حلم انكسر على صخور الجزائر قبل أكثر من عقد من الزمان[28]. فقد اقترح الإسباني على محمد الشيخ صفقة شاملة حول المصالح المتبادلة[29].

ولما فشلت المحاولات الأولى للتقارب الإسباني السعدي، تدخل الملك البرتغالي يوحنا الثالث ليعقد أولا هدنة مع الشريف لمدة ستة أشهر، وليقنع الملك الإسباني شارلكان بضرورة عقد اتصالات مع الشريف السعدي وتشجيعه على مواصلة الحروب ضد الأتراك، ولو أن بعض الملاحظين يعتقد أن الدخول التركي إلى فاس لن تمنعه اتفاقيات الهدنة[30]. وهذه القناعة استمرت لدى الملك البرتغالي، واستماتت في الدفاع عنها بشدة لمدة طويلة كما يبدو ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها Sarmiento إلى شارل الخامس في 28 أبريل سنة 1555[31]. ويظهر التقرير الذي بعثه الكونت الكوديت إلى Pedro de los Rios تفاصيل الاتفاق بينه وبين الأمير عبد الله بن محمد الشيخ من أجل طرد الأتراك من كل "بلاد البربر" كما يتضمن تفاصيل حول المساعي التركية لعقد تحالف مع الشريف السعدي[32].

---

(27) كان من فرنسيسكان إشبيلية قبل أن يتحول إلى خدمة السلطان عبد الملك السعدي الذي شغل عنده منصب الكتابة. ينظر : S.I.H.M Ang I, 232

(28) يتعلق الأمر بالحملة التي وجهها الأسبان على الجزائر في شتنبر 1541 التي يروي هايدو تفاصيلها وتطنب المصادر العثمانية في الحديث عن الهزيمة التي ألحقها العثمانيون بشارلكان. ينظر :

Haedo (F), *Histoire des rois d'Alger*, Traduite et annotée par H.D. De Grammont, Paris 1881, p.63.

(29) S.I.H.M Esp II – 213 – 217.

(30) S.I.H.M Esp II – 222 – 252.

(31) S.I.H.M Esp II – 222 – 252.

(32) S.I.H.M Esp II – 234 – 239.

لن نسترسل في جرد الوثائق الإسبانية المتعلقة بالدخول التركي إلى مدينة فاس لنخلص إلى القول :

أولا – أن الوثائق الإسبانية تتبعت بكل التفاصيل مسألة الدخول إلى فاس منذ فرار أبي حسون الوطاسي من فاس عقب الدخول السعدي لها.

ثانيا – أن هذه الوثائق تتميز بالتضارب والتناقض وهذا التناقض مرتبط بتضارب مصالح حكام الثغور الإسبانية في الضفة الجنوبية بالبحر الأبيض المتوسط، والخوف الذي كان ينتابهم من كل تحرك تركي في عرض البحر الأبيض المتوسط.

إن معظم الذين درسوا تاريخ العلاقات المغربية العثمانية بالاعتماد على هذه الوثائق، كان من الطبيعي أن ينتهوا إلى خلاصة أن الأتراك كانوا يشكلون خطرا على المغرب[33] خلال هذه الفترة، وأن موت محمد الشيخ السعدي لم يكن في النهاية سوى عاقبة طبيعية للتوغل التركي في البلاد المغاربية.

لكن كيف عالجت الوثائق العثمانية هذا الوضع ؟ ما هو الصدى الذي كان لهذه الأحداث التي تناولتها الوثائق الاسبانية خلال هذه المرحلة ؟ لابد من التأكيد على أن الوثائق العثمانية المتعلقة بموضوع الدخول إلى فاس منعدمة، ونعتقد أن من وراء ذلك عوامل مختلفة :

أولها : متعلق بطبيعة تنظيم الأرشيف العثماني، إذ يجب التأكيد على أن الوثائق المتعلقة بالنصف الأول من القرن السادس عشر لهي من الضنك بمكان، فالدفاتر المهمة، وهي الدفاتر التي كانت تسجل فيها الأحكام الموجهة إلى مختلف ولاة الدولة العثمانية وقضاتها، لم تسجل فيها سوى الأحكام الصادرة بدءا من سنة 1553، ولا نعرف شيئا عن الدفاتر السابقة لهذا التاريخ، وإن كانت سجلات المحاكم الشرعية التي يقيد بها طبقا للأصول ما يصل إليها من فرمانات، تبدأ من تواريخ أقدم بكثير، وهو ما يؤكد احتمال أنه كانت هناك

(33) Berthier, «Les Ibériques face au péril turc sur le Maroc à la veille de la bataille de Wadi-al Makhazin», in *Revue d histoire maghrébine*, 1982, pp.91-104.

دفاتر مهمة تعود إلى السنوات نفسها، غير أنه لسبب أو لآخر ظهر ما حال دون انتقال هذه الدفاتر إلى الأرشيف.

ثم إن الدفترين اللذين يتضمنان أحكام السنوات الثلاثة الأولى (1553– 1556) لا يتضمنان سوى بعض الأحكام التي لا تمت بصلة لموضوع التحركات العثمانية في المغارب حتى عندما يتعلق الأمر بفاعلين في هذه الأحداث مثل صالح رايس، باستثناء أحكام عبارة عن بيورلدى[34] تتعلق بتيمار كان قد حصل عليه لصالح شخص يسمى يونس[35]، يمكن أن يكون ذا علاقة بالموضوع ولكن دون التصريح بشكل مباشر. أما بعضها الآخر المتعلق بصالح رايس فيرتبط بما بعد وفاة صالح رايس حيث تشير إحدى الأحكام إلى نقل مخلفات صالح رايس بعد وفاته بطلب من ابنه[36]. وتتعلق الوثائق الأخرى بمسألة تبعية قسنطينة وإعطاء لوائها للقائد مراد[37].

ثانيهما : مرتبط بانشغالات الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة بمجالات أخرى، ولعل استحضار الأحداث يؤكد ذلك :

1551 – أخذ طرابلس الغرب.

1552 – حملة أمير البحر بيري رايس على مسقط وهرمز وإعدامه بعد فشله الذريع، الحملة على تيمشوار ومدن أخرى في أوربا الشرقية.

1553 – الحرب ضد الصفويين، حملة سليمان القانوني على قرمان، وإعدام الشاه زاده مصطفى بن سليمان القانوني.

1554 – فشل الحملة على هرمز التي قادها السيد علي رايس.

---

(34) بيورلدى هو الأمر الصادر عن مختلف رجالات الدولة العثمانية من أمثال الصدر الأعظم والقبودان دريا (أمير البحر)، وفي هذا الإطار ظهر في الدولة العثمانية ما يسمى ب "قلم بيورلديسي". وكانت الدفاتر التي تسجل فيها هذه الأوامر تسمى ب"بيورلدى دفتري". وقد تنوعت أشكال البيورلدى ولعل أهمها ما يعرف بآجيق بيورلدى، وهو الأمر أو الحكم الذي يصدر من دون تعيين الموجه إليه على أن يكتب عند الضرورة.

(35) MD2 : 59, 543 8 CA 963/1555.

(36) MD2 : 165, 1526 6 Zilhice 963/ Oct 1556.

(37) MD2 : 63, 564 CA 963 / 1555.

1555 – توقيع الصلح مع الصفويين.

ويبدو من خلال جرد هذه الأحداث على أن توجه الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة كان توجها شرقيا، والمعروف عن الدولة العثمانية أنها لا تفتح جبهات متعددة، وهذا في نظرنا كان له انعكاس على المخلفات الوثائقية المتعلقة بالدخول الأول إلى فاس. إذ الظاهر أن الدولة المركزية "فوضت" لباشواتها في الجزائر التصرف بما يمليه تطور الأحداث في منطقة الشمال الإفريقي.

ولعل ما يؤكد هذا التوجه استعراض الأحداث عند أحد أكبر المهتمين بحركة التوسع العثماني في القرن السادس عشر، ويتعلق الأمر بكاتب جبلي[38] الذي غض الطرف إطلاقا عن الاهتمام العثماني بالمغرب، فبعد الانتهاء من الإخبار بفتح طرابلس انصرف إلى الحديث عن "حملة بيري رايس جهة المحيط الشرقي[39]" و"حملة القبودان مراد"[40] على البصرة وهرمز وتقديم ترجمة للسيد علي ومواجهاته مع البرتغاليين في المحيط الهندي.

وإذا كان الأرشيف العثماني خلو مما يمكن أن نقارع به الوثائق الإسبانية، فهل وفرت المصادر العثمانية مادة في موضوع الدخول العثماني الأول إلى فاس؟

لقد كان الجنابي[41] المرجع الأساس لكل المؤرخين العثمانيين الذين أوردوا أخبارا عن المغرب، وعندما نقرأ هذا النص نلاحظ الغياب الكلي لحديث عن حملة تركية على فاس، وقد يقال أن هذا الغياب مرتبط بشدة الاختزال التي ميزت تدوين الجنابي لتاريخ الشرفاء، إلا أننا نعتقد مع ذلك أن

(38) هو المعروف في تاريخ الأدب العربي بحاجي خليفة، وهو أحد كبار المفكرين الأتراك خلال القرن السابع عشر عرف بتآليفه المهمة في سائر مناحي الحياة الفكرية من جغرافيا وتاريخ وتصنيف العلوم. وقد انشغل كاتب جلبي بالبحث في تاريخ البحرية العثمانية خلال القرن السادس عشر فألف كتابا بعنوان **تحفة الكبار في أسفار البحار**.

(39) كاتب جلبي، **تحفة الكبار**.. ص 61.

(40) **نفسه**، ص. 62.

(41) يعتبر الجنابي واحدا من المؤرخين العثمانيين ممن خصوا الدولة السعدية بفقرات في تاريخه **البحر الزخار**. وقد أرخ فيه للدولة السعدية منذ قيامها إلى عهد حكم المنصور السعدي. وقد قام الزميل عبد الحفيظ الطبايلي بنشر هذا الجزء الهام من الكتاب بعنوان «مصدر عثماني حول تاريخ المغرب السعدي»، في **التاريخ العربي**، العدد 12 ص ص 197-234.

هذا الغياب قد لا يكون ناجما عن التلخيص فهو لا يعرض إطلاقا لفرار أبي حسون الوطاسي وطلبه المعونة التركية يقول الجنابي :

"ثم إن الشريف طمع في فاس. فأرسل إلى أحمد بتسليم البلد إليه، فأبى من ذلك أحمد. فنهض الشريف وحاصر فاس في مدة ثلاثة سنين. وكان عهد لأحمد أن يعوضه عن فاس وإقطاع شوشاوة فلم يف بالعهد. وأرسل مولاي أحمد إلى مراكش وولده القصري وعين لهما ما يكفيهما من النفقة، ودخلت فاس ومراكش وسجلماسة وتارودانت وجميع بلاد المغرب الأقصى تحت طاعة مولاي محمد الشريف. فاستمر أحمد بن البرتقالي إلى أن خرج الترك على أولاد الشريف مولاي محمد في تلمسان وهزموهم وقتلوا منهم ولده عبد القادر بن الشريف محمد، فأمر بمولاي أحمد وولده القصري فذبحا في ليلة واحدة[42]".

وقد انتقل الجنابي مباشرة بعد ذلك إلى قضية أخرى - وكأن الدخول السعدي إلى فاس حسم منذ سنة 1549- إلى قضية حساسة في تاريخ العلاقات المغربية العثمانية وهي قضية مقتل محمد الشيخ السعدي، ولكن بطريقة تنفي عن الأتراك العثمانيين مسؤولية الاغتيال على نحو ما تذهب إليه المصادر المغربية ومخطئا في تاريخ الحدث :

"فكانوا بها إلى أن قتل الترك وهم من عسكر مولاي محمد الشريف سلطانهم مولاي محمد المذكور غدرا في حدود سنة تسع وستين وتسعمائة- وهي السنة التي اقتتل فيها ابنا سلطان الروم سليم خان وبايزيد خان فانتصر سليم خان على أخيه الأصغر بايزيد خان وشرده إلى الشرق"[43].

وغياب معلومات عن الحملة التي قادها صالح رايس هو ما جعل المؤرخين الأتراك المعاصرين الذين كتبوا عن تاريخ المغارب، لم يجدوا خيارا آخر غير الاعتماد الكلي على الروايات الإسبانية للأحداث.

---

(42) نفسه ص 220.

(43) نفسه ص. 221.

فعزيز سامح التر[44] الذي كتب عن الأتراك العثمانيين في شمال افريقيا والذي أعاد ترديد ما كتبه أوغست كور ودو غرامون[45]، وإن كان يستحضر بعض النصوص التركية من دفاتر المهمة في كثير من الأحيان لتأثيث منقولاته، لم يجد غير ما أورده أ.كور، بل لم ينتبه لعدد من أحكام القيمة عن الوجود التركي في شمال إفريقيا.

وقد يكون لغياب التذكير بأحداث فاس عند الجنابي واللاحقين من المؤرخين العثمانيين ارتباط كبير بمآل الحملة التركية العثمانية، وبالتالي يكون من الطبيعي جدا أن يحجم المؤرخون عن الكتابة عن حدث انتهى إلى الفشل، على عكس الحملة التي قادها رمضان باشا صحبة عبد الملك فيما بعد. وربما كانت أحداث فاس عادية جدا وأن الذي جعلها تكتسي هذه الأهمية هو ما روجت له المصادر الإسبانية، وقد نميل إلى تأكيد ذلك إذا ما عدنا إلى الوثائق الأوروبية الأخرى. إن عدد الوثائق مثلا التي نشرها دوكاستر من أرشيف فرنسا لا تتعدى أربع وثائق عن الفترة الممتدة ما بين 1550 و1557 لا تلامس الموضوع إطلاقا باستثناء وثيقة واحدة عبارة عن مصاريف إقامة وسفر أبي حسون الوطاسي غداة خروجه من فاس وعبوره إلى الضفة الأخرى[46]. أما الوثائق الإنكليزية المنشورة عن هذه المرحلة فهي لا تتعدى ثلاث وثائق تتعلق بإخبار السلطات الإنجليزية بقتل أبي حسون الوطاسي من قبل محمد الشيخ[47] وتوجه ابن صالح رايس إلى القسطنطينية لطلب العون العثماني لتوجيه حملة على فاس وهي رسالة صادرة من استانبول بتاريخ 30 شتنبر1555[48].

---

(44) عزيز سامح إلتر، **الأتراك العثمانيون في شمال افريقيا**، ترجمه إلى العربية محمد سالم الأدهم، دار النهضة العربية-بيروت، 1989.

(45) Cour (A), *L'Etablissement de la dynastie des chérifs et leurs rivalités avec les turcs de la régence d'Alger (1509-1830)*, Ernest Leroux, Paris 1904.

(46) bis- Grammont (H.O), *Histoire de l'Algerie sous la domination turque 1515-1830* , Paris 1887.

(47) (S.I.H.M, Ang I,P21).

(48) (S.I.H.M Ang I,P22).

إذا كان الدخول التركي الأول إلى فاس يعتريه غموض كبير من حيث تعدد الشهادات، ويلاحظ فيه سيطرة النغمة الاسبانية على رواية الأحداث، فإن الدخول الثاني كان أكثر وضوحا سواء في الوثائق العثمانية أو الوثائق الإسبانية. ونعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى تزامن هذا الدخول مع وضع جديد في عالم البحر الأبيض المتوسط :

فالدولة العثمانية خرجت من ثوها من معركة أعادت الاعتبار لأسطولها البحري بعد الفشل الذريع في معركة ليبانتو في 7 من أكتوبر1571. كما أن الدولة العثمانية كانت غير منشغلة سوى بالجبهة الغربية، وكانت تسعى جاهدة إلى استثمار النصر الذي حققته قواتها في حلق الوادي في تونس سنة 1574. وهو ما انعكس إيجابيا على التراكم الوثائقي العثماني، مما سيمكننا بالتالي من مقارعة ما ورد في الوثائق الإسبانية، بمعنى أن الحدث الثاني تتوفر حوله روايتان للأحداث مختلفتان في جوانب ومتكاملتان في جوانب أخرى.

فكيف عالجت الوثائق الإسبانية موضوع الدخول الثاني إلى فاس؟

لم تكن إسبانيا طرفا مباشرا في القضية غير أنها اهتمت بها، فبعد انعقاد مجلس الدولة في شكل مجلس الحرب في أبريل 1575 أصدر فليب الثاني تعليماته لربط الاتصال مع عبد الملك باعتباره أحد العارفين بالمشاريع التركية العثمانية، بل الأكثر من ذلك أن السلطات الإسبانية راهنت على التحالف مع عبد الملك عن طريق تقديم مساعدة له تقدر ب 200 دوقة واستغلال صداقته مع A. Gasparo Corso[(49)].

وفي وثيقة صادرة، سنة بعد وفاة عبد الله الغالب، عن بيدرو فينيكاس دو قرطبة Pedro Venegas de Cordoba الذي كان حاكما لمليلية ما بين 1561- 1568، يعطي هذا الخبير بالشأن المغاربي معلومات عن مستجدات العلاقات بين عبد الملك والسلطات العثمانية، فيشير إلى أن عبد الملك" كان قد فر إلى القسطنطينية مع أخيه عبد المومن لئلا يلقى نفس مصير أخيه عثمان،

(49) (S.I.H.M ESPIII,PP.202-204).

وقد طلب من السلطان العثماني مساعدته من أجل الدخول إلى مملكة فاس، غير أن التركي أراد أن يتخلص منه فوفر له دخلا سنويا من أربعة إلى خمسة آلاف doblas من مداخيل تلمسان. ومنذ تولي المتوكل السلطة ثار عليه بعض القواد المنتصرين لعبد الملك، وقد تصرفوا بنفس الطريقة قبل عشر سنوات وطلبوا منه القدوم إلى مليلية ثم العبور إلى إسبانيا للاحتماء بفيليب الثاني، ولكن شيئا من هذا لم يقع[50]. ويختم الخبير هذا التقرير بأنه ليس من مصلحة إسبانيا أن تؤخذ فاس من قبل باشا الجزائر.

والظاهر من خلال هذه الوثائق أن إسبانيا عملت كل ما في وسعها من أجل الحيلولة دون تنفيذ المشاريع التركية العثمانية، بما في ذلك عقد هدنة مع الشريف السعدي عبد الله الغالب والتنسيق مع الملك البرتغالي عن طريق السفير الإسباني في لشبونة لأخذ الاحتياطات اللازمة كما تنص على ذلك وثيقة صادرة في 28 يناير 1576[51]. ويبدو أن التردد الاسباني في اتخاذ موقف سريع لمواجهة الوضع كان سببا وراء فشل الاسبان في تحقيق مطامعهم[52]. لم تكن هذه الوثائق صادرة هذه المرة عن حكام الثغور بل هي عبارة عن تقارير ومشاريع درست على مستويات عليا...

وقد تتبعت اسبانيا الحملة التركية منذ بدايتها من خلال تقارير مضبوطة، ففي تقرير من بادس يحمل تاريخ 4 مارس 1576 ورد أن "عبد الملك سلك نفس الطريق التي سلكها أبو حسون عندما قاد حملته على فاس مع الأتراك، وأن جيشه قضى سبعة أيام لاجتياز ملوية نتيجة فيضانات، وأنه يمتلك 20 مدفعا، وأن 4000 فارس عربي وصلوا إلى تازة ، ويتكون جيش عبد الملك – حسب هذا التقرير دائما – من ثمانية إلى عشرة آلاف تركي، كما أن المؤن والذخيرة نقلت بواسطة عشر سفن منها سفينتان ستتجهان نحو Mar chica،

(50) (S.I.H.M EspIII,pp.207 – 209).

(51) (S.I.H.M EspIII,pp.210-212).

(52) (S.I.H.M EspIII,pp.212-214).

وقد كتب عبد الملك إلى الأشياخ وهددهم بنسف ممتلكاتهم في حالة عدم تموينهم له، كما أوفد بعض الوسطاء إلى مدينة فاس من أجل مبايعته وأمهل مخاطبيه خمسة عشر يوما، وبمجرد تجاوزه نهر ملوية أصبح الأتراك يعتبرونه ملكا"(53). وقد أعطت الوثائق الاسبانية معلومات مدققة أيضا عن المراحل التي قطعتها الحملة يوما بيوم :

"لقد تجاوز الجيش التركي نهر ملوية في 27 فبراير ؛ وفي اليوم الموالي تم قضاء الليل بالقرب من واد اللاقالق، وفي فاتح مارس توقف الجيش في وادي كرت وقضى به يومين أيضا، وفي يوم الأحد 4 مارس توقف في مكان يدعى منتزه Matanzas، وفي اليوم الموالي في مكناسة الفوقانية، وفي يوم الأربعاء كان الجيش على مشارف تازة التي تجاوزها يوم الجمعة"(54).

وتظهر الوثائق الإسبانية سبب هذا الاهتمام المتزايد بالحملة التركية على فاس، فالإسبان كما في الحملة السابقة كانوا يخشون ألا يقف الأتراك عند فاس بل يعملوا على السيطرة على الثغور الأطلسية، والعرائش على الخصوص التي كانت تكتسي أهمية في الاستراتيجية الدفاعية للإسبان(55). وفي الرسالة التي وجهها D. Catelo Blanco إلى الملك فليب الثاني دعوة صريحة إلى ضرورة التعاون مع الشريف السعدي، في أفق عقد تحالف يضع حدا للتحرشات التركية، والتشاور مع الملك البرتغالي في هذا الصدد(56).

وتظهر هذه الوثائق كيف أن الحملة التركية على فاس كانت حملة هادئة لم تتخللها أعمال عنف على عكس الحملة الأولى، وتتابع هذه الوثائق ردود الفعل داخل المجتمع، ففي الوقت – يقول فرانسيسكو ذو قرطبة في رسالة إلى الملك فيليب الثاني في 24 أبريل 1576– الذي يعارض فيه الأعيان

---

(53) (S.I.H.M EspIII,pp.215-216).

(54) (S.I.H.M EspIII,pp.217- 218).

(55) (S.I.H.M EspIII,pp.221-224).

(56) (S.I.H.M EspIII,pp.225-228).

المغاربة gente principal فإن بقية الشعب مرتاحة لدخولهم المغرب بفعل ما ستجنيه من فائدة في حروب ضد المسيحيين، وبالتالي فإن هذه الوضعية تجعل من الصعوبة بمكان طرد الأتراك من مدينة فاس(57). وبالقدر الذي يتخوف فيه D.Fransisco de Cordoba من مآل الحملة التركية على فاس يعول مسؤولون اسبان آخرون على تغير في سياسة عبد الملك. ف Andrea Gasparo Corso، الذي يعتبر أحد المقربين من عبد الملك، يرى أن هذا الأخير لم يكن يحب الأتراك وإن كان قد استعملهم للوصول إلى الحكم فهو شخص معجب بشخصية شارلكان، وكان يرغب في خدمة الملك فليب الثاني منذ البداية، وحسب تقديرات كاسبارو قورصو فإن عبد الملك من السهل استمالته(58). وهي آراء قد لا تؤكدها مساعي عبد الملك فيما يلي من الأيام. ففي التقرير الذي رفعه Luis de Herrera إلى الملك الإسباني في 25 يوليوز 1576 ما يفند الآراء السابقة، حيث يشير إلى وصول عدد من الأتراك (ألف) على متن سفن إلى مدينة سلا، وذلك لتعضيد صفوف عبد الملك، كما يشير إلى أن عبد الملك أرسل إلى الجزائر واستانبول ليخبر بالنصر وليطلب إيفاد خمسين سفينة إلى سلا والعرائش كما نصحه بذلك القائد سعيد الدكالي، قائد القوات الأندلسية(59).

ويستثمر قادة الثغور الإسبان نتائج الحملة التركية الثانية في حث السلطات المركزية الإسبانية على دعم الوجود الإسباني في هذه الثغور، من خلال التلويح بالاستعدادات الجارية في القسطنطينية على حصار وهران والمرس الكبير ؛ فبعد شهرين من الآن سيصل عدد الأتراك في بربريا إلى عشرة آلاف وخلال فصل الشتاء ستصل إلى غرب البحر المتوسط las mares de poniente ثمانون سفينة (60).

---

(57) (S.I.H.M EspIII,pp .229-232).

(58) (S.I.H.M EspIII,pp. 229-232).

(59) (S.I.H.M EspIII,pp. 239-242).

(60) (S.I.H.M EspIII,pp. 246-248).

إن قارئ هذه الوثائق لا يمكنه إلا أن يسجل غناها ودقة أوصافها، غير أنه بالقدر الذي تتميز فيه بغنى المعلومات بالقدر الذي تتضارب فيها معلوماتها. فقد لاحظنا أن مسألة موقف عبد الملك من الأتراك غداة الدخول إلى فاس يكتنفها غموض كثير، وهو غموض مرتبط باختلاف الأشخاص الذين صدرت عنهم هذه المراسلات؛ ففي الوقت الذي نجد فيه فرانسيسكو دو قرطبة أقل روعا من الحملة ويحاول البحث عن السبل لاستمالة عبد الملك، نجد تلك الكتابات الصادرة عن قباطنة الثغور أكثر ارتباكا وتضاربا، وتقترح حلولا تميل أكثر إلى المواجهة وتروج لمعلومات من شأنها حث الدولة في اسبانيا على تبني مواقف أكثر صرامة من عبد الملك.

وفيما يتعلق بالوثائق العثمانية، نلاحظ أنها هذه المرة كانت أكثر غنى من حيث الكم أولا ثم من حيث المعلومات التي تتضمنها، فمن حيث الكم نسجل وجود أربعة وعشرين وثيقة متعلقة بعبد الملك الذي قاد الحملة إلى جانب رمضان باشا. وتعتني هذه الوثائق على غرار الوثائق الإسبانية بتفاصيل فريدة، فهي تشير إلى ملابسات فرار عبد الملك وأخيه عبد المومن من المغرب عقب وفاة محمد الشيخ السعدي، وتظهر هذه الوثائق أن الديوان العثماني لم يكن متحمسا لتلبية طلب الأخوين؛ ففي حكم صادر عن الديوان العثماني اقتراح بانتخاب بعض العلماء من أجل التوسط بين السلطان عبد الله الغالب وأخويه. وتلك هي أول القضايا التي تختلف فيها الوثائق العثمانية عن الوثائق الإسبانية التي تتبعت هذا الموضوع، وذلك لاعتبارات تتعلق باختلاف التمثل الإسباني للصراع بين الأميرين السعديين والتمثل العثماني الذي يروم إلى إصلاح ذات البين أولا، حسبما تنص على ذلك التقاليد الإسلامية، ثم يرتبط بطبيعة العلاقات التي كانت تهدف إلى إقامتها الدولة العثمانية مع المغرب ؛ وأخيرا مرتبط بالتزامات الدولة العثمانية الحربية في عالم البحر الأبيض المتوسط ؛ فلا ينبغي أن يغرب عن بالنا أن الدولة العثمانية كانت في خضم الاستعدادات لحرب مالطة التي كانت تعتبرها مفتاحا أساسيا لدفع "ضرر وفساد الكفار عن

الجزائر وعن طريق مصر"[61]. ففي الحكم الذي بعث به الديوان العثماني إلى عبد الملك في 7 رمضان 972 أبريل 1565 ما يؤكد المسعى العثماني :

"عند وصوله الأمر الشريف الواجب الإتباع، لا تغفلا عن مداراة شقيقكما بالشكل والأسلوب الذي يراه حسن باشا دام إقباله أمير أمراء الجزائر مناسبا كي تظلا في أحسن حال وريثما يتم أمر هذه الحملة التي سيبذل من أجلها كل غال ونفيس، وإن شاء الله بعد الانتهاء من هذه الحملة الهمايونية، وفيما إذا أصر شقيقكما على الخلاف والعناد ولم يعمل بالصلح والصلاح الذي يرتئيه حسن باشا فسوف نسعى بكل سبق وإقدام لتحقيق آمالنا عندما يحين الوقت والفرصة المناسبة"[62].

وتلتقي الوثائق العثمانية مع الوثائق الإسبانية في مسألة المساعدات المالية التي كانت تقدمها الدولة العثمانية للأمير السعدي اللاجئ إليها، وتمكننا من بعض التفاصيل المتعلقة بها، ففي حكمين موجهين إلى عبد الملك وباشا الجزائر بتاريخ 18جمادى الأولى 976/ أكتوبر 1568، أمر بدفع مستحقات عبد الملك، وهذه المستحقات لا تخرج من ولاية تلمسان كما ذهبت إلى ذلك الوثيقة الإسبانية بل من خزينة الجزائر ومن المحصول السنوي المعين من ناتج قلعة وطن وقرية مصانة وغيرهما، وتختلف عنها فيما يتعلق بالأرقام. ففيما تذكر الوثيقة الإسبانية أن دخل عبد الملك هو 5000 تذكر الوثيقة العثمانية إن الدخل فيما قبل الشكاية التي توجه بها عبد الملك إلى الباب العالي كان 6000 كمخصص عن الشهور الستة الأولى من السنة وأضيفت إليه 600 بعد الشكاية ؛ وإذا كانت الوثيقة الإسبانية تذهب إلى القول إن الدولة العثمانية إنما كانت تصرف هذه الأموال كطريقة للتخلص من عبد الملك، فإن الوثائق العثمانية لا تفصح عن أشياء من هذا القبيل بل الذي يظهر أن استجابتها لشكوى عبد الملك هو دليل على رغبتها في الاحتفاظ به كورقة ضاغطة على الأسبان، واستمالة عبد

(61) (MD6 : 971, p.450).
(62) (MD6 : 971, p.450).

الله الغالب المعروف بعلاقاته العدائية للدولة العثمانية. وينطق الحكم الموجه إلى باشا الجزائر في هذا الصدد بالنوايا العثمانية : "بمجرد وصوله عليك أن تستمر في إعطاء المومى إليهما ما كانا يحصلان عليه سابقا سواء كان من خزينة الجزائر أو من المحاصيل الأخرى وأن لا تظن عليهما حتى ينقشع ما بينهما وبين شقيقهما من خلاف[63]".

ويبدو أن الدولة العثمانية قد غيرت من موقفها اتجاه الصراع بين عبد الملك وأخيه عبد الله الغالب في بحر 1571. أي في الوقت الذي كانت تستعد فيه لمعركة ليبانتو. ففي حكم صادر إلى باشا الجزائر في 26 محرم 979/ يونيو 1571 يحث الديوان العثماني باشا الجزائر على ضرورة "الهجوم بالعساكر المنصورة على تلك الولاية والبلاد لأجل استخلاصها بعناية الله تعالى، باذلا في سبيل ذلك جل أنواع مساعيك الجميلة[64]".

وتبرز الوثائق العثمانية على أن الحسم في الموقف من مساعي عبد الملك السعدي ظل إلى ما بعد معركة حلق الوادي 25 غشت 1574، فقبل ذلك بشهور (خلال شهر أبريل)، تورد الوثائق خبر وصول سفير مغربي إلى القسطنطينية[65]، وهو مايشير إليه الجنابي قائلا :

"وفي سنة اثنين وثمانين وصل إلى القسطنطينية رجل من علماء المغرب وصلحائها يقال له ابن الشيخ على وجه الرسالة من عند طرف صاحب فاس بالتحف والهدايا الملوكية وصحبته مكتوب يتضمن إنهاء المحبة والمودة وتوكيد العهد والميثاق، وأنه من تحت النظر السعيد لمولانا السلطان المعظم، فصادف وصول الرسول المذكور اشتكاء مولانا السلطان سليم خان من المرض وسوء المزاج - حتى إذا تولى السلطان الجليل والنجل الجميل أبو المكارم مراد خان عرض عليه الوزير المعظم وصول الرسول وما جاء لأجله فأفاض السلطان -

---

(63) (MD7 : 2461, P.899).

(64) (MD14 : 1572, P.1068).

(65) (MD 24 : 578 p.102).

نصره الله- عليه سجايا عنايته وأجاب إلى مسؤوله وأسعده بتقبيل ركابه وحضور جنابه ثم أذن له بالرحيل[66]". ولم تفلح هذه السفارة على ما يبدو في إقناع السلطان مراد الثالث الذي صمم العزم على إعطاء الحضور العثماني في غرب المتوسط مكانته اللائقة عن طريق تنصيب تابع للدولة العثمانية السلطة في المغرب، وهي الرغبة التي أصبحت أكثر إلحاحا بعد انتصار حلق الوادي، خاصة وأن عبد الملك كان أحد صانعي هذا النصر.

وتمكننا الوثائق العثمانية على ما يثبت هذه المساهمة التي سكتت عنها الوثائق الإسبانية، وتجاهلتها المصادر العثمانية وبالغت في تصويرها المصادر المغربية، وهي عبارة عن تيمار أمر الديوان العثماني بإعطائه لعبد الملك وأتباعه، والوثيقة العثمانية تحمل تاريخ 27 شعبان 13/982 دجنبر 1574 أي أشهرا بعد معركة حلق الوادي.[67]

وإذا كانت الوثائق الإسبانية تمدنا بمعلومات عن سير الحملة العثمانية إلى فاس بالتفاصيل الدقيقة، فإن الأرشيف العثماني خلو من الحكم الذي صدر لرمضان باشا لتوجيه الحملة. بل أننا لم نتمكن خلال عملنا في الأرشيف العثماني من الوقوف على عناصر لتبرير هذا السكوت. إننا نعتقد أن أمر إيفاد حملة من هذا النوع تم بأمر شفوي، فبالرغم مما يبدو من أن الإدارة العثمانية يسيطر عليها المكتوب، إلا أنها كانت في كثير من الأحيان مضطرة للتعامل بالشفوي. وقد بدا ذلك حتى من خلال الأحكام، أحكام الدفاتر المهمة، التي تشير في بعض الأحيان إلى نقل خطاب شفوي مع الخطاب المكتوب، فقد كلف جاووش حسن الذي توجه إلى حلب بنقل خطاب من الصدر الأعظم إلى الأمير سليم (سليم الثاني فيما بعد)، وقد لا يكون هذا الخطاب الشفوي هو نفسه الخطاب الكتابي الذي يتحدث عنه الحكم. وهذا الخطاب الشفوي

---

(66) الجنابي، البحر... ص 223-224 .

(67) (MD 25 : 3113 p.342).

في هذه الحالة لم يكن سوى النبأ بموت السلطان سليمان القانوني،[68] فعظمة الحدث وخطورته هي التي دفعت الصدر الأعظم إلى توجيه خطاب شفوي إلى الأمير سليم. ونعتقد أن حدث توجيه الحملة على فاس كان ينبغي أن يتم بسرية، ومن ثمة عدم عثورنا على الحكم الصادر إلى رمضان باشا. كما أن الأحكام تتضمن بعض التعابير الشفوية التي لا تترك مجالا للشك في أن الدولة العثمانية هي الأخرى تعرف إصدار الأحكام الشفوية.

وتبقى معظم الوثائق العثمانية التي تم الكشف عنها لحد الآن تتعرض لما بعد الحملة، ولعل أهم هذه الوثائق :

التقرير الذي رفعه رمضان باشا إلى الديوان العثماني في 17صفر 7/985 ماي 1577 الذي أشار إلى أنه ضمن الحماية التامة لعبد الملك وأنه لم يتجرأ على ملاحقة الحاكم المهزوم بسبب تخوفه على الجزائر وبصورة خاصة من ناحية البحر ؛ فأثناء عودته مر بتلمسان ومستغانم وطلب من قوادها الاستعداد واليقظة ثم تابع طريقه عائدا إلى الجزائر.[69] وهي رواية تتناقض مع ما نصت عليه الوثائق الإسبانية التي تذهب إلى أن باشا الجزائر عمل على تعزيز نفوذه بالمغرب فيما بعد، وكذا المصادر المغربية التي أوردت مسألة استسلاف المال من وجهاء فاس لوضع حد للمهمة التي جاءت من أجلها القوات التركية في المغرب.

وقد لا تسعفنا الوثائق من معرفة حقيقة ما جرى بعد الحملة هل العودة - عودة رمضان باشا كانت مقصودة وباتفاق جرى بين عبد الملك ورمضان باشا؟ أم أن المسألة لها ارتباط بالأهداف التي سطرها عبد الملك لنفسه منذ البداية، والتي تتقاطع مع الحكم الذي أصدره Andrea Gasparo Corso حول

(68) Veinstein(Gilles), «L'oralité dans les documents d'archives ottomans : paroles apportées ou imaginées » ? in Oral et écrit dans le monde turco-ottoman, *Revue du monde musulman et de la méditerranée*, n° 75-76, 1996, pp. 133-142.

(69) MD 30 : 348, 147.

الموقف المبدئي لعبد الملك من الأتراك، وأن عبد الملك إنما عمل على استعمال الأتراك ؛ وقد نسارع إلى الانسياق وراء حكم قورصو سيما إذا علمنا أن المراسلات الأولى التي وجهها عبد الملك إلى فرنسا وانجلترا حملت ألقاب "الإمبراطور" و"أمير المؤمنين"[70] في الوقت الذي لازال في نظر الدولة العثمانية حاكما وواليا على فاس.

وإن كانت الأحكام التي أصدرت فيما بعد إلى باشا الجزائر رمضان باشا بعدم "التعرض والتدخل في شؤون بلاد ورعايا" عبد الملك الذي أظهر "صداقة وإخلاصا ومودة اتجاه دار السعادة العلية" بل "إذا اعتدى أي باغ على بلاده وطلب المعونة فلا تتوانوا عن إرسال القدر الكافي من العساكر لمعاونته ومظاهرته ودفع مخاطر الأعداء عن دياره[71]"، لا تتساوق مع الوثائق الإسبانية السابقة الذكر. وقد تعددت الأحكام الصادرة إلى باشا الجزائر تارة بالتعميم كما هو الشأن في هذا الحكم وتارة أخرى بالتدقيق قي قضايا محددة كما هو الشأن بالنسبة للحكم الذي صدر في شأن عدم مهاجمة فكيك[72].

لن نسترسل في الوقوف عند الاختلافات بين الوثائق العثمانية والوثائق الإسبانية في موضوع الدخول التركي إلى مدينة فاس، لنخلص إلى ما يلي :

- إن إنتاج الوثائق يعكس المواقف والتي كانت للطرفين الإسباني والعثماني من الحكام في المغرب، ويعكس أيضا المصالح المتباينة التي كانت لهما في المغرب في فترات تاريخية متباينة. وإذا كان الإسبان قد أولوا أهمية كبيرة للحدثين فلأن الوجود العثماني في المغرب كان يهدد المصالح الإسبانية في المغرب.

---

(70) SIHM. Ang.

(71) MD 30 : 421, 180.

(72) MD 30 : 467, 198.

- إن الأحداث لا تكون مهمة إلا بالنظر إلى عواقبها وما يترتب عليها، وهو ما يكون له تأثير بالغ على مستوى إنتاج الوثيقة، وقد لا حظنا في الحالة الأولى كيف أن الأرشيف العثماني خلو من الوثائق المتعلقة بحملة صالح رايس على فاس، وبينا كيف أن نتيجة الحملة أثرت إلى حد كبير على مستوى الإنتاج حول الحدث سواء في النصوص التركية الرسمية (الوثائق الصادرة عن الدولة) أو في الكتابات التاريخية العثمانية.

الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني
قراءة في بنية الوثيقة العثمانية(*)

عبد الحفيظ الطبايلي
كلية الآداب – الرباط

يطرح استغلال الوثائق العثمانية إشكالا مزدوجا، فهي إفراز لذلك التعقيد والضبط الذي بلغته إدارة مركزية كانت تشرف على تسيير شؤون دولة – إمبراطورية، ومرآة لتمثل العثمانيين لمفهوم الإدارة ولسبل تحقيق التواصل بين مختلف مؤسساتها[1] ؛ لذلك، يستحيل توظيف مضامين تلك الوثائق من غير الإلمام ببنية الإدارة العثمانية وبطريقة اشتغالها وبالمتغيرات التي لحقت بها عبر الزمن، ودون ضبط نوعية تلك الوثائق ووظيفة كل منها وما يرد بها من مصطلحات وعلامات واختزالات.

(*) تندرج هذه المساهمة ضمن عمل قيد الإنجاز حول الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني.

(1) كانت الإدارة المركزية العثمانية تتكون من أربع مؤسسات كبرى، وهي : الصدارة والمالية والجيش بشقيه البري والبحري والقضاء، وكانت تعلو هذه المؤسسات جميعها مؤسسة "الديوان الهمايوني" التي تعتبر أعلى هيئة تقريرية وتشريعية في الدولة العثمانية قبل أن تنتقل أغلب اختصاصاتها بكيفية تدريجية إلى الصدارة. وقد كانت كل مؤسسة من هذه المؤسسات تشتمل على مجموعة من الدوائر المتفرعة بدورها إلى عدة أقلام تمسك بكل منها العديد من الدفاتر وتصدر عنها يوميا العشرات من الوثائق ؛ وكانت دائرة المالية على سبيل المثال، تضم أواخر القرن الثامن عشر ما يناهز الخمسين قلما. حول بنية الإدارة المركزية العثمانية وأهم مؤسساتها، يراجع :

الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، استانبول، 1999، 1 : 148-242.

İ. H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı*, Ankara, 1988. *[Merkez- Bahriye]* (المؤسسات المركزية والبحرية للدولة العثمانية).

H. İnalcık, *the Ottoman Empire, the Classical Age 1300-1600*, London, 1973, pp. 89-113.

ولأخذ فكرة عن مختلف الدفاتر والوثائق الخاصة بكل مؤسسة، يراجع :

نجاتي أقتاش وعصمت بينارق، **الأرشيف العثماني**، استانبول–عمان، 1986.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, 2. baskı, İstanbul, 2000.

(دليل الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء).

لا نهدف في هذا البحث إلى تفصيل القول في كل هذه الجوانب البالغة الأهمية بالنسبة لدارسي الوثائق العثمانية[2]، بل ينحصر اهتمامنا فقط في إبراز بعض خصوصيات هذه الأخيرة بالوقوف عند شروط القراءة السليمة لصنف منها من خلال نموذج وثيقة تتعلق بولاية الجزائر. وقبل تقديم ترجمة لهذه الوثيقة وتوضيح ما تطرحه قراءتها من جوانب شكلية على الخصوص، نورد بعض الإفادات المتعلقة بأنواع الوثائق وأصنافها لأهمية ذلك في إدراك ماهية الوثائق العثمانية.

* * *

جعل العثمانيون من الوثيقة المكتوبة أساس كل معاملاتهم الإدارية، فقننوا بكيفية تدريجية أنواعها وحددوا المواصفات الشكلية الخاصة بكل منها كما اعتمدوا مبدأ "الوثيقة الواحدة"[3] كإجراء لتسهيل وضبط عملية التواصل بين المؤسسات والدوائر والأقلام المشكلة لها، فنتج عن كل ذلك أن توافرت أمام الباحثين اليوم عدة أنواع وأصناف من الوثائق.

---

(2) لا تتوافر الخزانة العربية للأسف على مؤلف يعنى بهذه الجوانب على الرغم من احتواء الأرشيفات العثمانية على عشرات الآلاف من الوثائق التي تتصل بما ينيف عن أربعة قرون من التاريخ العثماني العربي المشترك، وأهم هذه التآليف مكتوب باللغة التركية، مثل :

M.T. Gökbilgin, *Osmanlı Paleografya ve Diplomatik İlmi*, İstanbul, [1979]1992.

(علم الباليوغرافيا والدبلوماسيات العثمانية)

M. S. Kütükoğlu, *Osmanlı Belgelerinin Dili (Diplomatik)*, İstanbul, 1994.

(لغة الوثائق العثمانية – الدبلوماسيات)

M. Eminoğlu, *Osmanlı Vesikalarını Okumaya Giriş*, Ankara, 1996.

(مدخل لقراءة الوثائق العثمانية)

ونشير كذلك إلى مؤلف مترجم عن البولونية يتضمن بيبليوغرافيا غنية حول الدراسات التركية والعثمانية إلى حدود تاريخ نشر الترجمة، والذي يعطي فكرة عامة ومركزة حول الموضوع، وإن أصبحت بعض أقسامه متجاوزة نسبيا:

A. Zajaczkowski & J. Reychman, *Handbook of Ottoman-Turkish Diplomatics*, Paris, [1955]1968.

ترجمنا مصطلح **Diplomatics** الإنجليزي و**Diplomatik** التركي بالـ"**دبلوماسيات**" في صيغة الجمع كمرادف لعلم العهود والمواثيق تمييزا له عن مصطلح "**دبلوماسية**" الذي يقوم على مبدأ العلاقة والتواصل.

(3) انظر النقطة الخاصة بأصناف الوثائق أدناه.

1 - أنواع الوثائق العثمانية[4]:

يرتبط تحديد نوعية الوثيقة العثمانية بجانبين اثنين: يتصل الأول بالدائرة أو القلم الصادرة عنه الوثيقة، في حين يتعلق الثاني بالغاية من إصدارها. ويمكن تقسيم الوثائق العثمانية إجمالا إلى أربعة أنواع كبرى، وهي:

- الوثائق الصادرة عن السلطان العثماني أو باسمه، مثل: الـ"**خط همايون**"[5] والـ"**فرمان**"[6].

- الوثائق الصادرة عن كبار رجال الدولة، مثل : الـ"**بيورلدى**"[7]

(4) المعلومات التي نقدم حول أنواع الوثائق العثمانية وأصنافها تتوخى بالأساس تيسير قراءة الوثيقة المترجمة أدناه، لكون حيز هذه المساهمة لا يتسع للتعريف بتفصيل بتلك الوثائق وإبراز خصوصيات كل منها. لذلك، أشرنا إلى بعضها فقط ونحيل على الدراسات التالية من أجل التوسع في الموضوع :

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye; Kütükoğlu, Osmanlı Belgelerinin Dili;*

وكذلك المواد المتعلقة بالموضوع في القواميس والموسوعات التالية :

M.Z. Pakalın, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü,* 3 vol., Istanbul, 1983 (معجم مصطلحات ومفاهيم التاريخ العثماني); M. Sertoğlu, *Osmanlı Tarih Lûgatı,* İstanbul, 1986 (قاموس التاريخ العثماني); *İslam Ansiklopedisi2 (İSAM),* İstanbul, 1988-. (الموسوعة الإسلامية); *E.I.2,* Leyden, 1960-.

(5) "**خط همايون**" (*Hatt-ı Hümâyûn*): أي الخط السلطاني، وهو عبارة عما كان يكتبه السلطان العثماني بيده على هامش الوثائق المرفوعة إليه من طرف الصدر الأعظم مثل الـ"تلخيص" والـ"عرض" والـ"تقرير". ويحدث أن يصدر السلطان "خط همايون" كأمر مباشر دون الاستناد في ذلك إلى وثيقة أخرى فيما يعرف بـ"**بياض اوزرينه خط همايون**" أي "خط همايون على بياض". وتوجد أغلب هذه الخطوط في "تصنيف خط همايون" المشتمل على ما يناهز مائة ألف وثيقة، يراجع :

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, pp. 413-5.

(6) يعتبر الـ"**فرمان**" (*Fermân*) أهم أنواع الوثائق العثمانية على الإطلاق، فهو يصدر باسم السلطان ويتضمن الأوامر الواجب تنفيذها من قبل الموجه إليهم. والـ"فرمان" نوعان : الفرمان الصادر عن الديوان الهمايوني – وعن الصدارة بعد ذلك – والفرمان الصادر عن دائرة المالية. وتوجد أغلب الفرمانات الصادرة عن الديوان الهمايوني في تصنيف "**دفاتر المهمة**" المحفوظة بالأرشيف العثماني باستانبول، وهي تقع في 263 دفتر وتهم الفترة الممتدة من سنة 1553/962 إلى سنة 1905/1323. حول هذه الدفاتر، يراجع :

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, pp. 7-23.

(7) الـ"**بيورلدى**" (*Buyuruldu*) : نوع من الوثائق تشتمل على الأوامر التي كان يصدرها كبار رجال الدولة العثمانية بالاستناد إلى وثيقة أخرى. وقد أضحى هذا النوع من الوثائق، خلال القرن الثامن عشر، شبه مقصور على الصدر الأعظم لإشرافه الفعلي على أغلب مؤسسات الدولة. ومثله في ذلك مثل الـ"خط همايون" قد نعثر على "**بياض اوزرينه بيورلدى**"، أي "بيورلدى على بياض" لا يستند إلى وثيقة أخرى. ويكثر هذا النوع من الوثائق في أغلب تصانيف الأرشيف العثماني، كما أن للـ"بيورلدى" الصدر الأعظم دفاتر خاصة تعرف بـ"**بيورلدى دفترلرى**" كانت تسجل بها كل الأوامر الصادرة عنه في هذا الإطار.

والـ"**تلخيص**"[8].

- الوثائق المتبادلة بين الدوائر الإدارية، مثل : الـ"**تذكره**"[9] "**علم وخبر**"[10].

- مجموعة الملتمسات والتقارير، مثل : الـ"**عرضحال**"[11] والـ "**مضبطه**"[12].

2 – أصناف الوثائق العثمانية :

إلى جانب هذا التمييز بين الوثائق العثمانية حسب النوع، هناك تمييز آخر يقوم على أساس الصنف الذي يرتبط بالإجراءات التي تخضع لها الوثيقة داخل الأجهزة الإدارية. فقد جرت العادة لدى العثمانيين إلى أواسط القرن التاسع عشر تقريبا، أن يقوم موظفو الإدارة بكتابة المعلومات أو الملاحظات المطلوبة منهم حول موضوع وثيقة معينة على ورقة الوثيقة نفسها أو كتابتها عند الاقتضاء على ورقة أو عدة أوراق تلحق بالوثيقة الأصلية. وهي ذات

---

(8) الـ"**تلخيص**" (*Telhîs*) : هو نوع من الوثائق الصادرة عن الصدر الأعظم فقط – باسم الديوان الهمايوني إلى أواسط القرن السابع عشر ثم عن الصدارة بعد ذلك. ويوجه الـ"تلخيص" إلى السلطان بقصد إحاطته علما بمختلف القضايا المتعلقة بسير شؤون الدولة أو التماس إذنه في استصدار أمر حول مسألة معينة. وجوابا على الـ"تلخيص" كان السلطان يصدر الـ"خط همايون" السابق ذكره.

(9) الـ"**تذكره**" (*Tezkere*) : وثيقة تواصل بين الدوائر الإدارية الرسمية داخل نفس المدينة لتبليغ الإجراءات والأوامر المتخذة في شأن موضوع معين وما يتوجب تنفيذه من الطرف المتلقي للـ"تذكره". والـ"تذكره" أنواع كثيرة ومتعددة باختلاف الدوائر الصادرة عنها وأسباب إصدارها، نذكر منها: "**ديوان تذكره سى**" و"**خزينه تذكره سى**" و"**مهمات تذكره سى**" و"**رؤوس تذكره سى**"..الخ.

(10) "**علم وخبر**" (*İlm-ü-haber*) : يستعمل هذا النوع من الوثائق كذلك بين الدوائر الإدارية الرسمية بقصد الإعلام والإخبار بما تم اتخاذه من إجراءات حول موضوع يهم الطرف المتلقي. وعادة ما يرتبط الأمر بالإخبار بحكم أو قرار أو بتعيين شخص في مهمة أو بصدور الأمر بدفع مبالغ مالية من خزينة الدولة. وفي جميع الحالات يشكل الـ"علم وخبر" سندا لضبط المعلومات المسجلة في دفاتر دائرة من الدوائر.

(11) الـ"**عرضحال**" (*Arzuhal*) : وثيقة كانت ترفعها الرعية وفئة من العساكر وكذا ممثلي الدول الأجنبية في استانبول أو خارجها (القناصل) إلى المسؤولين المركزيين بقصد الالتماس أو الشكاية.

(12) الـ"**مضبطه**" (*Mazbata*) : نوع من المحاضر الموجهة من طرف المسؤولين الإداريين إلى من هم أعلى منهم مقاما أو إلى السلطان نفسه حول ما تم التداول فيه بشأن موضوع معين، وأهم وثائق هذا النوع "**مكالمه مضبطه سى**" المتعلقة بالمحادثات التي كان يجريها "رئيس الكتاب" باعتباره مكلفا، خلال القرن الثامن عشر وإلى حدود تشكل نظارة الخارجية، بالعلاقات مع ممثلي الدول الأجنبية باستانبول وباستقبال السفراء والتحاور معهم.

الطريقة التي كان يسير عليها كبار رجال الدولة في إصدار أوامرهم أو كتابة تقاريرهم حول موضوع الوثيقة، وذلك بغاية تيسير التواصل بين مكونات الإدارة والسرعة في اتخاذ القرارات. ونميز في هذا المستوى بين صنفين اثنين :

أ – "**الوثيقة المجردة**" : وهي كل وثيقة تكون عبارة عن نص مسترسل أو تضم معلومات متفرقة حول موضوع معين، لكنها في كلتا الحالتين لا تتضمن كتابات من وضع دائرة أخرى أو قلم آخر. وهذا مثلا، هو شأن الأوامر أو الأحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني والتي تندرج ضمن نوع الـــ"فرمان"[13]. والإشكال الأساس الذي يطرحه قسم من وثائق هذا الصنف أن الباحث قد لا يستطيع الإلمام بمختلف الحيثيات التي أحاطت بالموضوع الذي تتناوله الوثيقة، أو تحديد مآل الأوامر والمعطيات الواردة بها.

ب – "**الوثيقة ذات معاملات**" : وهي كل وثيقة تتكون من نصوص و / أو أقسام تمثل مختلف المعاملات التي خضعت لها الوثيقة أثناء انتقالها بين الدوائر والأقلام الإدارية التي لها علاقة بالموضوع إلى حين صدور قرار في شأن مضمونها. ونميز داخل هذا الصنف كذلك بين مجموعتين: "**الوثيقة ذات معاملات/الفرعية**" المتضمنة لجزء فقط من الإجراءات المتعلقة بالموضوع [14]

---

(13) **النموذج رقم 1** (*A.DVN.DVE, 901, 9/1*) وهو لـــ"**فرمان**" يعود لسنة 1004هـــ/1596م، موجه إلى قائد الأسطول العثماني خليل باشا حول السهر على احترام سلطات الولايات المغاربية الثلاث لشروط العهد وروابط الصداقة القائمة بين السلطان العثماني و"پادشاه ولاية فرنسا" وعدم تعرض سفنها للرعايا الفرنسيين ولممتلكاتهم، وأن كل من خالف هذا الأمر سيناله "أشد عقاب".

ونشير من جهة أخرى إلى أن كل الوثائق التي يرد ذكرها في الهوامش موجودة بالأرشيف العثماني باستانبول، المعروف بـــ"الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء"، ونحيل عليها وفق الحروف الكودية المعمول بها في ذات الأرشيف.

(14) انظر **النموذج رقم 2** (*D.BŞM.TPH, dos. 6, n° 62*) : "وثيقة ذات معاملات/فرعية" صادرة عن مؤسسة الـــ"**طوپخانهء عامره**" (*Tophâne-i Âmire*) (سنة 1188هـــ/1774م) حول تسليم معدات عسكرية لولاية طرابلس الغرب. فهي تخص ما يتعلق بهذه المؤسسة فقط ولا تشمل ما قد يسلم لنفس الولاية من طرف مؤسسات أخرى، كما يشير النص الوارد بها إلى أن منح تلك المعدات تم وفق الأمر الصادر عن الصدر الأعظم في هذا الباب.

و"**الوثيقة ذات معاملات/الأصلية**" التي تحمل توقيع الصدر الأعظم على شكل "**بيورلدى**"، وهي التي تعتبر أساس كل ما يصدر من وثائق فرعية وأصل مختلف الإجراءات الموالية التي سيخضع لها موضوع الوثيقة(15). وسيقتصر اهتمامنا في هذه المساهمة على هذا الصنف الأخير فقط.

تبدو "**الوثيقة ذات معاملات / الأصلية**" للوهلة الأولى كمسودة بها كتابات وتوقيعات ورموز ذات أشكال وأحجام غير متناسقة خطت بكيفية عشوائية على أوراق مختلفة المقاييس ؛ والواقع، أن الأمر عكس ذلك تماما، إذ يخضع لنوع من التنميط المتعارف عليه داخل دواليب الإدارة العثمانية. وبقصد إبراز خصوصية هذه الجوانب، سنقف في مرحلة أولى عند توزيع الكتابة على صفحة "**الوثيقة ذات معاملات / الأصلية**"، لنبين بعد ذلك مراحل قراءة أقسام وثيقة تندرج ضمن هذا الصنف من الوثائق.

---

(15) نشير إلى مقالين اثنين اهتما بـــ"الوثيقة ذات معاملات / الأصلية" :

A. Velkov, "Les Notes complémentaires dans les documents financiers ottomans des XVIe-XVIIIe siècles (Étude diplomatique et paléographique)" *Turcica*, T. XI, 1979, pp. 37-77.

وهو يتطرق للمعاملات المتعلقة بوثائق المالية اعتمادا على ما هو متوافر من هذه الوثائق في أرشيف مدينة صوفيا.

H. İnalcık, "Osmanl Bürokrasinde Aklâm ve Muamelât", *Osmanlı Araştırmaları*, I, 1980, pp.1-14. (الأقلام والمعاملات في النظام البيروقراطي العثماني)

وهو يتناول بعض أشكال المعاملات في الوثائق المتعلقة بالـــ"عرض" الخاص بالـــ"تيمار"، أحد أنظمة استغلال الأراضي المملوكة للدولة.

النموذج رقم 1

"وثيقة مجردة"

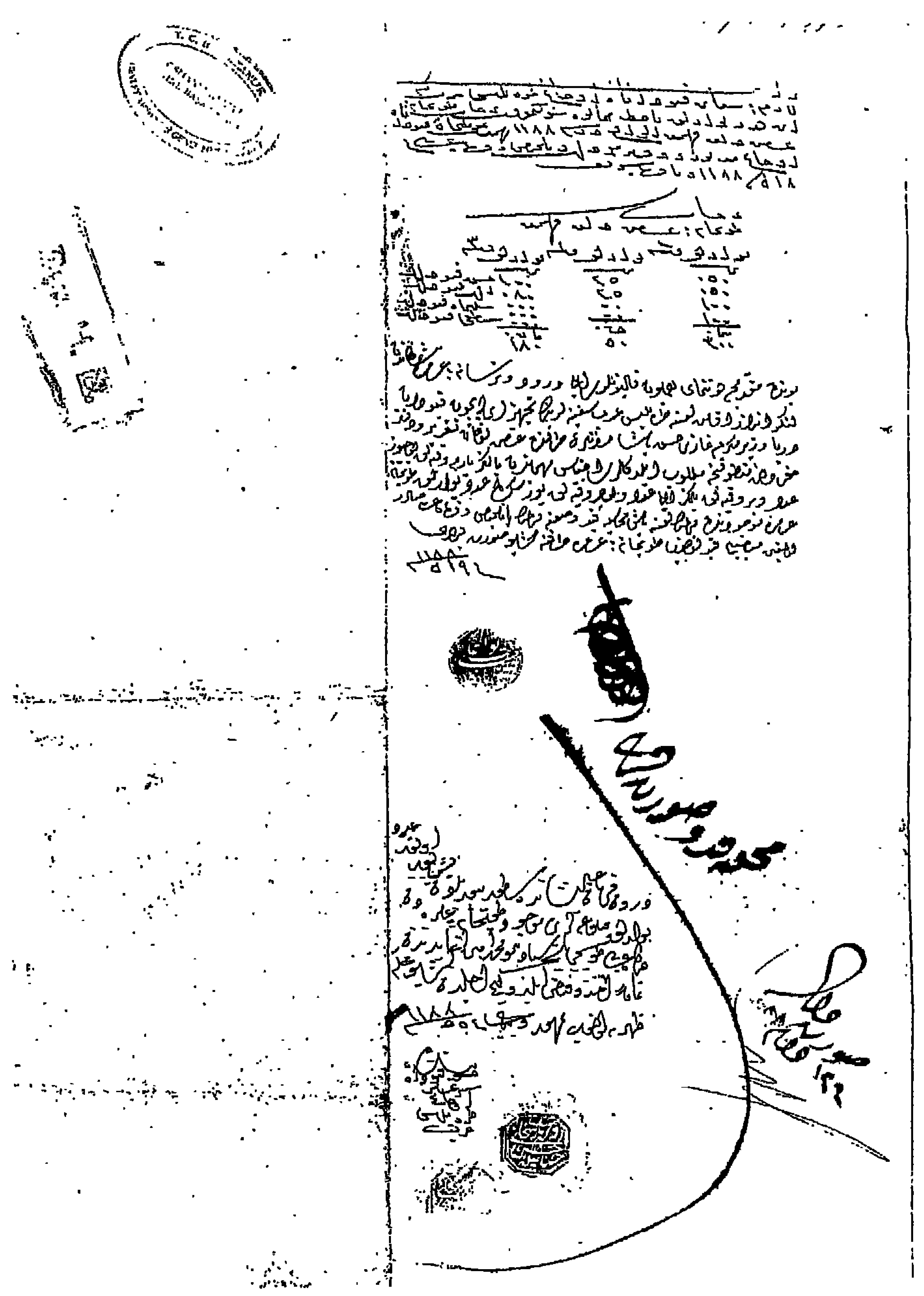
"فرمان" صادر عن الديوان الهمايوني (1004 هـ / 1596 م)

(A.DVN.DVE, 901, 9/1)

النموذج رقم 2 "وثيقة ذات معاملات / فرعية"

صادرة عن الـ "طوبخانهء عامره" (1188 هـ / 1774 م)

(D.BSM, TPH. dos. 6/n°62)



3- أقسام "الوثيقة ذات معاملات/الأصلية ":

تتوزع صفحة "**الوثيقة ذات معاملات / الأصلية**" إلى خمس مجالات متميزة لكل منها وظيفة خاصة :

أ - "**التحميد أو التمجيد**" : ويحتل أعلى وسط الصفحة ويكون على شكل "**هو**" أو بكيفية مختصرة على شكل هاء فقط.

ب - "**الوثيقة - المرجع**" : أي النص الذي يشكل أساس كل المعاملات التي ستخضع لها الوثيقة ويحتل أسفل الصفحة[16].

ج - "**الحاشية**" : وتشغل أقصى يمين الصفحة وبها تكتب - من الأعلى إلى الأسفل وليس العكس- كل المعلومات والإجراءات المطلوب تنفيذها من الدوائر والأقلام الأخرى حول مضمون "الوثيقة - المرجع"، وقد يتسع مجال الحاشية ليشمل عند الضرورة أعلى الصفحة أو أسفلها أو هما معا[17].

د- **صدر الصفحة** : ويتمثل في ذلك الحيز الواقع بين هاء التحميد و"الوثيقة - المرجع" والذي يعتبر أفضل وأسمى أقسام الصفحة، ففيه يكتب الصدر الأعظم أوامره الموجهة إلى كبار موظفي الإدارة، وهو ذات الحيز المخصص للسلطان لوضع "**خط همايون**" جوابا على الوثائق المرفوعة إليه.

هـــ- "**التقرير النهائي والحكم النهائي**": وبناء على المعلومات الواردة في الـــ"حاشية" يقوم المسؤول عن القلم أو الدائرة المرتبط بها موضوع "**الوثيقة - المرجع**" بصياغة تقرير يكون حسب الحالات عبارة عن "**تلخيص**" أو "**إعلام**" أو "**تقرير**"، وهو ما يعتمده الصدر الأعظم في كتابة الأمر النهائي

---

(16) سوى في حالة واحدة كما سنوضح ذلك في تعليقنا على الوثيقة المترجمة أدناه. يراجع الهامش رقم 27.

(17) تعرف الحاشية في لغة الوثائق العثمانية بمصطلح "كنار"، وكثيرا ما تكتب الكلمة ذاتها على شكل "**كنارده**" في أقصى يمين الصفحة بمعنى : [ليتم تسجيل ما يتعلق بالموضوع] في الحاشية، كأمر لمباشرة وضع المعلومات المتعلقة بمضمون "الوثيقة-المرجع"..

حول مضمون "الوثيقة – المرجع". ففي حال "تلخيص" من وضع الـ"دفتردار" مثلا، يقوم الصدر الأعظم بكتابة أمره النهائي على شكل "**بيورلدى**" مباشرة فوق الـ"**تلخيص**". فهما متلازمان يردان في "صدر الصفحة" عندما يتسع الحيز لكتابتهما أو يكتبان في ظهرها عندما لا يتيسر ذلك[18].

* * *

4 – نموذج لـ "وثيقة ذات معاملات / أصلية" :

أ – **مضمون الوثيقة**[19] : يتصل مضمون هذه الوثيقة بأحد الإجراءات العادية التي درجت على القيام بها يوميا أقلام المالية العثمانية ؛ فهي تتعلق بصرف مبلغ 33878 "غروش"[20] لأطقم أربع سفن جزائرية تتكون من 854 فردا، ومبلغ 19801 "غروش" لأطقم تسع عشرة سفينة تنتمي لـ "اولكونبار" يوجد بها 384 فردا، وذلك مقابل مشاركتها في حملات الأسطول العثماني خلال ستة أشهر تمتد من غرة شهر رمضان سنة 1186 إلى متم شهر صفر سنة 1187 (26 نوفمبر 1772– 22 ماي 1773).

---

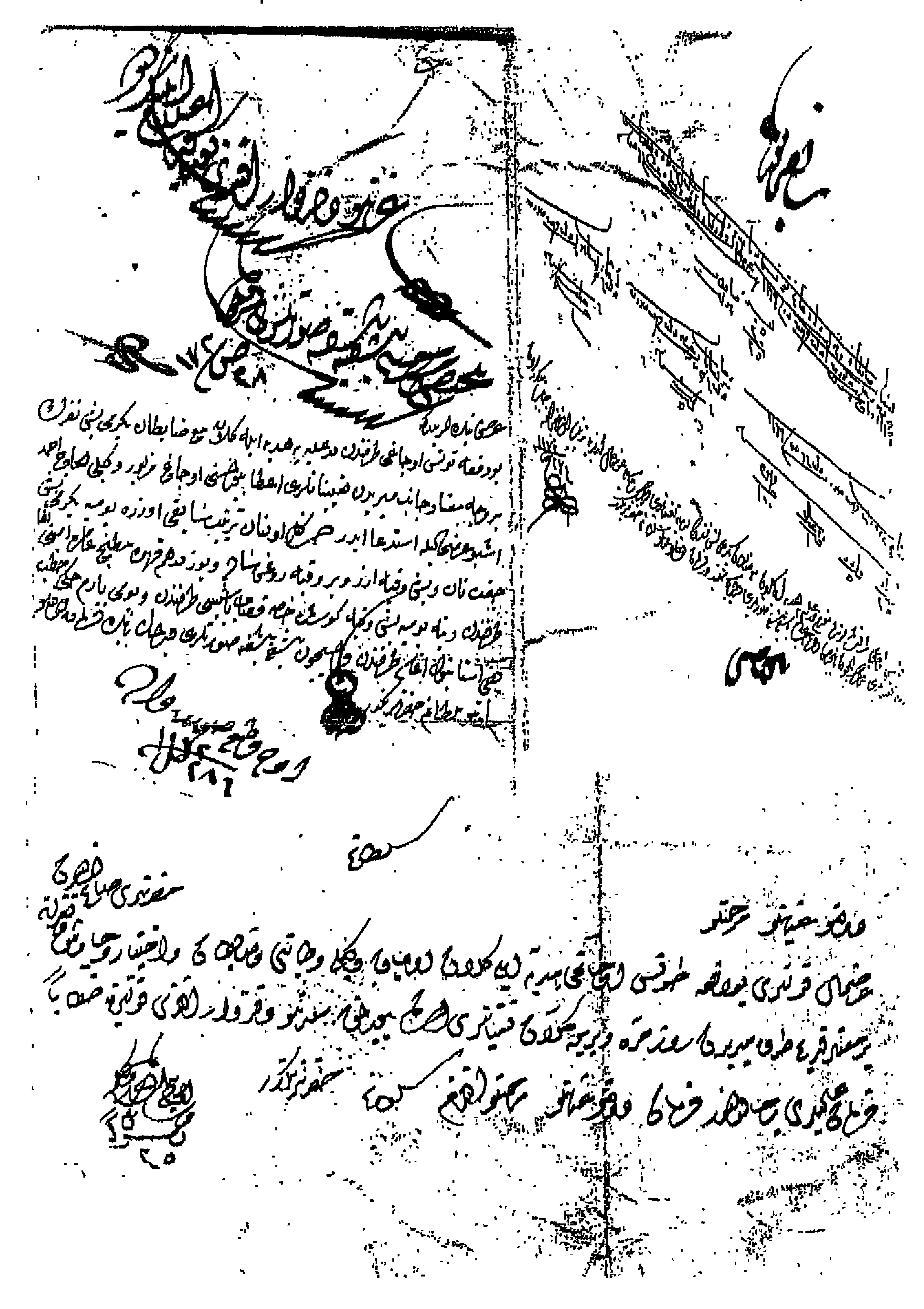
(18) **النموذج رقم 3** (*CB.4186*) عبارة عن وثيقة نموذجية لصنف "الوثيقة ذات معاملات/الأصلية". فهي تعود لسنة 1172هـ/1758م وتتكون من "**وثيقة–مرجع**" في أسفل الصفحة عبارة عن "**عرضحال**" يتعلق بالتماس وكيل تونس لدى الباب العالي بإصدار الأمر في شأن تخصيص "تعيينات"، أي مؤن، لـ 25 نفر قدموا من تونس لتقديم الهدية للسلطان العثماني. ونجد في أعلى يسار الصفحة "**الأمر الأول للصدر الأعظم**"، وفي "**الحاشية**" المعلومات المطلوبة من الأقلام الأخرى والتي نتبين من خلالها مقادير "التعيينات" التي خصصت سنة 1169هـ/1755م، أي ثلاث سنوات من قبل، لسفارة تونسية تتكون هي الأخرى من 25 نفر، ويتعلق الأمر بالمؤن اليومية التالية: 25 زوج من الخبز، 5 أقيات من الأرز، أوقية واحدة من الزبد، 100 درهم من القهوة، 5 أوقيات من اللحم، ونصف حزمة من الحطب. وفي أسفل "الأمر الأول للصدر الأعظم" نجد "**التقرير النهائي** (للدفتردار) **والأمر النهائي** (للصدر الأعظم)" حول الموضوع (= منح نفس المقادير اليومية لأعضاء سفار سنة 1172هـ/1758م) يليهما إلى الأسفل **تاريخ تنفيذ القرار**.

(19) توجد هذه الوثيقة ضمن "**تصنيف جودت**"، قسم البحرية، تحت رقم 8069 (*CB.8069*). انظر **النموذج 1 و2 و3**. ويعتبر "تصنيف جودت" من التصانيف الأساسية في الأرشيف العثماني إذ يشتمل على ما يزيد عن 200.000 وثيقة موزعة على سبعة عشر قسم، من أهمها: عسكريه، بحريه، خارجيه، داخليه، إيالت ممتازه، ضربخانه، ، ماليه، سراى .. إلخ .

(20) قدمنا شرحا لكل المصطلحات الواردة بين هلالين في هوامش ترجمة الوثيقة أدناه.

النموذج رقم 3 نموذج لـ "وثيقة ذات معاملات / أصلية"

تخص سفارة تونسية إلى استانبول سنة 1172 هـ / 1758 م (CB.4186)



وفيما يتعلق بمشاركة السفن الجزائرية في تلك الحملات، نشير إلى أن سفن الولايات المغاربية الثلاث ظلت تشكل – منذ ارتباطها بالباب العالي خلال القرن السادس عشر وإلى بدايات القرن التاسع عشر- جزءا لا يتجزأ من المنظومة البحرية العثمانية[21] ؛ ويحتفظ الأرشيف العثماني بالفرامانات التي كانت توجه سنويا تقريبا إلى سلطات الولايات الثلاث من أجل إرسال أعداد معلومة من السفن المجهزة بالعتاد والرجال بقصد المشاركة إلى جانب قطع الأسطول الرسمي في الحملات السنوية من أجل الدفاع عن السواحل العثمانية وتفقد القلاع وصيانتها وحماية المسالك البحرية من أعمال القراصنة أو من أجل المشاركة في الحملات الطارئة[22]. وكانت السفن المغاربية تعامل أثناء ذلك مثل غيرها من سفن الأسطول الرسمي، سواء فيما يتعلق بالـ"مواجب" الممنوحة لأطقمها أو فيما يخص تزويدها بالمؤن والمعدات البحرية والعسكرية. وتزداد أهمية المشاركة المغاربية في تلك الحملات أثناء فترات الأزمة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في مواجهة خصومها المسيحيين كما هو الشأن بالنسبة للفترة التي تتحدث عنها هذه الوثيقة.

---

(21) تؤكد المصادر العثمانية على أن القدرات البشرية للأسطول العثماني كانت تناهز 10.000 رجل، وأن الولايات المغاربية الثلاث كانت قادرة على توفير ما بين 3500 و5000 رجل. انظر في هذا الصدد : كاتب چلبي، **تحفة الكبار في أسفار البحار**، استانبول، [1729] 1913، ص. 147-148؛ **الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة**، 1 : 418-419.

(22) كان الأسطول العثماني يغادر مرافئه للقيام بهذه الحملات الاعتيادية عند بداية موسم الربيع من كل سنة ليعود إليها قبل نهاية موسم الشتاء، وكان يتوزع خلال هذه الفترة (ق. XVIII) على ثلاثة أقسام : قسم يتجه إلى البحر الأبيض المتوسط وقسم ثان إلى البحر الأسود وقسم ثالث إلى بحر إيجة وجزر جنوب غرب الأناضول التي تسميها الوثائق والمصادر العثمانية بمنطقة الـ"بوغاز". وكانت أساطيل الولايات المغاربية وأساطيل الولايات المشرقية المطلة على المتوسط تقوم بنفس الشيء بالنسبة للمجالات المائية التابعة لها، فضلا عن مشاركة بعض قطعها إلى جانب الأسطول الرسمي. ويحتفظ الأرشيف العثماني بمجموعة من الوثائق تخص مشاركة سفن الولايات المغاربية في تلك الحملات بوجهاتها الثلاث.

نحيل على سبيل المثال على الوثيقة رقم (*CB.12253*) وهي عبارة عن مسودة "فرمان" (عليه "**صح**" و"**بيورلدى**" الصدر الأعظم بقصد تبييضه) موجه إلى "بكلربك" (Beylerbey = **أمير الأمراء**) الجزائر غرب في أواسط ربيع الثاني سنة 1127 (أواخر أبريل سنة 1715) يأمره بإرسال "خمس عشرة سفينة مملوءة ومشحونة بالغزاة الشجعان، كاملة [التجهيز] والترتيب بما يلزم من معدات عسكرية وغيرها من اللوازم" للالتحاق بالأسطول الهمايوني من أجل استرجاع جزيرة مورة التي استولت عليها البندقية – عقب فشل الحصار العثماني الثاني لمدينة فيينا سنة 1683. كما يشير الـ"فرمان" إلى أن أحكاما مماثلة وجهت لولايتي تونس وطرابلس الغرب لإرسال ثلاث سفن لكل منهما.

فقد اندلعت كما هو معلوم الحرب العثمانية - الروسية الأولى سنة 1768، وكان من بين أحداثها البارزة إقدام الأسطول الروسي على إحراق قطع الأسطول العثماني في "فاجعة چشمه" سنة 1770، أضحت إثرها السواحل العثمانية مشرعة بين عشية وضحاها أمام سفن القوى المسيحية، في الوقت الذي كانت فيه المواجهات البرية والبحرية على أشدها بين القوات العثمانية والروسية[23]. لذا،كان من الضروري على السلطات العثمانية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السواحل الإسلامية، فتمت إعادة بناء جزء من الأسطول المدمر وأصبح الاعتماد أساسيا على سفن الولايات العثمانية في انتظار استعادة الأسطول الرسمي لقدراته السابقة. ولم تعد مشاركة سفن الولايات المغاربية إلى جانب الأسطول الهمايوني منحصرة في الحملات العادية بل أضحت شبه قارة على امتداد السنة[24].

ب - أقسام الوثيقة : تتكون هذه الوثيقة من ورقتين منفصلتين: ورقة أولى مكتوب على وجهها وظهرها - ونسميها ورقة **A** - وورقة ثانية مكتوب على وجهها فقط — ونسميها ورقة **B**. إلا أن قراءة مختلف أقسام الورقتين لا تتم بكيفية تدريجية بالانتقال من الورقة **A** إلى الورقة **B**، ولا

---

(23) انتهت هذه الحرب بتوقيع العثمانيين على معاهدة "كوچـــك قاينرجه" (*Küçük Kaynarca*) سنة 1774 التي اضطروا بموجبها إلى التنازل على مجالات واسعة من ممتلكاتهم شمال البحر الأسود، كما كانت لها انعكاسات وخيمة على استقرار الدولة العثمانية نفسها خلال العقود الموالية. حول هذه الحرب ومختلف مراحلها والنتائج المترتبة عنها، يراجع:

İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi, Karlofça Anlaşmasından XVIII Yüzyılın Sonlarına Kadar*, Ankara, 1988, iv. Cilt, i. bölüm, pp. 365-427.

(التاريخ العثماني، من اتفاقية كارلوفيتش إلى أواخر القرن الثامن عشر)

(24) يبدو هذا واضحا من خلال هذه الوثيقة نفسها، إذ تهم مشاركة سفن الجزائر خلال الفترة الممتدة من نهاية فصل الخريف إلى بداية فصل الربيع (26 نوفمبر 1772- 22 ماي 1773)، أي خلال جزء كبير من الفترة التي لم يكن فيها الأسطول العثماني يغادر مراسيه بسبب أحوال الطقس، وقد وقفنا على مجموعة من الوثائق تؤكد هذا الأمر بالنسبة لفترات أخرى. كما نعرف من خلال هذه الوثيقة كذلك - ومن خلال وثائق أخرى - أن أطقم السفن المغاربية لم تكن تتوصل برواتبها في الوقت المحدد بسبب الأزمة المالية الحادة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية خلال هذه الفترة، وذلك في وقت تكون فيه تلك الأطقم معطلة عن ممارسة أعمال "القرصنة"، مورد عيشها الرئيس.

بالتدرج في القراءة من أعلى الصفحة إلى أسفلها، بل هناك نوع من الانتقال بين الورقتين وانتقال بداخل الصفحة ذاتها. وقد قمنا بترقيم أقسام الوثيقة في الصورة المرفقة - كما في النص العثماني والترجمة العربية - تبعا لتوالي كتابتها وقراءتها. ومن خلال ذلك يتبين أنها تتكون - عدا التحميد - من أحد عشر قسم التالي:

*** وجه الورقة A :**

1 - "الوثيقة - المرجع".

2 - الأمر الأول الصادر عن الصدر الأعظم.

3 - الأمر الصادر عن الــ "دفتردار" إلى موظفي دائرة المالية.

4 - الأمر الصادر باسم الــ "دفتردار" بقصد إجراء العملية المطلوبة.

5 - تقرير "خليفة السفن".

*** الورقة B:**

6- تقرير الــ"دفتردار" الموجه إلى الصدر الأعظم.

7- الأمر الثاني الصادر عن الصدر الأعظم.

*** ظهر الورقة A:**

8- "تلخيص" الــ"دفتردار".

9- الأمر النهائي الصادر عن الصدر الأعظم.

10- الأمر النهائي للــ"دفتردار".

11- تاريخ تنفيذ الأمر الصادر عن الــ"دفتردار".

فهذا الترتيب هو الذي يجب إتباعه من أجل قراءة أقسام هذه "**الوثيقة ذات معاملات / الأصلية**". وهي قراءة ترتبط إلى حد كبير بنوعية المعلومات الواردة بالوثائق نفسها. فبقدر ما تكون أقسامها محدودة وفي أغلبها تواريخ بقدر ما تكون قراءتها ميسرة، إذ هناك من الوثائق ما يشتمل على عشرات

الأقسام[25]. كما أن قراءة بعض أقسامها فقط لا يسمح عادة بالإلمام بكل عناصر الموضوع، فالمعلومات الواردة بالقسم الخامس مثلا لا ترد في أي من الأقسام الأخرى، كما أن ما يرد بالورقة B يقدم إضافة نوعية لفهم أسباب تأخر صرف مستحقات أطقم السفن المذكورة.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن كل قسم من أقسام هذه الوثيقة يعتبر في الواقع وثيقة قائمة بذاتها، لكنها في الوقت نفسه ترتبط جميعها بمضمون "**الوثيقة المرجع**". فمن الضوابط المنظمة للإدارة العثمانية أن كل الأقلام كانت تحتفظ بأثر مختلف المعاملات التي كانت تقوم بها إما على شكل أوراق مفردة وفي الغالب على شكل دفاتر، بحيث نجد في وثائق و / أو دفاتر كل الأقلام والدوائر التي مرت منها هذه الوثيقة، نظيرا لما تم تسطيره عليها من إجراءات، وهذا ما يفسر التكرار الملحوظ في نصوص بعض أقسامها.

بقي أن نشير في الأخير إلى كون طول الفترة التي استغرقتها مختلف الإجراءات الإدارية (ما يناهز ستة عشر شهرا) تخالف مبدأ السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بسبب الوضعية المالية الصعبة التي كانت تعرفها خزينة الدولة العثمانية ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر، وبشكل خاص خلال هذه الفترة نتيجة لانعكاسات الحرب مع روسيا.

لقد حاولنا من خلال ما سبق إبراز مسألتين اثنتين : تتعلق أولاهما باستحالة التمييز بين الوثائق العثمانية والمؤسسات المنتجة لتلك الوثائق بحيث لا يستقيم توظيف الأولى بغير فهم مكانيزمات وطريقة اشتغال الثانية؛ أما المسألة الأخرى فترتبط ببعض الخصوصيات الشكلية للوثائق العثمانية لكون ضبط مختلف أنواعها وأصنافها أساسيا في استثمار مضامينها. والوثيقة التي نقدم ترجمتها أدناه قد تسعف في توضيح بعض من ذلك.

---

(25) نشير إلى أن صنف "**الوثيقة ذات معاملات**" لا يقتصر فقط على الوثائق المفردة بل يرد كذلك في الدفاتر الخاصة ببعض الأقلام.

النموذج رقم 1/4

الورقة A

(C.B.8069)

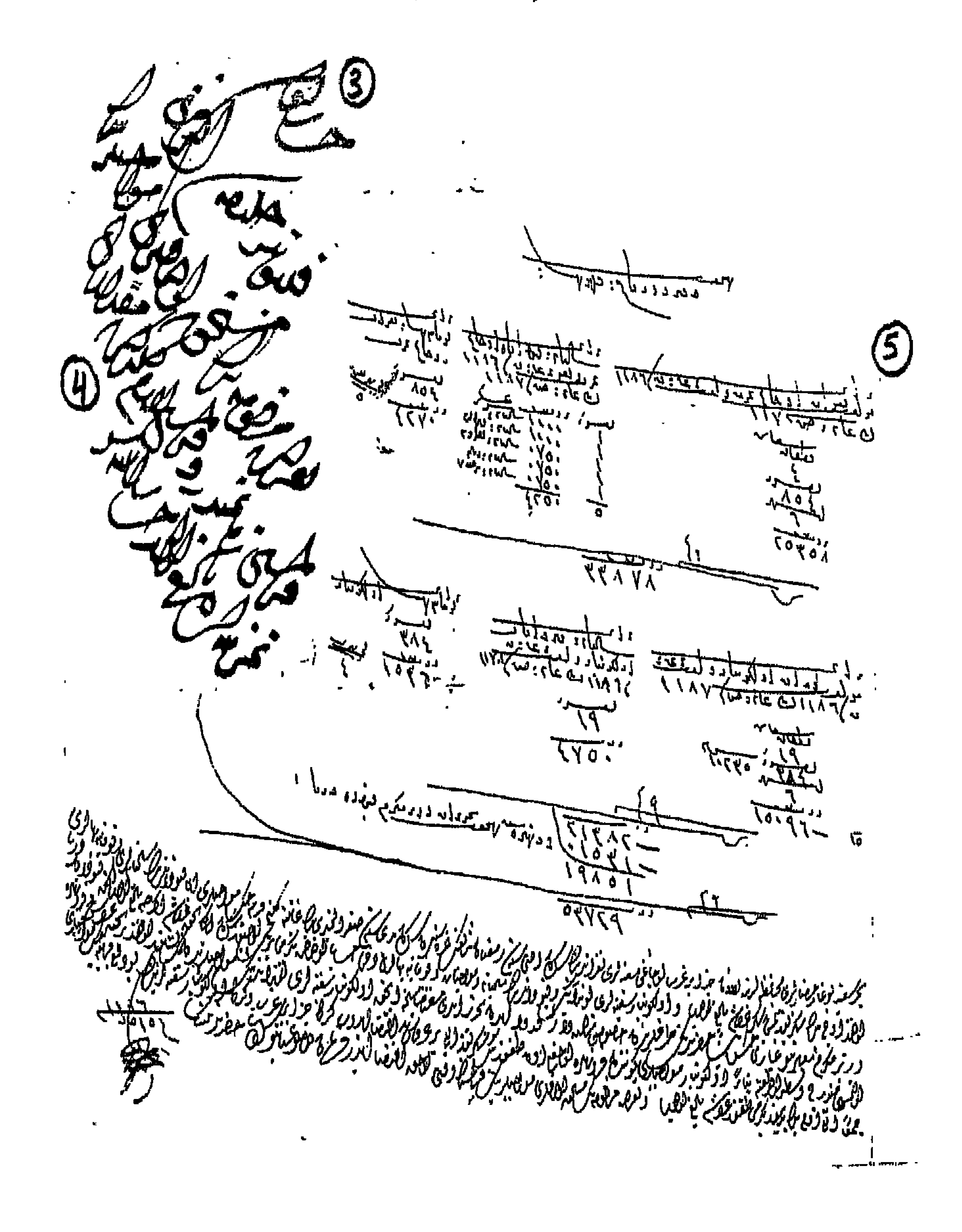
(١) حالا قپودان دریا وزیر مکرم سعادتلو حسن پاشا حضرتلری طرفندن بو دفعه وارد اولان تحریراتدن بر ماده نک خلاصه سیدر ۱۱ ذ سنه ۱۲۰۶

(٩) جزایر غرب والکه لری سفاین نصرانیه ... مستحق اولدقلری مواجبلرینک اعطا و احسان بیورلمسی وقتی کذران ایتمکدن ناشی نفرات مرقومه نک مستحق اولدقلری کذشته مواجبلرینک احسان بیورلمسی استدعا و استرحام اولندیغی حالی ولدقلرینی مشار الیه تحریر ایدر امر و فرمان دولتلو افندیمز حضرتلرینکدر

النموذج رقم 1/4

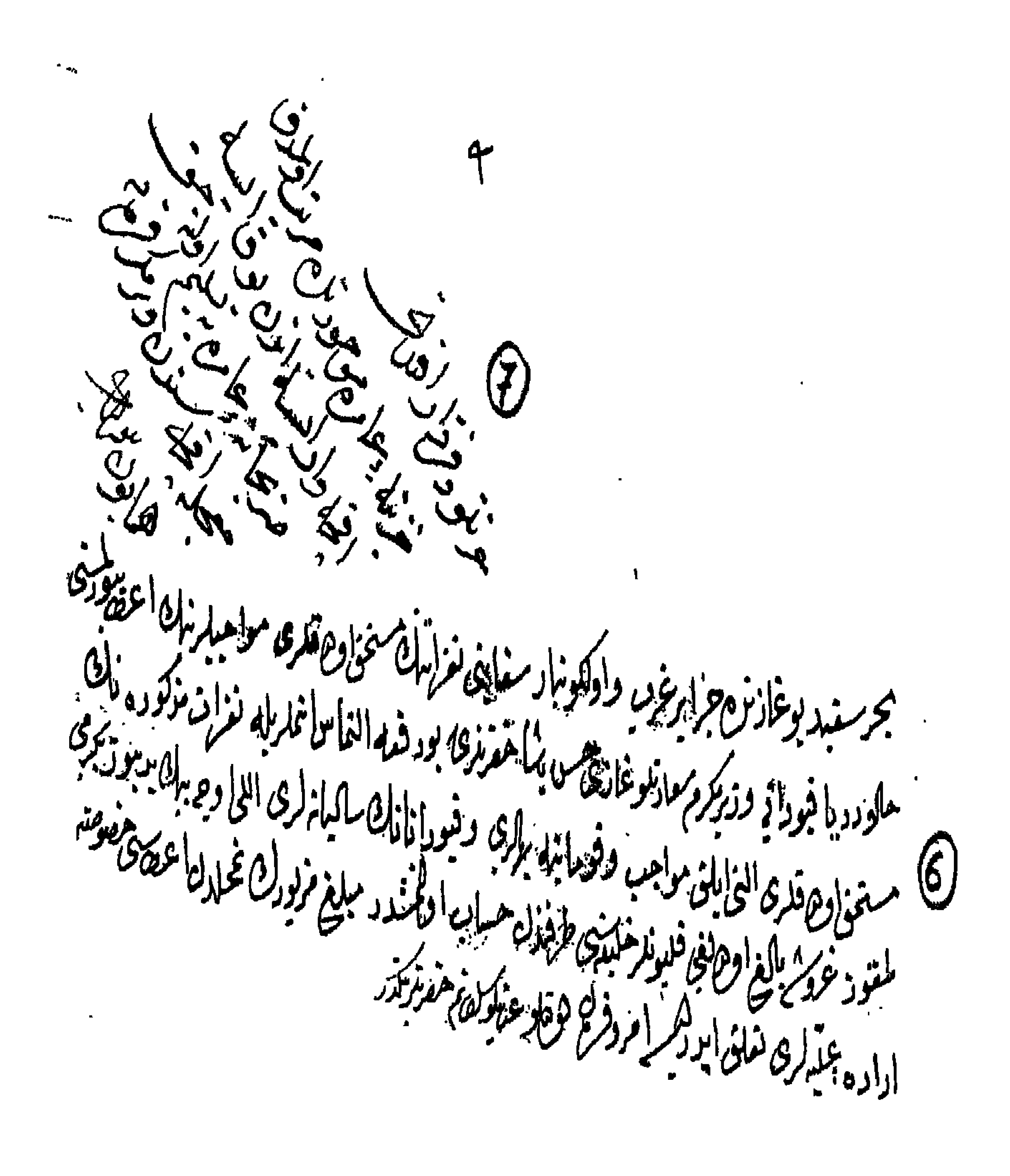
الورقة A (تابع)

(C.B.8069)



النموذج رقم 2/4

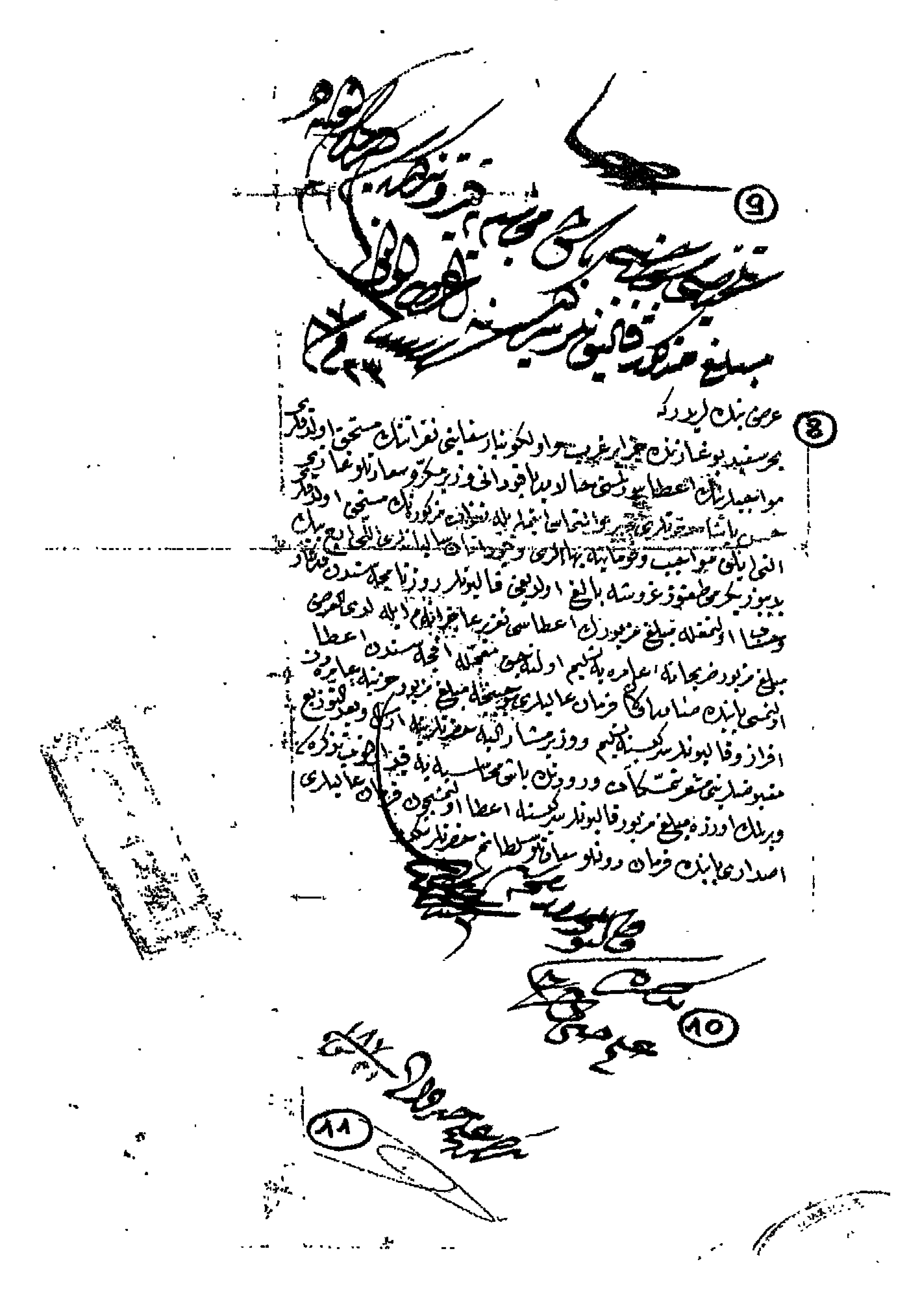
الورقة B (C.B.8069)



النموذج رقم 3/4

ظهر الورقة A

(C.B.8069)



النص العثماني

(الأرشيف العثماني، تصنيف جودت — قسم البحرية، رقم 8069)

٩ = هـ

1 -

حالا قپودان دريا وزير مكرم سعادتلو حسن پاشا حضرتلرى طرفندن بو دفعه ورود ايدن تحريراتدن بر ماده نك خلاصه سيدر فى 11 ر سنه 186.

جزاير غرب واولكونبار سفايني نفراتنك مستحق اولدقلرى مواجبلرينك اعطا واحسان بيورلمسى وقتى كذران ايتمكدن ناشى نفرات مرقومه نك مستحق اولدقلرى كذشته مواجبلرينك احسان بيورلمسنى استدعا واسترحامدن حالى اولمدقلريني مشار اليه تحرير ايدر امر وفرمان دولتلو افندمز حضرتلرينكدر.

2 -

صح

عزتلو دفتردار افندى.

خصوص مرقومك مقتضاسنى تقريريكز ايله افاده ايليه سز ديو بيورلدى

12 دا سنه 186

3 -

حساب اولنه

4 -

قليونلر خليفه سى افندى.

نفرات مرقومه نك مستحق اولدقلرى مواجبلرينك ويرلمسنى زمانميدر ويرلمسى لازم كلدكه مقدارك نمرتبه لره بالغ اولور حساب ايليه سز.

– 5

برموجـــــــــــــــــــــــــــب

دفتر روزنامجهء قليونها

براى

مواجب نفرات اوجاغ غرب واجب عن غرهء ن سنه 1186 الى غايهء ص سنه 1187

سفاين/ قطعات4/ نفراً 854/ اشهر 6/ غروش اسدى 25358

براى

سليانهء قپودانان اوجاغ غرب واجب ع غرهء ن سنه 1186 الى غايهء ص سنه 1187.

نفراً	غروش اسدى	
1	1000	سليانهء سرعسكر
1	1000	سليانهء قپودانان
1	750	سليانهء پاطرونه
1	750	سليانهء رياله
1	750	سليانهء برغنده
5	4250	

براى

قومانيه بها نفرات اوجاغ غرب.

نفراً 854/ فى بهرى غروش اسدى 5/ غروش اسدى 4270

جمـــــــــــعا یکـــــــون

غروش اسدی

33878

برای

مواجب لوندات اولکونبار واجب ع غرهء ن سنه 1186 الی غایهء ص سنه 1187

سفاین قطعات 19/ نفراً 384/ اشهر 6/ یوم 10235/ غروش اسدی 15096.5/ اقچه 15

برای

سلیانهء قپودانان اولکونبار واجب ع غرهء ن سنه 1186 الی غایهء ص سنه 1187

نفراً 19/ غروش اسدی 4750

برای

قومانیه بها اولکونبار

نفراً 384/ فی بهری 4/ غروش اسدی 1536

جمـــــــــــعا یکـــــــون

غروش اسدی

21382.5

1531.5 فروهاده شده برموجب تحریرات وزیر مکرم قپودان دریا 19851.

جمعـــــــــــــا یکـــــــــــون

غروش اسدی

53729

بحر سفید بوغاز حصارلری محافظه لرینه اولان جزایر غرب اوجاغی سفینه لری نفراتنك سکسن التی سنه سی رمضان شریفینك غره سندن

سکسان یدی سنه سی صفر الخیرینك غایتنه کلنجه ویریله جك مواجبلری
ایله قپودانلریك سلیانه لری وقومانیه بهالری اوتوز اوچ بیك سکز یوز یتمش
سکز غروشه بالغ اولوب واولکونبار سفینه لری لونداتنك وقپودانلرینك
سلیانه ومواجب وقومانیه بهالری دخی حساب اولندقده یکرمی بر بیك
اوچیوز سکسان ایکی بچق غروشه اکرجه بالغ اولنوب کلنجه قپودان دریا
وزیر مکرم سعادتلو غازی حسن پاشا حضرتلرینك طرفلریندن خصوص
مزبوره دائر ورود ایدن تحریراتلری مقتضاسنجه انجق اولکونبار سفینه لری
لونداتلرینك مواجبلریندن بیك بشیوز اوتوز بر بچق غروش فروهاده اولنمسی
مندرج ومسطر اولندیغینه بناء اولکونبار مواجبلی یکوننده فروهاده اولمغله
اون طقوز بیك سکزیوز اللی بر غروش اقتضا ایدوب کرك جزایر غرب
وکرك اولکونبار سفینه لرینك بو دفعه ویریله جك مواجبلری جمعا اللی اوچ
بیك یدییوز یکرمی طقوز غروشه بالغ اولوب ونفرات مرقومه نك مستحق
اولدقلری مواجبلرینك ویرلمك وقتی اولمق اقتضا ایدر فرمان دولتلو عنایتلو
سلطانم حضرتلرینکدر

في 15 دا سنه 1186

(توقیع الــ" قلیونلر خلیفه سی ")

۹

— 6

بحر سفید بوغازنده جزایر غرب واولکونبار سفاینی نفراتنك مستحق
اولدقلری مواجبلرینك اعطا بیورلمسنی حالا دریا قپودانی وزیر مکرم سعادتلو
غازی حسن پاشا حضرتلری بو دفعه التماس ایتملریله نفرات مذکوره نك
مستحق اولدقلری التی ایلق مواجب وقومانیه بهالری وقپودانانك سلیانه لری
اللی اوچ بیك یدییوز یکرمی طقوز غروشه بالغ اولدیغی قلیونلر خلیفه سی
طرفندن حساب اولنمشدر مبلغ مزبورك نمحلدن اعطاسی خصوصنه اراده
علیه لری تعلق ایدر ایسه امر وفرمان دولتلو عنایتلو سلطانم حضرتلرینکدر.

7 – عزتلو دفتردار افندی

خزينهء عامره موجودنده مرتب اولمدق اقچه وار ايسه اندن يوق ايسه ضربخانهء عامره يه تسليم اولنه جق معجله اقچه سندن ويرملك فرمان همايون بيورلدی.

8 – عرض بنده لريدركه

بحر سفيد بوغازنده جزاير غرب واولكونبار سفاينی نفراتنك مستحق اولدقلری مواجبلرينك اعطا بيورلمسنی حالا دريا قپودانی وزير مكرم سعادتلو غازی حسن پاشا حضرتلری تحرير والتماس ايتملريله نفرات مذكوره نك مستحق اولدقلری التی ايلق مواجب وقومانيه بهالری وقپودانان ساليانه لری اللی اوچ بيك يدييوز يكرمی طقوز غروشه بالغ مزبورك اعطاسی تقرير عاجزانه م ايله لدی العرض مبلغ مزبور ضربخانهء عامره يه تسليم اولنه جق معجله اقچه سندن اعطا اولنمسی بابنده صادر اولان فرمان عاليلری موجبنجه مبلغ مزبور خزينهء عامره دن افراز وقليونلر سركيسنه تسليم ووزير مشار اليه حضرتلرينه ارسال وبعد التوزيع مقبوضلرينی مشعر تمسكات ورودنده باش محاسبه يه قيد اولنوب تذكره سی ويرلمك اوزره مبلغ مزبور قاليونلر سر كيسنه اعطا اولنمسيچون فرمان عاليلری اصداری بابنده فرمان دولتلو سعادتلو سلطانم حضرتلرينكدر.

(توقيع الـــ"دفتردار")

9 – صح

تلخيصی موجبنجه باش محاسبه يه قيد وتذكره سی ويرلمك اوزره مبلغ مذكور قليونلر سركيسنه اعطا اولنمق بيورلدی

23 م سنه 87

10 – تذكره سی وقاليونلر روزنامچه سنه علم وخبری ويريله

11 – تذكره علم خبر داده

21 س سنه 187

الترجمة العربية (26)

وجه الورقـــــة A :

هو(27)

1 – (الوثيقة – المرجع)(28)

---

(26) حاولنا ترجمة أغلب الكلمات الواردة في هذه الوثيقة – بكيفية حرفية أحيانا– بهدف إبراز بنية النص العثماني، وعمدنا إلى وضع الكلمات الضرورية لاستقامة المعنى بين معقوفتين، كما حافظنا على المصطلحات التي يستعصى إدراك معناها الحقيقي من خلال مقابلها باللغة العربية مع إيراد التوضيحات الضرورية في شأنها في الإحالات. واعتمدنا في رسم الكلمات العثمانية الواردة بالهوامش سواء بالحرف العربي أو بالحرف اللاتيني على القاموس التالي :

F. Devellioğlu, *Osmanlıca-Türkçe Ansiklopedik Lûgat*, İstanbul, 1993.

(القاموس الموسع للغة العثمانية–التركية).

(27) يرد حرف الهاء بالشكل الذي يبدو عليه في أعلى وجه الورقة **A** وأعلى الورقة **B**، للإشارة إلى اسم الله ويقوم مقام البسملة. وتكمن أهمية هذه العلامة التي توجد في أعلى كل الوثائق العثمانية –عدا وظيفتها الشرعية– في كونها تسمح للباحث بالتأكد من كون الأمر يتعلق ببداية الوثيقة وليس بإحدى ملحقاتها فحسب، إذ كان كتبة الإدارة العثمانية يعمدون إلى إضافة أوراق أخرى تلحق بالورقة الأصلية للوثيقة عندما لا يتسع حيز هذه الأخيرة لكتابة مختلف الإجراءات المطلوبة منهم. ولأسباب متعددة قد لا نعثر على مجموع الأوراق الملحقة بالوثيقة الأصل بل على بعضها فقط وأحيانا على ورقة مرفقة دون الأصل، الأمر الذي قد لا يسعف للوقوف عند كل القرارات التي تم اتخاذها في شأن الموضوع.

(28) "**الوثيقة – المرجع**" كما سبقت الإشارة إلى ذلك، هي الوثيقة التي تستند إليها مختلف الإجراءات التي تخضع لها "**الوثيقة ذات معاملات/الأصلية**" أثناء انتقالها بين الأقلام والدوائر الإدارية إلى حين صدور الأمر النهائي في شأن مضمونها. وقد تكون "الوثيقة – المرجع" عبارة عن "**خلاصه**" كما هو الأمر بالنسبة لهذه الوثيقة، أو "**عرض**" أو "**عرضحال**" أو "**تقرير**"، أو أي نوع من الوثائق التي يقتضي مضمونها صدور أمر من جهة أعلى. لذلك، لا تكون "الوثيقة–المرجع" عبارة عن "**فرمان**" أو "**خط همايون**" أو "**بيورلدى**"، لكون هذه الوثائق تعتبر في حد ذاتها أحكاما وأوامر صادرة حول مسألة معينة.

تحتل "**الوثيقة–المرجع**" عادة القسم الأسفل من وجه الوثيقة، ووسطها أحيانا، سوى في حالة واحدة – حالة هذه الوثيقة– عندما تكون "الوثيقة–المرجع" عبارة عن تلخيص لوثيقة أخرى، فتكتب آنذاك على الشكل التالي: في أعلى الورقة سطر واحد ترد به الإحالة على الجهة الصادرة عنها الوثيقة الأصلية وأحيانا على موضوعها، ثم يلي ذلك تاريخ كتابة الملخص باليوم والشهر والسنة أو بالسنة فحسب، كما في الوثيقة رقم (CB 6270) المتعلقة بطلب ولاية الجزائر لبعض المواد والمعدات العسكرية: "**بادشاه عالمپناه افندمزدن مناجات اولنان اشيالودر فى سنه 1179**" أي: هذه هي الأشياء التي [وجه في شأنها الجزائريون] مناجاتهم إلى ملاذ العالم سيدنا الـــ"پادشاه"، في سنة 1179. ثم يترك حيز فارغ قبل كتابة الملخص الذي يأتي في شكل نص مسترسل أو في شكل عناصر متفرقة: 2000 قنطار من البارود، 2000 قنطار من الحديد الخام، 5 مدافع من عيار 14..إلخ؛ كما أن "**الوثيقة–المرجع**" لا تحمل بالضرورة تاريخا، لكون بعض أنواع الوثائق العثمانية لا يعتبر وضع تاريخ تحريرها شرطا من شروطها الشكلية، مثل الـــ"**عرض**" والـــ"**عرضحال**"، فتظل بذلك التواريخ الواردة في الأقسام الأخرى وحدها الكفيلة بتحديد زمن الوثيقة.

هذه خلاصة [29] إحدى المواد المتضمنة في الـ"تحريرات" [30] الواردة هذه المرة من طرف حضرة قبطان البحر الحالي[31] صاحب السعادة الوزير المكرم حسن باشا[32].

---

(29) الـ"**خلاصه**" هنا بمعنى الاختزال والاقتضاب، وهي لا تعتبر نوعا من الوثائق العثمانية. فقد جرت العادة – خاصة خلال القرن الثامن عشر– أن يتم تلخيص الوثائق المرفوعة إلى كبار رجال الدولة بقصد تيسير الإطلاع على مضمونها، إما بسبب طولها أو لكون المعلومات الواردة بها تدخل في نطاق الإجراءات الإدارية العادية التي لا تستوجب الإطلاع على نصها كاملا. والتاريخ الذي تحمله هذه الخلاصة (11 ربيع الثاني 1186) هو تاريخ صياغتها وليس التاريخ الذي تحمله الوثيقة المعتمدة، إذ أن الوثيقة الأصلية من نوع الوثائق التي لا يرد بها تاريخ. يراجع الهامش الموالي.

(30) الـ"**تحريرات**" هنا تفيد جمع تحرير ومكتوب فقط (إذ هناك نوع من الوثائق العثمانية يعرف بـ"تحريرات")، أما الوثيقة التي تم اعتمادها في وضع هذه الخلاصة فهي من نوع الـ"**عرض**". والـ"عرض" من الوثائق التي كان يرفعها موظفو الإدارة العثمانية إلى السلطان، وهي قلما تحمل تاريخا، مثل الوثيقة (*BC.6139*) التي تتضمن "عرض" الـ"قپودان پاشا" في موضوع مشابه يتعلق بـ"مواجب" سنة 1185هـ/1771م . أما سبب استعمال الكاتب الذي قام بوضع التلخيص لكلمة "تحريرات" فمرده إلى كون الوثائق المتعلقة بالأسطول والترسانة والبحرية وما يندرج ضمن اختصاصات الـ"قپودان پاشا" كانت ترسل مجتمعة إلى دائرة الصدارة في الحالات العادية مرة كل أسبوع أو أسبوعين. لتوجه بعد ذلك أصولها وفي الغالب ملخصات لها إلى الجهة المختصة.

(31) استعمال كلمتي : "**حالا**" (*Hâlâ*) و"**سابقا**" (*Sabıkâ*) بمعنى: حاليا والحالي، سابقا والسابق، دارج في الوثائق العثمانية. ويرتبط ذلك بتحديد زمن وقوع الحدث الذي تتناوله الوثيقة، خاصة أثناء الإحالة على الوثائق التي لا تحمل تاريخا مثل الـ"**عرض**" السالف الذكر. وتستعملان كذلك من أجل توثيق الوضعية الآنية للشخص الصادرة عنه الوثيقة. ففي الوثائق من نوع الـ"**عرضحال**" مثلا، ينتهي أغلبها على الشكل التالي: "**بنده الحاج احمد وكيل اوجاغ جزائر غرب حالا**"، أي: الخادم الحاج أحمد، الوكيل الحالي لأوجاق الجزائر غرب/ وكيل أوجاق الجزائر غرب حاليا.

(32) "**قبطان البحر**" ترجمة لـ"**قپودان دريا**" و" **قپودان باشا**" و"**قبطان دريا**" وهي الألقاب التي كان يطلقها العثمانيون على القائد العام للأسطول العثماني والمشرف على كل ما يتصل بمؤسسة البحرية، والذي كان يعتبر من بين كبار رجال الدولة وأحد الأعضاء الأساسيين في الديوان الهمايوني. وقد شغل هذا المنصب خلال هذه الفترة **حسن باشا** الذي تولاه لفترتين اثنتين: بين سنتي 1770م و1774م، ثم بين أواخر نفس السنة و1789م، كما تقلد مهام الصدارة العظمى لبضعة أشهر قبيل وفاته سنة 1790. وقد عرف حسن باشا بلقب "**جزايرلى**" لكونه قضى بعض الوقت في ولاية الجزائر غرب قبل انخراطه في خدمة الأسطول العثماني، كما حمل لقب "**غازى**" بسبب الانتصارات التي حققها على السفن الروسية إثر إقدام هذه الأخيرة على إحراق الأسطول العثماني في "چـشمه" سنة 1770م، وحمل لقب "**وزير**" مثل من سبقوه في هذا المنصب منذ نهاية القرن السادس عشر.

İ. H. Danişmend, *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi*, İstanbul, 1971, 5: 67, 219-21.

(الكرونولوجيا الواضحة للتاريخ العثماني)

شمس الدين سامي، **قاموس الأعلام**، استانبول، 1306، 3 : 1801.

في 11 ربيع الثاني[33] سنة 186[1] [34].

كتب [القبطان] المشار إليه [في تحريراته] أنه بسبب فوات وقت إصدار الأمر بالإحسان وإعطاء الـ"مواجب"[35] المستحقة لأطقم[36] سفن الجزائر غرب وأطقم سفن "اولكونبار"[37]، ولكون ما تستحقه الأطقم المذكورة من مواجب سابقة [عن هذه] لم يتم إصدار الأمر [بعد] بالإحسان بها إليهم، بالرغم من الإلحاح في التماس ذلك[38].

[وإصدار] الأمر والـ"فرمان" [في هذا الشأن] هو لصاحب الدولة حضرة سيدنا [السلطان][39].

---

(33) قلما ترد في الوثائق العثمانية أسماء الشهور كاملة بل في الغالب مختصرة على الشكل التالي : محرم : م ؛ صفر : ص؛ ربيع الأول : را ؛ ربيع الثاني : ر ؛ جمادى الأولى : جا ؛ جمادى الثانية : ج ؛ رجب : ب ؛ شعبان : ش؛ رمضان : ن ؛ شوال : ل؛ ذو القعدة : ذا ؛ ذو الحجة : ذ.

(34) (11 يوليوز 1772).

(35) الـ"**مواجب**" (*Mevâcib*) : مصطلح يطلق على ما كان يتقاضاه صنف من العساكر من رواتب تصرف مباشرة من خزينة الدولة عند بداية كل ثلاثة أشهر هجرية، وعلى ما كان يحصل عليه صنف من البحارة أثناء مشاركتهم في حملات الأسطول العثماني.

(36) وردت في النص العثماني كلمة "**نفرات**"، جمع نفر، فترجمناها بـ"أطقم السفن" ؛ إلا أن الكاتب استعمل كذلك كلمة "**لوندات**" (*Levendât*) جمع "لوند" أي "البحار" أثناء الحديث عن سفن "أولكونبار" فقط، و لم يستعملها قط لنعت عناصر السفن الجزائرية، وقد استعملنا الكلمتين معا مع مراعاة هذا التمييز عند الاقتضاء.

(37) "**أولكونبار**" (*Ülgün-Bâr*): ميناء وقلعة توجدان على مصب نهر على ساحل بحر الأدرياتيك جنوب مدينة راكوزة / دوبروفنيك. وكانت "أولكونبار"، مثل هذه الأخيرة، تابعة للدولة العثمانية وتعتمد أنشطتها الأساسية على الملاحة التجارية. وقد اشتهرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر – وبشكل خاص بعد اندلاع الحرب العثمانية – الروسية سنة 1768– بمشاركة سفنها في مساعدة الأسطول العثماني على نقل الرجال والمعدات والمؤن. يراجع في هذا الباب : شمس الدين سامي، **قاموس الأعلام**، 2: 1098.

ونشير إلى أن الجمع بين سفن الجزائر وسفن "اولكونبار" في هذه الوثيقة هو إجراء إداري صرف ولا يعكس تصنيفا معينا لولاية الجزائر ضمن المجالات التابعة للدولة العثمانية، إذ نجد وثائق أخرى تتضمن معلومات مماثلة حول سفن الأسطول الرسمي وسفن إحدى الولايات المغاربية.

(38) تتكون هذه الفقرة في النص العثماني من جملتين اقتطفتا من الوثيقة الأصلية (الـ"عرض") بغاية إبراز مضمونها دون مراعاة لسلامة العبارة وبنية الجملة العثمانية؛ وهذه مسألة جد عادية ليس فقط في مثل هذه الملخصات بل وكذلك في عدد من أقسام "**الوثيقة ذات معاملات**"، ويرتبط ذلك بعاملي الاختصار والسرعة، إذ كان على المشرفين على بعض الأقلام النظر في عدد كبير من الوثائق المرفوعة إليهم يوميا دون تحريف مضامينها.

(39) ترد هذه العبارة بصيغ مختلفة مثل : "**بابنده أمر وفرمان دولتلو عنايتلو سلطانم حضرتلرينكدر**" كما في خاتمة "تلخيص" الـ"دفتردار" (القسم رقم 8)، وذلك في نهاية أنواع معينة من الوثائق العثمانية للتعبير عن ترك اتخاذ القرار في الموضوع للسلطان. ويرتبط هذا التقليد الذي ظل جاريا إلى بدايات القرن التاسع عشر، بالفترة التي كان فيها=

2 - (الأمر الأول للصدر الأعظم)[40]

صح / صحيح[41]

صاحب العزة "دفتردار" أفندي،[42] صدر الأمر ؛ فلتبينوا من خلال

--- الديوان الهمايوني يشرف بالفعل على تسيير كل أمور الدولة وينظر في مختلف الوثائق المرفوعة إليه من طرف المسؤولين عن الدوائر المركزية أو في المراسلات الواردة عليه من الولايات. وبما أن السلطان هو الرئيس الفعلي للديوان وأن أعضاء الديوان هم فقط خدام للسلطان، فقد كانت الوثائق الموجهة إلى المسؤولين المركزيين والأوامر الصادرة عن الديوان تحرر باسم السلطان وفق قوالب خاصة بكل نوع من الوثائق. وظل نفس التقليد ساريا حتى عندما استحوذت دائرة الصدر الأعظم على أغلب اختصاصات الديوان الهمايوني انطلاقا من أواسط القرن السابع عشر. ونلاحظ من جهة أخرى، أن الـ : "**فرمان**" الصادر باسم السلطان والذي يعتبر أمرا نهائيا، تضاف إليه ذات العبارة عندما يتم إدراجه في "**الحاشية**" لارتباطه بمضمون "**الوثيقة-المرجع**"، وعادة ما تتم كتابة تلك الإضافة بقصد التمييز بخط مغاير للخط الذي كتب به الـ : "فرمان". وعلى الرغم من كون الوثائق تخاطب السلطان فإن دائرة الصدر الأعظم هي التي كانت تتلقى أغلبها، وبها تحدد الجهة التي سترسل إليها بعد كتابة الإجراءات الواجب اتخاذها بشأنها.

(40) يطلق على هذا القسم "**بيورلدى**"، انظر الهامش رقم 6 أعلاه. وكلمة "بيورلدى"، التي ترد في الوثائق في الغالب على شكل خطوط متوالية من غير انقطاع من الأسفل إلى الأعلى، فعل في صيغة المبني للمجهول مشتق من فعل "بيورمق" الذي يعني : أمر. ويكتب"بيورلدى" الصدر الأعظم بخط الديواني البارز وبكيفية متميزة عن بقية أقسام الوثيقة.

(41) "**صح**" (*Sahh*) بمعنى صحيح، وهي علامة كان يضعها بعض كبار رجال الدولة على الوثائق المرفوعة إليهم كتصديق على صحة المعلومات الواردة فيها، أو بقصد تأكيد ما كتب على ذات الوثيقة في دائرتهم الخاصة. فكان الصدر الأعظم يضعها في حاشية مسودة الـ"فرمان" قبل تبييضه، كما يضعها فوق الـ"بيورلدى" الصادر عنه. ونظرا لأهمية هذه العلامة في إضفاء الصحة على الوثائق التي تحملها، كان الصدر الأعظم يقوم بنفسه بكتابتها، أو تتم كتابتها في حضوره. كما كان الـ"دفتردار" بدوره يضع نفس العلامة على بعض الوثائق الخاصة به، لكنها تختلف من حيث الشكل عن "صح" الصدر الأعظم. وقد نجد في بعض الوثائق العلامتين جنبا إلى جنب مما يخلق نوعا من اللبس في تحديد الجهة التي صدر عنها الأمر. انظر **النموذج رقم 3** حيث نجد في أعلى يسار الصفحة على يمين الـ"بيورلدى" "صح" الصدر الأعظم وعلى يساره "صح" الـ"دفتردار".

(42) الـ"**دفتردار**" (*Defterdâr*) أي صاحب الدفتر والمستأمن عليه، المعروف كذلك بالـ"**باش دفتردار**" (*Baş Defterdâr*) و"**دفتردار شق أول**" (*Defterdâr-ı Şıkk-ı Evvel*) وكلها ألقاب رئيس مؤسسة المالية في الإدارة العثمانية الذي كان يشرف على عدد كبير من الأقلام المكلفة بتتبع الأحوال المالية على صعيد المركز والولايات وضبط مصاريف ومداخيل الخزينة المركزية ومالية مختلف المؤسسات والدوائر الإدارية والسهر على استخلاص ما يتوجب للدولة من ضرائب وتدقيق الوضعية المالية للمؤسسات المنتهية مأمورية متوليها، ولم يكن يتم صرف أي مبلغ من الخزينة إلا بإذن مكتوب منه وبعد حصوله هو بنفسه على أمر في الموضوع من الصدر الأعظم، رئيس كل الأجهزة الإدارية.

يراجع، **قاموس الأعلام**، 3: 2136-2137.

تقرير لكم ما يقتضيه [الأمر] بخصوص المشار إليهم.

[في] 12 ذي الحجة سنة 186[1][43].

3 – (الأمر الصادر عن الـ"دفتردار" إلى موظفي إدارة المالية)

ليتم الحساب[44]

4 – (الأمر الصادر باسم الـ"دفتردار" بقصد إجراء العملية المطلوبة)

"خليفة السفن" أفندي،[45]

هل حل زمن إعطاء الـ : "مواجب" المستحقة لأطقم السفن المذكورة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو المستوى الذي تبلغه تلك الـ : "مواجب"؟

فلتقوموا بحساب [ذلك].

5 – (تقرير "خليفة السفن")[46]

---

(43) (6 مارس 1773)

(44) عادة ما تكون الأوامر الصادرة عن الـ"دفتردار" مقتضبة عبارة عن كلمة أو كلمتين تفيد المطلوب تنفيذه من الموظفين التابعين لدائرته. مثل: "**سابقى**"، بمعنى: لتسجل في الحاشية الإجراءات التي تم اتخاذها سابقا في موضوع مشابه ، أو "**تلخيصى**": لتتم كتابة التلخيص بناء على ما هو مسطر بالحاشية، أو "**دركنار اولنه**": ليتم تسجيل ما يتعلق بالموضوع في الحاشية؛ وقد يكون الأمر الصادر عن الـ"دفتردار" أكثر تدقيقا، مثل: "**ويريلان فرمان دركنار**": لتتم كتابة الـ"فرمان" الذي سبق توجيهه في هذا الأمر بالحاشية، أو "**باش محاسبه دن حساب اولنه**": ليتم الحساب انطلاقا من قلم الـ"باش محاسبه"/انطلاقا من دفاتر الـ"باش محاسبه". أما التعليمات المفصلة فيتكلف بكتابتها مساعدو الـ"دفتردار" كما هو الأمر بالنسبة للقسم الموالي.

(45) "**قليونلر خليفه سى**" (*Kalyonlar Halifesi*) أي "الخليفة [المكلف] بالسفن"، وهو من الموظفين التابعين لقلم "**كاتب السفن**"، أحد أقلام إدارة مؤسسة "الترسانة العامرة" الذي كان يسهر على تتبع الحسابات المتعلقة بأطقم السفن ورواتب ومؤن ومدة اشتغال أفرادها والمعدات المختلفة المحمولة عليها أو المسلمة لكل منها والتي يتم تسجيلها في دفاتر خاصة بذلك تعرف بـ" **روزنامچه دفترلرى**"، يراجع:

İ. Bostan, *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı: XVII. Yüzyılda Tersâne-i Âmire*, Ankara, 1992, p. 47;
(المؤسسات البحرية العثمانية: مؤسسة الترسانة العامرة خلال القرن السابع عشر)

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, p. 430.

(46) يلاحظ أن هذا التقرير ينقسم من حيث الشكل- كما يبدو ذلك من خلال صورة الوثيقة- إلى قسمين اثنين: قسم أول كتب بخط الـ"سياقت" (*Siyakat*) المستعمل في الدوائر المرتبط بالمالية، وهو خط يكتب في الغالب بحروف غير منقوطة ويغلب عليه استعمال الكلمات الفارسية والاختصارات، ويتضمن هذا القسم معلومات مفصلة حول موضوع الوثيقة لا يرد بعضها في غيره من أقسامها. أما القسم الثاني من هذا التقرير فمكتوب بخط الديواني دقيق، وهو عبارة عن نص مسترسل ترد به خلاصة المعلومات الواردة في القسم الأول والجواب عن المعلومات التي طلبتها دائرة الـ"دفتردار".

بموجـــــــــــب / اعتمــــادا على
دفتر "روزنامچه" السفن[47]

من أجل

"مواجب" "نفرات" [سفن] أوجاق [الجزائر] غرب، عن واجب [الفترة الممتدة من] غرة رمضان سنة 1186 إلى غاية صفر سنة 1187 :

4 سفن، 854 نفر، [عن] 6 أشهر، [المجموع] 25358 غروش أسدى[48]

من أجل

"ساليانه"[49] قادة [سفن] أوجاق [الجزائر] غرب، عن واجب [الفترة الممتدة من] غرة رمضان سنة 1186 إلى غاية صفر سنة 1187 :

	نفر	غروش أسدي
– "سليانه سرعسكر"[50]	1	1000
– "سليانه قـــپودانه"	1	1000
– "سليانه پاطرونه"	1	750

---

(47) "روزنامچه" (*Ruznâmce*) كلمة فارسية تعني السجل اليومي أو اليومية، وأطلقت بذات المعنى في الإدارة العثمانية على الدفاتر التي كانت تدون بها مختلف المعاملات اليومية. وكانت تمسك بإدارة الترسانة دفاتر من هذا النوع تسجل بها كل المعلومات اليومية الخاصة بالسفن وبرجالها، وعليها اعتمد "**خليفة السفن**" في وضع المعلومات التي طلبت منه.

(48) "**غروش أسدى**" (*Guruş Asadî*) عملة عثمانية فضية كانت تبلغ خلال هذه الفترة ما يساوي 120 "**آقچه**" (*Akçe*) التي هي بدورها وحدة نقدية فضية. وكانت الـ"**مواجب**" تحتسب باليوم على أساس الـ"**آقچه**"، ثم تحول بعد ذلك إلى "**غروش**"، وعندما يفضل في عملية التحويل مبلغ ما دون 120 "آقچه"، يخصم منه 60 "**آقچه**" إن توافرت وتكتب كنصف "**غروش**" على شكل رقم واحد مائل إلى اليمين، أما ما دون الستين" **آقچه**" فيظل على هيئته ويكتب عادة على يمين المبلغ الأصلي الموضوع بالـ"**غروش**". حول النقود العثمانية خلال هذه الفترة، يراجع :

Ç. Pamuk, "Money in the Ottoman Empire, 1326-1914", as appendix in *An Economic and Social History of Ottoman Empire,* ed. H. İnalcik & D. Quataert, London, 1997, pp. 966-70.

(49) نوع من الرواتب الممنوحة لفئة من قادة الأسطول العثماني.

(50) "**سرعسكر**" (*Ser-Asker*) : مرتبة في الجيش العثماني، وفي حالة البحرية كان يعين من بين قواد مجموعة من السفن ليكون صلة وصل مع "القبطان باشا" وليشرف على كل ما يتعلق بالجوانب العسكرية الحربية. وكان يختار "سرعسكر" السفن التابعة للولايات المغاربية من بين قوادها وهو الذي يسهر على تأمين حاجيات أطقمها ويتسلم مختلف المعدات المقدمة من طرف الباب العالي لأسطول الولاية.

– "سليانه رياله"	1	750
– "سليانه برغنده"[51]	1	750
[المجموع]		4250

من أجل

قيمة المؤن [الخاصة بـــ] "نفرات" [سفن] أوجاق [الجزائر] غرب :

[بالنسبة لـــ] 854 نفر، [بالنسبة لـــ] كل نفر : 5 غروش أسدي [المجموع] 4270 غروش أسدي.

يكـــــــــون المجمـــــــــوع

33878 غروش أسدي

من أجل

"مواجب" بحارة [سفن] "اولكونبار"، عن واجب [الفترة الممتدة من] غرة رمضان سنة 1186 إلى غاية صفر سنة 1187:

19 سفينة، 384 نفر، [عن] 6 أشهر، [عدد] الأيام: 10235، 15096،5 غروش أسدي، [و] 15 "أقجة"[52]

من أجل

"ساليانه" قادة [سفن] اولكونبار، عن واجب [الفترة الممتدة من] غرة رمضان سنة 1186 إلى غاية صفر سنة 1187 :

---

(51) "قـــپودانه" (*Kapudâne*) و"پاطرونه" (*Patrona*) و"رياله" (*Riyâle*) ألقاب قادة الأسطول العثماني تأتي من حيث الرتبة مباشرة بعد الـــ" قبطان باشا" وقد انتشر استعمالها انطلاقا من أواسط القرن السابع عشر. يراجع :

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, pp. 432-6.

أما "برغنده" (*Pergandi/Birgende/Pergende*) فأصلها (*Brigantin*) اللاتينية، وهي نوع من السفن الحربية العثمانية تسير بالمجاديف والأشرعة، بها 18 أو 19 مقعد ويتراوح طولها بين 33 و40 ذراعا. واستعملت هنا للإحالة على قائدها فحسب والذي يحتل مرتبة أقل من سابقيه في تراتبية قادة الأسطول العثماني. يراجع في هذا الصدد :

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, pp. 460 ; H. Kahane & A. Tietze, *The Lingua Franca in the Levant, Turkish Nautical Terms of Italian and Greec Origin*, İstanbul, 1988, pp. 105-6.

(52) يراجع الهامش رقم 48.

[بالنسبة لـــ] 19 نفر، 4750 غروش أسدي.

من أجل

قيمة المؤن [الخاصة بـــ] "نفرات" [سفن] اولكونبار :

[بالنسبة لـــ] 384 نفر، [بالنسبة لـــ] كل نفر : 4 غروش أسدي [المجموع] 1536 غروش أسدي.

يكـــــــون المجمـــــــــوع

21382،5 غروش أسدي

[ناقص] 1531،5 تم التقليص اعتمادا على تحريرات الوزير المكرم قبطان البحر[53]

[الباقي] 19851

يكـــــــون المجمـــــــــوع [العام]

53729 غروش أسدي

تبلغ الـــ"مواجب" المستحقة لـــ"نفرات" سفن أوجاق الجزائر غرب [المشاركة] في المحافظة على قلاع "بوغاز"[54] البحر المتوسط، وكذا "سليانه" قادها وقيمة المؤن [الخاصة بأطقمها] ما مجموعه ثلاثة وثلاثون ألف وثمانمائة وثمانية وسبعون غروشا ونصف، وذلك [عن الفترة الممتدة] من غرة [شهر] رمضان الشريف سنة ست وثمانين إلى غاية متم [شهر] صفر الخير سنة سبع وثمانين. وتبلغ الـــ"مواجب" [المستحقة لـــ] بحارة سفن "اولكونبار" [المشاركة في نفس المهمة]، وكذا "سليانه" قادها وقيمة المؤن [الخاصة بأطقمها] ما مجموعه واحد وعشرون ألف وثلاثمائة واثنا عشر غروشا ونصف. لكن، وبمقتضى التحريرات الواردة من طرف حضرة قبطان البحر صاحب السعادة الوزير المكرم غازي حسن باشا بخصوص المذكورين، تم

---

(53) يتعلق الأمر بوثيقة أخرى للـــ"قبطان باشا" نجهل محتواها والسبب الذي جعله يقلص من قيمة "مواجب" أطقم السفن التابعة لـــ"اولكونبار"، يراجع الهامش رقم 30.

(54) المقصود بالـــ"بوغاز" المناطق المجاورة شرقا وغربا لمدخل مضيق البوسفور. يراجع الهامش رقم 22 أعلاه.

تقليص "مواجب" بحارة سفن "اولكونبار" [بما قدره] ألف وخمسمائة وإحدى وثلاثون غروشا ونصف، لتكون "مواجب" [بحارة سفن] "اولكونبار" بعد التقليص [ما مقداره] تسعة عشر ألف وثمانمائة وواحد وخمسون غروش، وذلك حسب ما هو مسطر ومندرج [أعلاه]. ويكون مجموع الـ"مواجب" التي ستصرف هذه المرة لكل من سفن الجزائر غرب وسفن "اولكونبار" ثلاثة وخمسون ألف وسبع مائة وتسعة وعشرون غروشا، وأن الـ"مواجب" المستحقة للـ"نفرات" المذكورين قد حل أجل صرفها.

[وإصدار] الـ"فرمان" [في هذا الشأن] هو لصاحب الدولة والعناية حضرة سلطاني.

(توقيع " خليفة السفن ")(55)

الورقـــــة B: (56)

هو

6 – (تقرير الـ"دفتردار").

[اعتمادا على] الالتماس [الذي تقدم به] هذه المرة حضرة قبطان البحر الحالي صاحب السعادة الوزير المكرم غازي حسن باشا [من أجل] إصدار الأمر

---

(55) غالبا ما كان المكلفون باستخراج المعلومات الواردة بـ"الحاشية" يقومون بوضع توقيعاتهم أو خاتمهم أسفلها، كما كان الـ"دفتردار" يوقع بعضها أحيانا تأكيدا على صحتها.

(56) نلاحظ أن القسمين 6 و7 كتبا على ورقة منفصلة (الورقة B) كما أنهما لا يحملان تاريخا. فالـ"تقرير" الذي وجهه الـ"دفتردار" للصدر الأعظم هو من أنواع الوثائق العثمانية التي قلما يرد بها تاريخ تحريرها، أما بالنسبة لـ"بيورلدى" الصدر الأعظم فالملاحظ من خلال الوقوف عند مجموعة من الوثائق العثمانية المتعلقة بالولايات المغاربية أنه في حالة وجود أكثر من أمرين للصدر الأعظم على نفس الوثيقة، فإن ما يقع بين الأول والأخير من أوامر لا يحمل تاريخا، وقد نعثر أحيانا على أمر أول للصدر الأعظم غير مؤرخ. أما سبب كتابة هذين القسمين على ورقة مستقلة فيرتبط بكون المعلومات الواردة بهما – الخاصة بالجهة التي يجب أن يستخلص منها المبلغ الذي سيمنح لأطقم السفن الوارد ذكرها في الوثيقة – لا تتعلق بموضوع الوثيقة بكيفية مباشرة بل تتجاوزه لتتصل بالوضعية المالية العامة للدولة العثمانية خلال هذه الفترة، كما تتجاوز حدود اختصاصات مختلف الدوائر والأقلام التي ستنتقل عبرها الورقة A، أي أن الأمر يدخل ضمن اختصاصات الـ"دفتردار" والصدر الأعظم فقط، ولا حاجة لبقية الدوائر أن تطلع على ذلك. كما يعكس هذا الأمر احترام مبدأ "الوثيقة الواحدة" القاضي بتضمينها ما يتعلق بكيفية مباشرة بمضمونها فقط. وكما سيلاحظ القارئ ذلك، فإن "تلخيص" الدفتردار – الوارد في ظهر الورقة A– لا يذكر هذه المسائل بتفصيل، بل يشير فقط إلى الـ"تقرير" وصدور أمر الصدر الأعظم بصرف المبلغ المذكور من الأموال التي ستسلم للـ"ضربخانهء عامره".

بإعطاء الـ"مواجب" التي تستحقها أطقم سفن الجزائر غرب وأطقم سفن "اولكونبار" [المبحرة] في بوغاز البحر المتوسط، [يتبين] أن مستحقات تلك الأطقم [تتعلق] بـ"مواجب" ستة أشهر، وبقيمة المؤن [الخاصة بها]، [كما تهم] "سليانه" قادة [سفنها]. وتبلغ [قيمة تلك المستحقات] كما تم حساب ذلك من طرف "خليفة السفن" [ما مقداره] ثلاثة وخمسون ألف وسبعمائة وتسعة وعشرون غروش. فمن أي محل (جهة / خزينة) [ترى] الإرادة العلية [إمكانية] إعطاء المبلغ المذكور؟

[وإصدار] الـ"فرمان" [في هذا الشأن] هو لصاحب الدولة والعناية حضرة سلطاني.

7 – (الأمر الثاني للصدر الأعظم)

صاحب العزة "دفتردار" أفندي،

صدر الأمر [بموجب] فرمان همايوني ؛ فلتمنح [النقود المذكورة] من الـ"خزينة العامرة[57] في حالة وجود أموال[58] غير محددة وجهة صرفها، وإلا فلتمنح من [أموال] "معجله آقچه"[59] التي سوف يتم تسلمها للـ"ضربخانه العامرة"[60].

---

(57) "خزينهء عامره" (*Hazine-i Âmire*)، أو ما يعرف كذلك بـ"بيرون خزينه سى" (*Birun Hazinesi*) و"دش خزينه سى" (*Dış Hazinesi*) و"ميرى خزينه سى" (*Mîrî Hazinesi*) هي الخزينة الرسمية للدولة العثمانية، كانت توجد بالفناء الأول للقصر السلطاني ويتم فتحها وإغلاقها يوميا وفق طقوس ومراسيم خاصة. وظلت للدولة العثمانية خزينة واحدة إلى زمن السلطان سليم الثالث (1789-1807) الذي أحدث خزينة أخرى عرفت بـ"ايراد جديد خزينه سى" أي خزينة الإيراد الجديد.

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, pp. 364-8.

(58) وردت في النص العثماني كلمة "آقچه" كمرادف للمال والأموال وليس بمعنى الوحدة النقدية.

(59) "معجل آقچه" النقود المستخلصة على عجل، وهي على نوعين: المستحقات التي كان يدفعها المستفيدون من نظام الـ"إلتزام" مقدما لخزينة الدولة، أما النوع الثاني –وهو المقصود هنا– فهو عبارة عن ضريبة أحدثت في المناطق الحدودية إبان الحرب العثمانية–الروسية (1768-1774). يراجع في هذا الصدد:

Yavuz Cezzar, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi*, İstanbul, 1986, p.75.
(المالية العثمانية خلال مرحلة الأزمة والتحولات).

(60) "ضربخانهء عامره" هي دار السكة العثمانية، لكنها بالإضافة إلى هذه الوظيفة أصبحت خلال هذه الفترة بمثابة خزينة ثانية للدولة العثمانية لتغطية المصاريف المرتبطة بالحرب العثمانية الروسية. يراجع :

Yavuz Cezzar, *Osmanlı Maliyesinde*, pp. 98-9.

ظهـــــــر الورقــــة A :

8 – ("تلخيص" الــ"دفتردار")[61]

[اعتمادا] على تحرير والتماس حضرة قبطان البحر الحالي صاحب السعادة الوزير المكرم غازي حسن باشا [من أجل] إصدار الأمر بإعطاء الــ"مواجب" التي تستحقها أطقم سفن الجزائر غرب وأطقم سفن "اولكونبار" [المبحرة] في بوغاز البحر المتوسط، [يتبين] أن مستحقات تلك الأطقم [تتعلق] بـــ"مواجب" ستة أشهر وبقيمة المؤن [الخاصة بها] و"سليانه" قادة [سفنها] تبلغ ثلاثة وخمسون ألف وسبعمائة وتسعة وعشرون غروشا. ولدى عرض التقرير [الذي أعده هذا الخادم] المتواضع في شأن [الجهة التي منها] يتم استخلاص المبلغ المذكور [قضى] الــ"فرمان" العالي[62] الصادر في هذا الباب بإعطاء المبلغ المذكور من [أموال] "معجله آقچه" التي سوف يتم تسليمها إلى الـــ"ضربخانه العامرة". وحتى يتسنى استخلاص المبلغ المذكور من [أموال] الخزينة، وتسليمه لأمين كيس السفن وإرساله إلى حضرة الوزير المشار إليه، ثم تسجيل ذلك في [دفاتر] الــ"باش محاسبه" بعد [إجراءات] التوزيع وورود وصلات وسندات التسليم[63]، ومن أجل استصدار التذكرة التي

(61) هذا الــ"**تلخيص**" هو غير الــ"تلخيص" الذي كان يرفعه الصدر الأعظم للسلطان العثماني الوارد ذكره في الهامش رقم 8. فانطلاقا من أواسط القرن السابع عشر، وبشكل خاص خلال القرن الثامن عشر، أصبح الصدر الأعظم بدوره يطالب المشرفين على الدوائر الأخرى مثل الــ"**دفتردار**" و"**رئيس الكتاب**" بوضع "تلخيص" للوثائق المرفوعة إليه يعتمده في إصدار أوامره دون حاجة إلى الاطلاع على مختلف الإجراءات الواردة بالــ"حاشية". والــ"تلخيص" الذي قلما يقوم بتحريره الــ"دفتردار" بنفسه– بل أحد مساعديه – يتضمن في قسمه الأول تلخيصا لأهم المعطيات المتعلقة بالموضوع، استجابة للأمر الأصلي للصدر الأعظم؛ أما القسم الثاني، فترد به المراحل والترتيبات المزمع القيام بها من أجل معالجة المسألة المعروضة في "الوثيقة – المرجع" في حال صدور أمر نهائي في شأنها من طرف الصدر الأعظم. وعلى أساس ما يرد بهذا الــ"تلخيص" تعمل الدوائر والأقلام ذات العلاقة بالأمر على إعداد الوثائق الضرورية وإرسالها إلى الجهات المعنية. لذلك، يحتل هذا النوع من الــ"تلخيص" أهمية مركزية بالنسبة "للوثيقة ذات معاملات / الأصلية".

(62) ليس المقصود بالــ"**فرمان عالى**" الــ"فرمان" السابق تعريفه في الهامش رقم 6، بل بالأمر الصادر عن الصدر الأعظم على شكل "بيورلدى".

(63) كان صرف أي مبلغ من الخزينة يوثق بكيفية دقيقة جدا، فبعد الحصول على إذن الصدر الأعظم تستخرج نسخة من مختلف الأحكام وترسل إلى الجهات التي لها علاقة بالموضوع، ليتم بعد ذلك إعداد نسخة خاصة يتم توقيعها من طرف المعني بالأمر عند توصله بمستحقاته، ثم يعاد إرسال نفس النسخة إلى الإدارة المعنية ليسجل ذلك في دفاترها ويحفظ في أرشيفها الخاص. ولم يكن هذا الإجراء يخص فقط ما يتصل= =

سيعطى [بموجبها] المبلغ المذكور إلى أمين كيس السفن [يرجى] إصدار فرمان عالي.

[وإصدار] الـــ"فرمان" في هذا الباب هو لصاحب الدولة والعناية حضرة سلطاني.

(توقيع الـــ"دفتردار")(64)

9 - (الأمر النهائي للصدر الأعظم)(65)

صح / صحيح

صدر الأمر؛ فليتم بموجب الـــ"تلخيص" [أدناه] تقييد المبلغ المذكور في [دفاتر] الـــ"باش محاسبه"(66)، واستصدار التذكرة التي سيعطى بموجبها المبلغ المذكور لأمين كيس السفن.

في 21 محرم سنة 87[11](67)

= بالمالية بل كان يشمل كل ما يعتبر ملكا للدولة ويخضع بالتالي لمراقبة مؤسسة المالية. انظر على سبيل المثال النموذج رقم *2* (*D.BŞM.TPH*, dos. 6, n° 62) لوثيقة صادرة عن مؤسسة الـــ : "**طوپخانهء عامره**"، المؤسسة المشرفة على المدافع ومختلف أدواتها، حول المعدات العسكرية التي تقرر منحها لولاية طرابلس الغرب سنة 1188هـــ / 1774م، حيث نجد أسفل الوثيقة إقرارا مختوما للقبطان حسين "سرعسكر" طرابلس الغرب بتسلمه للمواد المسطرة أعلى نفس الوثيقة من يد رئيس الـــ"طوپخانهء عامره". ونجد على الوثيقة توقيع الـــ"دفتردار" المعروف بـــ"بيروقلى امضا".

(64) للـــ"دفتردار" توقيعان : التوقيع المستدير (*topluca*) مثل التوقيع الموجود أسفل القسم رقم 8، والتوقيع المذيل (*kuyruklu*) كما في النموذج رقم 2.

(65) غياب هذا الأمر يعني توقف مسلسل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مضمون "الوثيقة - المرجع".

(66) قد يبدو هنا نوع من التناقض بين أمر الصدر الأعظم القاضي بـــ"**تقييد المبلغ المذكور في [دفاتر] الـــ"باش محاسبه"**، وما ورد في "تلخيص" الـــ"دفتردار" **من أن تسجيل ذلك في [دفاتر] الـــ"باش محاسبه"[سيتم] بعد [إجراءات] التوزيع وورود وصلات وسندات التسليم**"، والاختلاف إجرائي فقط. فما يهم الصدر الأعظم باعتباره أمرا بصرف الأموال هو خصم المبلغ المذكور من مالية الدولة، أما الـــ"دفتردار" المستأمن على الخزينة فكان حريصا على توثيق كل المصاريف وأوجه صرفها بما في ذلك الاحتفاظ بنسخ من السندات الموقعة من طرف المستفيدين من تلك الأموال. فالتقييد الأول يخص إجراء تقنيا صرفا أما الثاني فيتعلق بما يترتب عن تنفيذ الإجراء الأول من متابعة إدارية.

(67) (14 أبريل 1773)

(10) – (الأمر النهائي للـ"دفتردار")[68]

لتعطى تذكرته (المبلغ) و[ليرسل] "علم وخبر"[69] [في شأن ذلك] إلى "روزنامجه" السفن.

11 – (تاريخ تنفيذ الأمر)[70]

أعطيت التذكرة و[أرسل] العلم والخبر[71].

21 شعبان سنة 187[1][72].

---

(68) الأمر النهائي للـ"دفتردار" – أو من يقوم مقامه – ضروري لاستكمال الإجراءات الموالية أي لتنفيذ أوامر الصدر الأعظم. ويرتبط غيابه من على بعض الوثائق بصفة عامة بجوانب ثلاث: إما بسبب حدوث ما يلغي مواصلة تلك الإجراءات (مثل اندلاع حرب، انتفاضة الإنكشارية، اعتلاء سلطان جديد للعرش أو ما شابه ذلك)، أو نتيجة لاكتشاف خطأ يتعلق بالحساب أو المقادير، أو بسبب عدم توافر ما كان منتظرا منحه بالخزينة أو بمخازن المعدات والأدوات التابعة للدولة. وفي الحالتين الأخيرتين غالبا ما يتم تصحيح ذلك على نفس الوثيقة مع الإشارة إلى تاريخ التصحيح. وفي جميع الحالات يتوجب الرجوع إلى دفاتر الدائرة أو القلم المعني بالأمر للتأكد من الإجراءات النهائية المتخذة في شأن الموضوع. أما في حالة وفاة الـ"دفتردار" أو عزله نتيجة لخلل في إدارته لمؤسسة المالية فلم تكن ليشكل ذلك عائقا يحول دون مواصلة مختلف الإجراءات، لكون الدولة العثمانية كانت دولة مؤسسات، كما كان السلاطين يولون عناية خاصة لمنصب الـ"دفتردار" ولمتوليه لارتباط سير كل مؤسسات الدولة وأجهزتها بالجوانب المالية.

(69) انظر الهامش رقم 11 أعلاه.

(70) لا يعني تاريخ تنفيذ الأمر الصادر عن الـ"دفتردار" نهاية الإجراءات وتوصل الشخص بمستحقاته المالية، بل يعني فقط صدور أمر نهائي في شأن موضوع "الوثيقة – المرجع" وبداية مرحلة التنفيذ التي قد تستغرق أياما أو شهورا، حسب الظرفيات وطبيعة الموضوع.

(71) يراجع الهامش رقم 10 أعلاه.

(72) (7 نوفمبر 1773)

فكرة الجامعة الإسلامية
من خلال "النور اللامع في بيان الأصل الجامع"
لإبراهيم السنوسي، القرن 19م.

مصطفى الغاشي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – تطوان.

تقديـــم

يجمع المؤرخون لتطور الفكر السياسي في العالم العربي والإسلامي عربا وأجانب على أن فكرة الجامعة الإسلامية هي ردة فعل سياسية على موجة الاستعمار الأوربي للوطن العربي والإسلامي، سواء بدافع تفوق الحضارة الأوربية المسيحية أو بدافع السيطرة التجارية والاقتصادية. وقد قام مضمون الفكرة (Panislamique) على واجب التجمع والاتحاد بين المسلمين والدول الإسلامية ضد الأطماع الاستعمارية الأوربية، وهو ما يعني جعل الإسلام من حيث هو دين نقطة التمركز والقوة. وعلى الرغم من البعد السياسي الذي طغى على الفكرة لأسباب سوف نعرفها فيما بعد، فإن البعد الثقافي والفكري تجلى أيضا وبقوة في اجتهاد عدد كبير من المثقفين والعلماء لتجديد الفكر الإسلامي وتفعيل مفاهيم الدين (Religion) والأمة (nation) الإسلاميين، خاصة وأن الاتجاهات القومية سواء عند العرب أو الأتراك كانت قد بدأت تتشكل سياسيا وفكريا[1]. وقد اعتبر الكثير من المفكرين بأن فكرة الجامعة الإسلامية من حيث هي مذهب وحركة سياسية إسلامية قد وجدت السند والدعم في الكتابات والرسائل التي خطها عدد غير يسير من المفكرين المسلمين مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال رشيد رضا ورفاعة الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده وغيرهم.

---

(1) حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب الأستاذ محمد عمارة "**الإسلام والعروبة والعلمانية**"، بيروت 1981.

وبما أن الدولة العثمانية من حيث كونها تشكل الخلافة الإسلامية، وبالنظر إلى الأخطار السياسية والعسكرية التي كانت تحدق بها فقد وجدت في فكرة الجامعة الإسلامية آلية لاستقطاب الجماهير الإسلامية حولها. وهذا ما قام به السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) سواء بهدف مواجهة الاتجاهات القومية داخل السلطنة أو الأطماع الاستعمارية الأوربية (روسيا وفرنسا وإنجلترا). فقد كانت استراتيجية عبد الحميد الثاني تقوم على استقطاب شخصيات فكرية ودينية إسلامية تعمل على ترويج الدعوة لفكرة الجامعة الإسلامية في ظل الدولة العثمانية. وقد حظيت منطقة شمال إفريقيا باهتمام خاص من طرف السلطنة، حيث كانت القوى الأوربية وتحديدا فرنسا قد شرعت في تطبيق مشروعها الاستعماري من خلال السيطرة على تونس والاستعداد لإخضاع المغرب وليبيا[2].

وللإشارة فإن فكرة الجامعة الإسلامية لم تكن ضرورة عثمانية فقط بل ضرورة مشتركة بين دول إسلامية أخرى ومن بينها المغرب بدوره خلال فترة حكم الحسن الأول (1873-1894) حيث كانت ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية تزداد صعوبة وخطرا[3].

I - في دواعي التقارب المغربي العثمانـــي

إن مسألة التعاون أو التقارب المغربي العثماني تعود إلى الربع الأخير من القرن الثامن عشر خلال فترة حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله

---

(2) انظر : - حسن صحي، **التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب 1884 – 1904**، القاهرة 1965، صص 56– 60.

- عبد الرحمان التشايجي، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881 – 1913**، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس 1973، ص 174.

- عبد المنصف حافظ البوري، **الغزو الإيطالي لليبيا**، ليبيا ؛ 1983.

(3) يرى الأستاذ عبد الرؤوف سنو على أن فكرة الجامعة الإسلامية بين المغرب والدولة العثمانية لا ترجع إلى "الضرورات الملحة للدولتين" فقط، وإنما ترجع أيضا لسياسة دول أوربية كألمانيا التي كانت تسعى لتوظيف التقارب المغربي العثماني والجامعة الإسلامية للتضييق على فرنسا. انظر عبد الرؤوف سنو، "فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى"، **الاجتهاد**، العدد 26 – 1995/27. ص 321..

(1757 – 1792)، حيث قدم المغرب مساعدات مالية ولوجستيكية للسلطنة العثمانية في حربها ضد روسيا. وقد كانت هذه القضية موضوع سفارات ومراسلات بين الباب العالي والمغرب[4] خصوصا وأن الأطماع الأوربية في أراضي الدولة العثمانية كانت في ازدياد مضطرد مما كان يضطر السلاطين العثمانيين إلى اللجوء إلى المغرب طلبا للدعم والمساندة، وهو الأمر الذي لم يكن المغرب يبخل به على العثمانيين إيمانا منه بواجب التضامن الإسلامي في مواجهة الزحف الاستعماري الأوربي. وقد كان المغرب قد استشعر هذا الخطر بعد سقوط الجزائر في يد القوات الفرنسية عام 1830 حيث لم يستطع المغرب دفع تأثيراته عنه.

إن إيمان المغرب بالتعاون الإسلامي والجامعة الإسلامية كان يصطدم في نفس الوقت بالرغبة في الانفتاح على الحداثة الأوربية خاصة على عهد السلطان عبد الرحمان (1822–1859)، إلا أن هذا الانفتاح كان ممزوجا بالخوف من القوة الأوربية وخطرها على المغرب. وبناء على ذلك سعى المغرب إلى نهج سياسة التوازن بين الرغبة في التضامن الإسلامي وهو ما يمليه الدين والثقافة والتاريخ والحضارة، وبين ضرورة الانفتاح على أوربا من حيث كونها قوة سياسية وعسكرية واقتصادية قريبة جدا من المغرب.

---

(4) حول موضوع العلاقات المغربية العثمانية خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر انظر :

– عبد الهادي التازي، "السياسة الخارجية للملكة المغربية إزاء العثمانيين"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.47-1987/48. صص 74-78.

– عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، أطروحة دكتوراة الدولة، مرقونة على الحاسوب، ج.2. 1995 – 1996، صص 243-299.

– عبد الجليل التميمي، "تاريخ العلاقات الثقافية بين إسطانبول والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع. 33-1986/34. صص 95-105.

- EL Mouden (A). *Sharifs and Padisah, moroccan-ottoman relations from the 16th throngh the 18th centuries*, Princeton, 1992.

– عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج.1. الرباط 1961، صص 288-291.

وعلى هذا الأساس قام المولى عبد الرحمن بالسعي إلى خلق علاقات دبلوماسية بينه وبين الباب العالي من خلال سفارة أبي القاسم بن أحمد الفاسي إلى السلطنة، إلا أنها لم تستطع تحقيق الأهداف المرتجى منها[5].

والملاحظ أنه كان كلما ازداد الضغط الأجنبي على الدولتين أو إحداهما كانتا تسعيان إلى التقارب وإعادة إحياء فكرة الجامعة الإسلامية، وهذا ما بدى واضحا في سياسة الدولتين خلال فترة حكم السلطانين عبد الحميد الثاني والحسن الأول.

ففي المغرب وخلال فترة زمنية مبكرة (القرن الخامس عشر) أيدت البرتغال وإسبانيا أطماعهما في المغرب من خلال احتلالهما لبعض الجزر والمدن الساحلية كمدينة سبتة 1415م. إلا أن الأطماع الاستعمارية لم تقتصر على الدولتين الإيبريتين بل طالت أيضا دولا أوربية أخرى وتحديدا فرنسا التي كانت تسعى لاحتلال شمال إفريقيا : الجزائر وتونس وليبيا والمغرب. وقد كانت بعض الحروب التي خاضها المغرب خلال القرن التاسع عشر : إيسلي 1844 وتطوان 1859، قد كشفت مدى الضعف الخطير الذي طال الدولة المغربية وهو ما أدى إلى احتدام التنافس الأوربي على المغرب[6].

وقد سعت الدول الأوربية إلى تذويب الاقتصاد المغربي في التجارة الدولية الأوربية مما يعني فتح أسواقه ومنح امتيازات تجارية لبعض الدول الأوربية النافذة كفرنسا وإنجلترا. وقد ترتب بالنتيجة عن هذه المستجدات تطور عدد الأجانب بالمغرب بالإضافة إلى الشركات والوكالات الأجنبية، بل أدى الوضع إلى ظهور بعض الفئات من اليهود والمسلمين المستفيدين من الحماية القنصلية الأوربية تتحكم في دواليب التجارة الداخلية[7].

---

(5) عبد الرحمان ابن زيدان، **العز والصولة** ، ج.1، ص 277.

(6) محمد خير فارس، المسألة المغربية **1900 – 1912**، القاهرة 1961، صص 67 – 71.

(7) J.Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe* (1830-1894), T.III, Paris 1963, pp.. : 355-359.

جلال يحيى، **المغرب الكبير**، ج.3، بيروت 1981، صص 354 – 355 و398 – 402.

ولاشك أن حاكم المغرب كان مقتنعا بضرورة الإصلاح والتحديث خصوصا وأن الدول الأوربية وخاصة فرنسا كانت تدفع في هذا الاتجاه بالاعتماد على قدراتها وإمكانياتها العسكرية والإدارية والتعليمية. وإذا كانت عمليات التحديث قد ووجهت بالرفض من طرف العلماء "المحافظين"، فلأنهم كانوا يعتبرون ذلك تغريبا بل وتعزيزا للتواجد الأوربي بالمغرب بل واستنزافا للأموال المغربية، خصوصا وأن عمليات التحديث كانت تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وهو ما لم يكن يتوفر للمغرب مما دفع به إلى الاستدانة من الدول الأوربية لأموال طائلة، فكانت النتيجة تحكم الدول الأوربية بمالية وميزانية الدولة المغربية ثم فيما بعد إعلان إفلاس الدولة[8].

وأمام خطورة الأوضاع اعتقد الحسن الأول بأن رد الأطماع الأوربية عن المغرب تكمن في التحالف مع بعض الدول الأوربية "غير استعمارية" في رأيه كإنجلترا – المنافس القوي لفرنسا – ثم ألمانيا، في محاولة لإلغاء الحماية القنصلية على المغرب. إلا أن النتائج كانت عكسية، إذ تمكنت فرنسا من إقبار المشروع عام 1880. ثم فيما بعد تحويله لصالحها، بمعنى أن الحماية أصبحت شرعية ومعترف بها من طرف كل الدول الأوربية مما زاد في حجم الضغوطات الأجنبية على المغرب. لقد كان تكتيك "اللعب على التناقضات الأوربية" من قبل المغرب عملا فاشلا، ولذلك فإن الوجهة الوحيدة لسياسته كانت هي الدولة العثمانية وإحياء فكرة الجامعة الإسلامية.

أما بالنسبة للسلطنة العثمانية، فقد شهد القرن التاسع عشر ضغوطات أوربية قوية عليها خصوصا ما بعد تراجع ترسانتها العسكرية أمام الآلة العسكرية الروسية – النمساوية، وهو ما كشف عن مستوى الضعف الذي عمّ مؤسسات الدولة في المركز أو في الولايات التابعة لها حيث الاستبداد والثورات القومية المتحالفة مع القوى الأوربية. وقد كانت الأوضاع الداخلية المتردية للسلطنة تشجع الدول الأوربية للتدخل في شؤونها الداخلية خصوصا

(8) جلال يحيى، المغرب الكبير، صص 518 – 521.

وأن البعض منها كان يتمتع بامتيازات (Capitulations) سياسية وقانونية وتجارية منذ القرن السادس عشر، تحولت خلال القرن التاسع عشر إلى آلة فعالة لخدمة الأطماع الأجنبية في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها. وفي هذا الإطار كان تحرك القنصليات الأوربية لحماية الطوائف المسيحية والأجنبية، مع إلحاق الأسواق والاقتصاد العثماني بالحركة التجارية الدولية الأوربية وهو ما كان له انعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة العثمانية[9].

لقد أدى اعتماد الدولة العثمانية على الاستشارة الأوربية في الميادين العسكرية والمالية والتجارية إلى فتح دواليب ومؤسسات الدولة للعناصر الأجنبية النافذة تحت شعارات الإصلاح والتحديث مما أدى إلى الاعتماد الكلي على الامكانيات العسكرية والمالية الأوربية وهو ما أدى إلى إسقاط الدولة في الاستدانة. وكما حدث في المغرب فقد واجه العلماء الإصلاحات العثمانية المعتمدة على الدول الأوربية واعتبروا ذلك مشروعا علمانيا خطيرا على الدولة العثمانية (دار الخلافة) والتشريع الإسلامي[10].

ونتيجة للاستدانة المفرطة للدولة العثمانية تم إعلان عام 1875 عن إفلاس السلطنة، تلاه بعد ذلك عام 1882 تشكيل "مجلس الدين العثماني". إلا أن الأخطر من ذلك ما أسفر عنه مؤتمر برلين عام 1878 عقب انهزام الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا 1878/1877، حيث أصبحت الأراضي العثمانية مستهدفة بشكل مباشر من طرف الدول الأوربية (فرنسا، إنجلترا وروسيا).

---

(9) شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ترجمة سعيد رحمي، بيروت 1985، صص 285-284.

Claude Dubar et Salim Nasr, *Les classes sociales au Liban*, Paris, 1976, pp. : 18-20.

(10) عبد الرؤوف سنو، أثر الغرب الأوربي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية، أطروحة دبلوم جامعة بيروت العربية 1975.

انظر أيضا : شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي ...**، صص 124-131.

J.Ducrnet, *Les capitaux européens au problème Orient*, Paris, 1964, pp. : 98-108.

لقد كانت هذه التطورات الخطيرة كافية لتحويل أنظار السلطان عبد الحميد الثاني باتجاه المغرب وإحياء فكرة الجامعة الإسلامية خصوصا وأن الأصوات من كثير من البقاع العربية والإسلامية كانت تتعالى مطالبة بالتضامن الإسلامي. فكيف بدأت الاتصالات بين المغرب والدولة العثمانية؟ لاشك أن فكرة الجامعة الإسلامية نابعة من التفكير السياسي الإسلامي، وهو ما يعني أنها لا تخرج عن الدائرة الإسلامية، وكان يروج لها أكثر من مفكر وعالم إسلامي وهو ما دفع بالسلطان عبد الحميد الثاني عام 1876 في إطار الاستعداد للحرب مع روسيا إلى تبني الفكرة وتوظيفها لضمان الولاء الإسلامي لدولة الخلافة في العديد من المناطق الإسلامية التي كانت تعاني من الهجمة الأوربية على أراضيها. وبما أن السلطان عبد الحميد الثاني كان تركيزه على المغرب بالنظر إلى التجارب السابقة (عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله)، فقد أوفد إلى المغرب سفارة ترأسها إبراهيم السنوسي الذي كان يقيم يومها بمصر محملا برسالة إلى السلطان المغربي الحسن الأول عام 1878 يدعوه فيها إلى الاتحاد والتضامن الإسلاميين لمواجهة الأخطار الأوربية على الأراضي الإسلامية :

"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا...فيجب علينا معاشر المسلمين كافة الاتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين، وإلا فعاقبة الأمور تؤول إلى محذور عظيم لا ينجو منه أحد من المسلمين ولو كان في أقصى البلاد..."[11].

وبما أن المغرب كان بحاجة هو أيضا إلى مثل هذا التحالف فقد كان تفاعله مع الرسالة العثمانية لا يخلو من حماس وتعاطف مع السلطنة عبرت عنهما الرسالة السلطانية بالكلمات التالية :

"فأما ما شرحتم من تمالك أهل الشرك، ونصبهم للمسلمين الغوائل والأشراك ودعوتم إليه من الاتحاد على دفاعهم والاشتباك فما خلت – بحمد

(11) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج.1، بيروت، 1985، صص 69-71.

الله – ضمائرنا من تلك النية، والتناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية والسعي في جمع الكلمة معتنين على جمع أهل التوحيد ..."[12].

والملاحظ في الرسائل المتبادلة بين الطرفين أن فكرة الاتحاد والتضامن بين المسلمين تقرن بالاعتراف بقوة الأوربيين واتحادهم مما يعني إقرار الدولتين المغربية والعثمانية بالتفوق الأوربي، لذلك وجب من أجل مواجهتهم التقارب والاتحاد بين الدول الإسلامية. ولعل الرسالة التي بعث بها شيخ الإسلام العثماني حسن خير الله إلى الوزير المغربي موسى بن أحمد تكشف عن واقع الدولتين في مواجهة الأطماع الأوربية :

"إن مدار قوة الأمة المحمدية وصولتها على سائر الملل الردية إنما هو اتحاد جميع أفرادها الموجودة في كرة الأرض وتشابك الأيدي منها بالقبض ولاسيما عند تعاضد المشركين وقوة أعداء الدين كما نشاهد وتسمعونه مما لهم في هذا الزمان من الصولة الباهرة والجولة والشدة القاهرة المؤدية بحسب المآل إلى الفتك بجميع ما للأمة المحمدية من الأفراد وإن كانوا في أقصى البلاد..."[13].

والواقع أن المبادرة العثمانية المغربية لم تستطع تجاوز صفحات الرسائل في حين كانت الحرب الروسية العثمانية قد جرت الخراب على السلطنة. أما مؤتمر برلين فقد خرجت توصياته بما لا تهواه الدولة العثمانية حيث اقتطع من أراضيها الكثير في أوربا وآسيا. وقد أحيى السلطان عبد الحميد الثاني المبادرة من جديد من خلال منح إنجلترا دور الوسيط بينه وبين المغرب خصوصا وأنها – أي إنجلترا – كانت بحاجة إلى فكرة الجامعة الإسلامية لمواجهة السياسة الروسية في أفغانستان.

وقد تدخلت إنجلترا لدى المغرب عبر قنصلها في طنجة (دروموند هاي) (Drommund Hay) من أجل خلق تمثيل دبلوماسي بين المغرب والدولة العثمانية، إلا أن هذه الوساطة فشلت، ففي الوقت الذي عزا المغرب أسباب

---

(12) نفسه. صص 71-74.

(13) عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج.2، صص 260 – 262.

الفشل إلى الظروف المالية للمغرب فسر الإنجليز ذلك بالصراع التاريخي بين المغرب والعثمانيين[14].

وفي الوقت الذي كان مشروع الجامعة الإسلامية بين المغرب والباب العالي يتعثر في الطريق كانت المشاريع الاستعمارية الأوربية وخاصة الفرنسية قد بدأت تتبلور على أرض الواقع، فقد قامت فرنسا عام 1881 باحتلال تونس الولاية العثمانية بشمال إفريقيا، وبدأت تتطلع إلى ضم المغرب. وعلى الرغم من احتجاج بعض الدول الأوربية كإيطاليا وإسبانيا على الخطوة الفرنسية، فإن الدولتين المغربية والعثمانية كانا لم يبلورا بعد مواقفهما النهائية من التمثيل الدبلوماسي بين بلديهما. ولعل هذا التردد هو الذي دفع إيطاليا وإسبانيا انتقاما لفرنسا وللتضييق عليها بعد احتلال تونس إلى تبني موقف داعم للتقارب المغربي العثماني[15]. ومع حلول سنة 1882، وتحت تأثير جو العداء من عمل فرنسا، قام السلطان الحسن الأول بإيفاد سفارة إلى السلطنة برئاسة الوزير بريشة التطواني بهدف تفعيل التمثيل الدبلوماسي بين المغرب والدولة العثمانية، فكان إبراهيم السنوسي ممثلا للمغرب بإسطانبول، في حين اختير الأمير محيي الدين بن الأمير عبد القادر الجزائري ممثلا للعثمانيين بطنجة[16].

إلا أن الخطوة المغربية العثمانية، وعلى الرغم من أنها كانت جريئة وعملية، إلا أنها اصطدمت بقوة الدبلوماسية الفرنسية التي كانت تتمتع بنفوذ واسع في أوربا حيث استطاعت أن تقنع الموقعين على اتفاقية مدريد للوقوف ضد المشروع، ودفع الحسن الأول إلى التراجع عنه.

والواقع أن التناقضات الأوربية كان لها امتداد خارج أوربا، ولذلك فبمجرد ما اصطدمت المصالح الألمانية الفرنسية في أوربا وخارجها سعت

---

(14) فسر البعض فشل إقامة تمثيل دبلوماسي بين المغرب والباب العالي برفض السلطنة إقامة سفارة مغربية دائمة في إسطانبول. انظر : عبد الرؤوف سنو، **فكرة الجامعة الإسلامية، مرجع سابق**، ص 338.

(15) محمد العربي محريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873–1894)**، بيروت 1989، ص 191.

(16) محمد المنوني، **المرجع السابق**، ج.1. صص 64 – 66.

الحكومة الألمانية بزعامة بيسمارك إلى عرقلة المشاريع الفرنسية بشمال إفريقيا وتحديدا بالمغرب. وبناء على ذلك عملت ألمانيا على دعم وتشجيع التقارب المغربي العثماني من خلال إيفاد الخبير الدبلوماسي تيستا (Testa) إلى طنجة وبدأ اتصالاته مع المسؤولين المغاربة من أجل دعم الإصلاحات اعتمادا على خبراء وعساكر عثمانيين تحت إشراف ألماني. وقد ساعدت مواقف بعض الدول الأوربية كإيطاليا وإسبانيا بل وحتى إنجلترا المشروع الألماني المناهض للسياسة الفرنسية بشمال إفريقيا(17). وفي هذا السياق، وبدعم من ألمانيا وصل إلى إسطانبول "سفير مغربي" أبو طالب عام 1885 إلا أن جهوده لم تستطع إقناع السلطان عبد الحميد بتجديد التقارب مع المغرب وخلق تمثيل دبلوماسي بين الدولتين. وعند عودة السفير إلى المغرب فإنه لم يحظ حتى بمقابلة السلطان(18). وقد شككت بعض الدراسات في أمر هذه السفارة ومبعوثها واعتبرتها من اختلاق بعض الدبلوماسيين الألمان الذين كانوا يريدون توظيف الجامعة الإسلامية والتقارب المغربي العثماني لمصلحة ألمانيا(19).

إن محاصرة الأطماع الفرنسية في شمال إفريقيا كان يفرض على ألمانيا اتخاذ إجراءات عملية مع الدول الإسلامية المعنية (المغرب والدولة العثمانية)، وهو ما سعت إلى تحقيقه – بالتشاور مع حلفاءها – خاصة إسبانيا، ولذلك دعمت فكرة خلق مفوضية وتواجد بعثة عسكرية عثمانية بطنجة عام 1886، مستغلة من أجل ذلك أجواء السخط والغضب الشعبيين ضد فرنسا، ودعوات العلماء الداعين للجامعة الإسلامية والمؤيدين للسلطان عبد الحميد الثاني. ومما جاء في رسالة بيسمارك الموجهة إلى السفير الألماني بإسطانبول "إن حركة تعصب إسلامي تجد أرضية خصبة بين السكان في شمال إفريقيا، وهي موجهة ضد الأجانب وإنه من المفيد في ضوء هذه الظروف أن يستخدم السلطان

---

(17) J.L. Miège, *Op.Cit.* T.IV, p. 175

(18) P. Guillen, *l'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*, Paris 1967. pp. : 182-183

(19) عبد الرؤوف سنو، فكرة الجامعة الإسلامية، مرجع سابق، صص 341 – 342.

(العثماني) نفوذه كخليفة للتأكيد على الحكام المعترفين بسلطته الدينية والدنيوية تسهيل نشاطات التجار والرحالة الألمان"[20].

إن المقابل الذي قدمه السلطان عبد الحميد لألمانيا مقابل مواقفها "الداعمة" للسلطنة في شمال إفريقيا وخاصة في المغرب، هو دعم التواجد الألماني بالعديد من المناطق الإسلامية كزنجبار والسينغال، والنيجر والكامرون. وكان من المنتظر أن تلعب المفوضية العثمانية بطنجة دورا هاما في هذا الاتجاه. وفي الوقت الذي كانت فيه ألمانيا تدعم فكرة الجامعة الإسلامية بين المغرب والعثمانيين كانت – في نفس الآن – تحرص على أن لا يتحقق شيء من ذلك، لأن هدفها كان هو توظيف نفوذ السلطان عبد الحميد لتيسير التغلغل الألماني في المناطق الإسلامية السابقة الذكر[21]. وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها بيسمارك إلى السفير الألماني رادوفيتز بإسطانبول مطالبا إياه بتجنب تحقيق التقريب بين المغرب والدولة العثمانية[22]. وإذا كانت ألمانيا تراجعت عمليا عن مسايرة الطموح العثماني، فلأنها كانت تخشى ردة فعل فرنسية غاضبة ضد الدبلوماسية الألمانية، إلا أنها سريا فضلت مواصلة مغامراتها الدبلوماسية بين الباب العالي والمغرب. ففي عام 1886 وصل إلى المغرب مبعوث سري عثماني يدعى علي بك بهدف تقديم اقتراح عثماني يهم المساهمة في تحديث الجيش المغربي تحت إشراف بعثة عسكرية عثمانية بدل البعثة الفرنسية. وبعد اطلاع فرنسا على المشروع الألماني اعتبرت تواجدها في المغرب مستهدفا فسارعت إلى عرقلته وذلك بتوظيف التخويف من الأتراك العثمانيين ومشاريعهم ضد المغرب مما أدى بالسلطان المغربي الحسن الأول إلى التحفظ من المشاريع الألمانية[23]. وعلى الرغم من الفشل الذي لحق الدبلوماسية الألمانية فإن

---

(20) نفسه، صص 343 – 344.

(21) نفسه.

(22) نفسه، ص 345.

(23) Miège, *Op.Cit*, T.IV. p. 175

السلطان عبد الحميد لم يعر لذلك اهتماما، ومما قاله في هذا الصدد : "دعوا المسألة الدينية جانبا، إن تركيا والمغرب دولتان إسلاميتان كبيرتان ومن مصلحتهما إقامة علاقات دبلوماسية"[24].

لقد راهنت الدبلوماسية الألمانية على الاستمرار في دور الوساطة بين المغرب والباب العالي. ففي مطلع عام 1887 نقلت السفارة الألمانية في إسطانبول رسالة عثمانية إلى وزير الخارجية المغربي. وقد أورد عبد الرحمان ابن زيدان نص الرسالة العثمانية التي تؤكد على ضرورة خلق تمثيل دبلوماسي بين الدولتين : "إنه لما كان تأييد وتزييد الحب والوداد وتأييد المخالصة والاتحاد الجاريين بالطبع فيما بين الدولة العلية وحكومة فاس الفخيمة ووقاية منافع الطرفين هو قصارى مرغوب السلطنة السنية وجل مبتغاها وكان الحصول على هذا المقصد موقوفا على أن يكون لكل من الحكومتين الفخيمتين سفير في عاصمة الأخرى ليكونا واسطة لتبليغ أفكار الحكومتين الفخيمتين ونواياهما الخالصة ولا مراء بأن شهامة حكمدار فاس الأفخم سيتكرم بالإشتراك مع الدولة العلية بما عندها من خالص الفكر والنية بتشييد أسس المهادنة والمصافاة وتأييد بنيان المخالصة والمناسبات وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة طنجة مركز الحكمدارية الفخيمة الفاسية فالمتمنى إذا صرف جل الهمم العلية باستحصال موافقة حضرة الحكمدار المشار إليه بحصول هذا المطلب المؤدي لتأييد دعامة المصافاة وتشييد أركان الصلات فيما بين الحكومتين..."[25].

وبعد تردد طويل في الرد على المبادرة العثمانية، وصل من الآستانة عام 1888 عبد الله السنوسي أخ إبراهيم السنوسي، إلا أنه ولاعتبارات مرتبطة بظاهرة السنوسية خلال تلك الفترة وموقف السلطنة منها لم يلق المبعوث العثماني الاستقبال اللائق، وإن كانت السلطنة تعلق الكثير من الآمال على هذه السفارة خاصة وأنها قد اختارت من يمثلها في المغرب[26].

---

(24) Guillen, *Op.Cit.* p. 183

(25) عبد الرحمان ابن زيدان، مصدر سابق، ج.2، صص 347 – 348.

(26) كان الباب العالي قد اختار شخصيتين لهذه المهمة : فخري بك حاكم نابلس سابقا، أو علي شمس الدين أفندي وهو من أقرباء السلطان، ومترأس وفدها في مؤتمر مدريد 1888.

وعلى الرغم من التدخلات والوساطات الألمانية للاطلاع على الرد المغربي، فإن صمت القصر المغربي دفع بألمانيا إلى اتهام أطراف أجنبية بتدبير مؤامرة ضد التقارب المغربي العثماني، وكان يقصد بذلك انجلترا وإيطاليا التي كانت تتعاون مع فرنسا ضد ألمانيا[27]. وقد تم الكشف فيما بعد على أن بريطانيا وإسبانيا كانتا تتعاونان هما أيضا مع فرنسا ضد الدبلوماسية الألمانية في المغرب وذلك بترويج شائعات مضمونها أن العثمانيين يسعون للتقرب من المغرب، بغرض فرض وصاية عليه واستغلاله ماليا في حروبه الأوربية[28]. وقد أكدت هذه الأحداث مدى النفوذ القوي الذي كانت تتمتع به فرنسا في المغرب إذ استطاعت أن تفشل كل المحاولات الألمانية لتوظيف الجامعة الإسلامية والتقارب المغربي العثماني ضد التواجد الفرنسي في المغرب وشمال إفريقيا.

إن ما يزيد تأكيد الفشل الألماني خروج المغرب عن صمته وبعثه رسالتين ذات مضمون واحد، وهو رفض المغرب لإقامة تمثيل دبلوماسي عثماني في المغرب بدعوة أن هذا التمثيل لا يكون بين دول إسلامية : "... نعمة هذه الأخوة لا يقبل حكمها التشكيك. ولا يطرق مركبه تفكيك. فلا داعي لتنزيل جانبها منزلة ملل الاختلاف حتى تحتاج لنصب وسائط تمهيد الائتلاف ولتفهيم القواعد والقوانين والأعراف لأن من المقرر المعلوم أن المقتضي لذلك هو ضرورة المعاملات المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات وذلك منتف في أهل الملة الإسلامية والأخوة الإيمانية لاتحاد جميعهم في أصول الأحكام والأعراف الشرعية واتفاقهم في سلوك المساعي المصالحة على متابعة السيرة السنية..."[29]. وبذلك كانت ألمانيا مقتنعة بضغوطات فرنسا على المغرب لإفشال المشروع الألماني.

---

(27) Guillen, *Op.Cit*, p. 187

(28) عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص 350.

(29) عبد الرحمان ابن زيدان، مصدر سابق، ج.2. ص 360. أما الرسالة الموجهة إلى المفوضية الألمانية بطنجة فقد جاء فيها "أن الوقت والحال لم يقتضيا ما أشرتم إليه لعلل شرحت للترجمان المذكور، وبينت له بيانا كافيا، وأهل مكة أدرى بشعابها" انظر : عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق ، صص 351 – 358.

وبالرغم من الحملة الإعلامية والدعائية الفرنسية ضد السلطان عبد الحميد الثاني فقد أصر على الاستمرار في السعي إلى التقارب مع المغرب بالاعتماد على الوساطة الألمانية. فقد أوفد الباب العالي السفير محمد الوزاني إلى المغرب لإحياء فكرة الجامعة الإسلامية التي كانت تلقى الدعم والترحيب في العديد من الصحف العربية والعثمانية بالإضافة إلى العلماء والمثقفين، إلا أن السلطان عبد الحميد لم يستوعب ظروف عصره التي كانت تعمل في الاتجاه المعاكس للمشاريع العثمانية.

ومع بداية تسعينات القرن التاسع عشر تأكدت ألمانيا بأن الدول الأوربية الداعمة لفرنسا تعمل هي أيضا لإفشال مشروع جامعة إسلامية بين المغرب والباب العالي، وقد عملت هذه الدول على اللعب على جميع التناقضات الموجودة بين الدولتين كموضوع الخلافة، والشرعية، بالإضافة إلى عدم وجود رعايا عثمانيين بالمغرب والخطر الروسي... وكذا الأخطار التي قد تترتب عن وجود مفوضية عثمانية في المغرب على حساب أوربا ... الخ.

والملاحظ أنه كلما ازداد الإلحاح العثماني على إنشاء تمثيل دبلوماسي بينه وبين المغرب كلما ازداد المغرب توغلا في السياسة الفرنسية بمعنى آخر تقوية النفوذ الفرنسي في المغرب. وهو ما دفع بالحكومة الألمانية إلى التخلي بشكل نهائي عن المشروع العثماني.

II - إبراهيم السنوسي وكتابه "النور اللامع ..."

في ظل هذه الأحداث والظروف الدولية عاش إبراهيم السنوسي وساهم فيها إلى حد بعيد من حيث كونه عالما ومثقفا، أو من حيث كونه سياسيا ودبلوماسيا. فبالنظر إلى الأحداث الخطيرة التي شهدها العالم الإسلامي خلال تلك الفترة والمتجلية في الأطماع الاستعمارية، والتفوق الأوربي، وضعف وانحطاط العالم الإسلامي، فإن إبراهيم السنوسي لم ينعزل عن ظروف عصره بل انخرط فيها، فهو من رواد جيل الإصلاح والنهضة : كرفاعة الطهطاوي

المتوفى عام 1873، وعلي باشا مبارك المتوفى عام 1893، ثم فيما بعد جمال الدين الأفغاني (ت : 1897م) ومحمد عبده (ت : 1905م) ... الخ. وإن رسالته **"النور اللامع في بيان الأصل الجامع"** تعكس مدى تأثر إبراهيم السنوسي بعصره، ولذلك جاءت كدعوة للوحدة والجامعة الإسلاميتين.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإننا في الواقع لا نعرف الشيء الكثير عن هذه الشخصية، والذين ترجموا له لم يقدموا معلومات وافية عن حياته التي تظل مراحل منها غامضة أو مجهولة. فهو ينتمي إلى الأسرة السنوسية الفاسية التي عرفت بالعلم والدين بفاس، وقد لمع من أسماءها الشيخ محمد بن أحمد السنوسي (ت : 1257هـ/1841م)، وابنه المحدث إدريس السنوسي (ت : 1295هـ/1879م بالمدينة)، ثم بعد ذلك الأبناء الثلاثة : إبراهيم السنوسي (ت: 1304هـ/1886م بالإسكندرية)، والشيخ عمر بن إدريس السنوسي، ثم الشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي (ت : 1350هـ/1931م بطنجة)، بالإضافة إلى ابن عبد الله هذا، أحمد بن عبد الله السنوسي الشاعر والأديب[30].

ولد إبراهيم السنوسي بمدينة فاس، وقد كان تعليمه الأول بها على يد والده السيد إدريس السنوسي ثم القاضي محمد بن عبد الرحمن السجلماسي الحجرتي (ت 1275هـ/1858م). وقد زار المشرق مرات عدة بهدف الحج ولقاء العلماء. وبعد وفاة والده الشيخ إدريس السنوسي بالمدينة المنورة عام 1295هـ فضل إبراهيم السنوسي وأخويه الاستقرار بالمشرق، باستثناء الشيخ عبد الله الذي فضل العودة إلى المغرب (طنجة) حيث توفي بها عام 1350هـ/1931م.

ويذكر الدكتور عبد الله المرابط الترغي بأن إبراهيم السنوسي كان لا يزال بالمغرب عام 1275هـ وكان قد حضر جنازة أستاذه القاضي محمد بن عبد الرحمان الحجرتي. إلا أنه بعد ذلك رحل إلى تونس وأقام بها مدة غير

---

(30) **معلمة المغرب**، إشراف محمد حجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ج.15، سلا 2002. صص 5136 – 5137. انظر أيضا إسماعيل البغدادي، **هدية العارفين**، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، 1387هـ طهران، ص 44. عبد الرحمان ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج.2، ط.2، 1990 ص 363.

قصيرة، فكانت له علاقات متعددة مع المثقفين التونسيين وعلى رأسهم الشاعر محمود بن علي الشريف قابادو (ت : 1288هـ/1871م)[31].

وقد اضطر السنوسي إلى مغادرة تونس بعد الاجتياح الفرنسي لها عام 1881، فكانت وجهته مصر وتحديدا القاهرة. ويبدو أن إبراهيم السنوسي كان معروفا في مصر، فقد كانت له بها علاقة مع الشيخ الحبابي وكيل المغرب بمصر، وقد اختاره ليكون ممثلا له بالإسكندرية مما يعكس مستوى العلاقة ودرجة الثقة اللتين كان يتمتع بهما السنوسي. وفي الإسكندرية كانت له علاقة بالصوفي ظافر الأزدي المدني شيخ الطريقة الدرقاوية. وقد استغل السنوسي هذه العلاقات ليبدأ عمله السياسي في مصر والذي أوصله إلى السلطان عبد الحميد الثاني ليتحول بعد ذلك إلى أحد المنظرين الأوائل لفكرة الجامعة الإسلامية، والدبلوماسيين العاملين لتحقيقها بين المغرب والسلطنة العثمانية[32].

ويبدو أن تحركات إبراهيم السنوسي السياسية بين مصر والباب العالي في إطار الدعوة للجامعة الإسلامية كانت محط اهتمام وتتبع القوى الاستعمارية الأوربية التي كانت ترى في فكره خطورة على مشاريعها الاستعمارية، ولذلك فقد نعتته بعدة أوصاف وأثارت حوله الكثير من الشائعات وصل صداها حتى المغرب[33]. وبفضل نضاله من أجل الوحدة والجامعة الإسلاميتين أصبح للسنوسي مكانة متميزة في مصر وخارجها، ولذلك رأى الباب العالي أن يعول عليه في مشاريعه السياسية في شمال إفريقيا والمغرب. ولذلك اختاره السلطان عبد الحميد الثاني ليكون سفيرا له إلى

(31) نفسه.

(32) نفسه.

(33) كان السلطان المغربي يحتاط من نفوذ الزاوية السنوسية في شمال إفريقيا خاصة وأنها كانت تحارب الاستعمار الفرنسي، وتتعاون مع ألمانيا، وكان لها نفوذ قوي في دول الشمال الإفريقي.

السلطان الحسن لأول عام 1296هـ/1878م فحمل أكثر من رسالة ما بين السلطانين المغربي والعثماني بالإضافة إلى بعض الوزراء الكبار في البلاطين. وقد كان مضمون تلك الرسائل يؤكد على ضرورة التقارب من أجل وحدة إسلامية أو جامعة إسلامية[34].

ويؤكد نص الرسالة التي بعث بها شيخ الإسلام بالدولة العثمانية إلى باعمران موسى بن أحمد المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها إبراهيم السنوسي لدى الباب العالي حيث تم اعتماده في المهام الكبرى لدولة الخلافة "... هذا ولاعتمادنا على العالم الفاضل السيد إبراهيم السنوسي المعلوم لديكم حملناه هذه الرسالة ليبلغها إليكم وليبلغ ما يقتضي التبليغ شفاها باللسان، وعليكم السلام في البدء والختام في غرة شهر ربيع الأول الأنور أربع وتسعين ومائتين وألف، شيخ الإسلام ومفتي الأنام بممالك الدولة العالية العثمانية حميت عن الآفات والبلية، السيد حسن خير الله عفا عنه مولاه"[35].

ولقد عاش إبراهيم السنوسي بقية حياته في مصر متنقلا عندما تقتضيه الضرورة السياسية بين مصر والباب العالي داعيا ومروجا لفكرة الجامعة الإسلامية التي كتب في شأنها رسالته "النور اللامع في بيان الأصل الجامع"[36]. وهذا الكتاب لا نجد له ذكرا في الكتب البيوغرافية أو التراجم المغربية والعربية[37]، وهو ما يعني بأن هذا المخطوط لم يكن معروفا من قبل ؛ بل إن تصنيفه بالخزانة العامة في تطوان ضمن كتب التصوف يعد خطئا كبيرا، حيث

---

(34) الرسائل المتبادلة بين عبد الحميد الثاني والحسن الأول محفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم ج 845. وقد قام بنشرهما والتعليق عليهما الأستاذ (عبد القادر النكادي) **مجلة الإيمان**، أعداد 91 – 99، 1980، إصدار جمعية شباب النهضة الإسلامية، الرباط.

(35) عبد الرحمان ابن زيدان، **الإتحاف**، **مصدر سابق**، صص 362 – 363.

(36) من المؤلفات الأخرى التي تركها إبراهيم السنوسي، كتابه **"سيف النصر بالسادات الكرام أهل بدر"** طبع في مصر عام 1305، تفسير القرآن الكريم (غير تام)، شرح صحيح البخاري، وأخيرا شرح مختصر خليل. أنظر معلمة المغرب. **مرجع سابق**، ص 5138.

(37) لا نجد له ذكرا في **"هدية العارفين"** للبغدادي، ولا في **"معجم المؤلفين"** لكحالة، ولا عند المنوني في **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج.2.

تحمل رقم 232 تصوف. ونعتقد أن هذه النسخة فريدة ولا توجد نسخة أخرى منها سواء بالخزانة العامة بتطوان أو الخزانة العامة بالرباط. ونجد في صفحتها الأولى "باسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه، الحمد لله الذي فتح أعين بصائر المؤمنين من عباده وهداهم بنور معرفته لسلوك طرق رضاه ورشداه ..."[38]. أما في آخر المخطوط فنجد : "... سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وكان تمام تحريرها وفتح أبواب تقريرها يوم الاثنين السابع من شهر ربيع الأنور سنة خمس وتسعين ومائتين وألف من فقير ربه تعالى إبراهيم بن إدريس السنوسي الحسني الفاسي كان الله له وللمسلمين آمين"[39].

والكتاب في حجم متوسط، إذ يبلغ طوله 22 سنتمتر وعرضه 16 سنتمتر، كتب منه 8 سنتمتر عرضا و16 سنتمتر طولا، ويبلغ عدد السطور في كل صفحة 19 سطرا. وقد نسخ هذا المخطوط رمضان حلاوة[40]. ونجد في الصفحة الأخيرة من المخطوط : "تم نسخه على يد الفقير رمضان حلاوة غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه أجمعين، في ربيع الأول سنة 1296هـ"[41]، مما يعني أنه انتهى من نسخه عاما كاملا من تأليف الكتاب. وقد كتب المخطوط بخط مشرقي مقروء، بمداد أسود باستثناء بعض العناوين وحروف الكلمات التي كتبت بمداد أحمر داكن. ويظهر في العديد من صفحات الكتاب التشطيب على بعض الكلمات التي استدركت في الهوامش.

والجدير بالملاحظة أن نسخة الكتاب هي في حالة جيدة، فلم يظهر عليها بعد آثار الرطوبة إلا في بعض الصفحات المعدودة. ويبدو أنها (أي

---

(38) إبراهيم السنوسي، **"النور اللامع في بيان الأصل الجامع"**، مخطوط بالخزانة العامة بتطوان، قسم المخطوطات، رقم 232 تصوف، ص 1.

(39) نفسه، ص 78.

(40) كان حيا عام 1289هـ/1869م، أديب مصري له كتاب تحت عنوان **"تشطير البردة"**.

انظر : رضا كحالة : **"معجم المؤلفين"**، ج.1. ط.1، 1414هـ، ص 725.

(41) إبراهيم السنوسي، النور اللامع ...، ص 78.

النسخة) حظيت بعناية وحرص الناسخ، مما يعني أن الكتاب كانت له قيمة خاصة في زمان كتابته، خاصة وأن موضوعه يتعلق بالتنظير لفكرة الجامعة الإسلامية، القضية الكبرى للعالمين العربي والإسلامي مع نهاية القرن التاسع عشر.

إن دوافع تأليف إبراهيم السنوسي لكتابه "النور اللامع..." وبالرغم من ارتباطها بظاهرة الجامعة الإسلامية مع نهاية القرن التاسع عشر فكريا وسياسيا، حيث اضمحلال العالم الإسلامي وتكالب الاستعمار عليه، وبالتالي ارتفاع الأصوات من المفكرين والمثقفين والعلماء بضرورة الوحدة الإسلامية لمواجهة تحديات العصر الاستعمارية، فإن تساؤلات عدة تطرح حول الدوافع الذاتية وعلاقتها بالسلطان عبد الحميد الثاني الذي تبنى فكرة الجامعة الإسلامية وجعلها قضية استراتيجية في سياسته الخارجية. هل كتب إبراهيم السنوسي كتابه النور اللامع...انطلاقا من قناعاته ودوافع فردية على اعتبار أن الوحدة الإسلامية ضرورة شرعية قبل أن تكون سياسية، أو أنه ألف الكتاب بطلب من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بحكم العلاقة السياسية التي كانت تجمع الرجلين حيث اختار السلطان العثماني إبراهيم السنوسي ليكون سفيره الخاص إلى السلطان المغربي الحسن الأول بهدف التقارب بين الدولتين في إطار الجامعة الإسلامية؟ إن الجواب عن هذه التساؤلات أمر صعب وفيه نوع من المغامرة، فإبراهيم السنوسي لم يوضح في مقدمة كتابه الدوافع الذاتية التي دفعته إلى كتابة الرسالة، إلا أننا نعرف بالمقابل أنه كان من المثقفين السلفيين الأوائل الذين دعوا إلى الوحدة الإسلامية في ظل الخلافة العثمانية، وأنه كان على علاقة وطيدة بدعاة ومفكري الجامعة الإسلامية في مصر وخارجها، ومن تم فإن فكرة الجامعة الإسلامية كانت تنبني على قناعات شرعية وفكرية قبل أن تتبلور في إطار مشروع سياسي على يد السلطان عبد الحميد الثاني.

إلا أننا لا نجد في الكتاب أيضا أمر أو طلب السلطان عبد الحميد لتأليف الكتاب، كما أن إبراهيم السنوسي لم يصرح بذلك. ومع ذلك فإن ما

نتوفر عليه من معلومات تدفعنا إلى الاعتقاد بنوع من التحالف الإرادي والموضوعي بين عدد من المثقفين المسلمين ومنهم إبراهيم السنوسي والسلطان عبد الحميد الثاني.

فأولا : وبناء على الرسالة التي بعث بها شيخ الإسلام بالدولة العثمانية إلى أبي عمران موسى بن أحمد بخصوص مشروع التقارب المغربي العثماني وإقامة تمثيلية عثمانية في طنجة، فإن مضمونها أثنى على إبراهيم السنوسي وجعله المتحدث باسم السلطان العثماني عبد الحميد لدى السلطان المغربي، وهو ما يعني بأن السنوسي أصبح أحد خدام عبد الحميد الثاني الأوفياء، وأنه يسير وفق سياسته الرسمية. "هذا ولاعتمادنا على العالم الفاضل السيد إبراهيم السنوسي المعلوم لديكم، حملناه هذه الرسالة ليبلغها إليكم وليبلغ ما يقتضي التبليغ شفاها باللسان ..."[42].

ثانيا : إن رسالة "النور اللامع..." كتبت سنة كاملة على وصول رسالة شيخ الإسلام الآنفة الذكر (كتبت عام 1876)، أما كتاب السنوسي فكتب عام 1878، بمعنى خلال قمة الصراع العثماني من أجل الجامعة الإسلامية كما بينا ذلك في بداية هذا الموضوع، فبعد فشل سفارة إبراهيم السنوسي بالمغرب لجأ السلطان عبد الحميد إلى تحريك الأقلام والمفكرين للدعوة للجامعة الإسلامية خاصة في منطقة شمال إفريقيا حيث كانت فرنسا تتأهب للاستيلاء عليها.

ثالثا : نجد في آخر الكتابة دعوة صريحة من إبراهيم السنوسي بأن تكون الدولة العثمانية مركز الجامعة الإسلامية بالنظر إلى كونها دولة الخلافة، بل وأن يكون الأمر فيها للسلطان عبد الحميد الثاني من حيث كونه خليفة للمسلمين: "وحيث أن الدولة العلية العثمانية هي أعظم الدول الإسلامية وأقواها، فينبغي أن تكون هي مركز تلك العصبيات الدينية، ومأواها وذلك لما امتازت به من

(42) عبد الرحمان ابن زيدان، **الإتحاف**، **مصدر سابق**، ج.2، ص 362.

خدمة الحرمين الشريفين كونها مركز الخلافة العظمى، وموضع الأمانات والمخلفات الشريفة، وحصن المآثر المطهرة المنيفة، فهي بالتقدم أحرى وأحق، والرجوع إليها - خصوصا فيما يتعلق بصيانة شرف الشريعة وحفظ حقوق المسلمين وحماية ممالكهم - لأنسب وأليق. كما أن عليها المراعاة التامة والحماية لجميع الممالك الإسلامية وصيانة حقوق بقية دول الإسلام، بغاية الرعاية والاعتبار والاحترام. والجزاء من جنس العمل، خصوصا وقد أصبح زمام أمرها وتاج فخرها بيد من جمع من أوصاف المفاخر والمحامد، ما تخضع دونه الأعناق، وورث الخلافة العظمى عن أسلافه الخلفاء العظام بالاستحقاق، السلطان الذي نظم جواهر المحاسن في سلك عقد جيد فخاره، ورصع بدرر المفاخر تاج جبين ملكه الجامع بين شموس عزه وأقماره، محيي رسوم الشريعة الشريفة، ومعيد معالم الدين، ذا الأخلاق الكريمة، والفواضل العميقة، المقتدي بسنة سيد المرسلين، جامع ما تفرق في أعاظم الملوك السالفين من المعالي والفضائل والأوصاف الحسان، خادم الحرمين الشريفين مولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان خله الله دولته، وصان بالنصر والفتح المبين ملكه وصولته، فقد قام أيده الله تعالى على ساق الجد والاجتهاد لتأسيس قواعد الإصلاح وانتخاب من فيه أهلية وصلاح. يتدارك بحق سعيد وجميل رعية ما فات. ويصلح إن شاء الله تعالى بعزم حزمه ما هو آت، ويحمي حمى بيضة الإسلام، ويصون شرف الشريعة المطهرة بين الأنام. فعلى المسلمين جميعا أن يقوموا بواجب شكره، ويسارعوا بجميع ما يمكنهم لتأييده ونصره، فإن بقاء عزة الإسلام، إنما هو ببقاء دولته، وبدوام شوكة صولته، ومزيد عزه ورفعته، لازال شرف الإسلام مصونا بسيف نصره، ولازالت الأيام تتباهى بمحاسن مزاياه الجليلة وجميل فخره، بجاه بدر التمام ومسك الختام عليه وعلى آله المطهرين وأصحابه المظفرين أفضل الصلاة وأزكى السلام آمين"[43]. وتأسيسا على ذلك فإنه يبدو أن إبراهيم السنوسي قد انخرط كليا في المشروع السياسي للسلطان عبد الحميد الثاني، أي الجامعة الإسلامية في ظل الخلافة العثمانية

(43) إبراهيم السنوسي، النور اللامع، صص 77 - 78.

والإقرار للسلطان عبد الحميد الثاني بذلك، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن كتابة رسالة إبراهيم السنوسي حتى وإن لم تكن بأمر من السلطان العثماني، فإنها على الأقل بتزكية منه ما دام أن الكتاب يروج لمشروع عثماني أكثر مما يروج لفكرة الجامعة الإسلامية.

لاشك إذاً أن كتاب "النور اللامع في بيان الأصل الجامع" يكتسي قيمة تاريخية كبيرة بالنظر من جهة إلى الظرفية التاريخية التي كتب فيها : التراجع الإسلامي، الغزو الاستعماري، ومن جهة أخرى تقديمه لمشروع سياسي يتمحور حول الوحدة والجامعة الإسلاميتين. فما هو إذن التصور الذي قدمه إبراهيم السنوسي للوحدة أو الجامعة الإسلامية؟ وكيف سيتم أجرأته في الواقع؟ وفي الأخير فإنه بإمكاننا التساؤل حول الآفاق السياسية لهذا المشروع العثماني مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؟[44]

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الموضوع الذي يعالجه كتاب إبراهيم السنوسي يرتبط بشكل عميق بظروف العالمين العربي والإسلامي مع نهاية القرن التاسع عشر حيث واجهت المفكرين والمثقفين العرب والمسلمين إشكاليات كبرى تتمحور كلها حول كيفية مواجهة الأخطار المحدقة بالعالم الإسلامي، وما هي السبل للنهضة من جديد؟ ولاشك أن هذه التساؤلات الكبرى قد جعلت المثقفين النهضويين ينقسمون إلى قسمين : قسم تبنى الفكر القومي العربي اعتمادا على عصبية الجنس، وقسم آخر تبنى فكرة الوحدة الإسلامية أو الجامعة الإسلامية (Panislamique) التي نظر لها في الشرق العربي

---

(44) تجدر الإشارة إلى أن إبراهيم السنوسي كان دقيقا في اختيار عنوان رسالته : "النور اللامع في بيان الأصل الجامع". والذي ينسجم إلى حد بعيد مع مضامينها. وقد قسم السنوسي كتابه إلى مقدمة جعلها تحت عنوان : "في بيان وجوب النصيحة العامة، وبيان معناها، والإشارة إلى الأصل المراد من مبناها". ثم الباب الأول تحت عنوان : "في بيان بعض ما ورد في وجوب الاتحاد، من الآيات البينات والأحاديث الصحيحة، وبيان فوائده وما فيه من المنافع، وبيان الأسباب القاطعة، والآفات المانعة من فهم السر المودع في ذلك، ومعرفة الأصل الجامع". أما الباب الثاني فيحمل عنوان : "في تقرير إثم من قطع ما أمر الله بوصله، ووجوب إلحاق كل فرع بأصله". وفي الأخير الخاتمة أو النتيجة : "في بيان المقصود من تلك القواعد، وما يترتب على الاجتماع والاتحاد من المنافع، وعلى ضد ذلك من المفاسد، وبيان موضع الاجتماع لتمام القوة والانتفاع".

كل من جمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمان الكواكبي، ومحمد عبده وغيرهم. إلا أن الملاحظ أن دعوة وكتاب إبراهيم السنوسي سابقان في الزمان على اعتبار أن الرسالة كتبت عام 1877م، وتوفي صاحبها عام 1886م، في حين أن جمال الدين الأفغاني توفي عام 1897م، وعبد الرحمان الكواكبي عام 1902م، ومحمد عبده عام 1905م، وبناء على ذلك فإن إبراهيم السنوسي تكون له الريادة في التنظير لمشروع النهضة العربية الإسلامية من خلال رسالته "النور اللامع" الداعية إلى العصبية الدينية والوحدة الإسلامية.

فحسب السنوسي – وباقي دعاة الجامعة الإسلامية – فإن العصبية القائمة على الجنس غير مؤهلة لتكوين الأمم والدول، بالرغم من أن التعصب للجنس طبيعة في النفس البشرية وضرورة قد يدعو إليها طارئ اجتماعي أو سياسي "فلو زالت الضرورة لهذا النوع من العصبية تبع هو الضرورة في الزوال كما تبعها في الحدوث بلا ريب"[45]. وعلى هذا الأساس وجب على الأمم الاحتكام إلى سلطة أعلى مستمدة من الله. وتأتي مشروعية هذه الدعوة من أن الإسلام أوجب الإعراض عن التعصب للجنس "ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية" (حديث شريف)، وجعل جنسية المسلمين في دينهم. وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الأفراد والجماعات داخل دار الإسلام لم تتأسس على عنصر الجنس بل على الدعوة الدينية. ومن هنا جاءت الدعوة للوحدة الإسلامية على اعتبار أنها من جهة ضرورة شرعية كانت من وراء تشكل الاجتماع الإسلامي عبر التاريخ، ومن جهة ثانية السبيل الوحيد للنهضة ومواجهة الأخطار الاستعمارية المحدقة بالأمة الإسلامية. يقول جمال الدين الأفغاني : "الاتفاق والتضافر على تعزيز الولاية الإسلامية من أشد أركان الديانة المحمدية والاعتقادية من أوليات العقائد عند المسلمين"[46]. وتأسيسا على ذلك فإن الأمة الإسلامية مطالبة

(45) جمال الدين الأفغاني، **الجنسية والديانة الإسلامية، العروة الوثقى**، الأعمال الكاملة، تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، ط.1، بيروت 1979، ص 34.

(46) جمال الدين الأفغاني، **الوحدة الإسلامية، العروة الوثقى**، ج.2، ص 27.

بالمحافظة على وحدة البلاد الإسلامية والدفاع عنها وحمايتها من الأخطار الاستعمارية المحدقة بها، خاصة وأن القوى الاستعمارية الغربية كانت تستهدف بالإضافة إلى الأرض الإسلامية ضرب الوحدة الدينية للمسلمين. وفي هذا السياق يقول إبراهيم السنوسي : "... إن الدعوة الدينية، لا تتم من غير عصبية من أهل الدين، والمراد بالدعوة الدينية، الدعوة إلى الاجتماع على نصر الدين، ومدافعة من يريد إطفاء نوره، ومحو رسوم شعائره. والاستيلاء على ممالك أهله، وتغيير شريعتهم، وتبديل طريقتهم، وإزالة ملكهم وعزتهم، وكسر شوكتهم وإبادة صولتهم واستعبادهم بجملتهم. فهذه هي الدعوة الدينية التي لا تتم إلا باتفاق جميع أفراد الملة في جميع الأقطار، واتحاد قلوبهم وتعاهدهم على نصرة ملتهم، وصيانة شريعتهم وسلامتها من الأخطار وهذا الاتفاق الخاص هو المراد بالعصبية، وذلك لأن الملك والدولة، والمراد منه استبداد أهل الإسلام بأمورهم، وتمكنهم من إقامة شعائر شريعتهم، والتصرف في ممالكهم بدون تسلط عدوهم عليهم وقهره لهم. إنما يحصل ذلك الملك والدولة لهم بالمعنى المتقدم بمقاومة عدو دينهم والتغلب عليه أينما كان المتصدي لإزالة ملكهم كيفما كان. وذلك التغلب إنما يحصل لهم بالعصبية بالمعنى المتقدم، ولا تتحقق تلك العصبية إلا باتفاق الآراء واتحاد الأهواء على المدافعة والمقاومة والمطالبة، وجمع القلوب وتأليفها. وسر ذلك أن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل، والميل إلى الدنيا، حصل التنافس والتنازع والتنافر وفشا الخلاف"[47].

وحسب السنوسي دائما فإن "بقاء الدولة وإعادة الصولة للملة إنما يكون بالعصبية الدينية..."[48]. ولتحقيق هذا الهدف فإن إبراهيم السنوسي يرى في الدولة العثمانية من حيث كونها دولة الخلافة التي يمكن عقد الرهان عليها لإقامة الشريعة الدينية والوحدة الإسلامية، والدفاع عن ممالك المسلمين، بل إن السنوسي يعقد الرهان لإقامة هذا المشروع على السلطان عبد الحميد الثاني، على اعتبار أنه خليفة المسلمين : "وحيث أن الدولة العلية العثمانية هي

(47) إبراهيم السنوسي، النور اللامع ...، ص 72.

(48) نفسه، ص 75.

أعظم الدول الإسلامية وأقواها، فينبغي أن تكون هي مركز تلك العصبيات الدينية، ومأواها وذلك لما امتازت به من خدمة الحرمين الشريفين، وكونها مركز الخلافة العظمى... كما أن عليها المراعاة التامة والحماية لجميع الممالك الإسلامية وصيانة حقوق بقية دول الإسلام... خصوصا وقد أصبح زمام أمرها... بيد... خادم الحرمين الشريفين مولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان..."[49]. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه جمال الدين الأفغاني فيما بعد بالمراهنة لتحقيق هذا المشروع الإسلامي على الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني[50].

بهذه الأفكار يكون المغربي إبراهيم السنوسي أحد رواد الحركة السلفية الإصلاحية مع نهاية القرن التاسع عشر، وإن كان التاريخ لم ينصفه حيث لم يذكر اسمه مع رواد الحركة النهضوية الإصلاحية كالأفغاني والكواكبي ومحمد عبده... الخ، كما أن كتابه "النور اللامع" الذي كتب عام 1877 ظل مجهولا، هذا على الرغم من جهة معالجته لقضية كبرى شغلت العالم الإسلامي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن، ومن جهة ثانية مضامينه الداعية إلى نبذ التجزئة والتفرقة والعصبيات القائمة على الجنس، والداعية أيضا إلى الوحدة الإسلامية والجامعة الإسلامية كهدف لمواجهة التحديات الاستعمارية المهددة لوحدة المسلمين وأراضيهم. ومن جهة ثالثة قيمته التاريخية على اعتبار أن الرسالة تدعو إلى التجند وراء الدولة العثمانية وبالتحديد السلطان عبد الحميد الثاني لتحقيق الوحدة الإسلامية، بمعنى آخر أن الرسالة تؤرخ لفكرة الجامعة الإسلامية، خاصة وأنها – أي الرسالة – جاءت من طرف رجل "دبلوماسي" سبق – سنة قبل كتابة الرسالة – أن كلفه السلطان عبد الحميد الثاني لتبليغ رسالة إلى السلطان المغربي الحسن الأول يدعوه فيها إلى التقارب الإسلامي وفتح تمثيلية عثمانية بمدينة طنجة، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن العلاقة بين رسالة

(49) **نفسه**، ص ص. 77 – 78.

(50) جمال الدين الأفغاني، **المسألة الشرقية، الخاطرات، الأعمال الكاملة**، ج.2، صص 17 – 19.

عبد الحميد الثاني إلى الحسن الأول عام 1886 وكتاب "النور اللامع" لإبراهيم السنوسي علاقة قوية، علاقة تأكيد وتزكية وتطوير لما جاء في رسالة السلطان العثماني والمتعلقة بالفكرة / المشروع : "الجامعة الإسلامية".

إن كتاب/الرسالة "النور اللامع" لإبراهيم السنوسي وعلى الرغم من المهام الدبلوماسية لصاحبها في المغرب، فإنه دعوة مفتوحة إلى جميع البلاد الإسلامية من أجل التضامن والتقارب والوحدة الإسلامية، وقد ساعده في صياغة ذلك ثقافته الدينية التي تبدو من خلال تأصيله لفكرة الوحدة والجامعة كما جاءت في الكتاب والسنة مع الاستحضار القوي لمراحل من التاريخ السياسي الإسلامي. وقد كان موفقا في ذلك إلى حد بعيد حيث تنعكس ثقافة الرجل وفكره. إلا أن خلفية دعوة السنوسي التي عبر عنها في نهاية الكتاب والمتعلقة بعقد الرهان على الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني بالذات كشفت عن الأيديولوجية أو المرجعية التي كان يعتمد عليها : "الدعوة الحميدية". ولذلك فهو لم يعمل على البحث أو تقديم حل أو حلول أخرى لتحقيق الجامعة الإسلامية. بل قيد الوحدة الإسلامية بالخضوع والإقرار للدولة العثمانية، هذا على الرغم من الوضعية الحرجة التي كانت تطوق دولة الخلافة : "الرجل المريض"، والمشاريع الاستعمارية التي كانت تهيؤ ضد ممتلكاتها[51]. فهل كانت الدولة العثمانية مهيأة لتحمل هذه المسؤولية الضخمة؟ وبالتالي هل كان السنوسي على وعي بالدور الذي كانت تلعبه الدول الأوربية فيما يتعلق بفكرة الجامعة الإسلامية والتقارب المغربي العثماني، ونخص بالذكر هنا : ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا... كما بينا في بداية هذه الدراسة؟ بطبيعة الحال لا نجد في كتاب السنوسي ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد، إلا أن ما يقدمه الكتاب حول الوحدة والجامعة الإسلاميتين يعكس مدى تفاعل جيل ورواد كبار مع دعوة ومشروع السلطان عبد الحميد الثاني، وإن كان البعض منهم وخاصة الكواكبي في كتابيه "**أم القرى**"، و"**طبائع الاستبداد**" كان شديد

---

(51) تم إعلان الإفلاس المالي للدولة العثمانية بسبب عجزها عن أداء ديونها المستحقة لأوربا عام 1875.

الانتقاد للاستبداد العثماني على عهد السلطان عبد الحميد الثاني، بل إنه دعا إلى إقامة نظام دستوري مبني على الحرية والعدالة الإسلاميين. وعلى هذا الأساس، فإنه إذا كان رواد الفكر السلفي الإصلاحي والذي ينتمي إليهم إبراهيم السنوسي قد بلوروا فكرة "الجامعة الإسلامية" وضبطوا مرجعيتها الدينية، وبينوا الحاجة والضرورة إليها لمواجهة الأخطار الاستعمارية الأوربية ... فإنهم كان يغيب عنهم الإدراك والوعي باللعبة السياسية والدور الأوربي من دعم المشروع الحميدي "الجامعة الإسلامية" خاصة ألمانيا على عهد بيسمارك فـ "بالرغم من أنه (أي بيسمارك) نظر إلى الجامعة الإسلامية كحركة تعصب تهدد النفوذ الأجنبي في شمال إفريقيا وشرقها، إلا أن بيسمارك لم يجد حرجا في استخدام قوتها الروحية والسياسية، وحتى الاعتراف بعبد الحميد الثاني "خليفة" على المسلمين، في سبيل مخططاته الاستعمارية ومناوراته السياسية. فمن جهة، كان يريد أن يستغل قوة الجامعة الإسلامية ونفوذ عبد الحميد كخليفة "للدخول" في شرق إفريقيا، وفي الوقت نفسه استخدام القوة عينها لمحاصرة فرنسا في شمال إفريقيا وإلهائها وجعل الجامعة الإسلامية سوطا مسلطا عليها"[52].

(52) عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص 355.

المدينة والوقف في تونس القرن السابع عشر
من خلال وثائق الأوقاف

أحمد السعداوي
كلية الآداب
جامعة منوبة / تونس

فضلت أن لا تكون هذه المداخلة خطابا نظريا حول الأوقاف والمدينة، وأن أدرس هذا الموضوع من خلال وثائق أنا بصدد نشرها وأهمها حجج الأوقاف المسجلة في دفتر أحباس المراديين.

الظرفية التاريخية

يقابل تاريخ انتهاء الدّولة الحفصيّة التي حكمت إفريقية قرابة الثلاثة قرون ونصف فترة اضطراب وفوضى تميّزت بضعف الدّولة وتزايد نفوذ القبائل في المناطق الداخليّة والصّراع بين الإسبان والعثمانيين للسيطرة على هذا الإقليم الاستراتيجي. وقد مثل انتصار سنان باشا في صيف 982/ 1574 بداية مرحلة تاريخية جدّيدة، انتهت معها الدّولة الحفصيّة ووضعت حدّا للوجود العسكري الإسباني في المنطقة. وأصبحت بذلك البلاد ولاية عثمانية يحكمها باشا، يولّيه السلطان لمدّة قصيرة. يستند الباشا في تسييره للمقاطعة إلى الجيش الإنكشاري والدّيوان الذي يمثّلهم. لكن سرعان ما تراجع النّفوذ المباشر للإدارة المركزية العثمانية، ذلك أنّه بعد ثورة 1591/999 انتقل الحكم الفعلي من الباشاوات إلى الدّايات الذين تمكّنوا من فرض نفوذهم قرابة النّصف قرن بفضل بعض الشخصيات القوية مثل عثمان داي (1594- 1610) أو يوسف داي (1610-1637).

اعتمد الدايات في تسيير دواخل البلاد وجمع الضرائب بها على الباي الذي يرأس المحلة. ومن أوائل هؤلاء القواد رمضان باي الذي خلفه بعد وفاته

سنة 1613 مراد باي، وهو مؤسس الأسرة المرادية، إذ استطاع أن يستمد نفوذه مباشرة من الباب العالي بعد أن أسند إليه لقب الباشا، وتخلى بعد ذلك عن وظيفة الباي لابنه حمودة باي (1631- 1666). وعلى إثر موت الدّاي أسطى مراد سنة 1640/1050 تقلّص نفوذ الدّايات تدريجيا لصالح البايات المراديين، الذين كوّنوا أسرة حاكمة تستمدّ الكثير من قوّتها من دعم أهل البلاد الأصليين.

لقد وضع انتصاب الأتراك في البلاد حدّا لحالة الفوضى التي ميّزت القرن السّادس عشر وبدأت البلاد مرحلة جديدة من الاستقرار النّسبي عرفت خلالها نهضة اقتصادية وانتعاشا للحياة العلمية والثقافية واستقطبت الإيالة خلالها عناصر بشرية جاءت من أماكن مختلفة وساهمت في تنشيط البلاد، نذكر من ضمنهم الأتراك والشرقيين والأندلسيين والأوروبيين واليهود القرانة.

شجّع الدايات الأوائل والبايات المراديين طوال القرن السّابع عشر العلوم والفنون والصّناعات، وشيّدوا مثل سلاطين اسطنبول الجوامع والمدارس والأسواق والحمامات. وخلال هذا العهد صارت مدينة تونس من جديد من أهمّ حواضر المغرب الإسلامي ومركز إشعاع في الأقطار المجاورة تفخر بالكثير من الإنجازات الفنيّة الرّاقية مثل جامع يوسف داي وجامع حمودة باشا وجامع محمّد باي أو قصر عثمان داي أو مدرسة مراد الثاني وغيرها كثير ممّا سنلقي عليه الضّوء في هذا البحث. ولقد كان لمؤسسة الوقف الدور الأول في تنشيط حركة التعمير والبناء وفي تنظيم مختلف أوجه الحياة داخل المدن.

وثائق أوقاف القرن السابع عشر

لا نمتلك عن هذه الفترة من تاريخ تونس إلا القليل من المصادر المكتوبة المحلية، ذلك أن التأريخ الوحيد للقرنين السادس عشر والسابع عشر تم تدوينه حوالي سنة 1680، وهو *مؤنس* ابن أبي دينار. من هنا كانت الحاجة ملحة إلى البحث عن مصادر جديدة للإلمام بهذه الحقبة الهامة. وفي هذا الإطار نشر في

السنوات الأخيرة كتاب **نور الأرماش في مناقب القشاش**، وهذه السيرة المنقبية التي تعود إلى العقد الثالث من القرن السابع عشر تضم مادة مثرية للبحث التاريخي.

وتعتبر الوثائق المتعلقة بالأوقاف صنفاً آخر من المصادر التي تستحق عناية الباحثين في تاريخ هذه الحقبة. وقد حفظ لنا الأرشيف الوطني وأرشيف أملاك الدولة بتونس العديد من الوثائق من هذا النوع. فلقد قامت جمعية الأوقاف، منذ إنشائها من طرف الوزير خير الدين سنة 1874[1]، بتجميع العديد من الرسوم والعقود المتعلقة بالأحباس العامة والخاصة وبعض هذه الوثائق، وهو القليل، يرجع إلى القرن السابع عشر. على أن هذه الوثائق القليلة مشتتة بغير نظام بين آلاف الملفات التي كانت لدى إدارة الأوقاف، وهذه الوثائق هي محفوظة بأرشيفات أملاك الدولة منذ إلغاء نظام الأحباس في 18 جوبليه 1957.

كما حافظت لنا جمعية الأوقاف على الكثير من الدفاتر جلها دفاتر مداخيل ومصاريف، وبعضها دفاتر إحصاء وجرد وبعضها الآخر، وهو لا يتجاوز الخمسة دفاتر، يحتوي على نسخ لرسوم أحباس. من ضمن مجموع هذه السجلات نجد سجلاً وحيدا يعود إلى القرن السابع عشر وهو دفتر أحباس المراديين، موضوع هذه المقالة.

وتوجد من هذا الدفتر نسخة وحيدة غير مرقمة، وهي تضم نسخا لوقفيات أفراد العائلة المرادية، وقد كان الفراغ من نسخها في أوائل ذي حجّة الحرام متمّم شهور عام سبعة ومائة وألف/2 جويلية 1696، على أن هذه الرسوم ترجع إلى تواريخ متقدمة على تاريخ النسخ، وأقدم هذه العقود رسما حبس على الدّار الكبرى، المسماة اليوم بدار الباي، أمر بتسجيليهما مراد الأول، وهما مؤرخان بأواسط رجب عام 20/1037 مارس 1628[2].

---

(1) صدر الأمر المؤسس لجمعية الأوقاف في 30 محرم 1290/ 19 مارس 1874.

(2) Ahmed Saadaoui, 2001, p. 68-69.

وكان هذا الدفتر محفوظا بجامع محمد باي، ثم تمّ ضمه إلى وثائق جمعية الأوقاف[3].

الأوراق : 129.

المقاس : 14/41.

المسطرة : حوالي 50 سطرا.

حالة الدفتر : مجلد ولكن أوراقه متآكلة بسبب الأرضة والرطوبة.

كما نجد بالدفتر الضخم رقم 3992 المحفوظ بالأرشيف الوطني عدة وقفيات تعود إلى القرن السابع عشر، وأهمها يتعلق بأوقاف يوسف داي (1610-1637)، وهي أقدم ما وصلنا من هذا الصنف من الوثائق التي ترجع إلى الفترة العثمانية، وهذا يعطيها أهمية خاصة. كما نجد به نسخا للوقفيات التي أوردها دفتر أحباس المراديين وحججا أخرى تعود إلى الفترة الحسينية. سجلت جميعا سنة 1789/1204. و قد أشار إلى هذا الدفتر، ولأول مرة، محمد بلخوجة وأعتمده في كتابه معالم التوحيد[4].

إن الحجج المسجلة في هذه الدفاتر هي وقفيات، والوقفية هي رسم شرعي أو قانوني يحتوي توقيفا تم تدوينه من طرف عدلين أو شاهدين، ويتم ذلك تحت إشراف القاضي. ونجد في هذا النوع من العقود أحيانا ختم القاضي أو الحاكم ومقدمة حول الأسباب التي دفعت المؤسس إلى هذا العمل الخيري. ومن ذلك التعريف بالمؤسس، فيذكر اسمه وصفتة (...)، وصفة المباني التي بناها ووقفها (مكانها وحدودها)، كما يتم تحديد العقارات والرباعات المحبسة

---

(3) بما أن الدفتر غير مرقم فقد دلني على مكان حفظه بأرشيف أملاك الدولة مشكورا صديقي وزميلي سامي البرقاوي.

(4) محمد بن الخوجة، 1985، ص. 193.

(مكانها، حدودها)، والشروط التي وضعها المحبس المتعلقة بإدارة الوقف والوظائف والمرتبات، ويختم الرسم بإقرار القاضي بشرعية الوقف مع ذكر المذهب المعتمد والتاريخ وإمضاء الشاهدين.

سأقوم اليوم أمامكم بمحاولة في دراسة العلاقة بين الوقف والمدينة وذلك باعتماد الوثائق المتوفرة في دفتر أحباس المراديين أساسا، مع بعض الإضافات التي نرجع فيها إلى الدفتر الثاني.

الأوقاف في تونس خلال القرن السابع عشر

الوقف مؤسسة إسلامية قديمة، نجدها منذ القرن الأول الهجري وبه جاء حديث الرسول حول الصدقة الجارية. ولغة الحبس يعني المنع ومرادفة الوقف، وهو حسب تعريف الشيخ محمد السنوسي "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤها في ملك معطيها وأركانه أربعة وهي مالك ومملوك محبس وجهة محبس عليها وصيغة تحبيس (أن يتم الحبس في عقد مكتوب يحمل الصيغة المعتمدة "حبست ووقفت حبسا مؤبدا"[...] وشرطه حوز المحبس عليه [...] وله أحكام في القسمة والكراء والبيع والهدم"[5].

وبذلك يكون الأصل في نظام الوقف الإسلامي هو حبس العين عن أن لا تملك لأحد والتصدق بمنفعتها ابتداء على جهة بر لا تنقطع، كالمسجد والفقراء وهو الوقف الخيري، أو التصدق بمنفعتها على من يحتمل الانقطاع، واحد أو أكثر، مما لا يعتبر الصرف إليه صدقة، كالأهل والذرية، ثم يجعلها بعدهم لجهة برّ لا تنقطع، وهي ما عرف بالوقف الأهلي، فإذا آل إلى جهة البر صار وقفا خيريا. وبهذا تتنوع الأوقاف إلى نوعين : خاصة وعامة أو أهلية (أي ما كان على الأهل والأقارب) وخيرية (أي ما كان مصروفا على جهة خيرية، مثل الجوامع والمدارس والمارستانات).

---

(5) محمد السنوسي، 1930، ص. 14-15.

ومثل سائر الأقطار الإسلامية عرفت إفريقية الوقف منذ فترة مبكرة، وازداد مع ازدياد الحواضر ونموها، فشيدت المساجد وأوقفت عليها الرباع والعقارات. وفي العصر الحديث، انجرّ عن انتصاب العثمانيين بتونس دفع لحركة التحبيس وأعطت الإدارة التركية المثال في هذا المجال، فأنشأ الدايات والبايات أوقافا كبرى بأهم المدن وخاصة بالعاصمة ساهمت في إعادة إعمارها.

ولعب المذهب الحنفي، وهو المذهب الرسمي للإدارة الجديدة، دورا إيجابيا في تشجيع الأحباس العامة والخاصة وذلك نظرا للمرونة التي يتميّز بها في مجال الوقف عن المذهب المالكي. يلاحظ أن جل العقود التي تعود إلى هذه الفترة سجلت طبق هذا المذهب، وهي تنتهي بهذه الصيغة "وقفت وحبست دون حكم حاكم أو حوز على مقتضى قول أبي يوسف يعقوب صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان برد الله ضريحيهما بوابل الرضى والرضوان، وبه يفتي مشايخ العراق وعلماء بلخ". ولم نعثر ضمن 68 حجة المسجلة بدفتر المراديين ولو على حجة واحدة بها وقف يتبع المذهب المالكي.

ويكمن الفرق الأساسي بين المذهب المالكي والمذهب الحنفي في أن المذهب الأول يرى ضرورة صرف الحبس على الطرف أو المصلحة العامة التي حبس من أجلها مباشرة بدون قيد ولا إرجاء. وهذا يؤدي إلى خروج الحبس من يد المحبس ويصير بحوزة الجهة المحبس عليها (الذرية أو المؤسسات الخيرية). وهذا الشرط غير وارد في مذهب أبي حنيفة الذي يبيح للمالك الانتفاع بوقفه مدى الحياة، ثم ترجع بعد ذلك للموقوف عليهم. وهذه المرونة التي تتمثل في استمرار المنفعة لصاحب الملك هي التي شجعت حركة التحبيس الواسعة التي عرفتها البلاد خلال الفترة العثمانية.

المواضيع المرتبطة بالمدينة التي نجد مادة حولها في هذا الصنف من الوثائق

لقد لفتت مؤسسة الأحباس كأداة لتنظيم الأعمال الخيرية والحفاظ على الأملاك الخاصة اهتمام الباحثين. كذلك تم التفطن منذ مدة إلى دورها كأداة

بيد من له السلطة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الحكام بالأوقاف ورعايتهم لهذه المؤسسة عبر القرون[6].

وتعتبر حجج الأحباس بالنسبة إلى الأبحاث التاريخية وثائق شرعية قانونية دقيقة وواضحة لدراسة أوضاع المدن. فهذه الوثائق غنية بأسماء الأماكن مما يسهل الدراسة الطبوغرافية للفضاء الحضري.

المجال الحضري

تتضمن هذه الوقفيات معلومات دقيقة وواضحة حول جوانب عديدة من المجال الحضري تتعلق أساسا بمدينة تونس، مع توفر معلومات عن بعض المدن الأخرى الهامة. تذكر هذه الحجج الكثير من أبواب المدينة وأحيائها وأسواقها وفنادقها وحماماتها. على أن هذه المعطيات لا تكفي وحدها لدراسة المجال الحضري ولكنها تثري الأبحاث في هذه المجالات. وما نستنتجه من خلال ذلك أن مدينة تونس حافظت حتى نهاية القرن السابع عشر على البنية الحضرية التي كانت تميز المدينة الحفصية. فهي تشتمل نفس الوحدات العمرانية الأربعة: المدينة التي تحتل الجزء الأوسط، يكتنفها شمالا وجنوبا ربضا باب السويقة وباب الجزيرة، وتنتصب القصبة على أعلى نقطة مما يمكنها من الإشراف عليها جميعا ومراقبتها. وعموما نسجل ركودا وتراجعا في عدد السكان مرتبطا بالأزمة التي عرفتها المدينة منذ بداية القرن السادس عشر. على أن هذا الاستقرار لا ينفي وجود تعديلات مرتبطة بالتحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد نتيجة التواجد العثماني : فقد لاحظنا توسع بعض الأحياء، وانقراض بعض الأسواق أو إنشاء أسواق جديدة مع الكثير من التغييرات في مستوى الأسماء، وتتعدد الأمثلة المستقاة من وثائقنا حول هذا الموضوع.

---

(6) من هذه الزاوية يمكن الإطلاع على الأبحاث المنشورة حديثا في أعمال ملتقى دمشق :

Randi Deguilhem (dir.), *Le wakf dans l'espace islamique : outil de pouvoir socio-politique*, IFEA, Damas 1995.

التعمير والبناء

في ظل غياب إدارة أو سلطة بلدية تمّ الاعتماد على الوقف في تنظيم المدن وتسييرها، ويتجلى دور مؤسسة الحبس واضحا من خلال المنشآت الكبرى التي تأخذ أحيانا شكل عمليات عقارية واسعة. ويقوم الوقف في هذا المجال بتعويض نواقص التشريع الإسلامي في ميادين تنظيم المدن urbanisme، ويمكن من تحقيق الكثير من الإنجازات التي تحتاجها الحواضر ومن إنشاء مجمعات معمارية مندمجة. وتؤثر هذه المشاريع أحيانا في أحياء بأكملها، حيث يكون المعلم الديني قطب تعمير، وتساهم بذلك الأوقاف الكبرى في تشكيل الفضاء الحضري وفي تطور المدينة وتجهيزها بالمباني الضرورية.

ويعتبر جامع يوسف داي أوّل مثال عرفه القرن السابع عشر لمثل هذا النوع من الإنجازات العمرانية المرتبطة بالوقف. شيّد هذا الجامع يوسف داي، الذي يعتبر من مؤسسي نظام الدّايات بتونس، وألحق بهذا المعلم وحدات أخرى عديدة ومتنوّعة من حيث الأغراض والعمارة تكوّن جميعها مجمّعا مندمجا، يقول عنه الوزير السرّاج : "ولمّا بنى المسجد المذكور بنى حوله ثمانية أبواب معتبرة : المسجد الجامع والمدرسة والميضأة والقهوة والحمّام والفندق وسوق البركة والطّاحونة. والقطع كلّها ملتصقة ببعض بحيث لو نظر إليها منفردة عمّا جاورها للغير لكانت قدر بلدة صغيرة"[7]. وتؤكد وقفيّات الجامع والوحدات الملحقة به وخاصة المدرسة والتربة ما ذكره الإخباريون وتدققه. فعلى سبيل المثال تذكر وقفية المدرسة أن الداي حبس عليها مجمعا تجاريا صغيرا أنشأه قريبا من باب منارة بربض باب الجزيرة يشمل "جميع الكوشة الغربيّة المفتح والطّاحونة الملاصقة لها من جوفيّها والعلوّ المعتلي عليها ذات السّاحتين مشتملا على بيوت لسكنى المسافرين التّجار، الذي أحدث هو بناءهم الكائنين بمقربة من السكّاجين وباب الفضّة بمقربة من القصبة العليّة"[8].

---

(7) الوزير السراج، 1985، ج 2، ص 354.

(8) أرشيف الدولة التونسية (أ. د. ت.)، دفتر 3992، ورقة 218-219.

سجلنا في الفترة المرادية عدة أوقاف كبرى كانت بمثابة أقطاب تعمير واتخذت نفس المسار الذي بادر بإدخاله إلى البلاد يوسف داي. ومنها القصر الذي حبسه الباي مراد الأول (1613-1631) على ذريته والذي تسميه الوقفية بالدار الكبرى ويسمى أيضا بدار الباي، وكذلك الجامع الذي أنشأه حمودة باشا (1855) وألحق به ميضأة والمقبرة التي دفن بها أفراد العائلة المرادية، وحبس المؤسس على الجامع والميضأة والمقبرة أسواقا وحوانيت وحمامات وفنادق. وخلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر أنشأ مراد الثاني سنة 1674 المدرسة المرادية، قرب جامع الزيتونة، وهيأ الأسواق المحيطة وحبس بعض حوانيتها على المدرسة والطلاب المقمين بها.

وأخيرا وخلال العشرية الأخيرة من القرن شيد محمد باي جامعه العظيم بحي باب السويقة، وأدى ذلك إلى إعادة تشكيل المجال الحضري للحي والأحياء القريبة ومنها الحي الذي تسكنه الأقلية اليهودية والمسمى بالحارة.

السكن

لا يقتصر تدخل الأوقاف على المباني العمومية من جوامع وحمامات وأسواق بل يشمل أحيانا مجال السكن. فقد أنشأ البايات المراديون الدور وهيأوا الأحياء السكنية وأوقفوها على منشآتهم الدينية والخيرية. ولعل أبلغ مثال على ذلك ما قام به حمودة باشا، وتبعه فيه حفيده محمد باي، عندما بنى الدور داخل حارة اليهود أو في أطرافها وأجّر هذه المنازل لأفراد الجالية اليهودية بإيجار مرتفع. فقد أحصت وقفيات جامع حمودة باشا أو جامع محمد باي العديد من الدور المستحدثة وترد في النص بمثل هذه الصيغة "ومن أحباسه جميع الدّار الشّرقية الباب المحدثة البناء بجميع القطعة المقتطعة من جميع الخربة بحارة اليهود قرب جامع الصرّة داخل تونس وبقطعة ملاصقة لها من قبليّها كانت على حالة الخراب ويحدّ الدّار المذكورة قبلة الطريق والفرن، وشرقا حيث يفتح بابها، وجوفا قطعة مقتطعة من الخربة بيد..."

أجّرت هذه الدور الجديدة خاصة لليهود القادمين من مدينة ليفورنو الإيطالية والذين يسمون في تونس باليهود القرانة، وترجع الموارد الايجارية إلى المعالم الدينية أو الخيرية التي بناها صاحب الوقف. وشجعت هذه السياسة اليهود القرانة على الاستقرار بالإيالة وبالتالي الإسهام في التبادل التجاري مع أوروبا والمشرق. كما نتج عنها توسع حارة اليهود خارج حدودها القديمة الوسيطية. وجهز البايات الحي اليهودي بالمتاجر والأسواق التي حبست بدورها على المعالم الإسلامية. ولعل أهم هذه المنشآت السوق الذي يحمل اسم الطائفة المهاجرة ولا زال يعتبر إلى اليوم من أهم الأزقة التجارية بتونس.

المؤسسات الوقفية الاجتماعية

منذ البداية ارتبطت الأوقاف بالصدقات، فقد شرعت ليكون ريعها "صدقة جارية". ومن الطبيعي أن تخصص هذه الصدقات للفئات الاجتماعية الضعيفة مثل الفقراء (حبس الخبز) والشيوخ (التكية) أو المرضى.

المارستان

شمل الوقف الخيري المؤسسات ذات الصبغة الصحية ومنها المارستان الذي أقامه حمودة باشا. وتعرف الوقفية بهذه المؤسسة أحسن تعريف، ويصف نص الحبس المارستان بكونه "مترلا لسكنى المرضى والجرحى من سفر البحر أو المحال أو الغزو في سبيل الله، الفقراء الذين لا مال لهم وليس لهم من يقوم بهم ولا من يأويهم بمدينة تونس، فيترل به المرضى المذكورون ويقيمون به مدّة بقاء المرض بهم إلى حصول الشّفاء التّام، فإذا برئ من مرضه أحد المرضى وأخبر الطّبيب بشفائه فللنّاظر بالمارستان المذكور إخراجه، ولا فرق في المريض والجريح بأن يكون عربيّا أو عجميّا تركيّا أو غيره". ثم يحدد النص مختلف أوجه صرف غلة العقارات الهامة التي وقفها المؤسس على مارستانه"، فمنها ما يكفيهم من القوت والدّواء، واللائق بحال كلّ واحد منهم، ومنها من يقوم بخدمتهم وتمريضهم ليلا ونهارا إلى بلوغ الغاية، وكذا ما يكفيهم من الفراش

والغطا والوطا من الحصر والمضارب والسّفاسر والوزاري شتاء والملاحف من الكتّان صيفا. ومن قدّر الله بوفاته من المرضى المذكورين بالمارستان المذكور فينفق عليه ما يكفيه في كفنه ومواراته ودفنه. وأذن حفظه الله تعالى طبيبا ماهرا لعلاجهم، فيعالج كل منهم بما يليق بهم من الأشربة والمعاجن والأدهان والمراهم، على أنّ له بيتا في المارستان المذكور يضع فيه ما يحتاج إليه من الأدوية وغيرها، وحانوتا من الحوانيت الملاصقة للمارستان المذكور يجلس فيه، وثمانية ناصرية وأربعة خبزات موظّفة له كل يوم، وعيّن ناظرا على المارستان المذكور ينظر في مصالحه ويقبض محصول أوقافه ويصرفها في مصارفها، وله ستّة ناصريّات وأربع خبزات موظّفة كلّ يوم، وطباخا يطبخ لهم قوتهم من لحم وغيره وله خمسة ناصريّة وخبزتان كل يوم، ورجلا ينفق عليهم وكيلا للخرج وله أربعة ناصريّة وخبزتان كلّ يوم، ورجلا بوّابا ملازما للمارستان ليلا ونهارا يتعاطى غلق أبوابه وكنس عرصته وقناته واسقاء مائه للشرب والغسل وغسل ثياب المرضى وغير ذلك ممّا يحتاجون إليه وله ثمانية ناصريّة وأربع خبزات كلّ يوم"[9].

حبس الخبز

اهتم كذلك المراديون برعاية الفقراء والضعفاء وأقام حمودة باشا ما عرف "بحبس الخبز" وذلك لإطعام فقراء المدينة، وهذا الصنف من المطاعم الشعبية سوف يتطور في القرن الثامن عشر ليأخذ شكل وجبة يومية تقدم للفقراء وتسمى "بتكية البرغل".

يحدد نص "حبس الخبز" أوجه صرف غلة العقارات المحبّسة لهذا الغرض "على أن يخرج من غلّته في كلّ يوم من أيّام الزّمان مائة واحدة نواصر تونسيّة وخمسة عشر ناصريّا، يشترى بكلّ ناصري من النّواصر المذكورة خبزة في كلّ زمان من الرّخاء والشدّة، ويفرّق الخبز المذكور في كلّ يوم على يدي

(9) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 50-55.

متعاطي استخلاص غلّة الرّبع المذكور، فمنه خمسون خبزة لأناس فقراء معيّنين بالزّمام بيده، فإذا فقد واحد منهم يخلفه غيره ممّن يستحقّ ذلك، ومنه خمسة وأربعون خبزة تفرّق للمسجونين بسجن القصبة العليّة وسجن الشّيخ القاضي بمدينة تونس المحميّة، وإن فضل منها شيء عن المسجونين فيعطى للسّؤال، ومنها عشرون خبزة وهي الباقية من العدد المذكور تفرّق على السّؤال ويقدّم للإعطاء منهم الأحوج فالأحوج"[10].

جلب المياه والمنشآت المائية

إنه من الطبيعي أن تكون مسألة تزويد المدن بالمياه في مقدمة اهتمامات الحكام الأتراك بعد استيلائهم على البلاد، خاصة أن الكثير من المنشآت المائية تعطلت خلال فترة القلاقل الطويلة التي تبعت الاستيلاء الأول للأتراك على المدينة، وأهمها الحنايا التي كانت تجلب المياه من زغوان والتي تم التخلي عنها نهائيا منذ القرن السادس عشر.

يذكر ابن أبي دينار أن يوسف داي "جلب الماء العذب على الحنايا المشهورة به، وفرّق ماءها في المدينة في عدة أماكن، منها القبة المرخّمة التي تحت الصومعة الملاصقة للجامع الأعظم ومنها في رأس سوق الترك وفي أماكن أخرى وانتفع الناس بهذا الماء"[11]. واصل حمودة باشا إنجازات يوسف داي في هذا المجال، فجدد الحنايا التي أقامها سلفه وقام باستغلال المائدة المائية القريبة من العاصمة للرّفع من كميات المياه التي تزود الحاضرة. وورد بالدفتر أنه "حبّس ووقّف جميع الرّبع المذكور أعلاه، بحقوقه ومنافعه، على الماء الذي اجتلبه إلى مدينة تونس من آبار وعيون، يمرّ ماؤها على الحناية الذي أحدث بناءها ظاهر تونس المحروسة، تصرف غلّته فيما يحتاج إليه الماء المذكور وآباره وعيونه وما فيه من رم وبناء وتنقية وغير ذلك من الضروريات المحتاج إليها في إجراء الماء المذكور إلى المدينة المذكورة، حتّى يبقى منتفعا بالاستقاء منه من الأيام والشّهور والأعوام والدّهور".

---

(10) نفس المصدر، ورقة 55-57.

(11) ابن أبي دينار، 1967، ص. 206.

ويذكر نص آخر أن حمودة باشا "أوصى بأن يخرج من مخلفه ستّة آلاف ريال كبيرة لبناء حمامين يبنيان قرب القصبة العلية داخل تونس المحمية، إذا أمكن ذلك، ليصرف ما يتحصّل من كرائهما على ما به يكون قوام المياه التي اجتلبها لسبّالات تونس لإستقاء الناس"[12].

وشملت بذلك الأوقاف المنشآت المائية مثل الحنايا والسواقي والآبار والصهاريج والسقايات والأسبلة، ونجد بدفتر أحباس المراديين عديد الرسوم التي تحمل عنوان وقف الماء.

كما نجد في نفس الدفتر نصوصا أخرى تتعلق بتزويد بعض مدن الإيالة بالماء. كما حبّس البايات المراديون الماء لفائدة مؤسسات دينية أو تعليمية من إنشائهم. فمن ضمن أحباس مدرسة توزر "جميع الحصة نخيلا بغابة توزر بجر الأوسط وتعرف بحصة العمير وشهرتها بذلك تغني عن تحديدها ومن حقوقها مجرى الماء والشرب المعلوم بها يوم الأحد في دور سبعة أيام تارة بالليل وتارة بالنّهار وتارة أولا وتارة آخرا، خمسة وأربعون قادوسا"[13].

أما مدرسة قابس فقد أوقف عليها محمد باي المرادي (1685-1696) قطعة أرض "على أن يحفر بالقطعة المذكورة بئر ويجلب إليه الماء من الوادي المذكور ويطلع منه الماء بالسقي، ويجرى مع الساقية المذكورة إلى أن يصل وينتهي إلى جابية بإزاء المدرسة المذكورة يستقي منها طلبتها القاطنون بها والواردون عليها وينتفعون منه بالشرب والوضوء"[14]. كما نجد إشارات أخرى تتعلق بتحبيس الماء على مدرسة قفصة[15] أو على الجامع الحنفي بباجة[16] والجامع الحنفي بالقيروان[17].

---

(12) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 27.

(13) نفس المصدر، ورقة 75.

(14) المصدر السابق، ورقة 96.

(15) المصدر السابق، ورقة 100.

(16) المصدر السابق، ورقة 104.

(17) المصدر السابق، ورقة 125

مؤسسات الخدمات العامة

يعتبر الوقف وسيلة تسيير فعالة للمصالح والخدمات (services urbains) التي تقوم عليها الحياة الحضرية. كما يوفر الوقف للمدينة بعض المنشآت الضرورية للحياة الاجتماعية مثل القهاوي والحمامات التي ينجر عن إحداثها توفير خدمات للسكان، ومن جهة ثانية تستأجر بأسعار مرتفعة ويعود ريعها لفائدة المؤسسات الدينية والخيرية.

الحمامات

الحمام له وظيفة دينية (به يؤدى الغسل الشرعي) وله أيضا دور حيوي في الحفاظ على النّظافة العامّة، وله أخيرا وظيفة اجتماعية- ترفيهية، إذ يلتقي فيه سكان الحيّ وخاصّة نساؤه. وتبين دفاتر الخروبة أن مدينة تونس كان بها أكثر من أربعين حماما، ثلثيها تابعة لمؤسسة الوقف. وتذكر الرسوم المسجلة بدفتر أحباس المراديين مرارا هذه المنشآت، فتشير إلى "الحمّام الغربيّ الباب الكائن بسوق الحدّادين من ربض باب السّويقة"[18] وإلى "الحمّام القبلي الباب الكائن بقنطرة أغلب خارج باب السويقة من تونس المحروسة، ويحدّه قبلة حيث المفتح وشرقا كوشة هنالك"[19] وإلى حمّام الرّميمي بنفس الربض[20] وإلى حمام الخراطين[21] وإلى حمام زارقون بسوق الفلقة[22]، وحمام حبس المارستان[23]

كما تشير إحدى وقفيات التربة المرادية الى تحبيس حمام تابع للمجمع المعماري الذي بناه يوسف داي على قراء التربة وهو "جميع الحمام القبلي الباب قرب الشكازين من تونس، المعروف بحمام يوسف داي ومن حقوقه

(18) نفس المصدر، ورقة 29.

(19) نفس المصدر، ورقة 55.

(20) نفس المصدر، ورقة 55.

(21) نفس المصدر، ورقة 30.

(22) نفس المصدر، ورقة 7.

(23) نفس المصدر، ورقة 33.

جميع البئر الكائنة جوفي الحمام المذكور يحده قبلة طريق وشرقا المدرسة اليوسفية وغيرها وجوفا دور"[24].

وتذكر وقفية جامع محمد باي، المشيّد بباب السويقة، ثلاثة حمامات من ضمن ستة وعشرين عقارا محبسة على الجامع، هي حمام الديوان وحمام رحبة باب السويقة وحمام الذهب[25] "واشترط المحبّس المذكور أنّ إجراء الماء لميضأة جامعه المذكورة يكون من بئر حمّام الذّهب المذكور، الذي هو أحد الرّباع المحبّسة أعلاه، يشترط ذلك على مكتري الحمّام المذكور في عقد الكراء، فإن تعطّل إكراء الحمّام المذكور عن الكراء رأسا أولم يف بإجراء الماء للميضأة المذكورة فيكون إجراء الماء حينئذ للميضأة المذكورة من غلّة الحبس المذكور، فلو انهدمت البئر المذكورة أو انسدمت كان إصلاحها من غلّة الحبس المذكور ولو بإحداث بئر أخرى ويكون إصلاحها وإصلاح البئر المذكورة في درجة واحدة"[26].

تتعرض وثائقنا أيضا إلى حمامات أنشئت داخل مدن الإيالة لتؤدي نفس الوظيفة. فلقد بنى حمودة باشا ثلاثة حمامات في ثلاث مدن كبرى داخل الإيالة، وحبسها على مارستانه وهي "جميع الحمّام الغربي الباب المحدث البناء الكائن ببلد الكاف، وجميع الماء الخارج من الحمّام المذكور التي جميعها قرب الجامع الأعظم من البلد المذكور"[27]، و"جميع الحمّام الغربي المفتح المحدث البناء بجميع الدّار الجوفيّة المفتح الكائنة ببلد زغوان، يحدّه قبلة علي القصطلي، وشرقا الكوشة، وجوفا حيث كان يفتح باب الدّار المذكور، وغربا زنقة وحيث يفتح الآن باب الحمّام المذكور، وجميع الأربع تبنات ماء من الماء الجاري بالبلد المذكور الدّاخل في بلد زغوان"[28].وأخيرا "جميع الحمّام الشّرقي

(24) نفس المصدر، ورقة 11.
(25) نفس المصدر، ورقة 5-7.
(26) نفس المصدر، ورقة 11.
(27) نفس المصدر، ورقة 52.
(28) نفس المصدر، ورقة 53.

الباب كان والآن قبلي الكائن برحبة بترّرت يحدّه قبلة حبس وخراب هنالك وشرقا حيث المفتح وجوفا مدخل فرناقه وغربا دار من حارة المغاربة"[29].

ومن ضمن وقف الخبز الذي أقامه نفس الباشا "جميع الحمّام الجوفي الباب الكائن خارج سور بلد باجة يحدّه قبلة حوانيت هنالك للحاج مهدي والقدسي وشرقا حوانيت سوق الخرازين وجوفا طريق حيث يفتح بابه وحقّ للشيخ علي الصّمادجي وغربا طريق والسّور وحانوت للقهوة وهو محدث البناء بخراب كان بجزرة"[30]. ولقد سعى مراد الثاني إلى تحبيس"جميع الحمام بتاستور أحد بلدان الأندلس"[31] على القنطرة التي بناها على نهر مجردة، قرب مجاز الباب. كما أوقف محمد باي على الجامع الذي بناه بالقيروان "جميع الحمام الغربي المفتح الكائن بسوق الشكازين من داخل مدينة القيروان"[32].

ونجد في نصوص الوقف مادة تتعلق بعمار الحمام لا تتوفر في غيرها من مصادر القرن السابع عشر، من ذلك وصف الحمام الذي جدده محمد باي ووقفه على المدرسة التي بناها بقابس، وتعدد الوثيقة عناصر الحمام وتستعمل لغة محلية أصيلة : "والحمّام المذكور شرقي المفتح به سقيفة على يسار الدّاخل إليها وميضأة حنفيّة ومنها يدخل لبيت المحرس بابها شرقي المفتح، بها دكانة صغيرة على يمين الدّاخل مع دكّانتين أيضا واحدة على يسار الدّاخل مستطيلة مشرقة مغربة في طول البيت المذكورة والأخرى أمام الدّاخل مقبلة مجوّفة في عرض البيت المذكور، وبطرفها من وضعها القبلي بيت صغيرة جدّا وباب بها قبلي المفتح يدخل منها لبيت صغيرة على يمين الدّاخل إليها كنيف الحمام، وأمامه باب شرقي المفتح يدخل منه لبيت على يسار الدّاخل إليها دكانة، وأمام الدكانة باب قبلي المفتح يدخل منه لبيت المطاهر، على يمين الدّاخل منه

---

(29) نفس المصدر، ورقة 53.

(30) نفس المصدر، ورقة 99.

(31) نفس المصدر، ورقة 110.

(32) نفس المصدر، ورقة 116.

ثلاثة مطاهر، وداخلها دكانتان وبابها قبلي المفتح منه يدخل لبيت الحوض، بها دكانة على يسار الدّاخل إليها، وأمّا الفرناق والجابية والبئر جعل جميعها في محل كان خرابا ملاصقا للحمّام المذكور من وضعه الجوفي، عليها باب جوفي المفتح، منه يدخل إليها، على يمين الدّاخل باب الفرناق شرقي المفتح، به ماجل، وعلى يمين الفرناق الجابية وبيت صغيرأمام الفرناق تحت المسنا، بأعلى المسنا المذكور البئر، وأمام الدّاخل إلى المحلّ المذكور ماجل معدّ لجمع ماء المطر، ويحدّ جميع ذلك قبلة طريق فاصلة بينه وبين الجامع الأعظم، وشرقا طريق أيضا فيها مفتح بابه موصلة لديار هنالك موصلة بزنقة غير نافذة، وجوفا طريق أيضا فيها فتح الباب، في مكان كان سابقا خرابا وجعل فيه الفرناق وما ذكر معه"[33].

المقاهي

تفيد مجموعة من المؤشرات أن استهلاك القهوة داخل الدور أو داخل محلات خاصة تسمى قهوات أو قهاوي بدأ مع دخول الأتراك العثمانيين إلى البلاد. ويتردد الناس على هذه المحلات لشرب القهوة ونحوها من المشروبات وكذلك للترفيه والدردشة. ويبدو أن الإدارة الجديدة شجعت هذا الصنف من المؤسسات ذات الصبغة الاجتماعية وذلك بالاعتماد على الوقف. وفعلا أنشأت المقاهي ضمن المشاريع المعمارية وحبست على المؤسسات الدينية والخيرية. وتبين الوقفيات أن المجمع الذي أنجزه يوسف داي في بداية القرن السابع عشر يشتمل على أكثر من مقهى، ومنها "جميع القهوة المحدثة البناء ذات الدّرج المعتلات على جميع المخزنين شرقيي البابين هما من حقوق القهوة المذكورة غربي الجامع المذكور"، أي جامع يوسف داي[34]. وفي نفس المجمّع وداخل سوق الأتراك بنى الوزير علي ثابت سنة 1629 ميضأة وحبسها لفائدة الباعة والتجار الذين يترددون على السوق أو يعملون بها، وبنى جوارها قهوة

(33) نفس المصدر، ورقة 99.

(34) أ. د. ت.، دفتر 3992، ورقة 205-207.

يستغل ريعها في إصلاح الميضأة وإدارتها[35]. وبفضل وضعه القانوني كوقف تمت صيانة هذا المحل وترميمه على امتداد السنوات والقرون، فهو المقهى المعروف اليوم بقهوة المرابط، وهو أقدم مبنى من هذا الصنف تحتفظ به مدينة تونس.

وتذكر وقفية المدرسة المرادية أن علي باي (1675-1885) حبس عليها "جميع القهوة القبلية الباب الكائنة تجاه صومعة المرحوم يوسف داي بأعلى سوق الترك داخل تونس المحروسة"[36].

وتتعرض وثائقنا أيضا إلى مقاهي أنشئت داخل مدن الإيالة لتؤدي نفس الوظيفة. فمن أوقاف الجامع الحنفي بباجة الذي بناه محمد باي "جميع القهوة والحانوت الجوفية الباب الملاصقة لها من جوفيها، وسدّ الآن بابها وصارت الآن مطبخة للقهوة"، وكذلك "جميع القاعة التي هي الآن مخزن جديد البناء غربي الباب معدّ لطبخ القهوة خارج باب السّوق من بلد باجة"[37].

الفنادق

تستعمل مصطلحات الفندق والخان أو الوكالة في تونس للدّلالة على مبان مخصصّة للمسافرين والتجّار. وقد تعدّدت الفنادق والوكالات بمدينة تونس. ولقد تكرر ذكرها في نصوص أوقاف المراديين، وهي تعتبر من التجهيزات الضرورية في المدن، تستقبل المسافرين والتجار، وبعضها يضمّ أنشطة حرفية أو تجارية متميّزة، مثل فندق الحرير وفندق اللّوح وفندق الزيت وفندق القمح وفندق التبن أو فندق الزّبيب. كما خصّصت بعض الفنادق للتجّار والجاليات الأجنبية مثل فندقي الفرنسيين (أحدها للتجار والآخر للقنصل) وفندق الإنجليز وغيرهما، وقد تجمّعت هذه الفنادق في حيّ الفرنجة قرب باب البحر.

---

(35) Ahmed Saadaoui, 2001, p. 26-27 et 409-410.

(36) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 65.

(37) نفس المصدر، ورقة 105.

وعموما تختلف الفنادق حسب اختصاصاتها وموقعها داخل المدينة. فالفنادق التي تنتصب في الارباض وقرب أبواب الأسوار والمخصصة للريفيين تتكوّن من حوش تحيط به غرف ضيّقة، معدّة دون تمييز لتخزين البضائع أو لسكنى المسافرين، ويتمّ إيواء الدوابّ داخل الحوش أو في إسطبل. ونجد من ضمن أحباس جامع محمد باي "جميع الفندق الغربيّ الباب المعدّ لربط الدّواب بمقربة من معصرة مدق الحلفاء خارج باب السّويقة من تونس"[38]، كما حبس حمودة باشا على الفقراء "جميع الفندق الغربي الباب المعدّ لربط الدّواب خارج باب الأقواس من تونس"[39].

تتعرض وثائقنا أيضا إلى فنادق أقيمت داخل مدن الإيالة لتؤدي نفس الوظيفة. فلقد حبس نفس الباي على مارستانه "جميع الفندق ذي البابين قبلي وجوفي، ويشتمل على بيوت قبليّات وغربيّات ومخزن وعلو فوقه وفوق سقيف الفندق المذكور الكائن ببلد الكاف المحدث البناء"[40]. و"جميع الفندق الغربي الباب المحدث البناء في جميع الخربة الكائنة داخل بلد الكاف"[41]. و"جميع الفندق الغربي الباب الكائن شرقي بلد باجة خارج باب السّوق"[42]. ووقف نفس الباي على ما يسمى بحبس الخبز "جميع الفندق القبلي الباب والسّبع حوانيت الغربيّات الأبواب المحادّة للفندق المذكور من غربيّه، المحدث بناء جميعها بجميع الخربة وكانت مرمى للأزبال الكائنة برحبة بلد باجة"[43]. وفي نفس المدينة أنشأ حمودة باشا "مسجدا جامعا بجميع القاعة، شرقي بلد باجة خارج باب العين منها قبلي حوانيت الصباغين، وحبس على الجامع المذكور ربعا وعقارا استقرّ على ملكه بما يفسّر بعد، وهو جميع الفندق الجوفي المفتح

(38) نفس المصدر، ورقة 7.
(39) نفس المصدر، ورقة 57.
(40) نفس المصدر، ورقة 52.
(41) نفس المصدر، ورقة 52.
(42) نفس المصدر، ورقة 53.
(43) نفس المصدر، ورقة 56.

وبه اثنا عشر حانوتا معدّة لصنعة الحاكة المعتلات على ستة دواميس شرقيات المفتح وجميع الفندق أيضا الجوفي المفتح الملاصق للذي قبله من شرقيه، وبه اثنا عشر حانوتا أيضا المحدثي البناء بالبياض الباقي من البقعة التي بنيت ببعضها الدّواميس المذكورة قرب سوق الغزل داخل باجة، ويحدّ جميعها قبلة سور البلد"[44]. وحبس كذلك على نفس الجامع "جميع الفندق المحدث البناء المعدّ لمبيت الكرارط، الشرقي المفتح بالربض القبلي من باجة". وتذكر نفس الوقفية "جميع الفندق كان لمبيت البقر يحدّه قبلة فندق الكرارط المذكور"[45].

ونجد في نصوص الوقف مادة تتعلق بعمارة الفنادق لا تتوفر في غيرها من مصادر القرن السابع عشر، من ذلك وصف "الفندق القبلي الباب الكائن بسوق جربة الكبير المتجدّد البناء بمحلّ جميع الفندق المعروف سابقا بفندق البيطاري"، وكان وقفه محمد باي "على المدرسة التي أنشأ بناءها جوار الشيخ السيد المزار سيدي أبي لبابة الأنصاري القريب ضريحه من مدينة قابس القديمة وعلى وظائفها المرتبة بها"، "قيس طول الفندق المجدّد البناء المذكور من خارجه قبلة وجوفا ثمانون ذراعا، وقيس عرضه من خارجه أيضا من ناحية القبلة شرقا وغربا خمسة وخمسون ذراعا، ومن الجوف مثل ذلك، إلاّ أنّه من الجهة الغربية نقص من خارجه لا من داخله ثلاثة أذرع لأجل زنقة بين الفنادق، وبني الفندق على التربيع : فأخذ من الطّول اثنان وثلاثون ذراعا في طول صفّة المخازن القبليّة والجوفية، وعرض السيسان يبقى طوله بعد طرح طول المخازن والسيسان ثمانية وأربعين ذراعا، منها أربعة أذرع غير ربع الذّراع في كلّ جهة من الجهتين، وسع البرطال الأسفل باقي طول ساحة الفندق أربعين ذراعا ونصف الذّراع، وأخذ من العرض طول المخازن من الجهتين وعرض السيسان ستّة وعشرين ذراعا وربع الذّراع وثمنه، ولكلّ برطال من الجهتين أربعة أذرع غير ربع الذّراع، فصار عرضه بعد طرح المخازن والسيسان والبرطالين واحدا

(44) نفس المصدر، ورقة 104.

(45) نفس المصدر.

وعشرين ذراعا وثمن الذّراع. ثمّ قيس ارتفاعه من الأرض إلى منتهى علوه أربعة عشر ذراعا وربع الذّراع، وطول السقيفة التي به، واحدة لا غير، إحدى وعشرون ذراعا، وعرضها سبعة أذرع إلاّ ربع الذّراع، ولها خمسة أقواس وسقفها خشب نخل وعدّة ما به من بيوت علوية وسفلية اثنان وسبعون : أربعة وثلاثون من ذلك سفلية وثمانية وثلاثون علوية. وعدة ما في كل جهة منه : أما الجهة المواجهة للقبلة وهي الجوفية، بها ستّة مخازن وفوقها ستّ غرف، والجهة الغربية المواجهة للشرق بها عشرة مخازن وفوقها عشر غرف، وبالسقيفة خمسة مخازن ثلاثة على يسار الدّاخل واثنان على يمينه. وفوقها سبعة بيوت : أربعة منها مجتمعة وبينها ساحة، واحدة منها تفتح للقبلة وواحدة للغرب، واثنان للجوف. والثلاثة تمام السّبعة اثنان يفتحان إلى الشرق وواحدة للجوف. ومن الجهة القبلية التي بها باب السقيفة مطلع الغرف ومحاذية من الشرق مخزن وفوقه بيت لجامع الغرباء غير داخل في الاثنين وسبعين بيتا، وفيها مخزن أيضا في الركن، جوفي وفوقه بيت. وفيها أيضا زوج بيوت في هواء مخزنين للحبس، خارجين على الفندق : بيت منهما يفتح للجوف والثاني للغرب. وفي الجهة الشرقية التي تفتح للغرب اثنا عشر مخزنا وفوقها اثنا عشر بيتا. وبالفندق المذكور برطال من الأربعة نواحي، وفوقها أيضا برطال من الأربعة نواحي، عدّة أقواس كلّ ناحية : أمّا الجهة الجوفية أسفل الموجّهة للقبلة فبها ستّة أقواس وفوقها سبعة، والجهة المواجهة للشرق بها عشرة أقواس وفوقها أحد عشر، والجهة المواجهة للشرق بها عشرة أقواس وفوقها أحد عشر، والجهة المواجهة للجوف بها ستّة أقواس واحد منها كبير وهو باب السقيفة الدّخلاني وفوقها أحد عشر قوسا، وفي الجهة المواجهة للغرب عشرة أقواس وفوقها أحد عشر قوسا. وسقف البرطال الأسفل على الدائر خشب نخل على جذوع نخل، وسقف البرطال الأعلى عود، وسقف المخازن السّفلى خشب نخل، وسقف البيوت العلوية مرتك ولوح من خشب، وأبواب جميع المخازن والبيوت لوح ومرتك ولوح بندقي. السفلية فردة لكل مخزن والعلوية زوج

لكل بيت. والبيوت التي تفتح للقبلة والغرب والجوف في كلّ واحدة منها طاق به شباك من عود وباب من لوح. وبساحته فسقية لحبس ماء المطر وبئر، طول الفسقية شرقا وغربا ستّة عشر ذراعا وربع الذّراع، وعرضها ثمانية أذرع وربع الذّراع، بها ثلاثة أقواس وعمقها سبعة أذرع ونصف الذّراع. وباب سقيفة الفندق المذكور فردتان مدتك ولوح ولوح بندقي"[46].

الأفران والمخابز والمطاحن

تجهز مختلف أحياء المدينة بالأفران والمخابز والمطاحن التي يحتاجها السكان يوميا، وتحبس هذه المباني على المؤسسات الخيرية والدينية. وقد يتمّ الجمع بينها، وتشيّد داخل الأحياء قرب الحمامات أو الفنادق أو المعاصر. فقد حبّس يوسف داي في بداية القرن السابع عشر على مدرسته "جميع الكوشة الغربيّة المفتح والطّاحونة الملاصقة لها من جوفيّها والعلوّ المعتلي عليها ذات السّاحتين مشتملا على بيوت لسكنى المسافرين التّجار الذي أحدث هو بناءهم الكائنين بمقربة من السكّاجين وباب الفضّة بمقربة من القصبة العليّة من تونس وذلك على طلبة العلم وسكّان البيوت بالمدرسة المذكورة والشّيخ المدرّس فيها"[47]. أما محمد باي المرادي فقد أوقف على جامعه "جميع الحمام القبليّ المفتح، الكائن بعقبة التّراب بمقربة من الدّيوان داخل تونس، وجميع الفرن والطّاحونة الغربيّة الباب الملاصقة للحمّام المذكور من الجوف"[48]. وتذكر وقفية زاوية المسطاري ببنزرت أن من أوقافها "المعصرة والفرن والكوشة الكائنة بمقربة من قصيبة بنزرت"[49].

وتذكر مصادرنا أنواع الأفران، وتسميها أحيانا الكوش، ومنها "جميع الفرن المعدّ الآن لطبخ الجصّ، المحدث البناء وكان دارا على حالة الخراب، بعد

---

(46) المصدر السابق، ورقة 98-99.

(47) أ. د. ت.، دفتر 3992، ورقة 218.

(48) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 5.

(49) المصدر السابق، ورقة 73.

أن كانت معدّة لبيع الصّابون"[50] و"جميع الكوشة المعدّة لطبخ الجصّ المحدثة البناء بجميع المخزن الشّرقي الباب المحدث البناء الكائن بمقربة من فندق البقل من ربض باب السّويقة"[51]، و"جميع الفرن الجوفي الباب المعدّ لقلو الشعير"[52]، و"الفرن المعدّ لطبخ الغزل"[53]، و"جميع الكوشة الغربية الباب الكائنة داخل باب قرطاجنة من تونس المحروسة، المعدّة لترميد الغزل"[54].

وتطلق كلمة الفرن مرارا على المخابز، فتذكر الوقفيات "جميع الفرن المعدّ لطبخ الخبز"[55] و"جميع الفرن المعدّ للخبز"[56] و"جميع الفرن لخبز الخبز"[57]. ويسمى الفرن أحيانا كوشة أو "كوشة خبز"[58]، فذكرت "الكوشة المعدّة لخبز السّوق"[59] و"جميع الكوشة القبلية الباب المعدّة لخبز السوق بالقنطرة خارج باب السويقة من تونس يحدّها جوفا فرناق حمام حبس المارستان وغربا الحمام المذكور"[60]، و"جميع الكوشة المعدّة لخبز الخبز السّوقي الكائنة بالدبّاغين"[61]، و"جميع الكوشة الشرقية المفتح المعدة لطبخ الخبز الدوري، بالديار القبلية داخل باب علاوة"[62]، و"جميع الكوشة الشّرقيّة الباب المعدّة للخبز الدّوري بباب الأقواس المجاورة لطاحونة هنالك"[63]، و"جميع الكوشة القبليّة المفتح المعدّة لطبخ الخبز الدّوري كانت والآن لطبخ الغزل، كائنة داخل باب قرطاجنّة"[64].

(50) المصدر السابق، ورقة 50.
(51) المصدر السابق، ورقة 51.
(52) المصدر السابق، ورقة 72.
(53) المصدر السابق، ورقة 7.
(54) المصدر السابق، ورقة 23.
(55) المصدر السابق، ورقة 43.
(56) المصدر السابق، ورقة 53.
(57) المصدر السابق، ورقة 73.
(58) المصدر السابق، ورقة 62.
(59) المصدر السابق، ورقة 5.
(60) المصدر السابق، ورقة 33.
(61) المصدر السابق، ورقة 58.
(62) المصدر السابق، ورقة 20.
(63) المصدر السابق، ورقة 51.
(64) المصدر السابق، ورقة 52.

و"جميع الكوشة الشّرقية الباب المعدّة الآن لخبز الشّويك، الكائنة بمقربة من حمّام الخراطين داخل تونس"[65].

وفي أغلب الحالات تطلق كلمة فرن على الطاحونة فتذكر الوثائق "جميع الفرن الغربي المفتح، المعدّ لرحي الطّعام، الكائن بمقربة من دار الخلافة داخل مدينة تونس"[66].

وتحدد الوثائق أحيانا أن الفرن المذكور هو طاحونة، وقد ورد في وقفية المارستان تحبيس "جميع الفرن الطاحونة المعدّة لرحيّ الطّعام الغربية المفتح الكائنة بحومة الشويشين داخل بلد الكاف"[67]. وورد في وقفية مكتب سيدي محرز "جميع الفرن المعد لطحن الطعام، وبه مداران، الغربي الباب بمقربة من معصرة"[68].

وقد تعني كلمة الفرن المخبزة والطاحونة معا، فقد حبس حمودة باشا على المارستان "جميع الفرن المعدّ للخبز المشتمل على كوشة وطاحونة، المتّصل بعضها ببعض القبلي الباب الكائن ببلد الكاف"[69]. وورد في وقفية زاوية سيدي المسطاري ببنزرت "جميع الفرن لطحن الطّعام بالمكان، وجميع الفرن لخبز الخبز بابهما واحد شرقي المحدثين البناء"[70].

الأوقاف والمؤسسات الدينية والتعليمية

الجوامع والمساجد

نتج عن استقرار العثمانيين بتونس انتشار المذهب الحنفي وتوسّعه على حساب المذهب المالكي السّائد بالبلاد. لذلك استولى الحكّام الجدد في مرحلة أولى على بعض الجوامع والمساجد، وحولوها إلى المذهب الحنفي منها جامع

(65) المصدر السابق، ورقة 30.
(66) المصدر السابق، ورقة 33.
(67) المصدر السابق، ورقة 53.
(68) المصدر السابق، ورقة 20.
(69) المصدر السابق، ورقة 53.
(70) المصدر السابق، ورقة 73.

القصبة وجامع القصر ومسجد سيدي ابن زياد. كما أحدثوا بها بعض الإصلاحات والتّعديلات المرتبطة بممارسة الشّعائر وفق المذهب الجديد، منها خاصّة تعويض المنبر الخشبي بآخر رخامي وإقامة محفل للخواجات أو المؤذّنين الأتراك. وفي مرحلة ثانية وعلى امتداد قرنين أنشئت جوامع كبرى عديدة تعتبر من أبهى وأجمل معالم تونس الحاليّة أوّلها جامع يوسف داي (1615/1023) وآخرها جامع يوسف صاحب الطّابع (1814/1229).

ومن الطبيعي أن تأخذ الأوقاف المخصصة للجوامع أهم نصيب ضمن أوقاف حكام البلاد الأتراك من دايات أو بايات. وتمدنا وثائقنا بكثير من المعلومات المتصلة بترتيب الوظائف، وإقامة الشعائر داخل المساجد والجوامع، ومن هذه الوظائف وظيفة الإمامة ويشترط الواقفون أن يكون الإمام حنفي المذهب. ويرتب الواقف في الجوامع إمامين : إمام للصلوات الخمس وآخر لصلاة الجمعة والعيدان، ويحدد رواتبهم.

ويلحق أحيانا بالجامع سكن خاص بالإمام، فقد حبس حمودة باشا "جميع الدار القبلية الباب الكائنة بدريبة الشماعية بحقوقها ومنافعها على من يكون إماما راتبا بالمسجد الجامع الذي أحدث بناءه، يرتفق بها الإمام المذكور بالسكنى والكراء مدّة كونه إماما بالمسجد المذكور وهكذا كلما ذهب إمام وخلفه آخر"[71].

ومن الطبيعي أن يكون لقراء القرآن مكانة كبيرة في هذه المنشآت. ونجد قراءات دورية داخل الجوامع، خلال النهار وأخرى يوم الجمعة. ومن ضمن هذه القراءات ما سمي بقراء السبع الذين يقرأون القرآن في مجموعات على هيئة جوقات، وقد يقرأون القرآن في ثلاث مجموعات كما جاء في وثيقة جامع الباي بالقيروان "وعلى ثلاثة أسباع تقرأ من القرآن العظيم كلّ يوم بجامع السيد الباي المذكور، في ثلاثة أوقات مفرقة من كلّ يوم، كلّ سبع يقرأه ثمانية

(71) المصدر السابق، ورقة 28.

قراء، بحيث أنّه يختم القرآن العظيم بالجامع المذكور في كلّ سبعة أيام ثلاث ختمات، على أن تكون قراءة السبع الأول بعد صلاة الصّبح، وقراءة السبع الثاني بعد الزّوال، بعد فراغ الإمام من صلاة الظّهر بالجامع المذكور الوقت المعلوم لصلاة الحنفية، وقراءة السبع الثالث بعد صلاة العصر"[72].

كما يروى الحديث داخل المساجد وهناك أوقاف لهذا الغرض، واكتفى بعض الواقفين بترتيب قارئ يقوم بقراءة صحيح البخاري في أشهر رجب وشعبان ورمضان، ومثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف جامع محمد باي[73]. ويحتفل بختم رواية البخاري هذه احتفالا خاصا فقد ورد بالدفتر أن محمد باي أوقف "على من يكون راويا لصحيح البخاري بمدرسة والده المرحوم المنعم المقدّس أبي الظّفر مراد باي الكائنة قرب الفتالين من الربع بتونس، وعلى مصروفه يوم ختمه بالمكان المذكور في كل شهر رمضان من الأعوام إلى انقضاء الزمان، فللراوي من متحصّلها ثلاثون دينارا نواصر، والباقي يصرف للقراء والمؤذّنين والفقراء والطيب وغير ذلك من ضروريات الختم"[74].

كما حددت وثائق الأوقاف عدد المؤذنين ورواتبهم، ولقد ورد في وثائق أحباس جامع يوسف داي أن مؤسسه "رتّب خمسة من المؤذّنين التّرك واثني عشر مؤذّنا من مؤذّني العرب بالجامع المذكور. ورتّب معرّفا يصعد على المحفل عند جلوس الإمام على المنبر"[75]. وورد في وقفية جامع محمد باي أنه رتب "لخمسة مؤذنين حنفية أحد عشر ناصريّا كلّ يوم من ذلك لرئيسهم ثلاثة ناصريّة والباقي لمن عداه بالسّواء" و"لأثني عشر مؤذّنا مالكية ربع ريال كلّ يوم لشيخهم من ذلك ناصريّان كلّ يوم والباقي بين من عداه بالسّواء"[76]

(72) المصدر السابق، ورقة 120.

(73) المصدر السابق، ورقة 9.

(74) المصدر السابق، ورقة 65.

(75) أ. د. ت.، دفتر 3992، ورقة 205.

(76) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 9-10.

وتؤكد وثائق جامع حمودة باشا ترتيب "مؤذنين من الصنفين"[77]، مالكيين وحنفيين. وراتب المؤذن الحنفي هو ضعف راتب المؤذن المالكي، على أن عدد المؤذنين المالكيين يفوق الحنفيين. وتبين الوثائق أن المؤذنين الأتراك، ويسمون أحيانا الخواجات، والخواجة لفظة فارسية تعني السيد، يجلسون فوق المحفل ويرتلون الصلوات والأدعية والإنشاد الديني ويقومون بالتبليغ وراء الإمام. ويبدو أن مجموعة المؤذنين الأتراك هي التي صبغت الجوامع الرسمية الحنفية بصبغة شرقية وميزتها عن الجوامع المحلية التابعة للمذهب المالكي، وظهرت في هذه الجوامع المحافل، وهي منصات خشبية تقابل المنبر ينتصب فوقها هؤلاء المؤذنون للإنشاد والدعاء.

ومن الوظائف الهامة في المنشآت الدينية تلك التي تتعلق بالصيانة والتعهد بالعناية والتنظيف وتسمي الوثائق القائم بهذه الخدمات قيّم الميضأة أو الميضاوي أو الوقاد أو النقيب وهو القائم "بشؤونها من كنس وفرش وحصر وحل وغلق وإيقاد مصابيح وغير ذلك من ضرورياتها"[78]. وفي نصّ آخر يحدد الوقف أن "القيم يقوم بشؤون المدرسة المذكورة من قناديل المسجد والميضأة وإزالة الغبار عن حصر المسجد وإزالة القمامة عن المدرسة والميضأة المذكورتين"[79]. ويذكر نص آخر أن الوقادين "مكلفون بخدمة القناديل يتولون غسلها وتنظيفها وتعميرها وتعليقها ووقودها وإطفاءها".

الترب والأضرحة

إن إلحاق الترب والمدافن بمعالم دينية أصبح ظاهرة تكاد تكون عامة في العمارة التونسية في العهد العثماني. ولقد أنشأ عثمان داي تربة قرب زاوية سيدي ابن عروس، أما يوسف داي فقد أقام تربة داخل المجمع المعماري الذي أنشأه حول جامعه وكذلك فعل حمودة باشا. وفي أحيان أخرى نجد هذه

---

(77) المصدر السابق، ورقة 25.

(78) المصدر السابق، ورقة 61.

(79) المصدر السابق، ورقة 108.

الأضرحة مستقلّة أو مندمجة في دار للسّكنى، وذلك مثل ترب الدّاي أسطى مراد والدّاي أحمد خوجة والدّاي مصطفى لاز[80]. وحبست على هذه الأضرحة الأوقاف الواسعة لتعهدها بالصيانة والترميم أو لإقامة قراءات قرآنية يومية على القبور التي تضمها.

ونجد في وقفية الجامع الذي بناه محمد باي قرب باب السويقة معطيات تتعلق بهذا الصنف من المباني وبتنظيمها وحتى ببعض التقاليد الجنائزية، ورد في نص الحبس أن المؤسس أوصى "ببناء تربتين أيضا تكون إحداهما بالحائط الشّرقيّ من صحن الجامع المذكور، أعدّها لدفنه ودفن أولاده الذّكور البالغين وأولادهم وأولاد أولادهم الذّكور منهم دون الإناث بالوصف المذكور، ولحفيده للأخ أيضا النّجل الأرشد مراد باي بن شقيقه المنعم المرحوم علي باي وأولاده وأولاد أولاده الذّكور منهم دون الإناث وهلم جرّا. والتّربة الثّانية تكون بالحائط الجوفيّ ممّا يلي الشّرق من صحن الجامع المذكور، تكون لدفن أعقابه أيضا الذّكور غير البالغين والإناث مطلقا، ثمّ بعد انقراض من ذكر يدفن فيها من يكون من ذرّيته وذرّية ذرّيته وهلمّ جرّا، وإذا أراد الذّكور من أولاده دفن أمّهات أولاد أبيهم المذكور سواء كنّ حرائر أو إماء بالتّربة الثّانية التّي بالحائط الجوفيّ فلا يمنع من ذلك، بشرط أن يكون لها ولد ذكر حيّ سواء كان كبيرا أو صغيرا، وسواء كان المريد لذلك ابنا للمدفونة أو ربيبا لها أو ابن ابنها وهلمّ جرّا. وأنّ الصّحن الغربيّ من الجامع المذكور يكون لوضع الجنائز والصّلاة عليها، وأنّ الدّخول بالجنائز للصّلاة عليها يكون من الباب الغربيّ من أبواب الصّحن المذكور، أو من الباب الجوفي منه المتطرّف من جهة الغرب، وأنّ الخروج بها يكون من أحد البابين المذكورين لا من غيرهما، إلاّ أن يكون الميت ممّن يدفن بإحدى التّربتين المذكورتين، فلا حرج في إيصاله لمحلّ دفنه من أيّ محلّ يلي باب تيسّر من أبواب صحن الجامع المذكور"[81].

---

(80) Ahmed Saadaoui, 2001, p. 299-320.

(81) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 5.

الزوايا

تميّز العهد العثماني في تونس بانتشار الطّرق الصّوفيّة وتعدّد المباني المخصّصة لها من زوايا وقباب. ونجد هذا النّوع من المباني في المدن والأرياف على السّواء، وعددها كثيرا ما يفوق عدد المساجد. على أن عمارة الزّوايا والأضرحة تتميّز عموما بتواضعها.

تقوم بعض الزّوايا بوظائف متعدّدة، فزاوية سيدي علي عزوز بزغوان، التي أنشأها محمد باي، تعتبر جامعا وزاوية في نفس الوقت. وهنالك زوايا أخرى لعبت دورا نشيطا في مجال التّعليم إذ كانت تأوي الطّلبة، وتلقى بها دروس العلم، مثل زاوية سيدي المسطاري التي بناها المراديون بمدينة بنزرت. وورد في نص حبس الزاوية المذكورة أن غلة الوقف تصرف فيما "تحتاج إليه الزاوية المذكورة من رمّ وبناء واستصباح وغير ذلك من ضرورياتها، ثمّ بما يعطى لمن يكون مدرّسا بالزاوية المذكورة وللطلبة القاطنين بها، من الآفاق الغرباء من مدينة تونس وغيرها بحيث ما يراه المجعول له النظر في ذلك". كما تذكر نفس الوقفية أن قسما آخر من ريع الأحباس "تصرف فيما تحتاج إليه الزاوية المذكورة من الإطعام للفقراء والمساكين على يدي الشيخ المذكور أو نائبه" وأخيرا تحدد الوقفية أن بعض العقارات المحبسة "تصرف منفعتها للشيخ المذكور والفقراء القاطنين بالزاوية المذكورة"(82).

المدارس

كان التعليم في المدارس والمكاتب يرجع بالنظر إلى الأوقاف، التي كانت تنفق على الدروس التي تلقى بجامع الزيتونة أو في غيره من الجوامع وكذلك على المنشآت التعليمية أي الكتاتيب والمدارس. ويعود ظهور هذا الصّنف الأخير من المؤسّسات، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الزّوايا، إلى الفترة الحفصية. وبعد انتصاب الأتراك في البلاد قاموا بترميم بعض المدارس القديمة الخربة مثل الشماعية والعنقية وخصصوها للطّلبة الحنفية.

---

(82) المصدر السابق، ورقة 73-74.

وبداية من عهد يوسف داي أنشئت المدارس الجديدة وأوّلها المدرسة التي بناها هذا الدّاي وألحقها بمجمّعه المعماري. وقام الحكّام الأتراك بتوظيف هذه المدارس المحدثة أو المجدّدة لنشر المذهب الحنفي، حيث عيّنوا للتّدريس بها شيوخا من الحنفية استقدموهم من اسطنبول ومن طرابلس الغرب ومن مصر. وفي نفس الوقت تواصل سير المدارس المالكية بل إنّ البايات ساهموا في إنشاء بعضها بداية من مراد II (1666-1675) الذي بنى المدرسة المرادية وحبّسها على طلبة المذهب المالكي القادمين من الآفاق.

كذلك شيّد المراديون الكثير من المدارس في الكثير من مدن الإيالة، مثل بنزرت وباجة والكاف والقيروان وسوسة وصفاقس وقابس وجربة وتوزر. ويبدو من خلال نصوص الأوقاف أن هذه المدارس، البعيدة عن تونس، تدرس بها بعض مبادئ العلوم السائدة في ذلك العهد ويكوّن فيها حفظة القرآن الذين يتخرجون فيما بعد كمؤدبي صبيان، يقرؤون الكتاب المقدس في المدن والقرى والأرياف. وكمثال لهذه المدارس نذكر نص وقفية مدرسة باجة التي ورد فيها أنّ "محمّد باي المذكور أنشأ مدرسة قبلية الباب مجاورة لجامع والده المرحوم أبي الظّفر مراد باي، خارج باب العين أحد أبواب باجة، أعدّها لقراءة القرآن العظيم ولتدريس العلم الشريف. تشتمل المدرسة المذكورة على بيوت أعدّها للقاطنين لتعلّم العلم والقرآن به، وعلى مسجد ومكتب. وبعد إنشائه لها على الوصف المذكور أشهد أنّه حبّس المدرسة المذكورة بما احتوت عليه من بيوت ومسجد ومكتب والميضأة المذكورة لتكون معدّة لقراءة كلام ربنا القديم ولتدريس العلم المرغب فيه على لسان نبينا الكريم، على أن يعمّر المدرسة المذكورة أربعة وعشرون طالبا من الغرباء المتجردين لطلب العلم ولقراءة القرآن أو للجمع بينهما، ويتصدّر للتأديب بالمكتب المذكور مؤدّب صالح للتأديب ومدرّس صالح لتدريس العلم، فالمؤدب يعمر المكتب المذكور لتعليم القرآن العظيم الأيام كلّها عدا يوم الخميس والجمعة والعيدين، ويكون تأديبه عاما لمعمري المدرسة المذكورة من الأربعة وعشرين طالبا الغرباء القاطنين بها أو من هو غير مرتب، للراغب في قراءة القرآن من أهل باجة أو من غيرهم، ويكون جلوس المؤدّب المذكور من صبيحة كلّ يوم إلى الزّوال، ومن بعد

صلاة العصر إلى غروب الشمس، كما أنّ المدرّس يجلس لتدريس العلم من وقت النافلة من كلّ يوم إلى فراغ الطّلبة المجتمعين عليه كلّ يوم، وغاية انتهاء جلوسه إلى الزّوال، ويكون تدريسه عاما لمريد طلب العلم من الأربعة وعشرين طالبا المذكورين أو من هو غير مرتب سواء كان من أهل باجة المذكورين ومن غيرهم، قاطنا بالبلد المذكور أو غير قاطن بها"[83].

ومن المجالات التي يظهر فيها أثر الأوقاف بوضوح الشروط التي يضعها الواقفون، والخاصة بعملية التعليم، أو ما يمكن أن نسميه بطرق التعليم والشروط التي يجب أن تتوفر في القائمين بالتدريس ومواعيد مختلف الدروس وما إلى ذلك من التنظيمات الإدارية والمالية.

وتعتبر المكتبات متممة للعلوم التي تقدم في الجوامع والمدارس، ولقد حرص الواقفون أن يلحقوا بالجوامع والمدارس مجموعات من الكتب، يرجع إليها المدرسون والطلبة، من ذلك أن محمد باي لما بنى جامعه "اشترى كتبا بعضها تفسير القرآن العظيم، وبعضها في الأحاديث النبوية وشرحها، وبعضها في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه، وبعضها في الفقه أيضا على مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه، وباقيها في التوحيد والنحو وعلم المعقول وغير ذلك منها كتاب القاموس في جزءين [...] وحبّسها على المسجد الجامع الذي أحدث بناءه قرب الشيخ الولي الصالح سيدي محرز بن خلف، ليطالع فيها من يكون مدرّسا أو راويا بالجامع المذكور وقت الحاجة لذلك، ومن احتاج إلى المطالعة فيها من غير المدرس والراوي فله ذلك، بشرط ألاّ يخرج كتابا منها من الجامع المذكور. وأمّا المدرّس أو الرّاوي فله إخراج سفر واحد منها لمحلّه إن احتاج إليه، فإن أراد إخراج غيره فليس له ذلك إلاّ أن يرد السفر الذي عنده إلى محله، ولا يجمع في الإخراج بين سفرين في مرّة واحدة"[84]. وفي موضع آخر يشير النص إلى أن الوقف "يخرج منه أيضا ترقيع الأسفار، للكتب الموقوفة بالجامع المذكور من قرآن وغيره من كتب العلم"[85].

---

(83) المصدر السابق، ورقة 107-108.

(84) المصدر السابق، ورقة 17-19.

(85) المصدر السابق، ورقة 10.

وورد في وقفية الجامع الذي بناه نفس الحاكم في مدينة القيروان، والذي يسمى بجامع الباي، أن ترقيع الكتب وتسفيرها وحتى تعويضها يرجع إلى الوقف الذي أحدثه لجامعه "وعلى أنّ جميع ما يترهل من المصاحف الأربع، ونسخ دلائل الخيرات السبع، والكتب المنوّعة، حديث وفقه حنفية وغيرها، التي أوقفها السيّد الباي المذكور بجامعه المذكور [...] أو تتخزّن أسفاره أو تتخرم كراريسه، فعلى الوكيل إصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح منها، ولو أدّاه الإصلاح إلى استيناب ما لا يمكن ترقيعه فعليه نسخه حتّى تصير كلّها متمّمة مسفرة منتفعا بها، ومصروف ذلك يخرج من كراء الحبس"[86].

المكاتب

ومن ناحية ثانية، تبيّن وثائقنا أن المكاتب أو الكتاتيب كانت تلحق بالمجمعات الدينية وتخصص لتعليم الأطفال القرآن. ولقد أنشأ يوسف داي قرب جامعه مكتبا وكان مما حبسه عليه "جميع الحانوت الشرقي الباب الذي تحت المكتب المذكور، حبّسه على معلم الأولاد بالمكتب المذكور بالغة ما بلغت، عونا له على تعليمه"[87].

وكذلك فعل محمد باي الذي وضع وقفية كاملة خاصة بالمكتب الذي أنشأه قرب جامعه، ورد فيها أنه "حبس ووقف جميع الربع المذكور على أن يبدأ من غلته بما يحتاج إليه المكتب، الكائن تجاه الجامع المذكور أمامه، من رمّ وبناء وتحصير وتبييض حتّى يبقى قائما على أصوله منتفعا به، ثم فستة ناصرية كل يوم لمن يكون مؤدّبا بالمكتب المذكور، بشرط أن لا يأخذ من المتعلمين عليه به أحدا، وما فضل بعد إخراج ما ذكر يلحق بمصارف حبس الجامع المذكور"[88].

---

(86) المصدر السابق، ورقة 122.

(87) أ. د. ت.، دفتر 3992، ورقة 206.

(88) أرشيف أملاك الدولة، دفتر أوقاف المراديين، ورقة 20.

الخاتمة

لاحظنا انتشارا كبيرا للأوقاف خلال العصر العثماني بمدينة تونس وغيرها من مدن الإيالة. وتتعدد الأغراض والمجالات التي شملتها المؤسسة الوقفية التي لعبت دورا اقتصاديا هاما وذلك بالحفاظ على الثروات وتنميتها. ويعتبر الوقف وسيلة تسيير فعالة للمصالح والخدمات التي تقوم عليها الحياة الحضرية. كما وفرت الأوقاف الوسائل والإمكانيات لصيانة العديد من المباني التي تشكل أهم أجزاء النسيج الحضري.

ولاشك أن وثائق الأوقاف توفر أهم مصادر التاريخ الحضري، فهي تعدد المباني الدينية والمباني العامة التي تم تحبيسها، كما نجد بها سردا للمباني ذات الصبغة الاقتصادية (أسواق، حوانيت، حمامات، فنادق، وغيرها) التي توقف على الصنف الأول من المباني. وفي كلتا الحالتين تحدد وثائقنا مواقع هذه المنشآت داخل النسيج الحضري، وهذا التحديد يحمل في طياته الكثير من المؤشرات المتعلقة بالطبوغرافيا وبتطور بنية المدينة. ولقد حاولنا أن نبين من خلال دراسة وثائق أحباس القرن السابع عشر أن الأوقاف الكبرى، التي هي عبارة عن عمليات عقارية، قد ساهمت في إعمار مدن الإيالة وخاصة العاصمة التي تضررت بفعل اضطرابات القرن السابق. كما ساعدت هذه الأوقاف على تشكيل الفضاء الحضري وعلى تجهيز المدن بالمباني الضرورية. وتؤثر هذه الإنجازات أحيانا في أحياء بأكملها، حيث يكون المعلم الديني قطب تعمير.

عندما تمت برمجة هذه المداخلة كنت أتوقع أني سوف أكون انتهيت من الدراسة الضرورية لنشر وقفيات الدايات الأوائل ووقفيات البايات المراديين، ولكن كثرة المشاغل حالت دون إتمام هذا العمل. لذلك قدمت اليوم الملاحظات الأولى حول أهمية المؤسسة الوقفية، في انتظار دراسة أوسع حول الأوقاف في تونس خلال القرن السابع عشر ودورها الاجتماعي والاقتصادي، الذي يتجاوز المدن. فقد تعددت الأحباس خارج التجمعات الحضرية الكبرى وانتشرت داخل القرى والأرياف، ويبدو أن السلطة العثمانية اعتمدت أحيانا الوقف للاستحواذ على الأراضي الخصبة وانتزاعها من القبائل التي كانت تستغلها، وهذه الظاهرة نستطيع تتبعها في وثائق الأوقاف.

البيبليوغرافيا

ابن أبي دينار، أبي عبد الله محمد، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، المكتبة العتيقة، تونس 1967.

أمين، محمد محمد، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة 1980.

أمين، محمد محمد وإبراهيم ليلى، **المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية**، القاهرة 1990.

بلمقدم، رقية، **أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل (1082-1139/1672-1727)**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1993.

بن الخوجة، محمد، **تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.

السنوسي محمد، **الروض الزاهر في إسناد الحبس للإسلام الباهر**، المطبعة الرسمية، تونس 1930.

العجيلي، التليلي، **أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية 1731-1881**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1998.

قاسم، أحمد، "مدينة تونس في العهد العثماني من خلال الوثائق"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، 9-10، 1994، ص. 241-316.

القفصي، المنتصر بن المرابط بن أبي لحية، **نور الأرماش في مناقب القشاش**، تحقيق لأطفي عيسى وحسين بوجرة، المكتبة العتيقة، تونس 1998.

المنجد، صلاح الدين (نشر)، **كتاب وقف القاضي بن اسعد بن المنجا الحنبلي**، المعهد الفرنسي، دمشق 1948.

هنية، عبد الحميد، "وثيقة حول مدينة تونس في نهاية القرن السابع عشر"، **المجلة التاريخية المغربية**، 39- 40، 1985، ص. 568-577.

الوزير السراج، محمد الأندلسي، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، دار الغرب الإسلامي، 3 أجزاء، بيروت 1985.

Abdel Nour Antoine, « Habitat et structures sociales à Alep aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles d'après des sources arabes inédites », in La *ville arabe dans l'Islam,* édité sous la direction de A. Bouhdiba et D. Chevallier, Paris-Tunis 1982, p. 69-102.

Abdel-Nour Antoine, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI^e^ -XVIII^e^ siècles)*, Beyrouth 1982.

Bilici Faruk (dir.), *Le waqf dans le monde musulman contemporain (XIX^e^-XX^e^ siècles). Fonctions sociales, économiques et politiques,* IFEA, Istanbul 1994.

Deguilhem Randi (dir.), *Les waqfs dans l'espace islamique. Outils de pouvoir socio-politique,* IFEAD, Damas 1995.

Chérif Mohamed -Hédi, « L'histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIII^e^ siècle à travers les sources locales : enseignements et perspectives », in *Les Arabes par leurs archives (XVI^e^ -XX^e^ siècles),* Publication du CNRS,.Paris 1976, p. 101-118.

Féraud L., « Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine », ***R.A.***, 12, 1868, p. 121-132.

Pascual Jean-Paul, *Damas à la fin du XVI^e^ siècle d'après trois actes de waqf ottomans, Damas,* IFD, 2 Vol, 1983.

Saadaoui Ahmed, *Tunis : ville ottomane : trois siècles d'urbanisme et d'architecture*, CPU, Tunis 2001.

Saadaoui Ahmed, « Deux établissements de charité de la ville de Tunis ottomane : le mâristân et la takiyya », *In Actes du IIer Congrès International : Pour un Corpus d'Archéologie ottomane*, Zaghouan 2000.

Saadaoui Ahmed, « Les mausolées des deys et des beys de Tunis : les influences orientales et les traditions locales », Autour des morts : mémoire et identité, *In Acte du Vème colloque international sur la sociabilité*, Rouen 19, 20 et 21 novembre 1998, Rouen 2001, p. 299-320.

Saadaoui Ahmed, « Des wakfs au profit des fortifications et des casernes de Tunis à l'époque de Hammûda Pacha », *In Actes du Ve Congrés international d'Archéologie Ottomane*, Zaghouan 2003, p.95-138.

Saadaoui Ahmed, « Les bains publics de Tunis à l'époque ottomane », *In Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°124, 2003, p. 91-132.

Saidouni Necereddine (org), Le waqf en Algérie (XVIIIe-XIXe siècles) : sources, problématiques et thématiques, *In Travaux de la rencontre scientifique d'Alger, 29 et 30 mai 2001, dans Dirassat Insania*, numéro spécial, Alger 2001-2002.

Tate Jihane, *Une Waqfiyya du XVIIIe siècle à Alep*, Damas, I.F.D, 1990.

Yediyildiz Bahaeddin., *Institution du vaqf au XVIIIe siècle en Turquie, étude socio-historique*, Ankara 1985.

الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني

فاطمة الزهراء قشي
جامعة منتوري – قسنطينة

استجابة لإشكالية المائدة المستديرة أقدم تعريفا بالأرشيف العثماني المحلي المحفوظ بقسنطينة والذي اعتمدته مصدرا لبحثي في الدكتوراه[1] محاولة إبراز الموضوعات والإشكاليات التي أمكن ويمكن دراستها من خلاله. وهذا مما يفسح المجال في الجلسات العلمية للندوة لمقارنات مع أرشيف البلدان المطلة على المتوسط وكيف تم توظيفها في الدراسات المعاصرة وخاصة في البلاد المغاربية.

ويرجع اهتمامنا بهذا النوع من الوثائق والأرشيف الإداري إلى تطلعنا إلى معرفة المجتمع المغاربي من الداخل بدراسة وثائق من إنتاج داخلي، بعيدا عن تقارير القناصل وملاحظات الرحالة مهما كانت قيمتها ونظرتها. فقمنا نبحث عما ترك لنا أجدادنا لإعادة تركيب الحياة السياسية والاجتماعية والإحاطة بآلياتها. ونستعرض لنوعين من الوثائق : عقود عدلية موثقة ومتنوعة المجالات ونوازل فقهية أجاب عليها علماء الوقت.

لقد أشاد كل الدارسين السابقين بأهمية الأوقاف كمصدر للدراسات التاريخية وفي مختلف أوجه الحياة وكانت مادة وموضوعا لبحوث غيرت معرفتنا للمجتمعات العربية. إلا أن عقود الزواج لم تستغل بشكل مكثف للغوص في أعماق المجتمع وهذا ما أقدمنا عليه في رسالة جامعية لم تنشر بعد. وعليه نسمح لأنفسنا، تعميما للفائدة، أن نجدد – في هذا السياق – التعريف

---

(1) قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن 18 إلى منتصف 19م)، دكتوراه الدولة في التاريخ، إشراف : أ. د. محمد الهادي الشريف، جامعة تونس الأولى، سنة 1999، مجلدين، 618 ص. غير منشورة.

بسجلات المحكمة المالكية لمدينة قسنطينة في القرن الثالث عشر الهجري (18 – 19م) ومجالات البحث الممكنة وما تفيد في تغيير النظرة وتجديد الإشكاليات والتصورات.

كما يجدر التذكير بنوازل قسنطينة في هذا المقام : هي وثائق فقهية تعبر عن التقليد أو الاجتهاد في مسائل مطروحة للإفتاء وهي في نظر المؤرخ والباحث الاجتماعي مرآة العلاقة الجدلية بين الشرع والعرف وبين النمطي والشاذ في المجتمع كما تكشف عن قرارات في العلاقة بين السلطة والقاعدة، بين الحاكم والرعية وبين العالم والحاكم وبين العلماء أنفسهم. ونختم بدفتر يتيم ضم تصريحات الوفيات سنة 1840 – 1841 في بداية حكم الاحتلال الفرنسي للمدينة.

1 – سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة

ترجع سجلات العدول هذه إلى القرن الثالث الهجري وهي تغطي فترة مخضرمة بين الحكم العثماني والاحتلال الفرنسي أي من 1202 إلى 1273 هـ (1787 – 1857)، حيث تمت "فرنسة" الجهاز القضائي[2] وتغير أسلوب تسجيل العقود بعد هذا التاريخ. لقد كان عربي اللغة، فأصبح مزدوجا مع الفرنسية قبل أن يفرنس تماما بعد 1856م[3].

إلا أن التسجيل قد اضطرب ابتداء من سنة 1829/1246 أي قبل الاحتلال، ثم أصبح متقطعا من ربيع الثاني 1252هـ إلى صفر 1253هـ/1836 ثم انقطع ثانية ليستأنف التسجيل في ربيع الأول 1254هـ/1837. وافقت الانقطاعات في المرحلة الثانية بين 1836 و1838 تاريخ الحملة الفرنسية الأولى على مدينة قسنطينة وصمود الحاج أحمد باي في وجه المحتلين. أعادت قوات

---

(2) A, Christelow. *Baraka and bureaucacy : Algerian muslim judjes and the colonial state, 1854 – 1892.* Univ. of Michigan. 1977.

(3) سبر في سجلات المحكمة المالكية العشر لمدينة قسنطينة بين 1202 و1273 هـ (1787 – 1856). مصلحة الأرشيف بولاية قسطنطينة، وسنذكره مستقبلا ب : سجلات المحكمة.

الاحتلال الكرة في الخريف من السنة الموالية 1837 وانتهت باقتحام المدينة بإحداث ثغرة في أحد أسوارها العتيدة بالمدفعية. وقد يفسر انقطاع التدوين إذن بعدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة. وبعد كل انقطاع يواصل كاتب المحكمة تقييد العقود حيث توقف آخر مرة، دون ترك أي فراغ في الصفحة الواحدة أو فيما بين الصفحات، بل دون أي توضيح لأسباب التوقف، علما أن الصفحات غير مرقمة! والعقود هي الأخرى غير مرقمة. بالمقابل ولتعويض هذا النقص كان من تقاليد التوثيق أن يراجع القاضي في نهاية كل شهر ما تم تدوينه وتسجيله ويوقع السجل مع التأكيد على صحة ما ورد فيه بصريح العبارة فيكتب : "...كل ما فيه صحيح لا يعتريه شك ولا ريب"[4]، مع ذكر الشهر المنصرم تمهيدا لفاتح الشهر الجديد. واستمر العمل بهذا التقليد في السجلات العشر المحفوظة في مصلحة الأرشيف بولاية قسنطينة. لقد ساعدتنا هذه الملاحظات والتوقيعات الدورية المنتظمة على التفطن إلى مواطن الانقطاع المتكرر في الفترة المذكورة من جهة وإلى الوصول إلى تصور إجمالي مفاده أن التدوين منتظم وهو السمة الغالبة في القرن الثالث عشر، فضلا عن إمكانية استخراج أسماء القضاة والعدول وتسلسلهم في الخطة.

لقد تميز القضاة بطول العهدة تارة وبالعودة إلى المنصب بعد تركه قسراً أو خياراً تارة أخرى. قد تكون العودة في عهدة حاكم جديد ولكن الإبعاد لم يكن نهائيا كما توصلنا إلى وضع قائمة بأسماء شهود العدل المعتمدين لدى المحكمة لأكثر من سبعين عاما.

من مميزات هذه السجلات أنها لا تحمل أية علامة ظاهرة للحكم العثماني ولا أثر للحاكم ولا للأتراك كحكام، لأنها لا تحمل سوى ختم القاضي. إن من يطلع على مثل هذه السجلات بعيدا عن المحيط السياسي

---

(4) سجلات المحكمة.

الذي تعيشه البلاد والمدينة قد ينسى أن الأتراك هم الحكام، لأن القاضي، وهو ابن البلد، هو "من له الحكم الشرعي"، وهو الذي يضمن صحة العقود الموثقة في الدفتر، ولا ذكر لمن ولاه في هذا المنصب.

بدأ الباحثون يلجأون إلى هذه السجلات قصد تأكيد معلومة أو توضيح نسب. وقد يعثر الباحث بالصدفة على ما يفيد إشكالية حول الشخصيات الفاعلة في المجتمع، فهذا زواج حسين بن صالح باي الذي ارتقى إلى عرش البايوية سنة 1806، بعد مقتل أبيه بأربعة عشر عاما وهو من أصل تركي ومن الحكام. وهذا زواج آخر بايات قسنطينة مدون في سجل المحكمة المالكية. وهذا يفيد في ترجمة البايات من جهة ويدعم فكرة اللجوء إلى نفس المحكمة لمسائل الأحوال الشخصية لكل من أتباع المذهبين المالكي والحنفي كما يفيد بوجود سجل واحد لكل الفئات الاجتماعية، حيث يجمع بين زواج العتيق الذي تحرر من العبودية وسيد الأسياد حاكم البايلك. ومن ثم تسمح هذه الوثائق بعدة قراءات ممكنة.

رغم طابعها الفئوي والطبقي وتنوع الامتيازات للمقربين من الباي، إلا أن التميز غير مؤسس ولا مقنن، حيث لا نجد تفرقة فئوية أو عنصرية عند اللجوء إلى القضاة والعدول.

وإذا كانت لبعض العائلات الكبرى مقابر وأضرحة خاصة بها فلم تكن لها دفاتر مستقلة يدون بها ممتلكاتها والمعلومات المتعلقة بها. وقد ينسب هذا الأمر إلى حرص صالح باي على توحيد التوثيق وجعله في عدة نسخ.

والقراءة الثانية وهي منهجية نستقيها من النقد الباطني لمحتوى السجلات وهي مصداقية هذه السجلات لإلمامها بكل شرائح المجتمع القسنطيني من المسلمين على الأقل.

لم تقتصر السجلات على الجمع بين فئات المجتمع من المسلمين فقط ؛ ولكن وجدت بها عقود زواج تخص الذميات اللائي أسلمن، فضلا عن عقود

بيع وشراء بين الذميين أنفسهم تم توثيقها أمام عدول مسلمين بهذه المحكمة. كما كانت معاملات بيع بين اليهود والمسلمين، وما توفر لدينا من معلومات أن الباي صالح بن مصطفى كان هو الطرف الأساسي فيها، وهو ما جعلنا نعتمد على ملف صالح باي للأوقاف، لتنظيم مساحات قصد تشييد مشاريعه العمرانية لجأ صالح باي (1771 – 1792) إلى العديد من عمليات البيع والشراء والعديد من المعاوضات أي استبدال كوشة بكوشة مقابلة أو دار بدار قريبة. وكان بعض اليهود ملاكا لهذه الدور مما يفيد ويؤكد إمكانية أهل الذمة في امتلاك العقارات داخل المدينة ويبدو أنه حق غير مضمون في كل المدن المغاربية في نفس الفترة. وعليه فالتنقيب والبحث الدقيق في هذه الوثائق يفيد في إثراء الدراسات المقارنة بين مجالات المغارب، بل مع دول حوض البحر المتوسط. ورغم ما يبدو عليها، في أول وهلة، من أنها مادة جافة وقليلة المعلومات لأنها تصنيفية ونمطية ومتكررة، فإنها تقدم مع ذلك معلومات ثمينة إذا ما وضعت في السياق أو إذا ما وجد لها ما يكملها ويوضحها ويشرحها في مصادر أخرى.

لا يخفى على الباحثين أن مثل هذه الوثائق لا تكشف إلا عما دوّن من ممارسات وما حظي بشهادة عدلين من ثقاة المسلمين. ولا تقبل للتسجيل القضايا التي تم الفصل فيها وفقا لأحكام الشرع الإسلامي حسب المذهب المتبع أو حسب عرف البلد. والمذهب السائد في ربوعها هو ما أتى به الإمام مالك بن أنس الشهير بالتشدد في العديد من المسائل الفقهية. أما ما خرج عن الشرع أو كاد فقد ورد ذكره في المسائل والنوازل التي عرضت على علماء المدينة للفتيا أو حكم فيها القاضي. إن العقود المدونة تكرس المشهور وتبعد الشاذ، وعليه فالصورة التي التقطناها عن المجتمع رسمت ملامح سكان المدينة الذين أقبلوا على المحكمة للزواج أو الطلاق حسب شروطها أو للصلح والبيع والشراء أمام شهودها. إنها صورة المجتمع المخزني إن صح التعبير الذي يعترف بالسلطة السياسية ويقدم على التعامل مع قضاتها. كما تصاغ المسائل والعقود

حسب نمط مقنن على ضوء ما تقتضيه مصلحة الأطراف من جهة ومهام المحكمة من جهة أخرى، وعليه بقي العديد من تساؤلاتنا دون جواب لعدم اهتمام العدول بتدوين حيثياتها وتوضيحها.

صحيح إنه لمن الصعوبة الجمة توظيف المادة المتناثرة في هذه السجلات دون جرد مسبق، ينظم المعلومات حسب الأسماء أو حسب مفتاح آخر يمكن التعامل به والعودة إليه. وعمدت في أطروحتي إلى وضع قاعدة للمعلومات المستقاة من جرد متواصل لما يقارب سبع سنوات كاملة ومتتالية من عقود الزواج والطلاق، خزنتها في الحاسوب حسب برنامج ***Dbase III*** (وأسميتها : ***Sijill*** سجل) وبالتصنيف بين الذكور والإناث، بين الزواج الأول والمراجعة، وبين البكر والثيب عن طلاق أو عن وفاة أو باعتماد الاسم والنسب والنسبة حاولت رسم ملامح المجتمع القسنطيني وممارساته في مجال تعدد الزوجات أو الزيجات ومدى استقرار الأسرة وظاهرة الطلاق وشيوعها. في الحقيقة كانت النتائج مذهلة، إذ فندت شيوع تعدد الزوجات الذي لم يعن سوى 10% من فئة المتزوجين، في حين أكدت أن الطلاق كثير الورود وقد يمس نصف المجتمع وأن عقود زواج المطلقات ضعف زواج الأبكار مما يدل على تكرار الزواج في الوسط النسوي بعد طلاق أو وفاة الزوج. كشف لنا البحث عن ظاهرة العائلة المركبة وكيفية التزام الزوج بنفقة أولاد زوجه من غيره أمام شهود العدالة.

2 - وثائق الأوقاف

لقد أغرتنا مجموعة أوقاف صالح باي التي تعود إلى الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى قراءة جديدة لهذه العقود. شملت العديد من الأملاك التي أصبحت وقفاً خيرياً أو ذرياً وكان قد أشرف عليها الباي صالح بنفسه وقد انحصرت في فترة حكمه (1771 - 1792). هذا وضمت المجموعة ما حبسه صالح باي بنفسه وما سجله بعض أثرياء المدينة وأعيانها على الجامع الذي

أسسه وكذلك على المدرسة المحاذية له. إن الدفتر الذي وصلتنا منه سبعون ورقة لا يشمل مجمل المنشآت الاجتماعية التي حظيت بأحباس خيرية إلا أن هذا الملف يعبر بشكله ومضمونه عن سياسة عمرانية واجتماعية كرسها صالح باي وقننها بإتقان وإن كانت واردة مع من سبقه من الحكام والمتمثلة في التدخل العمراني عن طريق البناءات الجديدة والوقفيات الموجهة لمؤسسة تعليمية أو دينية أو اجتماعية.

وعليه ركزنا في الإشكالية على استنطاق الوثائق من الجانب العمراني، فضلا عن الجانب الاجتماعي أو الخيري الذي حظي باهتمام الدارسين، وحتى الجانب السياسي منه. فسمحت عقود الأوقاف هذه الكشف عن جوانب في سياسية صالح باي وشخصيته المتميزة حيث طبع المدينة والبايلك بمشاريعه العمرانية، ونستشف من خلالها كيف تعامل الحكام مع الحبس كمؤسسة محورية في تلك الفترة.

من بين المسائل الطريفة التي راعت انتباهنا في أول قراءة لمسألة محاولة فسخ الحبس من قبل الأمير الحاكم الباي صالح، أن الخصم كان في شخص ابنته البكر آمنة. وقد ناقشنا الموضوع قبل عشر سنوات في الرباط[5]. ولكن بناء على المقارنة مع واقع الأوقاف واختلاف الممارسات في البلاد الإسلامية، وخاصة البحوث التونسية في الموضوع، جعلتني أعيد النظر فيما قدمته من تفسير واستفسارات. وتمثلت في استفسار ساذج حول إمكانية مواجهة الحاكم لابنته أمام القضاء في مسألة وقف أوقفه لصالحها وأراد التراجع عنه. والجديد في المسألة هو طبيعة الأطراف المتنازعة الأب والبنت، لأن منازعة الحاكم في حقه في إلغاء وقف أو فسخه بعد مدة قد سبق لقضاة المدينة أن أفتوا بعدم جواز التراجع عن الوقف مهما كانت الأسباب وذلك من باب الحرص على

---

(5) فاطمة الزهراء قشي، "قراءة في حياة صالح بن مصطفى، باي قسنطينة"، **المغارب في العهد العثماني**، تنسيق عبد الرحمن المودن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995، ص 67 – 85.

الأوقاف كمؤسسة وعلى مصالح الناس المرتبطة بها. وكان هذا المنطق وارد في مسألة آمنة بنت صالح باي. ولكن فاتني أن مبدأ الحكم كدليل للملكية معتمد في المعاملات الفقهية ومن ثم يكون الباي قد قصد تثبيت ملكية الأراضي لابنته وليس حرمانها منها[6]، وذلك مهما كانت الظروف ومواقف الباي التي تفيد بتفضيله لابنه محمد – في مجمل عمليات الوقف بعد تاريخ محدد – على بقية أولاده وهن البنات ومن سيأتي له من الأولاد ولو من الذكور.

تمحورت العقود المتوفرة لدينا – وتقدر بأكثر من ستين عقدا – حول أملاك صالح باي وأحباسه مع عدد من الوقفيات التي استفاد منها الجامع والمدرسة وكان مؤسسوها من أعيان المدينة وموظفيها الكبار. وربما لهذا السبب اتسم "الملف"[7] بالتناسق فأعطى صورة نموذجية للعملية العمرانية التي تبناها صالح باي كما اتخذت طابعا رسميا ورمزيا. وقد ترتب عن إقامة هذه المؤسسات واختيار موقعها أن انتقل وسط المدينة ومركزها إلى سوق الجمعة حيث دار الباي الجديدة والجامع الأعظم الذي يصلي به وكذا المدرسة التي بناها بمحاذاة الجامع. وتسمح هذه الوثائق كذلك بتتبع الاتساع العمراني للمدينة وملاحظة كثافة العمليات في فترة قصيرة من الزمن لا تفوق العشر سنوات، مما يدل على حركية كبيرة في الاقتصاد والسياسة أو المجتمع، لتفاعل هذه الأطراف الثلاثة حول الأوقاف. على المستوى المحلي تكشف هذه العقود – وربما لقلتها فقط – عن محدودية المنطقة التي تمت فيها المنجزات والبنايات وكذا محدودية المؤسسات الدينية والثقافية التي حظيت بدعم الباي، وهي تكاد

(6) A. Hénia, *Propriétés et stratègies sociales à Tunis (XVIe – XIXe siècles)*, Université Tunis. Tunis 1999. 496 pp.

- *Le Waqf dans l'espace islamique : outil de pouvoir socio-politique*. Organisé et présenté par R. Deguilhem, préfacé par A. Raymond, IFD. Damas, 1995.

(7) أفضل مصطلح "الملف" لأنه يجمع 63 عقدا و71 صفحة متكاملة الموضوع، ولا أطلق عليهم اسم "السجل" لأنها عقود التقطت من دفتر لم يعثر عليه بعد. ورقات مصورة محفوظة بأرشيف ولاية قسنطينة.

تنحصر في المدرسة والجامع وهما من تأسيسه، في حين نال الجامع الكبير للبطحا، وهو أقدم جامع بالمدينة يعود إلى العهد الحفصي في القرن 13م، دعما شرفيا حيث ذكر مرة أو مرتين فقط مثلما ذكر جامع باب الوادي عرضا... وقد تفيد هذه الوثائق في التأكيد على أن الحكام يدعمون أولا المشاريع التي وضعوها هم تجسيداً لسياستهم وتخليداً لأمجادهم قبل تدعيم المؤسسات الدينية والاجتماعية بصفة إجمالية ومقننة.

3- سجل الوفيات

قصد متابعة التحولات على الساحة العمرانية والاجتماعية، ومحاولة منا للكشف عن مصادر جديدة وتوظيفها، وجدنا دفتراً يتيماً للوفيات وفر لنا، هذه المرة، معطيات ثرية في مجالات شتى ؛ منها الحرف والحرفيين والأعلام والمعالم على هامش الوفيات والأمراض التي كانت السبب المباشر في الموت، مع ذكر التاريخ والشهود، والكل في قسنطينة سنة 1256 هـ (1840 - 1841).

يعد سجل الوفيات هذا وثيقة ثرية بما ضمه من معلومات كثيفة حول المتوفى والمصرح والشهود. وقد سمح لنا هذا الدفتر بمعالجة موضوع العمران والتوزيع الحرفي عبر المدينة من خلال الحرف المصرح بها والعناوين الواردة في التصريح. وللأسف نادرا ما وجدنا تكاملا بين المعطيات المستخرجة من مختلف الوثائق. ومع هذا تمكنا من رسم خريطة التوزيع الحرفي عبر المدن من خلال عناوين الحرفيين ودور سكناهم. من المعلوم أن الأسواق مجمعة في وسط المدينة وتجمع الحرفيين من الناحية المهنية مؤكد في معالم المدينة وأعلامها الجغرافية، ولكن تحديد أماكن الإقامة مهم لمعرفة مدى اختلاط الفئات الاجتماعية والحرفية في البيت الواحد والحي الواحد. كما حاولنا توظيف ما عثرنا عليه من معلومات حول المصرح بالوفاة والشاهدين على ما يقول من درجة القرابة، قرابة الدم أو الجوار السكني أو المهني. فاتضح لنا أن التضامن

بين الجيران وأصحاب الحرفة الواحدة قوي جدا إذا قسناه بالوقوف مع من يفقد ولدا أو قريبا[8].

كما أكدت الدراسة أن وفاة الرضع وصغار السن هي الظاهرة السائدة في مجتمع قسنطينة سنة 1840 – 1841 وهي من ملامح المجتمعات السابقة عن عصر التلقيح.

نستنتج مما سبق أن لدينا وثائق متفرقة من فترات متقطعة، وقد أتت بالتناوب والتداول تارة والتقاطع تارة أخرى، وكانت ستسمح برسم صور متكاملة وبتحليل مظاهر متشابكة لو توفرت لنا كلها حول نفس الفترة. لكن علينا أن نسائل الفراغات ونقف عند المسكوت عنه ما استطعنا ونعمد لاستخراج معطيات تفي بغرض الجواب على بعض التساؤلات المنهجية ؛ مثل الممارسات في المصاهرات بين العائلات وتوارث الحرف أو التوزيع الحرفي بين أفراد المجتمع الحضري.

بينما انحصرت عقود الأوقاف بين سنتي 1775 – 1789 وهي مرحلة العطاء لصالح باي الذي حكم من 1771 إلى 1792، انطلقت سجلات الزواج والطلاق في شهر صفر من سنة 1787/1202 واستمرت إلى عام 1273 هـ/ 1856م. وأما سجل الوفيات فهو يتيم دونت فيه تصريحات الوفاة مدة ستة أشهر فقط : بدأ في خريف 1840 وشمل شتاء 1841 م. وكان هذا بعد ثلاث سنوات من احتلال الفرنسيين للمدينة سنة 1837.

تصنف كل هذه المصادر (سجلات الزواج ودفتر الوفيات وملف الأوقاف) ضمن الوثائق العدلية، وهي نابعة من مؤسسة مركزية وحضرية. يتمثل جلها في عقود اتخذت طابعا رسميا بشهادة عدلين وبتوقيع منهما باسم

(8) F.Z. Guechi, « Artisans et métiers à Constantine en 1840 : voisinage et solidarité », in *Mélanges Ch. R. Ageron*, Etudes réunies et préfacées par A. Temimi. Pub. FTERSI, Zaghouan, 1996, pp. 269 – 302.

القاضي وتبيان تاريخ إنجازها. إنها وثائق صادرة عن المحكمة المالكية لمدينة قسنطينة سواء كانت مدونة في سجلات ودفاتر أم بقيت في أوراق ولفافات مستقلة قد يبلغ طول الواحدة منها مترا كاملا[9].

4 - نوازل الفكون

نوازل الفكون أو نوازل قسنطينة[10]، مخطوط بلا عنوان، لم يحقق و لم ينشر بعد. جمع هذه النوازل محمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن يحي الفكون (ت 1114 هـ/1702).

هو مخطوط عائلي، أعاره لنا المرحوم السيد الفاضل الشيخ حسونة بن الشيخ الفقون الذي وضع ثقته فينا[11]، فعملنا على ترك نسخة منه في مصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة في شكل ميكروفيلم. وكان ضمن مجموعة من المخطوطات والوثائق العائلية التي سمح لنا - طيب الله ثراه - بالاطلاع عليها وتصوير ما أردنا منها وهي "محدد السنان في نحور إخوان الدخان" تقييد يصل فيه الشيخ عبد الكريم الفكون الحفيد إلى ضرورة تحريم الدخان ونصوص أخرى في النحو مثل "فتح الهادي في تعريف المجرادي" وبعض عقود الوقف ووثائق متفرقة منها بعض مراسلات الباشا لأجداده وكذا بعض الأوامر السلطانية.

---

(9) جمعت عقود أحباس صالح باي والخاصة بابنه محمد في ورقة واحدة طولها يقارب المتر وبلغ عدد العقود ستة عشر وثيقة عائلية بيد السيد محمد بن جلول الذي أعارها لنا لتصويرها واستغلالها. فشكرا له مرة أخرى.

(10) فاطمة الزهراء قشي، "الحياة الفكرية في قسنطينة خلال العهد العثماني : مساهمة عائلة الفكون أو – عرض كتاب النوازل"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 57 – 58، تونس، جويلية 1990، ص ص. 319 – 338.

(11) كنت مع الزميلة والصديقة الباحثة سعاد بن جاب الله التي اعتمدت على وثائق عائلة الفكون لدراسة الاستراتيجيات العقارية العائلية في سهول الشرق الجزائري أثناء الحكم الاستعماري، وهي التي قدمتني للعائلة والشيخ حسونة رحمه الله، فلها جزيل الشكر :

S. Bendjaballah, Etude de cas de stratégies foncières familiales dans les hautes plaines constantinoises pendant la colonisation française, Magister en Droit, univ. Constantine, 1988, 147p.

تفيد نوازل الفكون[12] أو نوازل قسنطينة، من منظورنا، في رسم ملامح المجتمع القسنطيني عند انتصاب الحكم العثماني في القرن العاشر كما أزالت بعض الغموض حول قضايا تفصيلية من تاريخ المدينة ورجالها وقد وردت بعض الفتاوى في موقف عسكر المحلة الذي يعيش على حساب الرعايا حينما تتوقف المحال وتحط الرحال فوق أراضيهم... كما وردت مسائل قليلة العدد في تجاوز السلطة وتعسفها أو في محاولات فسخ الحبس من قبل الحاكم أو الأمير... وتنوعت المسائل في الفروع المعروفة من عبادات ومعاملات وغيرها.

جمعت النوازل عشرات الأسماء من بين العلماء الذين تم اللجوء إليهم قصد الفتوى. وهي مادة تسمح بمعرفة شبكة العلاقات العلمية التي تربط علماء قسنطينة بغيرهم في الحواضر المغاربية والعربية الإسلامية. لقد تناقش عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون مع سالم السنهوري مفتي الديار المصرية في الوقت واختلف معه في الرأي وتوصل الفكون إلى ضرورة تحريم الدخان. كما لجأ والده إلى القصار في مراكش واستشارته في مسألة وقف يخص عائلة الفكون ونفسها. وللإشارة لقد جمعت مسألة الوقف العائلي هذه العديد من الأجوبة واستغرقت سنوات طوال بين السؤال والجواب.

لقد أحسن الأستاذ هواري تواتي توظيف مادة النوازل في رسم ملامح المدارس الفقهية الممثلة في قسنطينة ومدى اجتهاد علماء المدينة وكذا علاقتهم بالسلطة من جهة وبالأولياء من جهة ثانية[13]. ومع هذا تصعب الإجابة عن أول سؤال تبادر إلى أذهاننا ونحن نتصفح الأجوبة المدونة والمتمثل في مدى اجتهاد العلماء واستقلالهم عن بعضهم البعض فيما يقدمون من فتاوى. وعليه

---

(12) أقترح تسمية هذه النوازل "نوازل الفكون" تكريما لعائلة الشيخ عبد الكريم الحفيد الذي ساهم بالإجابة على 20% من مجموع الفتاوى، وتكريما لابنه محمد الذي رتبها وصنفها، ولحفيده البعيد المرحوم الشيخ حسونة، السابق الذكر، الذي ربط الحلقة وجعل هذا العمل من نصيب الباحثين. وقد أسميه أحيانا بنوازل قسنطينة لأن أكثر من نصف الإجابات جاءت من علماء المدينة.

(13) H. Touati, «*Entre Dieu et les hommes, lettrés, saints et sorciers au Maghreb* » (17e siècle), éd. EHESS, Paris, 1994.

يجب التعرف على المدارس الفقهية والتعمق في المذاهب السائدة قبل المقارنة بين مختلف الحلول المقترحة حول مسالة واحدة.

وتبقى هذه النوازل مصدراً زاخراً يمكن الولوج إليها من أبواب متنوعة واستنطاقها من زوايا ومنطلقات متعددة. تمكننا مثلا من التدقيق في نسب شيوخ عائلة الفكون، اعتمادا على تعريفات الحفيد والأوصاف الواردة مع كل اسم. فهو يشير إلى إسهامهم في المسائل المطروحة في صيغة : "وأجاب الجد عبد الكريم" أو "أجاب العم قاسم..." أو الوالد محمد بن عبد الكريم دفين المويلح"[14] وغيرها من العبارات التي جعلتنا نتأكد، على سبيل المثال، أن عبد الكريم الجد وقاسم إخوة غير أشقاء، و لم يكن الأول ابن الثاني. هذا وقد وظف المؤرخ أبو القاسم سعد الله هذه الإشارات المتفرقة في كل من "منشور الهداية"[15] والنوازل في ترجمته الوافية حول "شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية"[16].

إن هذه النوازل من المصادر النادرة التي سلمت من التلف وهي مفتاح لدراسة المجتمع القسنطيني خاصة ومجتمع العلماء بوجه أخص، ذلك بتحليل ممارستهم وعلاقاهم ببعضهم البعض وعلاقاهم مع السلطة الحاكمة، كما أن النوازل تكشف عن موطن اختلال التوازن بين العرف والشرع من جهة وبين العادي والشاذ في سلوك الناس من جهة أخرى، مما يستدعي القلق وطلب الفتوى. كما تمثل هذه النوازل شواهد محلية تجدر مقارنتها بمثيلاتها على المستوى المغاربي والإسلامي.

---

(14) **نوازل الفكون**، نسخة مصورة من المخطوط، أرشيف عائلي.

(15) عبد الكريم الفكون، **منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية**، تحقيق : أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

(16) أبو القاسم سعد الله، **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

أهمية الوثائق المحلية في التاريخ

عندما أقدمنا على دراسة الوثائق المحلية المتوفرة والبحث عنها كان هدفنا الأول الكشف عما تركه لنا أجدادنا والتعرف عليه، وتمثل الهدف الثاني في امتحان إمكانية الاعتماد على هذا الرصيد من الوثائق كمصدر للتاريخ؟ وأي تاريخ يمكن كتابته؟ صحيح أن على المؤرخ واجب استغلال كل بقايا المجتمعات الماضية، شريطة أن يطرح عليها الأسئلة المناسبة حسب ما تسمح به المعطيات الواردة.

وهل تفي هذه البقايا، وهي تعبر عما سجل وما لم يسجل، عما كان من اهتمام القضاء والتوثيق وما كان خارجه؟ لقد وثقت المحكمة المالكية عقوداً لسكان قسنطينة من كل الشرائح، وجمعت بين عقود الباي وأبنائه إلى زواج مملوك وعتيقة. كما دونت لمعاملات اليهود بينهم وبين المسلمين وكذا للأحناف والمالكية دون تمييز، ولو طغت في هذه السجلات مسائل الزواج والطلاق بين عامة الناس من المالكية.

تصنف هذه الدفاتر من نوع الوثائق الإدارية وقد وضعت لغرض الحفاظ على المصالح العامة والخاصة، في حينه. لم تكن الدفاتر سجلا ملحميا للبطولات، إنما هي تدوين لمسارات في نقاط التحول، في موقف شك أو يقين، وقت اختيار شريك الحياة أو الندم عنه بتكريس القطيعة أمام الشهود. إنه اليقين عند شراء بيت أو الإقدام على هبة، وهو الشك عند منازعة الشريك حول مال أو فرس أو التراجع عن وصية أو حبس. لا تدوّن هذه العقود تفاصيل النزاع بقدر ما تهتم بحكم الحاكم في الأمر، ويكفي أن يكون المتنازعان "طايعين بذلك للتاريخ"... لأنها لم توضع للإجابة على تساؤلاتنا ولا لإشباع فضولنا حول العلاقات الاجتماعية السائدة في تلك الأزمنة. كانت موجهة لأفراد المجتمع في حينه مع ما تحمله من مسكوت عنه، عن قصد أو عن غير قصد، وما تهمله وما تعتبره من الأولويات.

فقد ينطبق على هذه الوثائق رأي أ. فارج (***Arlette Farge***) حول أرشيف المحاكم الذي "لا يعد دقيقا بالمعنى الرياضي للكلمة، فهو لا يفشي سراً ولا يبوح بالموقع الذي تنتظم فيه الحقيقة. وهو ليس جميلا بل قد يكون مؤلما إذ يخرج إلى النور حياة متقلبة..."[17]. وقد لاحظت أن "المعنى لا يأتي مباشرة، تلقائيا..." وإنما يجب تفكيك المواد وتركيبها على ضوء الإشكالية المطروحة كما يقترح ذلك جاك روفيل (***J. Revel***) في موسوعة المدرسة التاريخية الجديدة[18].

تنفتح هذه الوثائق على الدراسات الديمغرافية التاريخية، وذلك باحتوائها على معطيات تسمح بإعادة النظر في التقديرات السكانية للمدينة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد بدا لنا أن عقود الزواج المسجلة أمام المحكمة المالكية قد تسمح بهذا. ولكن هذه المعلومات وحدها لا تفي بالغرض لعدة أسباب منها ؛ أن العقود لا تهتم بسن الزواج، ولا تبين تكرار الزواج — عند الرجال — إلا إذا كان مع نفس الزوج(ة)، وعليه لا يمكن معرفة نسبة التزاوج ويمكن تعداد نفس الشخص أكثر من مرة... ولكن على المدى المتوسط، وعلى أكثر من جيل، يمكن التعرف على أفراد العائلة الذين أقدموا على الزواج، ومن ثم محاولة قياس متوسط أفراد الأسرة الواحدة، انطلاقا من عدد الذين بقوا على قيد الحياة وأقبلوا على الزواج مما يحول دون تكوين صوؤة واضحة عن الأجيال في سن الطفولة ونسبة الخصوبة، في ظل نسبة عالية لوفيات الأطفال.

قد يمكن التعرض إلى نفس المسألة من زاوية حضانة الأطفال عند الطلاق. وإن كان أبناء المطلقين لا يعبرون عن واقع متوسط عدد الأطفال، لأن الطلاق لا

(17) A. Farge, « Les archives au singulier : quelques réflexions à propos des archives judiciaires comme matériau de l'histoire sociale » in *Histoire sociale histoire globale.* Paris, M.S.H. 1993. pp. 183 – 189.

(18) J. Revel. *In Encyclopédie de la Nouvelle Histoire.* 1978.

يمس مجمل العائلات ثم هو يقطع علاقة زوجية، غالبا ما تكون في فترة الإنجاب ويوقف بذلك النسل ويحد منه. وعليه لا يمكن الإقدام على تقديرات جديدة للسكان مبني على هذه الفرضيات إلا بعد جرد كامل للسجلات العشر الخاصة بفترة 1787 – 1857، من جهة، ثم إعادة القراءة في الإحصاءات الأولية لسنوات الاحتلال الفرنسي وظروف إنتاجها، من جهة ثانية.

كيف لنا أن نعرف عدد السكان الإجمالي ونحن لا نفرق بين الوافدين على المدينة والمولودين بها، كما نجهل نسبة الأطفال من الكهول، وليست لدينا معطيات كافية لقياس الوفيات من الولايات؟

ثغرات كثيرة لا زالت تحول دون الإحاطة بمميزات المجتمع الديموغرافية لتلك الفترة، ولكن أملنا كبير في الحصول على ما يغير هذا الوضع، بمواصلة الجرد على مدى أكثر من ثلاثة أجيال وتركيب أسر بأكملها من خلال من بلغ منهم سن الزواج وأقدم عليه. ولكن من جهة أخرى علينا أن نتساءل حول اهتمام الحكام المسلمين بتدوين عقود الزواج، في حين بقيت الولادات مسألة عائلية لا تهم الدولة، إلا عند بلوغ سن العمل فيحسب ضمن القادرين على حمل السلاح أو ضمان نصيبه من الضرائب المحددة على الإنتاج والربح.

وقد تطفو كل القضايا الاجتماعية على السطح من زاوية مؤسسة الزواج. ولا غرابة فهي المؤسسة الركن في المجتمع، والخوض في هذا الموضوع من هذا الباب يستدعي مقاربة أنثروبولوجية في أكثر من وجه.

وتتشابه هذه الوثائق في كونها عقودا إلا أنها متنوعة، لقد شملت الزواج والطلاق، الأوقاف والوصايا والهبات... وعقود الوفاة. وهي تنتمي لنفس المؤسسة العدلية ألا وهي المحكمة المالكية لمدينة قسنطينة، إلا أنها تختلف من حيث المضمون في نوع المعلومات الواردة بها ضرورة أو إضافة. وعليه فقد حاولنا توظيفها إما في تكامل أو تتابع أو تقاطع.

لقد وضعت الكثير من الدراسات الميدانية المتأخرة تحفظات أمام الأنماط الاجتماعية التي قيل عنها أنها سائدة في مجتمعاتنا والمتمثلة في الزواج بابنة العم وفي ظاهرة تعدد الزوجات.

ففي دراسة جماعية من طرف باحثين تونسيين حول القرابة والمصاهرة تبين ضعف ظاهرة "الزواج العربي" في تونس العاصمة طوال القرن العشرين[19]. كما تسمح عقود الهبة والصدقة والوصية من رسم العلاقات الأسرية أولا والعلاقات الاجتماعية ومكانة الإرث والصداق فيها. كيف يتم التفاعل بين الإخوة وكيف يصلون إلى موقع المسؤولية داخل البيت. كشف لنا تحليل الممارسات القسنطينية في مجال الهبة كيف أنها مرتبطة بالإرث من جهة وبمؤخر الصداق من جهة ثانية وكيف أن نفقة الأخت المطلقة مرهونة أحيانا بتنازلها في شكل هبة عن حقها في ميراث أمها أو أبيها[20].

في مسألة الطلاق فالقراءة أكثر تعقيدا لأن العدل لا يوثق سبب الطلاق إن وُجد ويكتفي بسبب التطليق أي ذلك الذي يتم عن طريق المحكمة أو بحكم من المجلس الشرعي. وقد حاولتُ المقارنة مع طريقة التوثيق في مدينة الجزائر واطلعت على عدد من العقود[21] فوجدت أنها تشير في مرات عديدة،

---

(19) S Ferchiou (dir). *Hasab wa nasab, (Parenté, Alliance et Patrimoine)*. Paris : CNRS. 1992.

(20) فاطمة الزهراء قشي، "الهبة ومؤخر الصداق : ممارسات قسنطينة في القرن الثامن عشر"، في مجلة سيرتا، عدد خاص بأعمال ندوة "النساء والسلطة" من تنظيم مجموعة البحث "تاريخ النساء في البلاد المتوسطية"، تحت إشراف، د. فاطمة الزهراء قشي، أكتوبر 2000، ص 33 – 40.

(21) فاطلعت بالفعل على عدة عقود لدى الصديقة فتيحة الواليش، التي تحضر أطروحة دكتوراه حول الأسرة في جامعة الجزائر، وكنت قد اطلعت وأشرت إلى الفكرة المقارنة في أطروحتي، وفاتني أن أشيد بما قدمته لي فتيحة من خدمة لأن لفافات المحاكم الشرعية بالجزائر غير منظمة هي الأخرى ولا يمكن العثور على الغرض المنشود بسهولة، فاستغنت قراءة بما دونته. فلها مني جزيل الشكر، ومعذرة مرة أخرى إن نسيت ذكرها فقد كان عن غير قصد مني، ما دمت أشجع التعاون بين الباحثين والخروج من ثقافة الكتمان عندما يتعلق الأمر بالوثائق، عملاً لا قولا.

أكثر مما هو الشأن في قسنطينة إلى الخلاف المؤدي إلى الطلاق دون أن تكون قاعدة عامة.

بحثنا عن كتب الطبقات وتراجم للعلماء وعن تقاييدهم وكتاباتهم، وجدنا سجلات المحكمة المالكية في فترة محدودة. ورغم صعوبة التعامل مع مؤسسة الزواج كمؤسسة اجتماعية تستدعي كفاءات في علم الاجتماع والأنثروبولوجية، لجأنا إلى وثائق المحكمة وهي مصدر له مواصفاته ؛ من حيث إنتاج الوثيقة ونمط العقود المقنن وتقاليد التسجيل من جهة، وأسلوب التسجيل ودوافعه ومصداقيته من جهة ثانية. إن المحكمة مؤسسة محلية تنتج وثائق "حيادية" هدفها صيانة مصالح الأطراف المتعاقدة، وذلك بإثبات بنود العقد ومحتوياته.

وتبرز هذه العقود الدور التوثيقي للمحكمة وتغفل دور التحكيم، فقد آثر كاتب القاضي تدوين نتيجة النــزاع والحكم المتفق عليه مع إهمال حيثياته، إذ نادراً ما صادفنا مسألة تمكن من دراسة مواقف القاضي ومنطلقاته في الحكم.

وقد عرفت الجزائر أكثر من جيرانها تحولات عنيفة بسبب الصدام مع الاستعمار الأوربي الذي يعتبر المسؤول عن ردود الفعل اللاحقة التي ميزت المجتمع الجزائري طوال القرنين الأخيرين. وإن كنا نشعر يوما بعد يوم، مقارنة بمسار تونس والمغرب الأقصى، بعمق التحولات التي مست الجزائر والجزائريين من جراء الموجة الاستعمارية الكبرى، فإن مقاومة مؤسسات المجتمع، وذلك باستمرار آليات دفينة وممارسات عريقة في القدم تبعث على التساؤل. ما الذي يحكم علاقات أفراد المجتمع بين بعضهم البعض وعلاقاتهم مع السلطة؟ إن الأرشيف العثماني يمكن الخروج من ثنائية الاستعمار لقراءة رزينة وهادئة لآليات المجتمع.

وقبل أن أختم هذه اللمحة السريعة حول الأرشيف المحلي ومدى ما يفتح من أبواب أمام الباحثين تكملة لما نعرفه عن دور أرشيف الغرف

التجارية والمراسلات الديلوماسية وغيرها من وثائق رسمية وغير رسمية تدعم العمل التاريخي، تجدر الإشارة إلى تزايد عدد الدراسات الجامعية المعتمدة بشكل مباشر وغير مباشر على هذه الوثائق المحلية ليس في قسنطينة فحسب وإنما توفرت خاصة في أرشيف الجزائر العاصمة[22] والتي اطلعت عليها أو عرفت بوجودها و لم أوظفها مباشرة في هذا العمل القصير.

---

(22) جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق من القرن العاشر إلى الثالث عشر**، (16 – 19 م)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1992.

يسمينة زمولي، **الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدينة أواخر القرن التاسع عشر** (1870– 1900)، قسنطينة نموذجا، ماجستير في التاريخ تحت إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

سعاد بو الجويجة، **قسنطينة في الفترة الانتقالية، دراسة وتحقيق لسجلات المحكمة المالكية** (1830 – 1845). ماجستير في التاريخ تحت إشراف فاطمة قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

هدى جباس، **النظام التسموي...هوية وتراث**، ماجستير في الأنثروبولوجية تحت إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

مثال مدينة الجزائر.

عائشة غطاس
معهد التاريخ
جامعة الجزائر

إن الاهتمام بالأصول لم يعد اليوم في حاجة إلى تأكيد أهميته في البحث التاريخي، فمنذ سنوات خلت يسعى الباحثون إلى إبراز ما تكتسيه الوثائق المحلية من أهمية بالغة في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للولايات العثمانية. وارتسم منحى واضح يدعو إلى ضرورة التركيز على واقع المجتمعات بالعودة إلى الوثائق الأصلية[1]. وهي نظرة تتوافق تماما مع مقولة أسد رستم... " إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها... ذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف و أيديهم ..."[2].

وتهدف هذه المداخلة إلى التعريف برصيد الوثائق المتعلق بتاريخ الجزائر خلال الفترة الحديثة. ولا يمكن في هذه العجالة الإحاطة بجل ما يزخر هذا

(1) نوهت دراسات عديدة بضرورة العودة إلى الأصول نشير إلى بعضها :

- الساحلي خليل أوغلي "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 1، 1974 ص 3-25.

- **الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**. جمع وتقديم د. عبد الجليل التميمي. الجز الأول والثاني، زغوان، 1986.

-A. RAYMOND «Les documents des mahkmas comme source de l'histoire économique et sociale de l'Egypte au XVIIIe siècle » In *Les arabes par leurs archives (XVIe- XIXe* siècle, J BERQUE et V.CHEVALLIER , Paris , CNRS , 1976 pp125-140.

- V. GLASSMAM «Les documents du tribunal religieux de Hama. Leur importance pour la connaissance de la vie quotidienne d'une petite ville de la Syrie centrale à l'époque ottomane» In *Les villes dans l'empire ottoman : activités et sociétés* (dir. D.PANZAC, Paris , CNRS 1991. T1 pp. 17-39.

J.P. PASQUAL, «Les inventaires après décès : une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au XVIIe siècle», in *Les villes dans l'empire ottoman* Op.Cit T.1, pp. 41-65.

(2) أسد رستم، **مصطلح التاريخ**، بيروت، المكتبة العصرية، 2002، ص 14.

الرصيد لذا وقع الاختيار على سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال[3].

أولا : سلسلة سجلات المحاكم الشرعية

تضم هذه السلسلة نحو خمس عشرة ألف وثيقة موزعة على ثلاث وخمسين ومائة علبة. وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها وبعض المدن الأخرى كالبليدة والمدية ومليانة.

وتغطي عقود المحاكم فضاء زمنيا معتبرا يمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولا بد من الإشارة إلى أن العقود العائدة إلى العهد الأول نادرة وتعود أقدمها إلى عام 1525م[4].

إن طبيعة وفحوى الوثائق الصادرة عن المحكمتين الحنفية والمالكية حددهما الدور الذي أصبح يؤديه الحاكم الشرعي، أي القاضي بالمدينة. ويبدو جليا من استقراء العقود أن دوره في مجتمع المدينة أضحى بالغ الأهمية[5] إذ اتسعت دائرة مهماته وغدا يشرف على مجالات شتى. فبالمحكمة أصبح يتم

---

(3) يضم الرصيد العائد إلى العهد العثماني- المحفوظ بمركز الأرشيف الوطني بيئر الخادم — الجزائر — ثلاث مجموعات أساسية أولا : سجلات المحاكم الشرعية ثانيا : دفاتر بيت المال ثالثا : سلسلة البايليك.

تضم المجموعة الثالثة دفاتر عديدة تخص قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك. ولكن هذه الدفاتر رغم أهميتها البالغة إلا أنه من العسير افتكاك رموزها. كما تشمل هذه السلسلة سجلات وضعت خلال السنوات الأولى من الاحتلال. إذ عهدت السلطات الاستعمارية عقب الحملة مباشرة إلى مجموعة من موظفي الإدارة الجزائرية قبل 1830، إلى إحصاء وجرد كل العقارات سواء داخل المدينة أو خارجها. وواضح أن العملية تطلبت وقتا طويلا لاعتبارات عدة، لعل أهمها حالة الوثائق.

حول الموضوع انظر :

- A. TEMIMI, « Sommaire des registres arabes et turcs d'Alger », Publication de la ***Revue** d'histoire maghrébine*, Tunis, 1979.pp.10-11.

- ناصر الدين سعيدوني، "نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث"، **مجلة التاريخ**، عدد 4 ، 1976، ص ص. 135 – 157.

- ناصر الدين سعيدوني، "**المصادر المحلية لمدينة الجزائر – الفترة العثمانية** -. جامعة آل البيت، عمان.

(4) غطاس عائشة "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر — العهد العثماني — **إنسانيات**، عدد 3، 1997 ص 69 – 86.

(5) حول دور القاضي انظر :

A. RAYMOND, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*. Paris, Sindbad, 1986.

تسجيل المعاملات اليومية بين أفراد المجتمع من عقود بيع وشراء وقروض وعقود تحبيس، وزواج وطلاق، وعقود عتق وعقود هبة، مما جعل رصيد المحاكم الشرعية رصيدا ثريا يتعرض لشتى الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية. وما تجدر الإشارة إليه الدقة التي روعيت من قبل الموثقين في تحرير وتسجيل العقود مما لا يدع مجالا لأي التباس أو غموض. هذا وتكشف هذه العقود عن طبيعة العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع والسلطة القضائية.

وحرصا على إعطاء نظرة دقيقة وشاملة عن فحوى وطبيعة عقود المحاكم الشرعية نعطي فيما يلي نظرة وجيزة عن أهم تلك الوثائق :

عقود التحبيس

تشكل عقود التحبيس حيزا هاما ضمن عقود المحاكم الشرعية وهي تكتسي أهمية بالغة في الكشف عن جوانب هامة. وتسمح لنا قراءة منهجية في عقود التحبيس أو الوقف بالتعرف على الملكية العقارية، وعلى المالكين وكيفية انتقالها في الأسرة الواحدة، وعلى كيفية توزيعها ضمن الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء داخل المدينة أو خارجها أي بالمنطقة التي عرفت الفحص[6]. كما تعد هذه العقود أساسية لدراسة الملكية العقارية وتوزعها داخل المدينة وخارجها لاسيما لدراسة كثافة الأحياء السكنية منها والتجارية. كما تمكننا من التعرف على طوبوغرافية المدينة وعلى معالمها من أسواق ومرافق عامة في غياب الخرائط والأوصاف الدقيقة في كتب الإخباريين.

ويرجع الفضل في ذلك إلى الطريقة المتبعة من قبل الموثقين وقتئذ، فقد روعيت دقة قصوى في ذكر الحيثيات كاسم المحبس أو الواقف ومهنته وتحديد موقع العقار والأطراف المستفيدة منه والغرض وما إلى ذلك. وجاءت العقود

(6) حول الفحص انظر :

A. SAIDOUNI, *L'algérois rural à la fin de l'époque ottomane 1791-1830*, Beyrouth Dar -algharb al- islami, 2001.

بوجه عام متشابهة من حيث الشكل والمضمون(7). إذ غالبا ما يكون شكل العقد على النحو التالي :

فبعد عبارة الحمدلة وتحديد طبيعة العقد يرد اسم المالك المحبس مباشرة ثم تليه طبيعة الملك أو العقار الذي يحدد موقعه بكيفية دقيقة وترد الأطراف المستفيدة مثلما نقرأ ذلك في وقفية السيد عمر خوجة الخيل :

الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم المحترم السيد عمر خوجة الخيل..المذكوركأن نقرأ مثلا...في الرسم... هذا تملك جميع الدار المذكورة معه في المشار اليه بمقتضى مارقم حيث اومى وفيما احيل عليه الاستقرار التام وكان ذلك اشهد الان السيد عمر خوجة المالك المذكور واشهدهما على نفسه انه حبس ووقف جميع الدار التي استجد بناءها في مسيد الغولة ...(8)

أما عن مضمون العقد فهو يشمل قسمين أساسيين : أولهما يتضمن نبذة تاريخية عن مسار العقار قبل عملية التحبيس لأنه لا يمكن للعملية أن تتم إلا بعد إثبات صحة الملكية. أما القسم الثاني فينص على المسار المستقبلي للعقار الموقوف وكيفية توزيع ريعه بحيث تحدد حصص الأطراف المستفيدة منه وكيفية الانتفاع كما يعين المرجع الذي يؤول إليه الحبس في النهاية. ولن نجد بديلا لمثل هذه المعطيات لدراسة الملكية وآليات انتقالها في إطار الأسرة أو خارجها(9). كما تكشف لنا دراسة عقود التحبيس عن مدى إسهام الأفراد في

---

(7) حول طبيعة عقود التحبيس على سبيل المثال بمصر في العهد المملوكي انظر :

S. DENOIX «pour une exploitation d'ensemble d'un corpus : Les waqfs mamelouks du Caire» in le *Waqf dans l'espace Islamique. Outil de pouvoir socio-politique*. Organisé et présenté par Randi Deguilhem, Damas, IFEAD,1995.p

(8) انظر النص الكامل في ملحق رقم 1.

(9) من بين الأبحاث التي أعدت في هذا المضمار استنادا إلى عقود التحبيس نشير إلى :

-A. HENNIA. Propriété et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne. Thèse de doctorat d'Etat en histoire, univ. de Tunis, 1995.

الحياة الاجتماعية والثقافية بما أوقفوه من ممتلكات ساهمت في تدبير وصيانة المؤسسات الدينية والثقافية[10].

عقود البيع والشراء

أما عقود البيع والشراء فهي الأخرى ثرية بمعطيات ذات العلاقة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي. إذ تحوي أخبارا عن النشاط التجاري بالمدينة وعن العملات المتداولة وكذا الأسعار. مما يسمح بدراسة تقلبات الأسعار والعملة صعودا أو هبوطا[11] فعلى سبيل المثال بيعت دار أعلى الحمامات عام 1738م بخمسة وستين وثلاثمائة ريال وبعد عشر سنوات أي في عام 1748م بيعت بثلاثين وأربعمائة ريال[12]. كما بيعت عام 1747 جنة ورقعة (أي مساحة من الأرض) بفحص حيدرة بثلاثين وتسعمائة ريال والعقارات نفسها بيعت عام 1760 بخمسين وثلاثمائة وألف ريال[13] وتكشف المعاملات المالية المسجلة بالمحكمة من قروض، وبيع وشراء، عن العلاقات القائمة بين شرائح مجتمع مدينة الجزائر من حضر وأتراك وكراغلة وعناصر وافدة من "برانية" ومغاربة وأهل الذمة. ويخبرنا عقد اعتراف بدين سجل بالمحكمة المالكية بتاريخ أوائل شهر رجب من عام تسعة عشر ومائتين وألف[14] عن مظهر من مظاهر المعاملات التجارية والمالية القائمة بين التجار المغاربة والتجار الجزائريين مثلما هو حال التاجرين الحاج عبد الكريم بن الحاج عبد السلام الرافعي به عرف التيطاوني نسبا والتاجر الحاج محمدبن السيد محمد بوشمايم.[15]

---

(10) انظر :

- A. TEMIMI. « Un document sur les biens habous au nom de la grande mosquée d'Alger ». Publication de la *Revue d'histoire maghrébine*, Vol 5 Tunis, 1980.
- A. DEVOULX. «Les édifices religieux de l'ancien Alger» *revue africaine»*, 1862.

(11) L. MERROUCHE. **Recherches sur l'Algérie à l'époque moderne**. T.1, Monnaies, prix et revenus. Paris, Bouchène , 2002.

(12) غطاس عائشة، **المحاكم الشرعية**، سبق ذكره، ص 74.

(13) **نفسه.**

(14) انظر النص الكامل في ملحق رقم 3.

(15) عائلة بوشمايم هي إحدى العائلات التجارية والثرية بمجتمع مدينة الجزائر وقتئذ. ويبدو مما ورد من إشارات في عقود المحاكم الشرعية أن أصولها تعود إلى مدينة مستغانم.

التركات

تكتسي عملية تقسيم الإرث أو تصفية التركة هي الأخرى أهمية قصوى إذ تطلعنا عن الواقع المادي الذي كان يحياه مجتمع المدينة بشرائحه المختلفة. وكان بيع التركة بالمزاد العلني بسوق الدلالة بدكاكين خصصت لهذا الغرض(16).

وإذا كانت التركات تعرفنا بالثروة المخلفة عن المتوفى مما يسمح دون شك بدراسة الثروة ومستوياتها، فهي أيضا تعكس شتى مظاهر الحياة المادية التي كان يحياها الفرد من بساطة ورفاهية. كما تطلعنا عن الممارسات الاقتصادية والاجتماعية للفرد كالثروة الموظفة في تأثيث البيت وفي اللباس وتلك الموظفة في الميدان العقاري وما إلى ذلك. فقد خلف أحد رياس البحر خلال القرن السابع عشر وهو مصلح الدين بن التركي المتوفى قبل عام 1686م ثروة ضخمة بلغت سبعا وتسعين وثمانمائة وسبعة وثلاثين ألف دينار. ويظهر من استقراء التركة أنه وظف جزءا من ثروته في المجال العقاري إذ خلف دارين ودويرة وعددا من المحلات التجارية - حوانيت وفرن وفندق وكوشة- فضلا عن جنة بفحص عين عطية...(17)

عقود الزواج والطلاق(18)

تسمح لنا عقود الزواج بمعرفة أنواع المهور ومكوناتها، والممارسات الاجتماعية السائدة وكذا صلات المصاهرات القائمة وقتئذ في مجتمع مدينة الجزائر.

يتكون الصداق من مبلغ نقدي ورد ذكره في معظم العقود التي درسناها بالعملة المعروفة "الدينار الخمسيني، فضلا عن مكونات أخرى كالصوف والأفراد والقفطان والغليلة والحايك والحزام والجوهر والإماء. كما تخبرنا هذه

(16) غطاس، المحاكم الشرعية، سبق ذكره، ص 75 .

(17) م ش، ع 50.

(18) T. CHENTOUF. *Quelques sources et problèmes de l'histoire de la structure familiale en Algérie XIXe-XXes.* Actes du 2ème colloque international d'histoire. Athénes. 1985. pp. 579-586.

العقود عن الممارسات السائدة من حيث طريقة تسديد المهور. فاستنادا إلى وثائقنا اعتمد أسلوبان في تقديم الصداق : واحد يقضي بدفعه على ثلاثة أقساط وآخر يقضي بتقديمه على قسطين. وهو ما تنص عليه العقود على النحو التالي :

-" - صداق قدره بين نقد محضر، وحال منظر، وكالي مؤخر ألف دينار ..."

- صداق مبارك ميمون قدره ما بين نقد محضر وكالي مؤخر... "فالنقد" أو "النقد المحضر" يمثل الجزء الأول من الصداق ويقدم قبل البناء أي قبل الدخول أو إتمام الزواج، وله طابع فوري وإلزامي وهو يمثل عادة نصف المبلغ. وهو ما يرد في نص العقد بصيغة" "... تعد من ذلك قبل البناء بها وإرخاء الستر عليها شطر الدنانير". ولا يلزم الزوج بتوفير المكونات الأخرى اللهم في حالات بنات الأثرياء حينما يكون الصداق ضخما. أما بخصوص الأسلوب الثاني أي تقديم الصداق على ثلاثة أقساط، فهناك النقد، والحال، والكالي. عادة القسطان النقد والحال يقدمان قبل إتمام الزواج لكن ليس دفعة واحدة فالأول فوري والثاني على مدى قريب. أما الكالي أو المؤجل فيقدم بعد إتمام الزواج[19].

أما عقود الطلاق فهي تحوي أخبارا عن الطرف الذي طلب الطلاق وعن أسبابه وشروطه. إذ جاء في أحد عقود الطلاق أن سيدة ...حصلت على حق الطلاق في غياب زوجها الذي سافر إلى "بر الترك" منذ سنوات عديدة ولم يعد.

عقود الهبة

تطلعنا عقود الهبة عن جانب من العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة إذ تعكس العلاقة بين الواهب والموهوب له. وهي لا ريب تتيح أيضا

(19) عائشة غطاس، "الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672- 1854"، إنسانيات، عدد 4، 1998. ص 23- 40.

التعرف عن جانب من الثراء. وهناك عقود لاسيما المشتملة منها على الأثاث والمصاغ والملابس تسمح باكتشاف أنواع الفرش وأثاث البيت وطريقة استعماله، وأنواع الحلي والأزياء السائدة وقتئذ لاسيما لدى النساء. وفي هذا المضمار يخبرنا عقد هبة أن أحد أمناء الجماعات الحرفية، وهو الحاج أحمد أمين السكاكرية وهب زوجته دومة بنت حسن ثروة من المصاغ اشتملت على مكونات هامة وهي : "...صارمة[20] مصوغة من الذهب ومسايس وسوار من الذهب وسلسلة من الذهب وزويجة مناقش مرصعة بالحجر والجوهر وثلاثة خيوط من الجوهر مع أربعة عشر مقياسة من الجوهر للبس اليد مع مقياس بالحجر والجوهر مع ساعة واحدة..."[21].

المرافعات إلى المجلس العلمي

تفيض وثائق المحاكم الشرعية بالمرافعات التي قدمت سواء من قبل الرجال أو النساء إلى مؤسسة المجلس العلمي[22]، حول القضايا العالقة التي لم يفصل فيها القاضي وهي متنوعة كالوقف والبيع والشراء. ويعد المجلس العلمي بمثابة محكمة استئناف أو ديوان للمظالم. وتبرز لنا هذه المرافعات انشغالات أفراد المجتمع كما تسلط الضوء على طبيعة نظام القضاء الساري وقتئذ بمجتمع المدينة.

وفضلا عن ذلك فإن دراسة دقيقة لأختام القضاة تسمح بوضع قائمة بأسماء القضاة سيما الأحناف. كما تتيح الوقوف عند تاريخ التولية وهذا منذ

---

(20) الصارمة مصاغ للباس الرأس يبدو أنه ظهر بمدينة الجزائر أواخر القرن الثامن عشر وهو عبارة عن صحيفة رقيقة من الذهب والفضة مخروطية الشكل ذات قاعدة مستديرة.

(21) Histoire des femmes au Maghreb -culture matérielle et vie quotidienne. Textes réunis et introduits par Dalenda LARGUECHE. Tunis, Centre de publication universitaire 2000,p. 154.

(22) مؤسسة المجلس العلمي إحدى المؤسسات العليا الهامة. لا نعرف على وجه التحديد متى ظهرت لكن يمكن القول أنها تعود إلى أواخر القرن السادس عشر. كان مقرها في العهد الأول بضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمن الثعالبي ثم تحول إلى دار الإمارة وأخيرا إلى الجامع الأعظم. ويتشكل المجلس العلمي من ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي إذ يحضره المفتيان الحنفي والمالكي والقاضيان الحنفي والمالكي كما يحضره أحد رجال الجيش الإنكشاري برتبة باش آياباشي.

أن أصبح التاريخ يذكر على الختم فعلى سبيل المثال تولى القاضي محمود بن عيواض عهدته عام 1178 هـ /1764م وتولى أحمد بن محمد عهدته عام 1185هـ /1771م. وعلاوة على مثل هذه المعطيات الكفيلة بتتبع نشاط القضاة ومسارهم فإنها أيضا تكشف عن الشعارات التي اتخذوها من ذلك : "وما توفيقي وتوكيلي إلا بالله"، "الواثق بالدين"، "الواثق بالملك المعين"، "مصون بلطف الله" [23].

عقود العتق

لا تشكل عقود العتق حيزا هاما ضمن عقود المحاكم الشرعية[24]. مثلها في ذلك مثل عقود الزواج والطلاق. وتخبرنا عقود العتق بأصول العبيد، وبالشرائح الاجتماعية التي ملكت العبيد ثم أقدمت على عملية العتق ونجد في الوثائق إشارات دقيقة عن أصل العبيد ولغتهم وأوصافهم[25].

لكن الباحث في هذه السلسلة يواجه صعوبات جمة في التعامل معها لجملة من الأسباب، ولعل أهمها عدم خضوعها للترتيب الكرونولوجي وكذا لأي تصنيف حسب طبيعتها وفحواها.

وبهذا الشأن كتب سعيدوني ما نصه "...هذه الوثائق الشرعية مصدر لا غنى عنه، ومادة أساسية للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والفكرية والشرعية للجزائر في العهد العثماني، شريطة الاعتكاف على قراءتها وبذل الجهد في تحليل مضمونها وهو ليس بالأمر السهل ولا بالمهمة الهينة"[26].

---

(23) عائشة غطاس، "القضاة الأحناف بمدينة الجزائر 1560- 1850"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 17- 18، 1998. ص 371-377.

(24) تتوزع عقود العتق بوجه خاص على العلب التالية : 53 و81/80 وهناك علب أخرى لكنها ليست في مثل أهمية هذه العلب.

(25) انظر الملحق رقم 4.

(26) الفهرس التحليلي للوثائق العثمانية، من إعداد شهاب الدين يلس وتقديم ناصر الدين سعيدوني.

ثانيا : دفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال[27]

تتولى هيئة بيت المال بوجه عام مراقبة تركات جميع الأشخاص المتوفين الذين لم يخلفوا عاصبا فهي تقوم بالإشراف على تصفية تركاتهم، وعقب تقسيم الإرث تأخذ حظ بيت المال من ذلك[28].

ولابد من الملاحظة أن هناك سرعة فائقة في تسجيل المخلفات وفي تقسيم الإرث، حيث يتم على ما يبدو في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد. مثلما يبينه مثال تصفية تركة الرايس حميدو. لقد استشهد في 16 جوان 1815 وصفيت تركته في أواخر رجب 1230/ الموافق ل 1-8 يوليو 1815.

وعلى خلاف عقود المحاكم الشرعية التي دونت باللغة العربية دون سواها فإن دفاتر التركات دونت باللغة العربية إلى جانب اللغة العثمانية على أن الأولى أكثر استعمالا من الثانية[29]. وإذا انتقلنا إلى إعطاء وصف خارجي لها فيمكن القول أنها لا تختلف من حيث شكلها الخارجي، عما كان ساريا في الولايات العثمانية كما وصفها "باسكوال" إذ يذكر الاسم وتليه المهنة ثم عدد الزوجات، وعدد الأولاد والعنوان ثم التاريخ[30]. حيث نقرأ مثلا :

(27) هناك عدة دراسات نوهت بضرورة العودة إلى مثل هذه الوثائق، بل واستندت إليها في دراسة قضايا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فضلا عما ذكرناه في هامش رقم 1 نشير إلى :

– عبد الكريم رافق، «سجلات التركات – المخلفات – كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي مثال من دمشق 1795-1791 1203-1205» **بحوث ودراسات في التاريخ العربي**، مهداة إلى الأستاذ الدكتور نور الدين حاطوم، تحرير ناظم كلاس، دمشق، 1992 .

– عبد الكريم رافق ، «دراسة سكانية لدمشق وحلب في عام 1277-1871 من خلال سجلات التركات». **أوراق في التاريخ والأدب**. مهداة إلى نيقولا زيادة.

- C. ESTABLET et PASCUAL J, «Les inventaires après décès, source froide d'un monde vivant», *Turcica* , 32 , 2000, pp.113-140 .

(28) تعد مؤسسة بيت المال إحدى المؤسسات الهامة القائمة بمدينة الجزائر وقتئذ. ويتصدرها موظف يدعى "بيت المالجي" تتمثل مهمته مثلما حددتها الوثائق فيما يلي : "الناظر على شغل المواريث المخزنية والبايع ما هو على ملك بيت المال من الدور والأراضي والأجنة داخل الجزائر وخارجها. ويساعده قاض وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون .

(29) TEMIMI, *Sommaire*, op.cit ,p 26-27.

(30) PASQUAL,. «*Les inventaires* …,op.cit, p.46-47.

مخلفات محمد كيخية عن زوجه جيء بها من حوانيت بن رابحة بتاريخ أواخر شهر ربيع الأول عام 1232.

وتتميز الدفاتر بكونها وافية ودقيقة في جرد محتويات الثروة المخلفة عن الهالك أو الغائب، فهي تعرضها بدقائقها إذ تذكر أثاث البيت من أواني : طاوة، دبسي، صحفة، ابريق ومفروشات : قطاعية، مخدة، مطرح. كما تذكر الملابس من حيث الشكل والنوع واللون : قمجة، سروال، بدعية، برنوس أبيض وتذكر المصاغ إن كان ذهبا أم فضة مثال ذلك "صارمة ذهب" و"خاتم جوهر". إنها معطيات عظيمة الفائدة عن الممارسات المالية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

وتعود أقدم دفاتر التركات التي بحوزتنا إلى أعوام 1111-1114 هـ /1699 -1703 لكن ما يأسف له حقا الباحث هو تعرضها للتلف والضياع، مما جعلنا نفتقر إلى الدفاتر التي تغطي الفترة الممتدة من 1703 إلى 1775 أي أن فترة زمنية هامة تبقى مجهولة.

لكنه ابتداء من 1775 أصبحت هذه السلسلة تتميز بالتسلسل والتتابع الشيء الذي يسمح باستقاء معطيات إحصائية عظيمة الفائدة عن البنية السكانية وعن البنية الديموغرافية وعن الثروة ومستوياتها، وتوزيعها بين شرائح المجتمع. إذ تعرض أفقر الثروات وأضخمها. وتعطينا صورة صادقة عن وضع الأثرياء ووضع المهمشين، وهي بذلك تعد مصدرا أوليا لكتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

ولا شك أن قراءة منهجية وعميقة في هذا الرصيد تمكننا من استقاء معطيات في غاية الأهمية حول البنى الاجتماعية والاقتصادية وحول شتى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن ثمة فإن النفاذ إلى صميم المجتمع وإلى الحياة الحقيقية التي كان يحياها لا يتأتى دون العودة إلى مثل هذه المصادر.

المـــــلاحق :

ملحق رقم 1 :

عقد تحبيس

الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم المحترم السيد عمر خوجة الخيل..المذكور في الرسم المحوق الملصق آخر كاغدة باول هذا تملك جميع الدار المذكورة معه في المشار اليه بمقتضى مارقم حيث اومى وفيما أحيل عليه الاستقرار التام وكان ذلك اشهد الان السيد عمر خوجة الماللك المذكور واشهدهما على نفسه انه حبس ووقف جميع [ ] الدار التي استجد بناءها في مسيد الغولة المذكورة معه في المومى إليه ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها أو سكانها مدة حياته مقلدا في ذلك بعض ايامة مذهبه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وارضاه.....ثمبعد وفاته يرجع الحبس المذكور على أولاده وأولاده أولاده ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام الذكر والأنثى في ذلك سواء ولا تدخل الطبقة السفلى مع وجود العليا والأبناء مع وجود الأباء ومن مات منهم عن ذرية فذريته تقوم مقامه على النحو المذكور ومن لم يخلف ذرية رجع نصيبه لمن هوفي درجته ومن مات قبل وصول الحبس إليه فذريته تقوم مقامه على النحو المذكور فان انقرضوا عن اخرهم واتى الحمام على جميعهم رفيعهم ووضيعهم يرجع الحبس المذكور اثلاثا الثلث على ساقية الماء الداخلة للجزائر المحمية بالله تعالى والثلث الباقي على بيته الكاينة بالدار الانكشارية الخراطين المعروفة ببيت إدريس والثلث الآخر على فقراء الثلث الآخر على فقراء الحرمين الشريفين مكة

والمدينة يضاف ذلك لساير الأوقاف المذكورة على من ذكر وتصرف غلتها في مصالحهم بعد التبرية باصلاح ما تستدام به منفعة الحبس المذكور بما لذلك من حد وحق داخلا وخارجا وما عد منه وعرف به ونسبت قديما وحادثا اليه تحبيسا مؤبدا ووقفا دائما مخلدا لا منه وعرف به ونسبت قديما وحادثا اليه تحبيسا مؤبدا ووقفا دائما مخلدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، فمن سعى في تبديله أو تغييره بغير موجب شرعي فالله حسيبه وسائله ومتولى الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يد الملك، ووضع يد الحيازة له ولمن عداه وللمرجع المعين المذكور وذلك محفافه المكرم محمد الانكي شهد على من ذكر على نحو ما فيه وسطر في أحواله الجايزة شرعا وعرفه بتاريخ أوائل شعبان المبارك عام عشرين ومائتين وألف.

ملحق رقم 2 : تصفية تركة

الحمد لله هذه نسخة رسم واحد ينقل هنا لضرر الشركة وشغبها نصه الحمد لله بعد أن توفي وصار إلى عفو الله وغفرائه المرحوم محمد بلك باشي الحقماقجي كان بن عبد الله عن أولاده وهم الشاب محمد وقامير المالكين امرانفسهما وحسين المستقرين إلى نظر جدهما للام وهو المعظم والي اياباشي واحمد وفاطمة المستقرين إلى نظر المعضم حسين الانكشاري بن محمد التركي كلاهما بالتقديم الشرعي ممن يجب........صحت الفريضة بينهما من عشرة اسهم لكل واحد من محمد وحسن وحسين أحمدا سهمان اثنان ولكل واحدة سهم واحد تلك الجملة وخلف الهالك المذكور موروثا عنه جميع الثلث الواحد شياعا من جميع الدار الكاينة قرب جامع المرحوم السيد احمد بن سلام الشهيرة بدار الديلاج قوم الثلث المذكور بتقديم من له معرفة وخبرة بذلك وهو المعلم على أمين جماعة البنائين ورفقيه المعلم عمر والمعلم محمد البناء بثمن

قدره ألف ريال واحد وخمسماية ريال من حساب أربعة آلاف. ريال وخمسماية لجميعها ... باقي الدار المذكورة على ملك الولدين محمد وقامير المذكورين حسبما بين في رسم تفاصل بشهادة أول شهديه .....

وجميع الحانوت الكاينة بالصاغة قومت بما قدره ثلاثماية ريال وخمسة وثمانون ريال وثلاث حواينت بباب عزون قرب جامع الركروك احدهن في اعتمار المكرم عبد الرحمن قنداقجي قومت بما قدره ستماية ريال والأخرى في اعتمار وزناجي قومت بما قدره مايتا ريال ثنتان وحظ في حانوت في اعتمار برادعي قوم بما قدره ماية ريال واحدة عدى ريال واحد [الكلمة غير واضحة] بيع بما قدره الف ريال واحد وخمسون ريالا ونصف الريال استرده الشاب محمد المذكور ونصف [الكلمة غير واضحة] بيع بما قدره ثلاثماية ريال وثلاثة وخمسون ريالا ونصف الريال استرده الشاب محمد المذكور اضيف الى ذلك ثمن اسبابه ومهنته المبيع دلك بسوق الدلالة على يد المقدمين المذكورين والشاب محمد وبعل قامير المذكورة وهو المعظم محمد رئيس بن عبد الله بما تجمل من اثمان الجميع ما قدره اربعماية ريال وثلاثون ريا تجمل من جميع متروكا الهالك مقوما و مبيعا بالإضافة ما قدره خمسة الاف ريال وثلاثماية ريال وسبعة عشر ريالا خرج من ذلك في كفن الهالك المذكور ومؤنة تجهيزه وفي اعانة وطعام الأربعين ما قدره ماية ريال واحدة وخمس وثلاثين ريالا وفي دلالة الأسباس.

وعوايد الدكان .... ما قدره أحد وعشرين ريالا ونصف الريال وفي دين على الهالك لجماعة الجقماقجية ما قدره ماية ريال واحد وفي دين للبنت قامير المذكورة ماية ريال واحدة وسبع وخمسين ريال ونصف الريال، وفي دين عليه لولديه محمد وقامير ترتب عليه من متورك أمهما ما قدره خمسماية ريال وفي دين عليه لخوجة البنجك ثلاثون ريالا وفي دين عليه للولية عزيزة ماية ريال واحدة وفي دين لابن القيسي الخياط ثلاثون ....وفي

قيمة سكنى التزم الهالك المذكور لصهره محمد رئيس حين تزوج ابنته قامير المذكورة مدة الزوجية بينهما حسبما بين في رسم ما قدرهماية ريال واحدة واثنان وسبعون ريالا وفي أجرة مقوم الأملاك المذكورة ست ريالات وفي أجرة كتب وفي ديون متلاقطة وضروريات احتيج إليها ما قدره خمس وأربعون ريالا تجمل من جميع الخارج المذكور بالإضافة ما قدره ألف ريالا واحدة وثلاثماية ريال وستون ريالا اسقط الخارج المذكور من المتجمل المسطور بقي للقسم بين من ذكر ما قدره ثلاثة آلاف ريال وتسعماية ريال وثمانية وخمسون ريالا قسمت بينهم على حسب فريضتهم ناب كل واحد الشاب محمد وحسن حسين واحمد المذكورين ما قدره سبعماية ريال .بموحدة وتسعين ريالا.....................وناب كل واحدة من قامير وفاطمة المذكورتين ما قدره ثلاثماية ريال وخمسة وتسعون ريالا ونصف الريال تجمل للمحجورين حسن وحسين المذكورين سوية بينهما واعتدالا ما قدره ألف ريال واحدة وخمسماية ريال واثنان وثمانون ريالا أخذ لهما حاجرهما المعظم ولي يباباشي ....والريالات المذكورات فيه فضية مثمنة دارهم صغارا شهد عليهم في ذلك في أحواله الجايزة شرعا وعرفهم بتاريخ اوايل شوال المبارك من عام ثمانية وعشرين وماية وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام....

عمر بن بلقاسم وفقه الله .بمنه — ومحمد بن قدواش وفقه الله .بمنه

الإمضاء — الإمضاء

ملحق رقم 3 : اعتراف بدين

الحمد لله هذه نسخة رسم اعتراف ينقل هنا للحاجة إليه وللسفر به نص أوله الحمد لله بالمحكمة المالكية اشهد المكرم الحاج عبد الكريم بن الحاج عبد السلام الرافعي به عرف التيطاوني نسبا شهيد به على نفسه أن عليه وبماله وذمته للمكرم الحاج محمد بن السيد محمد بوشمايم ما قدره ألف ريال واحد وخمسة وخمسون ريالا كلها فضة مثمنة دراهم صغار ترتب جميع العدد المذكور له عليه من ثمن قماش ابتاعه منه واعلق ثمنه بذمته بذكره واقراره له بذلك الترتب التام يؤدي له جميع العدد المذكور بمضي عامين اثنين آتين من التاريخ لابراءة له من ذلك إلا بالواجب شرعا.

شهد عليه بذلك و هو بالحالة الجايزة شرعا وعرفه بتاريخ وطولع في ذلك الامام و هو السيد محمد بن أحمد ابن الحفاف به شهر وسدده فوافق على جميع ذلك بتاريخ اوايل شهر رجب الفرد الأحب الذي هو من عام تسعة عشر ومائتين والف الحاج محمد ابن الصديق وفقه الله بمنه وابراهيم بن الشاهد وفقه الله بمنه. انتهت قابلها بأصلها المنقولة منه فالقاهما نصا سواء من حقق المقابلة بينهما والتصحيح كما يجب وعلى صحة المقابلة فقط قيد بذلك شهادته هنا بتاريخ أواخر ربيع الثاني عام اثنين وعشرين ومائتين وألف.

الإمضاء الإمضاء

ملحق رقم 4 : عقد عتق

الحمد لله عتق المعظم المحترم السيد حسين باشا كان(*) على لسان خديمة يوسف بن عبد الله جميع عبده المسمى سالم الكبير ونعته القامة والأطراف عربي اللسان.

عتقا ناجزا أطلقه من حبل الرق والعبودية والحقة بحراير المسلمين فيما لهم وعليهم يذهب في بلاد الله حيث شاء لا سبيل لأحد من خلق الله عليه عدى سبيل الولاء لمن حكمت به الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى تحية. قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم أن الله يجزي المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين.

شهد عليه بذلك وهو بالحالة الجايزة شرعا وعرفه وطوالع في ذلك الشيخ الإمام (الزخرفة تحول دون قراءة الاسم).

وسدده فوافق على جميع ذلك بتاريخ أواسط محرم الحرام الذي هو من عام ستة وأربعين ومائتين وألف.

الإمضاء الإمضاء

(*) يتعلق الأمر بالداي حسين باشا آخر دايات الجزائر .وواضح من عبارة حسين باشا كان وكذا من تاريخ تسجيل العقد بالمحكمة المالكية أن عملية العتق تمت بعد مضي بضعة أيام عن تاريخ الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر وتنحية الداي من منصبه 1-21 جويلية 1830.

نموذج من أوراق المخالفات

نموذج من عقود المحاكم الشرعية



النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية
من خلال المؤرخين الفرنسيين
نيكولا دي نيكولاي والراهب بيير دان

حسن أميلي
كلية الآداب – المحمدية

تكتسي المؤلفات التي تتناول تاريخ أقطار شمال إفريقيا العثمانية، أو تاريخ المغارب والمدونة بأيادي أجنبية أهمية بليغة في تعزيز معطيات المصادر المحلية، بما تقدمه من وجهة نظر خاصة تسمح للمؤرخ بتحقيق المقابلة وضبط المعلومات وتمحيصها، وبالتسلح بموضوعية أدق عند تصديه للبحث التاريخي، وبالأساس حينما يتعلق الأمر بموضوع يرتبط بالتنظيمات الإدارية والعسكرية، بفضل ما تتسم به من تصور دقيق للعين الراصدة للآخر، بالتفاصيل الأشد تدقيقا من طرفها لما تعتقده جديدا أو غريبا في نظرها، وأساسا لكونها إنما تقوم في الحقيقة بدور استخباراتي وتجسسي على خصوصيات الآخر، الأمر الذي يوفر للباحث المؤرخ كنـــزا من المعطيات تتمم أحيانا ما يمكن أن توفره الوثائق والمؤلفات المحلية، تسلط أحيانا أخرى الضوء على المجالات المهملة من قبل المؤرخين المحليين، وخصوصا حينما يتعلق الأمر بالمراكز الهامشية التي تتوارى في الكتابات المحلية للقرنين 16 و17م في زوايا النسيان قدر ابتعاد هذه المراكز عن دوائر السلطة المركزية والأحداث الكبرى كما هو الشأن بالنسبة للولايات المغاربية العثمانية المفصولة قاريا عن العاصمة إستانبول.

ومن هذا المنطلق يعتبر كتابا **"في إمبراطورية سليمان القانوني"**[1] للجغرافي الفرنسي نيكولا دي نيكولاي (*Nicolas de Nicolay*)، و**"تاريخ باربايا وقراصنتها"**[2] للراهب بيير دان (*Pierre Dan*)، من بين المصادر الهامة بالنسبة للقرنين 16 و17 للأقطار المتوسطية التابعة للإمبراطورية العثمانية

(1) Nicolas de Nicolay, : «*Dans l'Empire de Soliman le Magnifique* (1576)» – Présenté et annoté par M. Ch. Gomez-Geraud et S. Yerasimos – Presse du CNRS – s.d.

(2) Pierre Dan, : «*Histoire de Barbarie et de ses corsaires*» - Paris, 1649.

عموما، وللمغارب العثمانية بصورة خاصة، ليس لكون هذه الفترة قد تميزت بالندرة في التأليف التاريخي في عموم شمال إفريقيا فحسب، ولكن أساسا لاعتبارهما مصدرين تاريخيين قدما بشكل استخباراتي – عن قصد أو بدونه – معلومات مستفيضة عنيت باستكشاف الأحوال، في الولايات المغاربية، وبطبيعة مؤسساتها الإدارية والعسكرية، وخاصيات مكوناتها وكيفيات تسييرها، وهو المجال الذي يشكو من قصور واضح لدى المؤرخين المحليين.

وللتعريف بالمؤرخين المذكورين، فإن نيكولا دي نيكولاي فرنسي من مواليد إقليم دوفينيا سنة 1517، اشتهر برحلاته المتعددة كعسكري وجاسوس وجغرافي انطلاقا من سنة 1542، وواصل أسفاره طيلة ستة عشر سنة في رحلات متعددة أهلته للاطلاع على أحوال الإمبراطورية العثمانية بمشاركته أولا في أسطول فرانسوا دوبوربون الذي وجهه الملك فرانسوا الأول (1543) لمحاصرة مدينة نيس، مدعوما بقوات خير الدين بارباروس، ثم باستغلاله ثانيا لخبراته كجغرافي وكخرائطي حيث رافق سفير بلده لدى الباب العائلي غابرييل دارامون[3] (*Gabriel de Luels Sieur d'Aramon*) في ماي 1551 بمهمة تعزيز التحالف الفرنسي – العثماني وإقناع سليمان القانوني بإرساء أسطوله البحري القوي في الحوض الغربي المتوسطي بإحدى المراسي التابعة لجنوة التي كان الملك هنري الثاني يتفاوض بشأن وضعها تحت تصرفه (تواكب هذه الفترة استعداد سنانا باشا لمهاجمة طرابلس الخاضعة لفرسان مالطا). فكان دي نيكولاي ضمن سفارة دارامون باعتباره رساما ماهرا وملاحظا دقيقا، مما مكنه من زيارة جزائر حسن باشا ضمن السفارة، ثم الجزر المتوسطية الوسطى، وطرابلس العثمانية، ثم جزر البلقان، وصولا إلى القسطنطينية، ودوّن في سفارته هاته ملاحظاته حول طبيعة المناطق التي زارها وملامحها العسكرية والحضارية والدينية. وقد حصل من ملكه في مارس 1555 على الترخيص بطبع كتابه، ولم يتمكن من تحقيق ذلك إلا في فاتح شتنبر 1567 بليون.

(3) أنظر ترجمته وطبيعة مؤلفه في : – 27 -9 de Nicolay .*Op.Cit* - p.

أما الراهب بيير دان، فهو الآخر فرنسي الأصل والنشأة، ومن المرجح أن يكون مولده في السنوات الأخيرة من القرن 16م أو في مطلع القرن الموالي. وقد انخرط في سلك رهبان منظمة الثالوث الأقدس وافتداء الأسرى (*Ordre de la Sainte Trinité*) المعروفين عاميا ب"الماتوران" (*Mathurins*)، وأهَّله علمه وتجربته ليشغل مرتبة مدير ورئيس لدير المنظمة ببلدة شيل (*Schell*) الفرنسية على عهد الملك لويس الثالث عشر، وبهذه الصفة شارك ضمن بعثة منظمة الثالوث الأقدس في رحلة الافتكاك بشمال إفريقيا من أجل افتداء الأسرى الفرنسيين بالجزائر وتونس. ثم تقلد مهام إدارة ورئاسة دير المنظمة المنشإ بالقصر الملكي فونطين – بلو (*Fontaine - bleau*)، ليصبح في النهاية الراهب المقرب من الملك لويس الثالث عشر. ومن المرجح أن يكون هذا الارتقاء قد تم قبل إنجاز كتابه في طبعته الأولى سنة 1636. وبتلك الصفة ظل على رأس الدير المذكور في عهد الملك الجديد لويس الرابع عشر، حيث سيكون في موقع متميز أهَّله لمتابعة مختلف رحلات زملائه رهبان منظمة الماتوران إلى شمال إفريقيا لافتداء الأسرى، وخاصة رحلات 1638، و1641، و1643، و1645، و1648[4].

* موقع الجند في إدارة الولايات :

لقد اعتمدت القسطنطينية منذ البداية في تسييرها للأقطار المغاربية على الجند، اعتبارا لكونها شكلت نقطة تماس مع الخصم المسيحي، ولأنها في الأساس اتخذت كقواعد ومنطلقات للصراع ضده من أجل تكريس النفوذ في الحوض المتوسطي. ومن ثم كان الجند بما يمثله كذراع رئيسي للقسطنطينية في كنس الوجود المسيحي على سواحل شمال إفريقيا والحوض الغربي المتوسطي، يحظى حسب الراهب دان "بدرجة عالية من التقدير في أوساط أهالي الجزائر، إذ لا يبلغ

---

(4) أنظر ترجمته وخصوصيات مولفه في : بيير دان "تاريخ باربا ريا وقراصنتها" تعريب حسن أميلي – المجلة التاريخية المغاربية – مؤسسة التميمي – العدد 106 – تونس فيفري 2002. ص ص.174-176.

أحد هذه الحظوة ما لم يكن جنديا، رغم أن الساميين من أولئك الضباط هم في الغالب رجال حرفة كإسكافيين وحدادين وغيرهم. كما لا يوجد من يتجاسر على ضرب فرد من هؤلاء الجنود ما لم يكن مثلهم، وما لم يكن راغبا في بتر يده عقابا على جريرته، إذ تجدر الإشارة إلى عدم خضوعهم أبدا لأحكام القضاة أو الحكام المدنيين، وإنما للأغا فقط أو كاهيته الذي هو نائبه"[5].

وهذا التقدير الذي اكتسبه الجند قد تطور مع الزمن ليصبح قوة سياسية متحكمة في مسار السلطة بالولايات المغاربية، على غرار التطور الذي عرفته سلطة الانكشارية في القسطنطينية ذاتها، كما عبر عن ذلك دي نيكولاي: "بحكم قوتهم ونفوذهم الطاغي في الإمبراطورية، أصبح تنصيب الأباطرة الأتراك خاضعا لتوجيههم ووفقا لرغبتهم، حيث كان التنصيب والإبقاء عليه يتم حسب درجة استجابة الأباطرة لمطامحهم وامتيازاتهم المالية والترابية (الإقطاع) تحت طائلة العزل أو القتل"[6]. وبالتالي واكب النفوذ السلطوي لانكشارية المركز احتكار نظرائهم في الولايات المغاربية لمختلف القرارات، مستغلين بعدها عن القسطنطينية وخوف سلطاتها - بناء على ذلك - من دفع تلك القوات إلى الاستقلال عنها تماما كما عبر عن ذلك دان : "وما يدفعهم إلى هذا الاطمئنان هو معرفتهم بعدم حرصه على التخلي عنهم لأسباب خاصة بالدولة، لأنهم حسب زعمهم هم حصن إمبراطورية الترك بباربارية أمام قوة المسيحيين. وما يمكن أن يلاحظ من ذلك حسبما يبدو لي هو مقدار غرابة ووحشية آثار الجشع عندما يتحكم في قوم شرس وجاهل مثل هذا"[7].

إن هذا الواقع لم يكن قائما من قبل في عهد الباشوات الأوائل، وإنما تدرج زمنيا مع استتباب أهمية قوات الانكشارية في الحفاظ على الولايات وفي توسيع نطاق نفوذها، وفي تحصيل جباياتها، ومن ثم إحساسها بالدور المحوري

(5) دان، نفسه، ص 269.

(6) De Nicolay, *Op. Cit* – p 158.

(7) دان، نفسه، ص 279.

الذي تلعبه في تكريس السلطة العثمانية، يقول دان : "في زمن سيادة عروج بارباروس على هذه المدينة وخلافة أخيه له حكما معا بصورة مطلقة، بيد أن شكل التسيير هذا تغير في أوساط رجال الجزائر منذ أن بعث إليهم السلطان الأعظم بالباشوات أو الولاة، الأمر الذي كان ينجم عنه في بعض الأحيان إقدام الجند على الثورة وإقرار البعض وطرد البعض الآخر، مما لم يجد معه السلطان حيلة خشية إثارهم وصرفهم عن طاعته تماما. إن هذا هو السبب، إذ بحكم معرفته الجيدة بطبيعة أولئك الباربارين والاضطرابات التي يمكن أن يخلقوها له إذا ما جابههم بالعنف، يكتفي من جهته بإرسال باشا يمثل شخصه، ويتخذ فقط احتياطاته لئلا يتم شيء يعارض مصلحة جلالته"[8].

ونتيجة لهذا الوضع الجديد، لم يعد بمقدور الباشوات المعنيين من طرف السلطة المركزية سوى الإقرار بالأمر الواقع، ومسايرة الوضع السياسي الذي لم يعد يجعل منه الحاكم الفعلي والممثل الحقيقي للسلطة المركزية، وإنما مجرد رجل تنفيذ لما تقرره قيادة الجند العامل داخل كل ولاية، ومن ثم "لم يكن في مقدوره التقرير إلا بمشورة قواد الجند، ولا حتى التواجد بالديوان أيضا ما لم يتم استدعاؤه"[9].

وإذا كانت هذه الصورة مستقاة من الوضع بالولاية الرئيسية : الجزائر، فإن الأمر قد انطبق أيضا على الولايتين الأخريتين تونس وطرابلس، وفي ذلك يقول دان بخصوص تونس : "منذ بضع سنوات قام الانكشارية وجنود الراتب (...) وقد اعصوصبوا ضد الباشوات بانتزاع السلطة المخولة لهم، محتفظين لهم بالشرف فقط وواجب أداء الراتب للانكشارية. وتبعا لذلك، أقاموا ديوانهم، أو مجلس ولاية على شاكلة ديوان الجزائر، وقاموا بالشيء نفسه بالنسبة لسلطة الجند"[10].

---

(8) دان، نفسه، ص 265 – 266.

(9) دان، نفسه، ص 266.

(10) دان، نفسه، ص 163.

لقد أضحى الديوان يلعب دور المجلس التشريعي والتسييري للولايات العثمانية، وتحولت إدارتها من صبغتها المدنية بسياسة القسطنطينية بشكل لصيق إلى صبغة عسكرية أكثر استقلالية، يتحكم فيه ضباط الجند وفق نظام تمثيلي، وبمطلق الصلاحيات في تسيير الشؤون الداخلية والخارجية[11]. ويقدم لنا الأب دان تعريفا لطريقة انعقاد هيئة الديوان وفترات عمله الأسبوعية : "إن الديوان بحصر المعنى هو مجلس الولاية سواء بالنسبة للمدينة كما لعموم المملكة، وهو يتألف من كافة ضباط الجند، وينعقد أربع مرات في الأسبوع، أي في السبت الذي هو اليوم الرئيسي للديوان، وفي الأحد والاثنين والثلاثاء، اليوم الأول في قلعة القصبة، والأيام الثلاثة الأخرى في القاعة الكبرى لمنـــزل الباشا. وهذا بنفسه ورغم مكانته ليس بوسعه الحضور ما لم يتم استدعاؤه من طرف الديوان بواسطة شواشه أو حجابه الذين يتوجهون فورا إلى مستقره لإعلامه بذلك"[12].

لقد انطلقت بوادر تغيير نظام السلطة في الولايات منذ هزيمة القوات العثمانية في معركة ليبانطو، التي يمكن اعتبارها نقطة فاصلة في العلاقات بين السلطة المركزية ومراكز نفوذها في شمال إفريقيا، وتكرست تماما في أواخر القرن 16، ويقدم لنا دان صورة دالة على ذلك من خلال نموذج الجزائر بقوله: "يمكن القول إذن أنها الآن ولاية تبث في الأمور باستقلالية عوض الباشوات والبايلربايات الآخرين المشرفين على أقاليم إمبراطورية الترك، باستثناء ولايتي تونس وطرابلس الباربارية أيضا، مدينتا القراصنة اللتان هما تحت السلطة المطلقة للانكشارية. هكذا ومنذ أن قام جند الجزائر بالتحكم المطلق في

(11) تطورت هيئة الديوان في طرابلس عن المجلس الاستشاري الذي كان يساعد الباشا سلفا، وهي هيئة استشارية مشكلة من قاعدة انتخابية مكونة من الضباط والأغوات الأكفاء، وتختار من بين أفرادها هيئة تنفيذية تنتخب الداي رئيسا لها لفترة محددة لا تتعدى نصف سنة نظريا. ويتكلف الديوان بتسيير كافة الأمور المدنية والعسكرية وأمور الحرب، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتحديد ميزانية الولاية والسياسة الجبائية وفق ما تقرره الأغلبية، كما كان صاحب الصلاحية في تعيين مباشري المناطق والمحافظات والسعاة. انظر : كزستانزيو برنيا : "طرابلس من 1510 إلى 1850"، ترجمة خ. التليسي، دار الفرجاني، طرابلس 1969، ص ص. 104-105.

(12) دان، نفسه، ص 271.

السيادة، لا يتم فيها أمر إلا بإذن صريح منه، حيث يتحدث دوما في البيانات والمراسيم الصادرة عنه بعبارات الاستعلاء التالية : نحن كبار وصغار الجند القوي والمنصور لمدينة الجزائر وعموم مملكتها عزمنا وقررنا...الخ"[13].

ويقدم لنا الراهب دان صورة دقيقة عن الفعاليات المكونة لهيئة الديوان، وحجم سلطتها في مداولاته :

1- **الأغا** : رئيس هذا المجلس وكافة الجند، وهو يجلس في الصدارة بصفته رئيسا، ويعرض كل ما يجب وضعه رهن التداول للتقرير فيه خلال الاجتماع، بحيث إذا ما تم استدعاء الباشا إلى الديوان فإنه يدلي فقط برأيه مثل الباقي، وليس في مقدوره إتمام شيء بسلطته.

2 - **الكاتب** : أو سكرتير الديوان، وهو الذي يدون كل ما تقرر فيه، ويحتفظ بذلك في سجل.

3 - **الأربعة وعشرون أغا- باشي** : وهم ضباط الجند الأقرب رتبة من منصب الأغا، ويتخذون أماكنهم في نفس الساحة على طول رواق حيث لكل منهم مقامه حسب أقدمية قبوله في الرتبة.

4 - **البولوكباشي** : الذين بإمكانهم التعبير عن رأيهم والإدلاء بصوتهم مثل الآخرين.

5 - **الأوداباشي**، وأحيانا أيضا المنـــزول أغوات الذين يتم استدعاؤهم حينما تكون هناك قضايا هامة للولاية يجب الحسم فيها.

6 - **شواش الديوان** : وهؤلاء بحكم مسؤولياتهم يُدعَوْن من أجل تنفيذ أوامر وطلبات هذا المجلس المتألف عادة من أزيد من سبع أو ثمانمائة شخص، لأن ضباط الجند السامين يجتمعون فيه، وكافة المتواجدين من بينهم بالمدينة اعتادوا حضور اجتماعاته، وهو ما يجعل الديوان يضم أحيانا أزيد من ألف وخمسمائة شخص، خصوصا عند حضور جميع الضباط والمترول أغوات

(13) دان، نفسه، ص 266.

والأوداباشي أيضا. ويشكل هؤلاء مع البولوكباشي العدد الأكبر من مستشاري الدولة والضباط، ويشاركون قياما وسط الساحة كل في مقامه"[14]. فيما تميز ديوان انكشارية تونس عن نظيره الجزائري بتقلص عدد أعضائه من الضباط، الذين حصرهم الأب دان في : "الأغا وكاهيته أي نائبه، واثنا عشر أوداباشي الجند، وأربعة وعشرون بولوكباشي كلهم من القدامى، وكاتبان، وستة شواش، بدل ذلك العدد الوفير غير المناسب من الضباط الموجودين بديوان الجزائر"[15].

*** النظام الهرمي للجند :**

لم يكن النظام العام لانكشارية الولايات يختلف كثيرا عن النظام الأصلي للقوات المركزية الذي قدم نيكولاي بخصوصه صورة دقيقة حيث يقول في شأنه : "يوزع إلى العشرات والمئات والآلاف. وكان لكل عشرة من الانكشارية لواؤهم أو خيمتهم، وعلى رأسهم قائد يدعى أودا – باشي يشرف على توزيع المهام بين أفراد فرقته من حراسة وحطب وطبخ ورفع العلم...الخ، وبهذا النظام كانوا يعيشون في أخوة وتآزر. بعد الأوداـ باشي يأتي البولوكباشي، قواد المائة، ثم الكاهية قائد الألف، وفوق كل هؤلاء القائد الأعلى للانكشارية : الأغا، الشخصية ذات السلطة الواسعة والأجل احتراما. وكل هؤلاء القواد يركبون الخيل، وبألبسة وتوابع مختلفة عن الانكشارية"[16].

وقد كان الترقي في سلم مراتب الانكشارية يخضع لنظام صارم مبني على جرأة الجندي وجسارته وكفاءته العسكرية بعيدا عن أي شكل من أشكال الوساطة أو التوصية، مقابل العقاب في حق المقصرين في مهامهم[17]

---

(14) دان، نفسه، ص 271-272.

(15) دان، نفسه، ص ص. 163 - 164.

(16) De Nicolay, *Op. Cit* , p 157.

(17) لقد خولت لقادة الانكشارية ترقية العناصر النشيطة من الانكشاريين، وبنفس الوقت طالبت بتطبيق النظام بحذافيره تجاه العناصر المخلة، لأن الإخلال حتى البسيط أو الثانوي كان يعتبر في قانون الانكشارية من أكبر الذنوب. انظر عزيز سامح إلتر : **"الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا"** – ص 135.

"فكان ذلك – حسب دي نيكولاي– دافعا ليحرص كل واحد منهم على الإتيان بصنيع عسكري باهر أمام الجميع ليقدر له ذلك، وعليه يعولون كثيرا في تحديد مصائرهم سلبا أو إيجابا"[18].

ويؤكد الأب دان هذه الشهادة بقوله : "إن ما يمنحهم بكل تأكيد مزيدا من الشجاعة هو أنه بإمكان أقلهم الارتقاء (...) ليصير قائدا بهذا الجند، لكونهم يسمون درجة درجة، ومن وظيفة إلى أخرى حتى بلوغ رتبة الأغا دون أدنى محاباة أو اعتبار بمستطاعه تعديل هذا النظام"[19].

ويقدم لنا دي نيكولاي بعض مراتب الضباط وفصائل الجند ورواتبهم في القرن 16 على النحو التالي :

* **البولوكباشي قواد المائة** : كان راتبهم يصل حتى إلى ستين قرشا في اليوم، وهم يمتطون الخيول، وعند تقدمهم في السن كانوا يحالون على الإشراف على تنظيم حراسة القلاع والحصون[20].

* **الأغا، أو القائد العام للانكشارية** : كان راتبه اليومي يصل إلى ألف قرش في اليوم وعلى منحة سنوية بستة آلاف دوكا، وكان يحصل على خمسة أقمشة حريرية مذهبة في السنة، وفي خدمته شاوش بمرتبة مساعد، بمرتب مائتي قرش في اليوم ومنحة سنوية تبلغ ثلاثين ألف قرش، فضلا عن انكشاري يازيجي بمهمة كاتب ديوان الانكشارية براتب يومي يصل إلى مائة قرش في اليوم.

* **السلاق، أو الرماة** : ويعني هذا المصطلح الأعسر أو الأيسر (وربما ذلك للدلالة على موقع القوس في أيديهم اليسرى). وهم عبارة عن فرق انكشارية خاصة تتألف كل منها من حوالي ثمانين رام ماهر، وكانت أدوراهم تتلخص بالدرجة الأولى في تشكيل الحرس الخاص للسلطان في القسطنطينية

(18) De Nicolay, *Op. Cit*, p 157.

(19) دان، نفسه، 268.

(20) De Nicolay, *Op. Cit*, p 162.

ولكبار رجال الدولة في المركز وفي الأقاليم الرئيسية. وقد كان اختيارهم يتم من بين الرجال الأشداء الأكفاء من الانكشارية باعتبارهم نخبة النخبة، وكان تجهيزهم العسكري يتمثل في السيف والقوس المذهب والجراب المطهم، وكان راتبهم اليومي يتراوح بين 12 و15 قرشا.

* **البياك، أو الغلمان** : وهم في الأصل غلمان اصطفاهم السلطان لخدمته بعدد أربعين نفرا من الفرس، وكان كل واحد منهم يتلقى راتبا يتراوح بين ثمانية وعشرة قروش. وقد أصبح من مهامهم أيضا القيام بنقل مراسلات السلطان الخاصة إلى وزرائه ونوابه في الأقاليم[21].

فيما يعطينا الأب دان في القرن 17 صورة أكثر تفصيلا عن مراتب الانكشارية من القاعدة إلى القمة حسب الآتي :

1 - **اليولداشي** (*Ioldachis*) : جنود وانكشارية عاديون يسموهم يولداشي. وبعد مكوثهم برهة من الزمن يصبحون في رتبتهم اللاحقة بيكيلار (البياك؟) (*Biquelard*)، بمعنى طباخو الديوان، وهي الدرجة الأولى لبلوغ المراتب الكبرى اللاحقة. وهؤلاء البيكيلار هم من في القصور والحاميات والمعسكرات والقوات يسهرون على تقديم الطعام والشراب للضباط والرئيسيين لهذا الجند.

2 - **الأوداباشي** (*Odabachis*) : من مرتبة البيكيلار والطباخين يصبحون أوداباشي، أي عرفاء السرايا أو قواد بعض الكوكبات التي عدد جنودها غير محدد، لأنها تتألف أحيانا من عشرة جنود وأحيانا أخرى من عشرين، يتلقى هؤلاء شهريا ستة دوبلات كراتب في انتظار ارتفاعه كما ذكرنا سلفا. وهم يحملون كعلامة على رتبتهم قبعة كبيرة بعرض نصف قدم تتدلى فوق ظهورهم لأزيد من نصف قدم طولا، مع ريشتي نعام طويلتين.

(21) De Nicolay, *Op. Cit*, pp. 168-165.

3- **البولوكباشي** : من وظيفة الأوداباشي يرتقون إلى مرتبة البولوكباشي أو النقباء، الذين يعرفون بقطعة من النحاس المذهب يضعونها فوق العمامة على هيئة هرم، مع ريشة عالية.

4 - **أيا- باشي** (*Ajabachis*) : من مرتبة البولوكباشي يصبحون أيا- باشي، والذين ليسوا إلا ثمانين، وبمثابة ضباط الديوان.

5 - **الأغا أو قائد الجند** : من مرتبة أيا- باشي يرتقون إلى مرتبة الأغا، الرئيس أو القائد العام لجميع القوات، ولا يمكنه أن يظل في هذا المنصب إلا شهرين على الأرجح، وأحيانا أخرى يتم استبداله خمس أو ست مرات في يوم واحد حينما يقدر الديوان عدم أهلية القائم به. فقد وجدت نفسي به ذات مرة وعاينت استبدال ثلاثة أغوات خلال ربع ساعة. لكنه رغم تعاستهم هذه كان لهم على الأقل شرف الصدارة داخل الديوان، ولو أنهم في بعض الأحيان لا يتم تنصيبهم في مقام الأغا ولا يعينون بتلك الصفة. وفي هذه الحالة يضطر الباشا إلى منح كل واحد منهم سترة أرجوانية[22].

6 - **مترول أغا** (*Mansoulaga*)[23] : بعد منصب الأغا يشغلون مركز مترول أغا، أي مثل ما كان يلقب به قدماؤنا من طرف الديوان أمراء الجيش (*Emeriti Milites*)، لأنهم ليسوا ملزمين آنذاك بأية زمرة من الجنود، ولا يتوقفون طيلة حياتهم مع ذلك على تلقي رواتبهم التي هي أربعين دوبلا تقريبا، المعادلة لعشرين ليرة من عملتنا ؛ حيث إذا ما رغب الديوان في اختيار رئيس أو قائد للمعسكرات أو للقوات يأخذه عادة من بين المترول أغوات، لأنهم رجال خبرة وبراعة في القتال[24].

---

(22) دان، نفسه، ص 268.

(23) يلقب أساسا الباش أغا، أي كبير الأغوات.

(24) دان، نفسه، ص 269.

وباعتبارهم كانوا من جنود الراتب، لم تكن أجورهم متساوية ومتراوحة حسب قيمة كل فرد، بين أربعة وثمانية قروش في اليوم، تؤدى دوريا كل ثلاثة شهور قمرية[25].

ومع تطور موقعهم في ولايات شمال إفريقيا وسيطرتهم عليها، تطورت هذه الأجور، وأضحت أربعة دوبلات شهريا قابلة للزيادة حسب المهام الموكولة إليهم. ويقدم الأب دان صورة عن ذلك قائلا : "وإذا ما تعلق الأمر بتجنيد أحد ما (...) تقتضي العادة التوجه لمقابلة الأغا قائد الجند، أو العقيد أو القائد العام، رفقة كاتب الديوان، اللذين يأخذان أسماء أولئك المجندين ويدونانها مباشرة في سجل الرواتب التي هي أربعة دوبلات[26] شهريا (...)، وعلاوة على ذلك لهم مؤونة يوميا من أربع خبزات بفلسين (***Liards***) من عملتنا للوحدة ؛ وإذا ما أصبحوا متزوجين لا يحصلون على الخبز، ويمكنهم الإقامة مع عائلاتهم في المدينة. يرتفع هذا الأجر دوبلا واحدا كل شهر بحسب المرات التي تصادف وجودهم ضمن القوات المتوجهة لاستخلاص الجبايات والضرائب من المغاربة : أو لدى ورود باشا جديد، وأيضا كلما ازداد مولود ذكر للسلطان الأعظم هكذا يرتقي مثل ذاك الراتب إلى حدود أربعين دوبلاً في الشهر دون أن يتمكن الآن من تجاوز ذلك حتى بالنسبة للضباط"[27].

لقد كان التجهيز العسكري العام لأغلب جند الانكشارية يتمثل في سيف وخنجر وفأس صغيرة في حزامهم،[28] ويستخدمون أيضا قربينة يجيدون استعمالها. ويحمل بعضهم الآخر المزاريق والعنـــزات[29]. "وحتى يبدو – حسب دي نيكولاي – أكثر جبروتا وعنفا على مستوى سحناتهم كانوا يحلقون لحاهم، بمقابل ترك شواربهم تنمو فوق مستوى شفاههم بطول وكثافة وتشوكا. لقد كانوا يحلقون ما بقي من رأسهم بما في ذلك هاماتهم باستثناء

---

(25) De Nocolay, *Op.Cit*, pp. 157-158.

(26) الدوبل : لعله الدبلون (Doblon) العملة الإسبانية القديمة، وهي ضرب من الدينار قيمته ستة عشر ريالا.

(27) دان، نفسه، ص 267.

(28) أسلحة بيضاء شبيهة بالمناجل.

(29) رماح قصيرة.

نذيفة صغيرة في قمة الرأس، حيث بهذه السحنة يبدون مفزعين وبشعين"[30].
وقد ظلت البندقية والسيف هما السلاحان اللذان تعودوا على حملهما خلال القرن 17 عند خروجهم للحرب أو للحملات أو للقرصنة.

وقد كانت مستقراهم بثكنات خاصة بهم عبارة عن منازل جميلة تسمى قصوراً أو فنادق، ويتوفر بها الانكشارية على غرف لكل ثمانية أفراد[31].
"ورغم كثرتهم العددية فإنهم مع ذلك – حسب الأب دان – نظيفون جدا بحيث لا ترى في غرفهم أية أوساخ. وحقيقي أنه يوجد عدد كبير من عبيد الديوان مكلفون بالسهر على نقاوتها، مع ما للأتراك في ذلك من اهتمام خاص بنظافة مساكنهم"[32].

*** فصائل وأجناس الجند :**

تتألف القوات العثمانية المرابطة بالولايات المغاربية العثمانية من أتراك أصليين قادمين من الشرق، وبعض القادمين من المدينة والنواحي الذين يلقبونهم القولوغلية، أي أبناء البلد ؛ فضلا عن علوج من مختلف الجنسيات من اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين والفلامنكيين والإنجليز والألمان وغيرهم[33].
"وما هو جدير ذكره – حسب ملاحظة دان – عن هذا الجند هو أنه فضلا عن تنوع عناصره فإن النظام يجعلهم منضبطين جيدا إلى درجة عيشهم مجتمعين في وفاق كبير، ودون الخصام إلا لماما"[34].

لقد تأسس نظام الانكشارية[35] في البداية من طرف مراد الأول، السلطان السابع للأتراك (1358-1389)، وتزايد عدد أفراده في عهد ولده وخليفته محمد الفاتح، حتى وصل زمن دي نيكولاي إلى 12.000 انكشاري،

---

(30) De Nicolay, *Op. Cit.*, p 156.

(31) دان، نفسه، ص 269.
(32) دان، نفسه، ص ص 260 و268.
(33) دان، نفسه، ص 279.
(34) دان، نفسه، ص 269.
(35) الانكشارية أو اليكجيرية كلمة محرفة عن اللفظة الأصلية ينيجري التي تعني الجند الجديد.

وناهزوا في زمن الأب دان 30.000 فردا[36]، وهم يمثلون العمود الفقري للجيش العثماني وقوته الضاربة.

وهذا النظام في الأصل ليس ابتداعا عثمانيا، وإنما – حسب دي نيكولاي – اقتباسا عن النظم البلقانية السابقة، ويقول في ذلك : "هذا النظام في الحقيقة ليس إلا اقتباسا للكتيبة المقدونية التي كان الإسكندر المقدوني قد اعتمد عليها في توسيع نفوذه ومملكته، ويبدو أن الأتراك الذين استولوا فيما بعد على إمبراطوريته قد نقلوا عنه أيضا النظام العسكري لملوك مقدونيا الأقدمين"[37].

ويبدو أن مكونات مؤسسة الانكشارية قد عرفت تغييراً في عهد مراد الثاني حيث يشير الأب دان إلى إقدام هذا الأخير على ذلك : "آمرا بدل أن يكونوا أتراك الأصل، أن يصبح جميعهم استقبالا من أبناء المسيحيين والعلوج"[38]. ومن ثم أضحى أساس جند الانكشارية يتألف أصلا من الفصائل التالية حسبما يقدمه دي نيكولاي والأب دان :

*** العجم – أوغلان أو أبناء الجزية :**

وهم الأبناء الذين يأخذهم الباب العلي في هيئة جزية كل أربع سنوات من مناطق نفوذه في أوربا الشرقية بمقياس واحد من كل أربعة أبناء للعائلة يختاره المكلف بهذه العملية. ويصف دي نيكولاي ذلك بقوله : "لتنفيذ هذه المهمة، انتدب أكثر من مائتي مفتش، الذين لدى عودتهم إلى القسطنطينية كانوا يرافقون بعدد لا يتصور من اليافعين، كان أكثرهم وسامة يوضعون في سرايا السلطان العثماني، حيث يعتنى بهم، ويلقنون العقيدة الإسلامية، وتحت إشراف مختلف المدربين العلوج المهرة يلقنون طرق ركوب الخيل، والتسديد بالقوس، ومختلف تداريب السلاح واللياقة البدنية حتى يجعلوا منهم في أقصر

---

(36) دان، نفسه، ص 376.

(37) De Nicolay, Op. Cit ; p 156.

(38) دان، نفسه.

وقت ممكن أكثر خضوعا، وأكثر استعدادا لتحمل كل محن وأشغال الحرب، أو يلقنوهم بعض الحرف والصنائع حسب مقدراهم ومواهبهم.

لقد كان أكثر هؤلاء اليافعين قوة بدنية يبعثون إلى الأناضول لممارسة أشغال الفلاحة والزراعة والرعي في الحقول حتى يتعودوا على الشاق من الأشغال، ويواجهوا برودة الطقس وحرارته، ويمتلكوا ناصية اللغة التركية. وبعد قضاء أربع سنوات في هذا النظام يوجهون إلى القسطنطينية ويوضعون تحت تصرف أغا العجم - أوغلان باعتبارهم صغار الانكشارية، الذي يضعهم في خدمة جند الانكشارية، أو يلقنهم بعض الفنون الحربية. وبمزاولتهم في أماكن مختلفة لمهنتهم كصغار الانكشارية تتم العناية بهم ورعايتهم على نفقة السلطان"[39].

ولا يختلف الأب دان كثيرا عن هذا الوصف، مؤكدا على كونهم شكلوا القوة الضاربة في جند وحرس السلطان الأعظم، "وكافتهم من المشاة الذين يخفرونه في حملاته، قد أفادوا مرادا كثيرا وأحدثوا تطورا هائلا في جيشه ؛ حيث بواسطتهم وسع من حدود إمبراطوريته أكثر مما قام به أسلافه. ومنذ ذلك الوقت خص السلاطين العظام الانكشارية باهتمام بالغ، وهم جميعا من العلوج المسيحيين، وداوموا على ذلك الأسلوب حتى الآن"[40].

*** استبعاد المغاربة والعرب من مهام ووظائف جند الجزائر :**

لم يكن بمقدور البربر ولا العرب الخدمة في جند الجزائر حيطة وحذرا، إذ لاعتبار انتسابهم للبلد فإن الخشية من تآمرهم ضد مصلحة السلطة العثمانية القائمة كانت تجعل الأتراك والعلوج في حالة شك وتخوف دائمين منهم. وهو نفس الموقف الذي اتخذوه إزاء اللاجئين الأندلسيين. غير أنه في تونس كان الوضع مخالف نسبيا حيث يقول الأب دان : "المغاربة المدعوين بالزواويين كان بمقدورهم الانخراط في هذا الجند، ويوجد به الكثير منهم دون أن يتجاوزوا

(39) De Nicolay – *Op. Cit* – pp. 151 et 153.

(40) دان، نفسه، ص 376 .

عدد الأتراك ولا العلوج على كل حال، بهدف الحيلولة دون أن يكون ذلك وسيلة للتفوق نظرا لكونهم من البلد"[41].

* **فصيل القولوغلية :**

وإذا كان الحال هكذا بالنسبة للأهالي، فإن فصيلا آخر منحدرا منهم بشكل من الأشكال قد وجد طريقه للعمل في صفوف الجند، وإن احتل موقعاً ثانوياً فيه، ونعني بذلك فصيل القولوغلية[42]، وهي التسمية التي أطلقت على أبناء الانكشاريين من النساء المحليات، حيث كان التعريف اللغوي للقب يعني قول-أوغلو أي ابن العبد.

وقد تميز هذا الفصيل بكونه ظل على الدوام متمردا على وضعيته الدونية داخل انكشارية الولايات الثلاث، وكثيرا ما انفجرت مواقفه في شكل ثورات وانتفاضات دموية عنيفة[43] كانت كثيرا ما تجابه بالحزم والصرامة اللازمين من لدن الانكشارية. وقد قدم الأب دان شهاداته المتكررة حول قولوغلية الجزائر، ولاسيما عند إحساسهم بقوة وجودهم داخل ديوانه سنة 1629، ويقول في ذلك : "لقد كانوا في عدد كبير بين رتب ووظائف الديوان المؤلف من كافة قواد الجند، حتى (...) اعتقد في كونهم أقوياء ومتحالفين وأثرياء، رغبوا في السيادة على الجزائر حتى لا يظلوا مسيرين من طرف الغرباء الذين كان عددهم عظيما جدا داخل الديوان أكثر منهم. بناء على ذلك التصور ها قد انعقد الجمع الكبير للديوان، مؤلفا من أزيد من ألف وثمانمائة فرد. وقد عرض عليه أولا تطويق ذلك الحادث بسرعة والذي يتجه إلى اضطرام المدينة وخراب الولاية عموما، الأمر الذي لم يتم اعتماده حيث اتخذ قرار بطرد القولوغلية أجمعين من ضباط الديوان. وفي الوقت نفسه صدر إليهم الأمر بمغادرة المدينة في

---

(41) دان، نفسه، ص 164.

(42) إلتر، نفسه، ص ص. 133-134.

(43) إن تمرد القولوغلية لم يكن حكرا على ولاية دون أخرى، بل أدى إحساس هؤلاء بالدونية داخل الجند العثماني إلى تعداد محاولاتهم في مختلف الأقطار، فقد ثار قولوغلية طرابلس المدينة في أعقاب ثورة يحي السويدي (1588)، وحاولوا الاستقلال ببعض أحيائها. انظر : شارل فيرو : "الحوليات الليبية" – ص 160.

غضون يومين، ومغادرة المملكة في غضون شهر تحت طائلة قطع الرأس، مع منع كل شخص من استضافتهم في منــزله. إلى جانب هذا الأمر أضيف حظر ارتقاء أي من القولوغلية استقبالا إلى أسلاك الجند ومناصب الديوان، وهو ما تم الإعلان عنه بسرعة وتنفيذه بعد ذلك في متم سنة 1629 تقريبا.

هكذا بعد ذلك الإعلان قام عدد كبير من أولئك القولوغلية الذين لم يشاؤوا تعريض حياتهم للخطر بالتوجه إلى مواضع أخرى، وخضعوا لعسف ذلك القرار ؛ ولكنه وجد من بينهم بعض آخر ممن لم يتمكنوا من تحمل ذلك، و لم يستطيعوا العزم على مغادرة البلد تماما، واختبأوا في بعض المنازل خارج المدينة على أمل أن تتحسن أمورهم مع مرور الوقت، وأن يتمكنوا من الحصول على إذن بالعودة إلى الجزائر.

بعد مرور بضعة أشهر مع ذلك دون أن يدور الحديث عنهم للاعتقاد في ابتعادهم عن المدينة تم التعرف خلال تلك المدة على بعضهم داخل المدينة التي كانوا ينتقلون فيها متنكرين، وقد ألقي القبض عليهم بسرعة وعوقبوا بشكل نموذجي، حيث وضعوا في كيس وألقي بهم إلى البحر بنية إغراقهم"[44].

بيد أن فشل القولوغلية في ترجمة قوتهم العددية، ووضعيتهم المتميزة إزاء الأهالي إلى نفوذ سياسي وعسكري واضح، وخضوع ثوراتهم إلى الإجهاض بالعنف الشديد في مرحلة من المراحل لم يكن دافعا لهم للاستكانة والقبول بالأمر الواقع، بل كثيرا ما كانت تمرداتهم تتجدد في أقرب فرصة ممكنة، دون مبالاة بالمصير الذي قد يطولهم مجددا. ويتقدم دان بشهادته في هذا الصدد بخصوص الناجين من القولوغلية المتمردين لسنة 1629، واصفا هذا الموقف : "انقضت بعد ذلك سنتان كاملتان دون أن يخطر الآخرون على بال أحد (...) هاهو في هذه الأثناء قد تجمع عدد كبير من أولئك المبعدين إلى حدود سبعة وخمسين شخصا ودخلوا المدينة، بعضهم في هيئة مغاربة، والآخر في هيئة

(44) دان، نفسه، ص 280.

نساء، بأسلحتهم مخبأة تحت ملابسهم، وتوغلوا هكذا بالتتابع داخل القصبة وتحكموا في مدخلها، واستولوا على القلعة (...). وقد طلب من القولوغلية الاستسلام، لكنهم لم يكونوا يعرفون سبيلا إلى ذلك ولا بإمكانهم الحسم فيه إلا شريطة إعادتهم إلى وظائفهم الأصلية، وإلغاء القرار الصادر في حقهم، حيث إذا كان هناك من أمر يحفزهم على ذلك فهو أملهم عند سيطرتهم على تلك القلعة في أن يعمد جميع أهاليهم وأصدقائهم إلى حمل السلاح بسرعة للانضمام إلى صفوفهم رفقة الآخرين الذين سوف تستميلهم القضية (...) آنذاك وقد تكهن بعض أولئك القولوغلية بتأكيد تشديد الخناق عليهم، وبمعرفتهم بمجازاتهم على خيانتهم بالعقوبات الأكثر فظاعة مما يمكن تصوره، تسلحوا ببسالة اليأس واتخذوا قراراً بإهلاك أنفسهم وأعدائهم على الاستسلام لرحمتهم. وبرؤيتهم أن الساحة قد امتلأت بالمحاربين المتأهبين للانقضاض عليهم أضرموا البارود الموجود في أقبية تلك الساحة، وأبادوا بذلك غالبية من كانوا موجودين بها (...).

ألقي القبض على من أفلت من أولئك المتمردين عرضا من ذلك الحريق على الفور، وحكم عليهم بالموت بالعقاب الأكثر قسوة مما يمكن تحمله، إذ تم سحق ضلوع بعضهم أحياء، وصلب الآخرون على السلالم وقد سمرت أذرعهم وأرجلهم، ومن بينهم من ربطت أجسادهم إلى كلابات حديدية عظيمة حيث ظلوا يذبلون طيلة أربعة أيام، وهناك آخرون وضعوا بفظاعة على خازوق، وبعضهم تم دفنه في التراب إلى مستوى الكتفين ووضعوا بين أربعة جدران. وقد تم الطواف بهم على تلك الحالة البئيسة عبر الأزقة"[45].

(45) دان، نفسه، ص ص. 280-282.

باشوية طرابلس من خلال المراسلات القنصلية الأمريكية (1799 - 1796)

محمد حواش
كلية الآداب ـ بني ملال

شكلت فترة حكم الأسرة القرمانلية بطرابلس الغرب التي امتدت من سنة 1711م إلى سنة 1835م، أقوى لحظات تجربة الحكم العثماني بهذا البلد المغاربي. تمتعت خلال هذه الفترة إيالة طرابلس الغرب، بمستوى أعلى من الاستقلال السياسي عن السلطة المركزية بالأستانة وولايتي تونس والجزائر، ونجحت في تدبير علاقاتها الخارجية حسب ما يقتضيه موقعها الجيو- سياسي ومصالحها الاقتصادية، وشهدت خلالها استقراراً سياسياً وتحسنا ملحوظا في وضعها الأمني والاقتصادي تخللته بوادر حركة أدبية وفكرية واضحة المعالم[1].

أما على الصعيد الدولي، فتزامنت فترة حكم الأسرة القرمانلية مع عدد من الأحداث والتطورات التي أثرت بعمق على طبيعة وبنية الدول والمجتمعات والعلاقات بين الأمم والشعوب. وأقوى ما تجلى هذا، فيما شهدته القارتين الأوربية والأمريكية من ثورات سياسية وصناعية، وما رافق ذلك ونتج عنه على الصعيد الخارجي من طموح نحو التوسع والهيمنة في الميدانين العسكري والتجاري وتبدل في موازين القوى الدولية. وترجم ذلك كله، عبر عودة غير متوقعة من قبل هذه القوى الناهضة إلى الاهتمام بحوض البحر الأبيض المتوسط وما يتصل به من طرق تجارية وتوازنات استراتيجية.

---

(1) للإلمام بطبيعة وأهمية التحولات التي شهدتها ولاية طرابلس في هذه الفترة وخاصة ما يتصل منها بالحياة الفكرية والأدبية، أنظر :

- ابن غلبون، محمد بن خليل : **التذكار في من ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، صححه وعلق عليه : الطاهر أحمد الزاوي، طرابلس، 1967 ، صص. 201 - 206.
- حجيدر، عمار : «مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي»، **المجلة التاريخية المغاربية**، تونس، عدد مزدوج : 59 - 60، أكتوبر 1990 .

لهذه الاعتبارات، نالت هذه الفترة من عمر باشوية طرابلس اهتماما خاصا من قبل عدد من الدارسين والباحثين ؛ فأوضحوا معالمها وأبرزوا مدلولاتها وخصوصياتها. ونخص بالذكر منهم، رودولفو ميكاكي الذي أنجز دراسة قيمة تحت عنوان : «طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي»[2]. كما استفادت هذه الفترة من عدة أبحاث متخصصة تناولت بعض القضايا التي كان لها وقع خاص على هذه الإيالة المغاربية، مثل حملة نابليون بونابرت التي أفرد لها الباحث والدبلوماسي الفرنسي شارل فرنسوا رو مؤلفا تحت عنوان : *«Bonaparte et la Tripolitaine»*[3].

وسعيا منا إلى تسليط مزيد من الضوء على هذه الفترة المتميزة من تاريخ هذا البلد المغاربي وإدراكاً منا للغموض الذي مازال يكتنف بعض جوانبها، سواء على صعيد الوضع الداخلي أو العلاقات الخارجية، نقترح النظر إليها انطلاقا من وثائق نادرة أو هي قليلة التداول في هذا الموضوع. يتمثل هذا في محاولتنا تقصي أخبار هذه الباشوية من خلال ما التقطته عيون ومسامع أعضاء الجهاز القنصلي الأمريكي وضمنوه مراسلاتهم وتقاريرهم إلى رؤسائهم في واشنطن ونظرائهم في ولايتي تونس والجزائر أو كانوا يتبادلونها مع بعض قناصل الدول الأوروبية المرتبطة بهم.

فمما لاشك فيه أن وثائق من هذا النوع، تحفل بمعلومات قد لا نجد لها نظيراً في غيرها من المصادر التاريخية التقليدية لا من حيث الجدة والجدية أو الفرادة والتميز ؛ نظرا لكثافة تحركات واتصالات أعضاء أي جهاز قنصلي كيفما كانت طبيعته، ومتابعاتهم الدقيقة لأهم الأحداث التي تجري داخل هذا البلد أو ذاك سعيا منهم إلى خدمة مصالح بلدهم وحرصا منهم كذلك على مناصبهم وامتيازاتهم الشخصية. من هنا تأتي أهمية المعلومات المتنوعة التي كانوا

(2) ميكاكي، رودولفو : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة : طه فوزي، القاهرة، 1961.

(3) Charles-Roux, François : *Bonaparte et la Tripolitaine*, Paris, 1929.

يضمنوها باستمرار مراسلاتهم وتقاريرهم حول الوضع الداخلي والعلاقات الخارجية للبلدان التي كانوا يقيمون بين ظهرانيها. ناهيك عن الإشارات المتفرقة التي ترد عرضا في وثائقهم والتي لا تخلو بدورها من فائدة نظراً لاتصالها بطبيعة البلد وخصوصياته.

لكل ما سبق، نعتقد أن من شأن هذا المصدر الوثائقي الهام، أن يساعدنا على تحصيل فهم أفضل لطبيعة وخصوصية هذه الفترة المتميزة ويمنحنا فرصة إضافية للإلمام بطبيعة الأحداث والتطورات التي تخللتها على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ خاصة منها تلك المتصلة بعهد يوسف باشا القرمانلي الذي تزامن مجيئه إلى الحكم مع ربط العلاقات الدبلوماسية بين هذه الباشوية والولايات المتحدة الأمريكية.

- فكيف إذن بدت الأوضاع العامة بهذه الإيالة المغاربية إلى موظفي وأعوان القنصلية الأمريكية خلال المدة التي حكم فيها يوسف باشا القرمانلي؟ ما هي المواضيع والقضايا التي طغت أكثر على المراسلات والتقارير التي كانت تصدر عن أعضاء هذا الجهاز القنصلي؟ إلى أي حد تسمح لنا هذه الوثائق التي كانت سرية في وقتها، بتحديد الملامح العامة للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كانت سائدة بهذه الولاية خلال هذه الفترة؟ ما هي المواضيع والقضايا التي استحوذت أكثر على اهتمامات هذا الجهاز القنصلي ولماذا؟ ثم ما هي المحاذير التي يجب أن نحتاط منها في تعاملنا مع هذا النوع من المصادر؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، نقترح عرض ومناقشة ما تضمنته العينة الأولى من المراسلات القنصلية الأمريكية بطرابلس مع نظيرتيها بكل من تونس والجزائر ووزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن خلال السنوات الثلاث التي تلت المعاهدة التي أبرمت بين باشوية طرابلس وأمريكا سنة 1796م. وتشتمل هذه العينة التي تمثل المجموعة الأولى من سلسلة هذه الوثائق المتصلة

بالعلاقات الأمريكية الليبية، على ستة وثمانين رسالة، بمجموع صفحاتها مائتين وعشرة من القطع العادي. وهي في أغلبها، رسائل وتقارير صادرة عن القائم بالأعمال الأمريكي جوزيف إنجراهام، تليها رسائل القنصل الأمريكي لياندر كاثكارت الذي حل مكانه. صدرت هذه المجموعة الوثائقية التي تغطي الفترة الممتدة من نونبر 1796 إلى نونبر 1799، عن «مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية» بطرابلس سنة 1996، تحت العنوان التالي «الوثائق الأمريكية - المجموعة الأولى». وهي تجمع بين الأصل الإنجليزي وترجمته العربية. كما تخلل هذه الرسائل المترجمة، بعض التعليقات والتوضيحات والتصحيحات من طرف مترجمها محمد رمضان المصري[4].

توزعت اهتمامات وانشغالات هذه المراسلات القنصلية، بطبيعتها، بين مواضيع مختلفة. وصبت كلها في اتجاه خدمة المصالح الأمريكية وتحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية في هذا البلد. ويأتي على رأس هذه الأهداف جميعا، تمتين العلاقات السلمية والمحافظة عليها من أجل سلامة الرعايا الأمريكيين، سواء منهم من كان يقيم داخل هذه الإيالة، أو من كانت سفنه ومراكبه تتحرك في عرض المياه المتوسطية الواقعة تحت نفوذ وتهديد بحريتها. ولتحقيق هذا الهدف الرئيس وما كان يتصل من أهداف جزئية بالنسبة لدولة فتية وضعيفة الخبرة والتجربة في مضمار العلاقات الدولية وتفصلها عن هذا البلد المغاربي آلاف الكيلومترات، كان لابد من عقد معاهدة سلام وحل أهم القضايا المتصلة بها وعلى رأسها قيمة ونوعية الهدايا التي يجب، حسب الأعراف الجاري بها العمل آنذاك في البلدان المغاربية وغيرها، أن تقدم إلى الباشا وكبار موظفيه ومعاونيه.

وارتباطا مع هذه القضية المركزية وما تفرع عنها من أحداث وتطورات، امتدت أيضا اهتمامات هذه المراسلات القنصلية إلى تقصي أحوال المؤسسة السياسية وتحديد العناصر والجهات المؤثرة في صناعة القرارات وتنفيذها. كما

---

(4) **الوثائق الأمريكية – المجموعة الأولى**، ترجمة : محمد رمضان المصري، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، رقم 16، طرابلس، ليبيا، 1996.

أنها لم تتوان في إطلاع الجهات المعنية على المؤهلات العسكرية لهذا البلد عدة وعتادا، وكذا سير علاقاته مع كل من تونس والجزائر والقسطنطينية. و لم تخل هذه المراسلات من تحديد شبكة العلاقات التي كانت تربط بين هذه الباشوية ومختلف الدول الأوربية القريبة منها والبعيدة.

وبين هذا وذاك، تخللت هذه الوثائق جملة من الإشارات العرضية أو المقصودة إلى سلوكيات باشا طرابلس وباقي القادة المغاربيين وكبار موظفيهم، وكذا المكانة الخاصة التي كانت تحتلها عائلات يهودية داخل إيالاتهم والدور السياسي والدبلوماسي الذي اضطلعت به. هذا ناهيك عن الأحكام والمواقف التي كانت تصدر عن هؤلاء الممثلين القنصليين بخصوص نظرتهم إلى سكان بلاد المغارب مسلمين كانوا أو يهودا انطلاقا من عقيدتهم المسيحية وثقافتهم الليبرالية.

حول هذه المواضيع، دارت أغلب هذه المراسلات القنصلية. وقد أسفر بحثنا في الوقائع والأحداث المتصلة بهذه المواضيع، على حصر عدد من النتائج على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري.

1 - المستوى السياسي والدبلوماسي :

- العلاقة التلازمية بين تنفيذ معاهدات الصلح وتقديم الهدايا وفق الصيغة التي يرغب فيها ويرضاها الباشا :

تكاد لا تخلو وثيقة من هذه الوثائق، من الإشارة إلى القضايا الشائكة التي كانت تثيرها مسألة الهدايا بين هذه الباشوية وعدد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن لاشيء يضمن تنفيذ معاهدات الصلح التي كان يبرمها باشا طرابلس مع عدد من قادة هذه الدول، ما لم يقدم قنصل الدولة المعنية بين يدي «صاحب السعادة» وكبار موظفيه ومعاونيه ممن كان لهم تأثير مباشر على صناعة القرار السياسي والعسكري، ما يكفي من الهدايا المالية والعينية العالية القيمة والنوعية. هذا ما أدركته عدد من الدول الأوربية

منذ زمن بعيد في تعاملها مع بلدان الشمال الإفريقي بما في ذلك المغرب الأقصى[5]، وهذا ما انتهى إليه ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية حديثي العهد فيما يخص علاقاتهم بهذه الجهات. تأتى لهم ذلك حينما رأوا كيف أنه على الرغم من توقيع بلدهم على معاهدة سلم مع هذه الباشوية منذ 1796، ظلت سفنهم ومراكبهم واقعة تحت تهديد البحرية الطرابلسية بسبب تأخرهم عن تقديم الهدايا المعهودة في مناسبة مثل هاته. أكثر من هذا، لم يحظ القائم بالأعمال الأمريكي جوزيف إنجراهام باستقبال يليق بمقامه من طرف الباشا. أما القنصل لياندر كاثكارت الذي كان من المنتظر أن يحل مكانه، فأرغم فور نزوله بمرسى العاصمة على مغادرته على وجه الاستعجال، وأمهلت بلاده أربعين يوما قبل أن يعلن الباشا الحرب ضدها إذا هي لم تف بتعهداتها السابقة فيما يخص قيمة ونوعية الهدايا. فقد قال لجوزيف إنجراهام الذي لم يكن يظفر بمقابلته إلا مصطحبا للقنصل الإسباني أو بحضور أحد اليهود : «إذا لم يتعهد القنصل كاثكارت بتقديم السفينة الشراعية أو خمسين ألف دولار بذلا عنها وبالمعدات المشترطة في المعاهدة والهدايا القنصلية، فإنه لن يستقبله كقنصل للولايات المتحدة الأمريكية، بل سوف يعلن الحرب ضد الأمريكيين في مدة أربعين يوما»[6]. ويبدو انه لم يحل دون تنفيذ قرار الحرب هذا، إلا وساطة أحد الشخصيات الإنجليزية المقربة من الباشا وهو طبيبه الخاص براين مكدونه، ودخول الطرفين في مفاوضات بهذا الشأن.

وحتى نقترب أكثر من أجواء هذه المفاوضات ونكون فكرة واضحة عن الحساسية المفرطة التي كانت تتملك يوسف باشا القرمانلي تجاه مسألة الهدايا، نقترح سماع ما ورد في جواب له على رسالة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية جون آدمز : «استلمنا بوصول قنصلكم جيمس كاثكارت رسالتكم

---

(5) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الهدايا والوقوف على الأدوار المختلفة التي لعبتها في مضمار العلاقات بين الدول الأوربية والدول الإسلامية والمغرب منها على وجه الخصوص، أنظر : مكاوي، أحمد : «الهدية في العلاقات بين المغرب وأوربا (رصد أولي)»، ضمن كتاب جماعي تحت عنوان : **وقفات في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 27، صص. 334-336.

(6) **الوثائق الأمريكية**، مصدر سابق، ص. 345.

اللطيفة (...) وردا عليها، علينا الآن أن نعلمكم بعظيم دهشتنا لرؤية القنصل المذكور يصل بدون أن يحضر معه، بعد سنتين من الانتظار، هدية الذخيرة المتفق عليها عند اختتام السلم الماضي وكذلك السفينة الشراعية التي وعدنا بها من طرف الضابط أوبراين. ولقد جرحنا إهمالكم هذا لدرجة جعلتنا نعتزم عدم قبول القنصل المذكور. ولكن طبيبنا مكدونه، توسل إلينا كثيرا لإقناعنا بالدخول في تفاوض مع القنصل المذكور بخصوص النقاط المشار إليها. وإنه تلبية لطلبه وحفاظا على الصداقة القائمة بيننا بدون تغيير، وافقنا على المضي فيه. وبعد بعض الجدال حول الموضوع، قبلنا استلام مبلغ الألفي قطعة نقدية الزهيدة في مكان هدية الذخيرة، وآخر بثمانية ألف دولار معدنية عوضا عن السفينة السابق ذكرها. وبذلك أقمنا الصلح (...)[7].

ورغم دخول معاهدة السلم المبرمة منذ سنة 1796 حيز التنفيذ بموجب هذه الرسالة، استمرت الخلافات قائمة بين القنصل الأمريكي والباشا حول التطبيق الفعلي لبنود هذا الاتفاق، خاصة ما يتصل منه بالسفينة الشراعية التي عاد الباشا للمطالبة بها عينا لا نقدا. كما تفجر خلاف قوي حول مبلغ التسوية النهائية الذي يجب أن يقدم للباشا. وسوف لن يتم حسم هذا الخلاف نهائيا، إلا عبر تقديم مزيد من الهدايا للباشا وكبار موظفيه، بل وتسليم رشاوى لأحد اليهود ممن كان يتمتع بنفوذ واسع بطرابلس ويحظى بالقبول لدى الباشا، وهو المدعو ليون فارفارا.

آنذاك فقط، أصبح بإمكان القنصل الأمريكي، أن يُأذن له بالدخول إلى القلعة إذا ما دعته الضرورة إلى ذلك، وأن لا تقابل زيارته لها بالاستهجان، وأن لا يكون «ككلب ميت لا اعتبار له ولا احترام» كما أكد هو نفسه في أحد رسائله السابقة[8].

---

(7) نفس المصدر، صص. 355-356.

(8) نفس المصدر، ص. 64.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذا الربط المباشر بين استمرار العلاقات السلمية وتقديم الهدايا وفق الصيغة التي يرغب فيها الباشا وأعوانه، طالت أيضا علاقات هذه الباشوية مع كل الدول الأوروبية المتعاملة معها بما في ذلك فرنسا التي كان نظامها الثوري يرفض الخضوع لهذا الشرط معتبرا إياه منافيا لأشكال التعامل التي ينبغي أن تكون سارية بين الأمم «المتحضرة».

ولأخذ فكرة واضحة عن مدى تشبث هذا الباشا بوفاء الدول التي ترغب في التعامل معه بهذا الشرط وإدراك الموقع القوي الذي كان يفاوض منه، نسوق هنا صورة حية لما وقع بينه وبين قنصل الدنـــمارك من حوار حول هذا الموضوع. فقد ورد في رسالة من القائم بالأعمال الأمريكي في طرابلس إلى قنصل بلاده بالجزائر، أنه في 26 يناير 1796، عادت الفرقاطة الدنماركية من مالطا حيث جرت محاولة أخرى للصلح ولكن بدون جدوى، لأن الباشا طلب ثلاثمائة ألف دولار وفرقاطتين مجهزتين بستة وثمانين مدفعا. وبما أن قائد السفينة الدنماركية لا تخوله سلطته التصرف، فلم يتمكن من الموافقة. وفي 12 فبراير، أرسل الباشا في طلب القنصل الدنماركي وأخبره أنه إذا وافق على مبلغ مائتي ألف دولار وفرقاطة واحدة، سيعقد الصلح على هذه الشروط وليس على غيرها. ولما لم يكن بإمكان القنصل الموافقة على هذه الشروط، طلب منه الباشا أن يقلع. وكان ذلك ما فعل»[9].

تظهر هذه الوثيقة بجلاء، انغماس الباشا شخصيا في هذه المفاوضة التي اتخذت شكل مساومة بعيدة عن عبارات الود والمجاملة المتوقعة بين قائد سياسي من صنف يوسف باشا القرمانلي وممثل دولة من حجم الدنمارك. أو على الأقل هذا ما تبدى لنا من خلال فصول هذه الرواية المختزلة.

---

(9) نفس المصدر، ص. 63.

- شخصيات يهودية تتولى إقراض القناصل وتقديم الهدايا للباشا نيابة عنهم والقيام أحيانا بمهامهم :

ارتباطا بمسألة الهدايا والقضايا المتصلة بها، يتكشف لنا وجه آخر من وجوه الحياة السياسية والدبلوماسية التي كانت سائدة بهذه الباشوية خلال تلك الفترة. يتمثل هذا في النفوذ القوي الذي كانت تمارسه شخصيات يهودية على مستوى صناعة القرار السياسي وسير العلاقات الدبلوماسية بفضل قدراتها المالية والتنظيمية وكذا الثقة التي كانت تحظى بها من قبل الأطراف المتنازعة. فنظرا للمسافة الطويلة التي كانت تفصل بين هذه الباشوية والولايات المتحدة الأمريكية وعدم توفر ممثلي هذه الأخيرة على ما يكفي من السيولة المالية لتسديد النفقات الطارئة خاصة ما يتصل منها بالهدايا، كانت شخصيات يهودية مقيمة بطرابلس هي التي تتولى إقراضهم المبلغ المطلوب في انتظار تعويضهم. فقد ورد في رسالة من جوزيف إبحراهام إلى قنصل بلاده بالجزائر، أن بلاده مدينة لليون فارفارا بمبلغ 6318 محبوب[10] بخصوص الأعمال التي صرفت في خدمتها[11]. وفي رسالة أخرى من القنصل الأمريكي بطرابلس إلى وزير خارجية بلاده ثيموتي، يرد اعتراف صريح بتلقي بلاده قروضا من هذه الشبكة اليهودية حيث قال : «علينا أن لا نظن أن اليهود يحبون أن يجردوا من أموالهم لمدة طويلة. فهم سيقرضون الولايات المتحدة الأمريكية في الطوارئ. ولكنهم يتوقعون الإيفاء بالدين بمجرد أن تسمح طبيعة العملية بذلك»[12].

أكثر من هذا، تخبرنا بعض هذه المراسلات أن اليهود كانوا يتكفلون بضمان سداد بقية مستحقات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الباشا، بل ويقدمون هم أنفسهم هداياها إلى هذا الأخير بعد أن يتدخلوا لديه من أجل

---

(10) عملة عثمانية كانت شائعة التداول في تلك الفترة.

(11) **الوثائق الأمريكية**، مصدر سابق، ص. 318.

(12) نفس المصدر، ص.257.

تسوية القضايا المتصلة بها. فقد ذكر كاثكارت في يومياته الخاصة بهاته المفاوضات، أنه ذهب إلى القلعة وسلم الباشا الهدايا القنصلية، وأن ليون فارفارا تعهد للباشا بأنه سيكون مسؤولا عن بقية المال، لأنه لا يتوفر إلا على ثلاثة آلاف محبوب قدمها مع الهدايا[13]. ثم ذكر في مناسبة أخرى، أن الباشا أجل مؤقتا، بعدما استقبله بحضور فارفارا، أوامره بالانتقام من السفن الأمريكية[14].

ويبدو من خلال عدد من المؤشرات، أن نشاط هذه الشخصيات اليهودية، كان يتم في إطار شبكة منظمة تشمل عناصر يهودية في كل إيالات شمال إفريقيا تحت إشراف عائلة البكري في الجزائر. ذلك أن أغلب وأهم تدخلات ليون فارفارا في طرابلس أو عازولاي في تونس، كانت تتم بأمر من جوزيف كوهين بكري الذي يبدو أنه كان يمثل رأس أسرة البكري الجزائرية. فعندما كان كاثكارت في طريقه من تونس إلى طرابلس، طلب من وكيل البكري في تونس التوسط له لدى أحد الأتراك الذي كان قد استأجر مركبا ليوصله إلى وجهته[15]. ونقرأ في رسالة أخرى يبدو أنها كانت موجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي، جملة اقتراحات بخصوص تسوية الخلاف القائم بين بلاده والباشا حول مسألة الهدايا، تتضمن استخدام نفوذ فارفارا لدى هذا الباشا لقبول مبلغ التسوية مقابل رشوة بمبلغ ألف محبوب كمحاولة أولى ثم ألف دولار كمحاولة أخيرة. ثم نصت هذه الرسالة على أن تنقل شروط هذه التسوية بسرية إلى البكريين، وتطلب وساطتهم لتوصيلها إلى فارفارا في طرابلس عن طريق أصدقائهم في تونس مع تعليمات لفارفارا ليقوم بتبليغ النتيجة بواسطة صديقهم في تونس للقنصلين إيتون وكاثكارت»[16].

---

(13) نفس المصدر، ص.372.

(14) نفس المصدر، ص.241.

(15) نفس المصدر، ص 317.

(16) نفس المصدر، ص. 265.

هذا وتفيدنا وثيقة أخرى، أن نفوذ اليهود بهذه الولاية المغاربية لم يقتصر على مجرد إقراض الدول وتقديم خدماتهم إليها مقابل عمولات أو رشاوى، بل امتد ليشمل قيام أحدهم مقام أحد القناصل الأوربيين مدة غيابه عن طرابلس. فقد جاء في رسالة من القائم بالأعمال الأمريكي إلى الطبيب الإنجليزي الخاص للباشا جوزيف مكدونه، أنه يتوقع وصول القنصل الإنجليزي في شهر مارس 1799. ثم أضاف أن الشؤون الإنجليزية هي في الوقت الحالي، في يد سمسار يهودي سابق اسمه بينسامون[17].

- السلطان العثماني يعين باشا طرابلس قائدا أعلى للقوات العثمانية بالإيالات الثلاث ويكلفه بالتصدي للجيش الفرنسي بمصر :

تخللت هذه الوثائق القنصلية، إشارات هامة إلى ردود الفعل التي أثارتها حملة نابليون بونابرت على مصر. وامتازت بشكل خاص، بسوق معلومات مفصلة عن تكليف سليم الثالث ليوسف باشا بالزحف على مصر وطرد الفرنسيين منها عقب احتلالهم لها سنة 1798م. ثم أوردت النصوص الكاملة للرسائل التي كان يوجهها قائد الأسطول الإنجليزي المرابط في عرض مياه البحر الأبيض المتوسط سيدني سميث إلى الباشا طالبا منه فيها التخلي عن علاقاته «المريبة» مع نابليون والانصياع «لأوامر السيد الكبير». إضافة إلى هذا، وردت رسائل أخرى تتحدث عن المواجهة المفتوحة التي دارت بين الأسطول الإنجليزي برئاسة الكومودور كامبل والبحرية الطرابلسية برئاسة مراد ريس إثر رفض الباشا تنفيذ أوامر السلطان العثماني، والتي انتهت بانهزام البحرية الطرابلسية وتسليم الباشا الرعايا الفرنسيين المقيمين ببلاده للأسطول الإنجليزي وتوقيع معاهدة سلام مع إنجلترا وتجديد أخرى مع حليفتها البرتغال.

---

(17) نفس المصدر، ص. 205.

إلى جانب هذه الحقائق التي كشفت لنا عنها هذه المراسلات بشكل مفصل فيما يخص موقف باشا طرابلس من حملة نابليون على مصر، تفيد تعاليق القنصل الأمريكي على الانتصار السريع الذي حققه كل من نابليون في مصر والأسطول الإنجليزي على البحرية الطرابلسية، أن إدراكا ما لتبدل موازين القوى بين العالمين الإسلامي والمسيحي، قد بدأ يجد طريقه إلى قناعات هذا الممثل القنصلي. فبعد سوقه خبر استيلاء نابليون على «القاهرة الكبرى» ووضع «جنيرالاته في حكومات مديريات مصر الرئيسية ودعم جيشه بالعرب والمسيحيين»، قال : «أليس من الجائز أنه سوف يلتفت بنظره إلى كنوز الجزائر وإمبراطورية المغرب ويخطط لاحتلال ولايات الشمال الإفريقي»[18]. أما فيما يخص تعليقه على الانتصار السريع الذي حققه القائد الإنجليزي كامبل على مراد ريس وما أعقبه من نتائج، فقال : «وهكذا انتهت هذه المفاوضة إلى شرف البرتغال والكومودور كامبل الأبدي»[19]. ثم أضاف قائلا : «وأرجو بكل إخلاص، أن توقظ هذه الحادثة بقية الدول المسيحية من سباتها الذي ظلت فيه لمدة طويلة، وأن الزمن الذي سوف يعاقب فيه هؤلاء البرابرة على اعتداءاتهم المفترية، آت بسرعة. الآن سيعلم العالم ما استطاعت سفينة واحدة بأربع وستين مدفعان أن تنجزه مقابل خسارة رجل واحد وزورق»[20].

ونضيف نحن من جهتنا، أن من العلامات الدالة فعلا على هذا التحول النوعي على الأقل فيما يخص علاقة هذه الباشوية بالدول الأوربية، هو أن معاهدة الصلح التي أعقبت هذه المواجهة الجزئية، عقدت بدون شروط، وعوض الهدايا القنصلية المعتادة، اكتفى نص المعاهدة بالإشارة إلى أن صاحبة الجلالة ستقدم بمجرد هبة. أما البرتغال التي جددت معاهدتها بهذه المناسبة، فقد

---

(18) نفس المصدر، ص. 264.

(19) نفس المصدر، ص. 417.

(20) نفسه.

ترك «الباشا الأمر كليا لرأي وسخاء الملكة فيما إذا كانت ستقوم بتقديم هدية أخرى أم لا»[21].

ـ قادة الإيالات المغاربية يعتبرون أنفسهم أمراء مستقلين ويحرصون على أن يعاملوا كذلك :

أجمعت عدد من الإشارات الواردة في هذه المراسلات، على ميل قادة الإيالات المغاربية الثلاث على اعتبار أنفسهم حكاما مستقلين في بلدانهم. فقد سجل قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في يومياته الخاصة بالمفاوضات التي كان يجريها مع الباشا، أنه بعد استقباله من طرف هذا الأخير وإنهاء الخلاف وقبول الهدايا، أكد له أن الولايات المتحدة الأمريكية وطرابلس في سلم مع طرابلس»[22]. ثم أضاف قائلا على لسان الباشا : «إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل للاعتراف به كأمير مستقل، فهو بالمثل سيسديهم كل خدمة في طاقته»[23].

ويتضح من رسالة تالية وجهها كاثكارت إلى نظيره في الجزائر، أن هذا النــــزوع نحو الاستقلال، كان يشمل بقية قادة الإيالات المغاربية. فقد ذكر في هذه الرسالة، أنه تبين له ولنظيره بتونس عن طريق التجربة، أن تدخل داي الجزائر مع أية من الولايات الأخرى، كان مضرا بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك، على حكومتنا أن تتخلى عن فكرة التماس وساطته، وأن تحاول إقامة صداقات مع الأمراء الحاكمين في الوقت الحالي ؛ حيث إنهم في طرابلس وتونس، يصرون على أن ينظر إليهم كأمراء مستقلين»[24].

---

(21) نفس المصدر، ص. 418.

(22) نفس المصدر، ص. 374.

(23) نفسه.

(24) نفس المصدر، ص. 388.

2 ـ المستوى العسكري والاقتصادي والمالي :

إضافة إلى هذا وذاك، انتهى بحثنا إلى حصر عدد من الملاحظات على المستوى العسكري والاقتصادي والمالي، إلى جانب عدد من النقاط المتفرقة التي وردت عرضا ضمن هذه الرسالة أو تلك. وتفاديا للإطناب والتطويل، آثرت سوقها على شكل خلاصات مركزة.

ـ المستوى العسكري :

ففيما يتعلق بالمستوى العسكري، ركزت هذه المراسلات على لفت انتباه كل من يهمهم الأمر من قادة ومسؤولين في أوربا وأمريكا، إلى التناقض الحاصل بين تواضع إمكانات الإيالات المغاربية من الناحية العسكرية ودرجة الخوف العالية التي كانت تثيرها أساطيلهم لدى قادة وشعوب الأمم المسيحية. كما أرجعت عنصر القوة الرئيس في أساطيل هذه الإيالات من الناحية الهجومية، إلى وجود رياس ذوي أصول مسيحية مثل قائد البحرية الطرابلسية مراد ريس ذي الأصل الإسكتلندي، وتوفرها على سفن ذات صنع أوربي أو أمريكي تمكنت من حيازتها، إما عن طريق الحجز والمصادرة، أو الشراء. وتلخيصا لهذه الملاحظات، قال القنصل الأمريكي في أحد رسائله : «إنها حسن الإدارة المسيحية وليست القوة المحمدية هي التي عضدت ولايات القرصنة هذه طيلة هذا الأمد»[25].

ـ المستوى الاقتصادي والمالي :

أما فيما يتصل بالمستويين الاقتصادي والمالي، فقد ركزت عدد من هذه المراسلات القنصلية على حالة الفقر والعوز التي كانت تعاني منها، حسب هذه المصادر، طرابلس العاصمة في موضوع الأثاث المنزلي والملبوسات والسكر

(25) نفس المصدر، ص. 264.

والقهوة، إضافة إلى ندرة الذهب والفضة وارتفاع أسعارهما. فقد ورد في رسالة من القائم بالأعمال الأمريكي في طرابلس إلى قنصل بلاده في الجزائر قوله : «لو أني بذلت نفسي من أجل الحصول على قميص واحد، لما استطعت أن أحصل عليه في هذا المكان»[26]. ثم أضاف في مكان آخر : «أقسم لك أنني لا أستطيع الحصول حتى على قطعة من القماش لصنع سترة أو قطعة بطانية لقمصاني»[27]. هذا ناهيك عن طلبات السكر والقهوة التي ما انفك يعبر عنها، في عدد من الرسائل، ممثلو الولايات المتحدة بطرابلس لنظرائهم في تونس والجزائر.

وفيما يتعلق بندرة الذهب والفضة أو انعدامهما أحيانا، فيتضح جليا من خلال ما يشبه نداء الاستغاثة الذي وجهه القائم بالأعمال الأمريكي إلى قنصل بلاده بالجزائر بمناسبة حضور الأمير المغربي أحمد ابن السلطان مولاي سليمان إلى طرابلس قادما إليها من الحجاز. فبعد أن ذكر له أن القناصل سيحظون بمقابلته بعد ثلاثة أيام ليقدموا له الهدايا المعهودة في هذه المناسبة، قال : «ليس لدي أي شيء، ولا يمكن الحصول على أية هدية في طرابلس. حتى النقود نفسها لا يمكن الحصول عليها، ولا الذهب ولا الفضة. فطرابلس، هي مدينة الفقر»[28].

وقبل أن نضع نقطة الختام لهذه المداخلة المتواضعة، يجدر بنا القول إنه إذا كانت بعض المعلومات التاريخية القيمة التي زودتنا بها هذه المراسلات القنصلية تدخل في خانة الأخبار المجردة التي يمكن أن يقبل بها الجميع، فإن بعضها يحتاج إلى فحص وتمحيص حتى يستصفى منه ما هو من قبيل الأغراض والأهواء الشخصية أو المغالطات وربما الأخطاء في التقديرات والأحكام وما هو من صميم الحقائق التاريخية المؤكدة.

---

(26) نفس المصدر، ص.45.

(27) نفس المصدر، ص.51.

(28) نفس المصدر، ص.111.

في انتظار ذلك، نقول على سبيل الاستنتاج إنه تبين لنا من خلال الخلاصات والنتائج التي انتهى إليها هذا البحث، أن نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، شهدت تجددا غير متوقع في اهتمام القوى الرأسمالية الأوربية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية بحوض البحر الأبيض المتوسط كمجال تجاري وعنصر موازنة أو هيمنة سياسية وعسكرية. كما تزامنت هذه العودة مع حدوث تحول في ميزان القوة بالمفهوم الشامل للكلمة لصالح الغرب على حساب الشرق. فتولد عن ذلك رغبة قوية لدى قادة وممثلي الأمم الغربية، في ضرورة تأسيس علاقات دولية جديدة مبنية على معايير وأسس مغايرة. في مقابل هذا، استمر قادة البلدان الإسلامية والمغاربيون منهم على وجه الخصوص - وهم الطرف الأضعف في هذه المعادلة الجديدة - يتشبثون بالتقاليد السابقة في تعاملهم مع الأمم المسيحية عندما كانت المعاهدات التجارية تساوي في قاموس الدولة العثمانية وولاياتها، مفهوم «الإنعامات».

حول "حضور عثماني" في المغرب في بدايات عهد الحماية من خلال أرشيف نانت بفرنسا(*)

عبد الرحمن المودن
كلية الآداب – الرباط

يتضمن هذا العنوان استفزازا يتمثل في التأكيد على "حضور عثماني" في المغرب في بدايات الحماية الفرنسية، أي في بداية العقد الثاني من القرن 20. فكيف كان للحضور العثماني أن يقوم في المغرب، في عصر السيطرة الفرنسية في حين لم يتمكن العثمانيون كما هو معلوم من إقامة نفوذ لهم في المغرب منذ نشأة سلطتهم بالمغارب في أوائل القرن 16؟

قبل الغوص في صلب الموضوع لرفع هذا الطابع الاستفزازي أو لشرحه، لا بد من إبداء بعض الملاحظات الأولية لتأطير هذا الموضوع وتحديد معالمه.

أولاً – في العقدين الأخيرين، تعددت لدى المغاربة، إلى حد ما، الأبحاث التي اعتنت بالعلاقات المغربية العثمانية بين القرن 16 والقرن 18. منها ما ركز على أوجه الروابط والتوترات التي سادت علاقة السعديين بالعثمانيين(1) ومنها ما انصب على صلات التبادل والتوتر بين الشرفاء السعديين ثم العلويين وسلاطين آل عثمان(2)، ومنها ما تتبع علاقات الدولة المغربية والسلطة العثمانية على امتداد

(*) أود أن أشكر عبد المجيد القدوري و Daniel Nordman، المشرفين آنئذ على البرنامج العلمي المشترك بين شعبة التاريخ بالرباط وEcole des Hautes Études en Sciences Sociales à Paris، الذي يسر لي فرصة الاطلاع على أرشيف نانت خلال مُدَدٍ قصيرة لكنها متكررة في سنوات 2000، 2001 و 2002.

(1) عبد الحفيظ الطبايلي، **العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر 1548-1617**، دبلوم الدراسات العليا، الرباط 1989.

(2) Abderrahmane El Moudden, *Sharifs and Padishahs: Moroccan Ottoman Relations from the 16th through the 18th centuries, Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*, Ph. D. Princeton University, N.J., 1992.

القرون المشار إليها[3]، ومنها ما حاول مقارنة بعض المؤسسات المتقاربة في الدولتين مثل مؤسسة جيش العبيد في المغرب والإنكشارية في الدولة العثمانية[4].

ولعل السمة الرابطة بين جل تلك الأبحاث أنها وضعت لنفسها شرط الرجوع إلى الرصيد الوثائقي العثماني الأصلي المحفوظ إلى اليوم في إستانبول بالخصوص، ولكن أيضا، ولو بصفة أقل حجما بكثير، في غيرها من دور المحفوظات الأوروبية المختلفة. وطالما وقع إغفال الإسهام الخصب الذي قد تضيفه تلك الوثائق لأسباب متعددة ومتشعبة، منها الجهل باللغة العثمانية، ومنها بالخصوص استصغار شأن ذلك الإسهام على اعتبار خروج المغرب عن دائرة النفوذ السياسي المباشر للدولة العثمانية، وهو الأمر الذي يستنتج منه بصفة آلية غياب أي نوع من التواصل بين المجال العثماني والمجال المغربي[5] فجاءت معظم هذه البحوث لتعيد النظر في هذه المسلمة كحجج موثقة بكيفية دامغة.

وعلى صعيد آخر أبدى مجموعة من الباحثين اهتمامهم بأخبار الدولة العثمانية بالاعتماد على مستندات مختلفة منها كتب الرحلات ولاسيما الرحلات الفرنسية[6].

وتجدر الإشارة إلى أن أبحاثا أخرى في طور الإنجاز، وفي مختلف المستويات الجامعية، توحي بأن الاتجاه يسير في طريق التعزُّز. من هذه الأبحاث ما اهتم بصورة المشرق العثماني من خلال كتب الرحلات المغربية، والتي مثلت

---

(3) عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي: من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 1998.

(4) محمد الحيمر، **الجيش الدخيل في الدول الإسلامية: جيش العبيد والإنكشارية العثمانية، محاولة في المقارنة**، دكتوراه وطنية، الرباط، 1999-2000.

(5) ينظر مثلا كيف أن **فريق الوثائق غير المنشورة لتاريخ المغرب** (*Les Sources inédites de l'histoire du Maroc*) بإشراف دو كاستر (H. De Castries) لم يضعوا في برنامجهم الاطلاع على ما تزخر به الأرشيفات التركية من وثائق متعلقة بتاريخ المغرب بصفة خاصة وبتاريخ المغارب بصفة عامة.

(6) Mustapha El Ghachi, *L'image de l'Empire ottoman à travers les récits de voyage français du XVIIe-XVIIIE siècles*, Thèse de Doctorat, l'UPPA, Pau, 1993.

جسرا لتواصل المغاربة مع جوانب واقع الأراضي المشرقية الخاضعة للدولة العثمانية[7]، ومنها ما يهتم بأدوار ركب الحجاج المغربي خلال العصر الحديث وتفاعله مع المجتمعات الخاضعة للدولة العثمانية[8]، ومنها بحث حول العلاقات بين ولاية الجزائر والمغرب في بداية العصر الحديث[9].. وآخر حول أهمية الطرق والزوايا في العلاقات المغاربية[10] الخ.. جل هذه الأبحاث أيضا يحركها هاجس الرجوع إلى المستندات الأصلية، عثمانية كانت أو مغربية.

من خلال هذا الرصيد من الأبحاث الجديدة، يمكن أن نشرع في الحديث عن تكوُّن تراكم معرفي أولي في مجال العلاقات المغربية العثمانية، وهو المجال الذي ظل صفحة بيضاء إلى آونة قريبة في برامج البحث التاريخي سواء في المغرب أو في تركيا أو في أوروبا.

إلا أنه بالرغم من هذا التراكم لابد من إبداء ملاحظة عامة قد تنسحب على معظم تلك الأبحاث، وهي أنها ظلت سجينة دراسة المستويات العليا للدولتين المغربية والعثمانية، كالعلاقات الدبلوماسية أو بعض المؤسسات في حين قلما وقع الاهتمام بمستويات أدنى[11]، ولاسيما بالحضور البشري اليومي لدى كلا الطرفين، وهو ما سأعود إليه. وليس هذا قصورا لدى الباحثين والباحثات، إذ أنهم اشتغلوا بالمادة المتاحة لهم، وهي في الغالب تركز على الاتجاهات المشار إليها.

---

(7) ناقش مصطفى الغاشي أطروحته لنيل دكتوراه الدولة تحت عنوان: **الرحلة المغربية والشرق العثماني، محاولة في بناء الصورة**، الرباط، 2002-2003.

(8) تعد الباحثة نزهة العقيلي بحثا في الموضوع، وهي في أطواره النهائية.

(9) زهراء النظام، **العلاقات المغربية الجزائرية، مقاربة سياسية ثقافية خلال القرن 10-16م**، دكتوراه الدولة، الرباط، 2003.

(10) ناقش الباحث محمد الخداري مؤخرا أطروحته لنيل الدكتوراه الوطنية تحت عنوان: **دور الزوايا والطرق الصوفية في العلاقات بين المغرب وولاية الجزائر، حالة الزاوية الدرقاوية من 1786 إلى 1823**، الرباط، 2004-2005.

(11) يطمح الخداري في أطروحته المناقشة مؤخرا إلى المساهمة في تجاوز هذا الأمر بالعناية بالتاريخ المحلي للعلاقات بين المغرب وولاية الجزائر ولا سيما عن طريق تأثير الطريقة الدرقاوية في البلدين وعواقب ذلك التأثير على علاقاتهما، إلا أن الاهتمام مع ذلك لا يتجاوز المستوى السياسي والطرقي، ولعل لندرة المادة المصدرية أثرا كبيرا في ذلك.

ومهما كان، فإن جهود الباحثين والباحثات قد توصلت إلى حد الآن إلى نتيجة هامة، وهي رفع أجنحة النسيان عن هذه العلاقات، وإحياء ذاكرتها، ومن هذه الوجهة يمكن الحديث عن البحث التاريخي كرافد من روافد إحياء الذاكرة أو إعادة تشييدها، وهذه ملاحظتي الأولية الثانية.

ثانياً: صحيح أنه غالبا ما يقابل علماء الاجتماع الذاكرة والتاريخ، كما يفعله هالبواكس (Halbwachs) مثلا[12]. فحسب هذا المؤلف الكلاسيكي في مجال البحث حول الذاكرة الجماعية، بقدر ما تكون الذاكرة حية، متوثبة، تتبلور في تشكل وإعادة تشكل مستمرين بحسب استعمال المجموعات البشرية الممارِسة لها، يكون التاريخ ساكنا منتهيا، بما أنه يعتمد على أرشيف ثابت جمَّد فيه التقييدُ وضع المعطيات في إطار وثائق اتخذت صفتها النهائية. هذه صورة مختزلة وفيها تبسيط كبير لما يقوله هالبواكس، ولكن المقابلة بين الذاكرة والتاريخ تؤول في النهاية إلى شيء من هذا القبيل. ودون التوقف عند الجدل الواسع الذي قد يثيره اعتبار التاريخ ساكنا منتهيا أو اعتبار محتويات الوثائق قارة ونهائية، حتى في سياق فكر هالبواكس، فإن ما يمكن الإلحاح عليه من طرف المؤرخ الممارِس للأرشيف، هو أن الأرشيف والبحث التاريخي ربما أنقذا ذاكرة من الاضمحلال أو ساهما في إعادة تشكلها بعد أن أتى عليها النسيان[13]. وهذا ما أشرت إليه بصدد العلاقات المغربية العثمانية منذ قليل، وهو أيضا ما يمكن تسجيله وربما بصفة أكثر إجرائية بصدد "الحضور العثماني" في مغرب بدايات الحماية كما سنراه ببعض التفصيل. وهنا يأتي دور الأرشيف، وأرشيف نانت (Nantes) بالذات. وهذه ملاحظتي الأولية الثالثة.

---

(12) Maurice Halbwachs, *La mémoire collective*, Albin Michel, Paris, 1997 [première édition PUF, 1950], Chapitre 3.

(13) Cf. Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire*, Éditions Gallimard, Paris, 1988, pp. 10-11.

ثالثا: لن أقول أكثر من كلمة عن أرشيف نانت الذي يمكن الاطلاع في صفحته على الأنترنيت على عدد واف من المعطيات حوله. وقد خصه المرحوم بوشتة بوعسرية بمقال يمكن الرجوع إليه[14]. هذا المركز تابع لوزارة الخارجية الفرنسية على غرار أرشيف الكي دورسي (Quai d'Orsay). أبرز سمة لهذا المركز أنه يضع "رهن إشارة الباحثين في تاريخ الحماية الفرنسية في المغرب [رصيدا] يعد بمئات الآلاف [من الوثائق] موزعة في حزمات وصناديق وسجلات تعد بعشرات الآلاف (...) وتغطي شتى أنواع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والدينية وغيرها من الميادين"[15]. والممارسون للأرشيفات الفرنسية المتعلقة بالقرنين 19 و20، يعرفون أن العديد من الوثائق تتكرر بين الأرشيف الدبلوماسي بأورسي والأرشيف العسكري بفانسين (Vincennes). وهذا أمر ينسحب على أرشيف نانت أيضا. لكن تجربة بوعسرية الطويلة في هذا الأرشيف أقنعته أنه ينفرد برصيد هام من الأرشيف لا يتوفر سوى فيه. لكن ما الذي قادني إلى أرشيف نانت، وعهد الحماية، وقد تركزت اهتماماتي من بين عدد من الباحثين على العلاقات المغربية العثمانية بين القرنين 16 و 18؟ جواب هذا السؤال يشكل ملاحظتي الرابعة والأخيرة.

رابعاً: تتعلق هذه الملاحظة بمنشإ فكرة هذه المساهمة، وربما طُرح ذلك في إطار اختيار الباحث لموضوع بحث ما من الأبحاث. صحيح أن اختيار المواضيع في البحث يرتبط بجملة كبيرة من العوامل المعقدة والمتداخلة يصعب حصرها بتدقيق، ولكن يمكن الإشارة إلى بعضها مثل توفر المادة، وبواعث الحقل المعين، وتطور الحاجيات المعرفية، وتحديات الرهانات اليومية، والتفضيلات الشخصية والطلب الاجتماعي على نوع من المواضيع في فترة ما، إلخ. وكلها من العوامل التي قد تتحكم في تحديد موضوع ما. لكن في بعض الحالات، قد تفرض مواضيعُ بعينها ذاتها على الباحث وهذه حالة هذا الموضوع. فقد نشأت عنايتي بأرشيف نانت في

(14) بوشتة بوعسرية "مركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانت في فرنسا" في الكتاب الجماعي وثائق عهد الحماية، منشورات كلية الآداب بالرباط، صص. 21-38.

(15) نفسه.

إطار اهتمامي بأصداء الحركة الكمالية في المغرب، والتي كنت قد خمنت من خلال بعض القراءات احتمال وجود وثائق تلقي الضوء عليها في أرشيف الحماية بنانت. وخلال مُقامات متعددة لكن قصيرة الأمد في السنوات الأخيرة، بدلاً من العثور على ما كنت أبتغيه، التقيت بجوانب "حضور عثماني" في مغرب بدايات الحماية لم يكن يخطر لي ببال. وإذا كان الانشغال الأصلي ما يزال قائما، لعل مقاما مطولا واستغلالا ممنهجا للرصيد الوثائقي بنانت يفضي إلى مكتسبات جديرة بالاهتمام في شأنه، فإن هذا الموضوع فرض نفسه علي أثناء الطريق.

فمن هم إذا "العثمانيون" الموجودون بالمغرب في بدايات الحماية الفرنسية وهل لهم سمات خاصة تحددهم كمجموعة متميزة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل والسلوكية السياسية؟ ولماذا وُضعوا تحت خانة "المشتبه فيهم" "Suspects" فطُبعت الوثائق المتعلقة بهم بطابع "السري جدا"؟ ما الذي كان يخيف سلطات الحماية الفرنسية منهم؟ تقودنا هذه الأسئلة إلى العناية ببعض المحطات الكاشفة، وتتركز في لحظتين دالتين: احتلال المغرب سنة 1912 وما سبقه أو لحقه مباشرة من سياق معقد؛ ثم بعد سنتين: اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومشاركة الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا وفي مواجهة فرنسا وانجلترا. وبما أن المادة المعثور عليها تجود بمعطيات مشخَّصة قد تغطي سنين عديدة وتمكن من تتبع بعض المسارات المتميزة ضمن هؤلاء "العثمانيين"، فقد بدت فائدة التوقف عند بعض النماذج من هذه المجموعة البشرية.

سوف أتعرض إذًا على التوالي لبعض المعطيات المرقمة عن "العثمانيين" في مغرب بدايات الحماية، ثم لبعض المحطات التي دعت فرنسا إلى تجميع تلك المعلومات بخصوص "العثمانيين"، أو من تدعوهم كذلك، وأخيرا لبعض النماذج منهم.

1 – "العثمانيون" : معطيات مرقمة

سبقت الإشارة إلى أن البحث في الأرشيفات العثمانية يترك الباحث على لهفه فيما يتعلق بالعناصر البشرية التي كانت جسرا للعلاقات المغربية العثمانية على المستوى اليومي، وليس فقط على المستوى المؤسسي أو الدبلوماسي. ويتيح

أرشيف نانت فرصة ملء جانب من هذه الثغرة، ولو في فترة متأخرة، هي بدايات القرن 20، قُبيل أو بُعيد قيام الحماية بالمغرب سنة 1912. على إثر دخول تركيا في الحرب العالمية الأولى في أوائل نونبر 1914 أصدر المقيم العام ليوطي (Lyautey) أوامره للقواد العسكريين والمدنيين في المدن والجهات التي كانت قد خضعت للسيطرة الفرنسية الفعلية بالقيام بإحصاء كل "العثمانيين" الموجودين في المغرب، إذ كانوا قد أصبحوا بفعل إعلان الحرب من جملة "المشتبه فيهم". فبعث المسؤولون الفرنسيون من الجيش والبوليس بقوائم تحمل أسماء، وسن، ومهن وعناوين وتاريخ مجيء عدد من الأشخاص تضعهم كلهم تحت خانة : "عثمانيين" وإن كانت تدقق في مناطقهم الأصلية وكذا في ديانتهم الخ. ومن خلال معالجة أولية، يمكن الإشارة إلى المعطيات التالية :

- هناك تدرج في نقص الكثافة لهذا الحضور العثماني من الجهات الغربية نحو الشرق. فقد أحصى البوليس حوالي 10 منهم بين أسفي والجديدة، و15 شخصا صُنفوا كـ"عثمانيين" في مدينة الرباط، وبلغ العدد قرابة 40 في مدينة مراكش في حين تجاوز 100 في الدار البيضاء. أما في مكناس أو في تادلة فلم يتعد ذلك العدد الفرد الواحد، وأما بخصوص فاس فإن إحدى التقارير السرية تؤكد عدم حضور أي عنصر من أصل عثماني في المدينة وأن التأثيرات العثمانية التي ترد على المدينة تأتيها من طنجة[16]. كانت المجموعة البشرية "العثمانية" تتركز إذا

(16) " Rupture des négociations diplomatiques avec Turquie provoquera Fez ni étonnement ni émotion. Esprit était déjà préparé à cette éventualité par journal arabe local, savoir : Turquie aveugle et dominée par l'Allemagne court à sa perte si se laisse entraîner. Disposition prise depuis plusieurs jours pour connaître à Fez tout sujet musulman origine non marocaine permet affirmer qu'aucun sujet Turc n'est présent. Fassis n'ont pas relations avec Turquie, n'ont aucune attache avec ancienne mission turque 1912 et s'intéressent pas autrement qu'en curieux à destinée de Turquie. Marocains reconnaissent pas Sultan Constantinople qui n'est pas Koreichite. Seul sultan pour eux est Sultan Maroc descendance prophète. Aucun journal turc ne nous parvient. Dans ces conditions puis vous assurer de ce côté tranquillité parfaite de la ville et continuerai exercer surveillance constante sur nouveaux venus et excitation ayant origine Larache ou Tanger. Là seront certainement mauvais= =

حسب هذه الوثائق، بصفة خاصة، في الجهات الخاضعة لفرنسا. هل معنى هذا أن الجهات غير الخاضعة لفرنسا بعدُ لم تكن فيها عناصر من أصل عثماني، وهذا سيكون من باب المفارقة، إذ أن الجهات غير الخاضعة هي التي كان من المفروض أن يكون بها عثمانيون يواجهون السيطرة الفرنسية. نعم هناك عثمانيون من هذا النوع، ولكن أخبارهم قليلة وغير مباشرة سنعود إلى بعضها فيما بعد.

– وماذا عن "عثمانيي" المناطق المغربية الخاضعة ؟ إن التوزيع الجغرافي العددي وحده يوحي وكأنهم جاؤوا في ركاب الاحتلال الفرنسي. فالدار البيضاء صاحبة أكبر عدد من "العثمانيين" هي أيضا أقدم منطقة خضعت بصفة مباشرة للاحتلال الفرنسي منذ 1907، وإن كان من اللازم تنسيب الترابط بين قدم الوجود الفرنسي بها وكثافة الحضور العثماني باعتبار أن جزءا من هذه الكثافة يعود إلى كون القوائم التي حضّرتها السلطات الحمائية الإقليمية بالدار البيضاء تضم ولا شك أشخاصا من المناطق المحادية، جُمعوا في الدار البيضاء وأحصوا في قائمتها. أما القائمة التي تحدد أن الأسماء الواردة فيها تقطن بالفعل بالدار البيضاء فهي لا تتعدى سوى 70 إسما، ولكنها على قدر كبير من الأهمية من حيث تنوع المعلومات الواردة فيها. فهي تسجل إسم المعني ونسبه، وتاريخ ومكان ميلاده، وديانته، ومهنته ومكان سكناه ثم تخصص ضلعا للملاحظات الإضافية. ومن

= = ferments et crois serait très utile surveiller très près individus que connaissons depuis 1908 pour jouer double jeu et ils étaient à cette époque de sentiment anti-français, savoir :

1°- Ali Zaky bey du Dar Enniaba à Tanger.

2°-Dandah, Syrien, ancien rédacteur au *Hakk* Tanger.

3°- Hamed Guedou, ancien interprète, colonel Muller, de la police des ports puis des Mokri qui avaient fait venir mission Turque de 1912, est employé depuis au Majless, affaires criminelles où situation assurée le rend plus circonspect.

4°- Mohammed Ben Tahar Belghiti, ancien secrétaire au Dar Enniaba et rédacteur journal égyptien **El Moayad** où il signait Tahar, nom chef de mission Turque et rédigeait articles violents contre nous. Doit être à Rabat ou Tanger'', Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (CADN), Maroc, Direction des Affaires Indigènes (DAI), inventaire 8, carton 284/1, Télégramme de Fez, 5 novembre 1914 à 18 heures 45, Rég. Fez à Résident Général, Rabat, n° 426. C. وفي مراسلة أخرى مؤرخة بـ 18 نونبر 1914، توجد التدقيقات التالية: «Des recherches faites par le Pacha, la Police, la Gendarmerie et le Cheikh el Yhoud, il ressort que nous ne comptons ici que trois Israelites qui par leurs ascendants proviennent de contrées tributaires de la Turquie».

الممكن استخراج النِّسب المتعلقة بكل هذه الجوانب، والتفكير في معالجة إحصائية لهذه القائمة قد تنير بعض جوانب هذه المجموعة البشرية؛ وعلى سبيل المعالجة الجزئية فقط يتضح أن 25 فردا تتراوح أعمارهم بين 20 و29 سنة، أي ما يعادل 35,7 % ويفوق ثلث المجموعة، وإذا ما أضفنا إليهم من هم دون 20 سنة وعددهم 7 تكون نسبة الشباب دون الثلاثين، حوالي 46 % أو ما يقارب نصف المجموعة في حين لا يتجاوز الكهول ممن هم فوق 50 سنة 3 أنفار أو حوالي 4 % فقط . هذا الطابع الشاب، إذ أن 70 % من المجموعة تقل أعمارهم عن 40 سنة، يجعلنا لا نستبعد أن تكون مجموعة منهم من المغامرين الذين فعلا أثارتهم الأوضاع المستجدة في المغرب غداة إقامة الحماية الفرنسية.

يتعزز هذا الافتراض عندما ننتبه إلى ديانة هؤلاء المهاجرين إذ أن غالبيتهم هم إما على الديانة اليهودية (وعددهم 29 نفراً أي بنسبة 41 % من المجموع) أو المسيحية بمختلف كنائسها ولاسيما الأرثودوكية منها والمارونية (وعددهم 33 نفراً أي 47 % أو حوالي نصف المجموع). ذلك أن السلطات المركزية سواء بفرنسا أو المقيمية العامة بالرباط كانت تستوصي خيرا بهؤلاء المسيحيين الشرقيين الوافدين على المحمية الجديدة[17]؛ أما المسلمون فلا يتعدون 7 أنفار (أي 10 % من

(17) ورد في برقية مؤرخة بـــ 12 نونبر 1914.

CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1, Commissaire Résident Général à Commandants régions: Fez, Meknès, Rabat, Chaouia, Casablanca, Marrakech, Territoire Doukkala, Abda Mazagan, Haut Commissaire Oujda : ما يلي : "Dans mesures à prendre concernant sujets ottomans il convient conformément à instructions que je reçois du gouvernement et dont le motif ne vous échappera pas vu nos relations politiques particulières avec certaines parties de la population de l'Empire Turc d'agir avec bienveillance si leur attitude le permet à l'égard des catégories suivantes :

1° Maronites catholiques du Liban.

2° Syriens catholiques.

3° Arméniens de religion musulmane, grégorienne, grecque ou orthodoxe.

Dans vos communications concernant sujets ottomans, vous voudrez bien distinguer ces différentes catégories" signé: Le Chef du Bureau Diplomatique ثم تأتي إضافة موقعة من طرف ليوطي تقول : "Le Gouvernement me télégraphie qu'il convient d'étendre aux Israélites ottomans les mêmes mesures de bienveillance qu'aux Orthodoxes Ottomans".

المجموع) وكلهم أُلحق بهم وصف: "مشتبه فيه"، في حين لا نجد هذا الوصف أمام أي من ذوي الديانات الأخرى[18]. وتسعفنا قائمة أخرى وهي متعلقة بالمهاجرين "العثمانيين" في الرباط، بتاريخ مجيئ بعضهم إلى المغرب. فمن أصل 15 اسما يُعد من حضر إلى المغرب منذ أقل من سنتين، أي منذ تأسيس الحماية، ب 13 فردا أو 86 % منهم. أما الاثنان الآخران فواحد منهما قدم إلى المغرب منذ 10 سنوات والآخر منذ 8 سنوات أي في إبان الاضطرابات التي رافقت السنوات الأخيرة قبيل الحماية[19].

يتضح إذا مما سبق أن ثمة علاقة وطيدة ولاشك بين تزايد "العثمانيين" وتوسع الاحتلال الفرنسي. وهناك فوائد عديدة أخرى يمكن جنيها من هذه القوائم تتعلق بالتوزيع الجغرافي لأصول المهاجرين، ومهنهم، الخ.

نخلص إلى سؤال هام : إذا كان هذا هو التوزيع الديني / الثقافي "للعثمانيين"، وإذا كانوا لا يمثلون خطرا يذكر بما أن القوائم خصت بصفة "المشتبه فيهم" ذوي الديانة الإسلامية فقط، فلماذا تخوفت فرنسا منهم فأحصتهم ووضعتهم تحت المراقبة بالرغم من كل شيء ؟ يعود ذلك إلى أن فرنسا اتخذت هذه الإجراءات الوقائية في سياق تعقيدات لحظات تاريخية نعتُّها بالكاشفة.

2 - محطات كاشفة

بالرغم من عدم توفرنا على قوائم مماثلة بالنسبة للسنوات السابقة عن الحماية الفرنسية، فإن جملة من القرائن والإشارات الواردة في وثائق معزولة أو

---

(18) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1,Casablanca, le 20 novembre 1914, le Colonel Targe Commandant de la Subdivision de Casablanca à M. le Résident Général, Rabat.

"Liste des sujets ottomans" ; وتحمل رقم RCG 175. وهي القائمة العامة لكل مناطق الشاوية، أما القائمة الخاصة بالقاطنين بالدار البيضاء فإنها توجد بنفس الملف وتحمل الرقم 2670.

(19) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1, Rabat, le 12 novembre 1914, le Colonel Jouinot Gambetta, Commandant région Rabat à M. le Résident Général. N° 246 M.R. "État des sujets ottomans résidant à Rabat".

متقاطعة تدل على أن المحتوى البشري وكذا حجم الهجرة العثمانية بالمغرب قد عرفا تحولا كبيرا غداة إقامة الحماية. فالظاهر أن حضور المسلمين كان قويا نسبيا، ثم إن أنشطتهم لم تكن لتروق السلطات الفرنسية. لذلك أطلقت عليهم التصنيفات المختلفة التي توحي بخطرهم.

من المعلوم أن الدولة العثمانية أصبحت تعرف منذ القرن التاسع عشر تحت لقب "الرجل المريض" الذي تتطلع القوى العظمى إلى وفاته لاقتسام تركته. لكن بالرغم من ضعفها العسكري، فقد كانت الدولة العثمانية الدولة الإسلامية الوحيدة التي ما تزال قادرة بالرغم من كل شيء على قول كلمتها في عدد من القضايا، بل إن من الباحثين من يرى في محاولة إحياء الدولة العثمانية لإمبراطوريتها القديمة، عن طريق شد ما تبقى لها من ولايات بروابط أوثق إلى المركز، ليس إحياء لبناء قديم، بل اعتمادا للشرعية التاريخية لكسب رهان التسابق مع القوى الاستعمارية الغربية، فنهجت أساليب شبيهة بأساليب الدول التي لم تستفد من التوزيع الاستعماري، مثل ألمانيا التي عادة ما وجدت معها تطابقا كبيرا في الرؤيا والمصلحة. وحينما يعتبر بعض المؤلفين العرب أن النفوذ العثماني بالبلاد العربية هو من باب الاستعمار، فربما لا يصدق ذلك، ومع كثير من التبسيط، إلا في أوائل القرن 20 حيث بدأت الدولة العثمانية تدافع عن مصالح مركزها التركي بكيفية أوضح[20]. في هذا الإطار تحركت عناصر عثمانية في البلاد الإسلامية لمضايقة نفوذ القوى الاستعمارية الغربية مثل فرنسا. وطبيعي أن تستعمل العناصر العثمانية الخطاب الديني المعتمد على شعار الجامعة الإسلامية والرابطة الدينية، والتي نقلتها اللغات الغربية تحت لفظة panislamisme. ولا نستغرب من ناحية ثانية أن تكون القوات العظمى حولت لفظة panislamisme إلى فزّاعة تجد لها أيادي في كل تحرك ضد مصالحها. فإذا ما انتشرت أخبار كاذبة أو شائعات معادية لفرنسا في المغرب، فذلك من صنع الجامعة الإسلامية، وكيفما كان المشارقة، مصريين أو لبنانيين، بل حتى بعض التونسيين والجزائريين فيقع

(20) من المعلوم أن لجنة الاتحاد والترقي نهجت سياسة التتريك فيما يتعلق بالمناصب والتعليم بكيفية مفرطة.

تعيينهم ضمن "العثمانيين المشتبه فيهم". والواقع أن معاداة المصالح الفرنسية في المغرب قبيل وبعيد فرض الحماية الفرنسية سنة 1912 اتخذت أشكالا أكثر جدية وأكثر خطرا على فرنسا. منها :

- استيراد وتوزيع الصحافة المشرقية مثل جريدة **المؤيّد** من مصر[21].

- تأسيس صحافة معادية لفرنسا في مدينة طنجة التي كانت تحظى بحكم وضعها تحت الإدارة الدولية بجو من التحرر النسبي مكن من نشأة مثل هذه الصحافة، ومنها جريدة **الحق** التي كان يديرها المصري أحمد رفعت الذي اعتقل بعد بضعة شهور من قيام الحماية (في شتنبر 1912)[22].

- ومنها أيضا وبالخصوص تأسيس جمعيات تجمع الموارد المالية وتمول بعثات عسكرية أو دعائية إلى شمال إفريقيا عموما والمغرب بصفة خاصة. وأقف عند مراسلة تصف بعض هذه البعثات بين 1911 و1913 أي سنة قبل عقد الحماية وسنة بعدها، وهي المحطة الأولى من اهتمام المصالح الفرنسية بتحركات المشارقة في المغرب. وإن كانت المراسلة تستعمل أسلوب التحفظ المعتاد في الأوساط الدبلوماسية، فإنها تقرر مع ذلك حجم هذه التحركات.

---

(21) كانت استعلامات الحماية تتبع ما ينشر في هذه الجريدة وتواظب على نقل محتوياتها إلى الفرنسية لجعلها رهن إشارة ذوي القرار. من ذلك : CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 203, D4 «Panislamisme» N° 2361, Note [manuscrite]: Le journal égyptien"Al Moayad", paraissant au Caire, publie dans son n° 6969 (24 avril 1913) un article intitulé "L'équité est le fondement de l'autorité" sous la signature "un Égyptien". Cet article est ainsi conçu: "La République française veut se créer un vaste empire au Maghreb extrême. Il faudra qu'elle fasse de l'équité le fondement de cet empire...

Or nous recevons aujourd'hui la correspondance suivante, sous le titre: Un capitaine égyptien et un journaliste égyptien condamnés, à Tanger, à cinq ans de réclusion aux travaux forcés (...) Le Capitaine égyptien Mohammed Effendi Zaki Mustafa, après avoir pris part à la guerre sainte de Tripolitaine et y avoir contracté une maladie, se rendit à Tanger, afin de visiter l'Empire marocain. Là il se vit déclarer d'accusation en même temps qu'un journaliste égyptien, nommé Ahmed Rifaat, qui faisait paraître sous le nom de "El Haqq" un journal consacré à la défense des Marocains. Le Gouvernement français les fit arrêter tous deux sous l'inculpation d'excitation à la révolte...

(22) أنظر الهامش السابق.

M. Ribot avait signalé, par dépêche du 26 août 1911, le prochain départ de cinq jeunes gens qui, sous les auspices d'Abd el Krim Bey El Khalil, Président de la Société El Mountada El Adabi, et Chereï Pacha, Président de l'Union Maghrébine, se rendaient au Maroc pour y faire de la propagande panislamique.

Je viens d'être informé que trois d'entre eux, Mahmoud Effendi El Ghezaïerli [sic], Ahmed El Bachari Bey et Hussein Omar El Klazim [sic] Bey sont de passage à Alexandrie, de retour du Maroc. Ils se préparaient, dit-on, à aller retrouver prochainement à Constantinople Abd el Kerim El Khalil auprès duquel ils auraient été précédés depuis peu par Mahmoud el Badjouri, l'agent du Moaÿad d'Alexandrie et un certain Ahmed Abd el Rahman, ancien correspondant du Moaÿad en Tripolitaine, dans le but de recruter de nouveaux agents panislamistes qui seraient envoyés en Algérie et au Maroc.

Ces trois agents de propagande, qui auraient séjourné dans les principales villes marocaines, et en particulier dans les villes de la côte, seraient toujours restés en relation avec l'agent de l'Union à Tanger, Abd el Mejid Kamel. Ils étaient, paraît-il, spécialement chargés de la distribution des fetouas, envoyées du Caire et destinées aux zaouïas des Chazliens [sic]. Ils paraissent particulièrement satisfaits de l'effet moral qui aurait été provoqué par les fetouas (...) rédigées par l'avocat Moustafa Effendi el Doumiati et signées de feu Mohammed Abdou, ancien Grand Mufti d'Egypte, dont ils auraient distribué un nombre d'exemplaires d'après eux considérable[23].

لا يمكن القفز على الطابع الاحتمالي لعدد من التحركات التي يرفقها الدبلوماسي الفرنسي بكامل التحفظات، ولكن الوثيقة تشير إلى عودة البعثة من

---

(23) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 203, D4 « Panislamisme », lettre datée du Caire, le 11 avril 1913 ; M. Defrance, Ministre Plénipotentiaire, Chargé de l'Agence et du Consulat général au Caire à M. Stéphen Pichon, Ministre des Affaires Etrangères.

وتحمل النسخة المبعوثة إلى كافة المناطق الخاضعة للحكم الفرنسي التعليمات التالية من طرف المقيم العام :

«Copie conforme notifiée à toutes les Régions avec prière de rechercher s'il est possible de retrouver trace de la propagande panislamique faite par les envoyés de la Société El Mountada el Adabi et de l'Union Maghrébine. Me rendre compte du résultat de ces recherches et m'adresser si possible un exemplaire des fetouas qui auraient été distribuées». Rabat le 9 mai 1913.

المغرب، مما يتقاطع مع ما ورد في وثائق سابقة أو لاحقة، وكلها تحيل على مساهمة ضباط عثمانيين أو مصريين في مقاومة تقدم الاحتلال الفرنسي نحو الشرق ولاسيما في نواحي تازة التي كانت العناصر العثمانية تقدر كل قيمتها الاستراتيجية حق قدرها بما أنها كانت تسعى بكامل الوضوح، عن طريق تعزيز المقاومة في تازة، إلى منع القوات الفرنسية الوافدة من غرب المغرب من ربط الاتصال مع القوات الوافدة من الشرق.

J'ai l'honneur de vous transmettre les renseignements suivants qui me sont communiqués par le Département des Affaires Etrangères.

La Société El Mountada el Adali [sic] à Constantinople aurait réussi à embaucher un officier égyptien, le capitaine Mohammed Zaki Chawki, qui serait désigné pour se rendre au Maroc.

Cet officier se serait embarqué le 3 septembre pour le Pirée et Patras, d'où il se rendrait à Alger ; [de là il] se rendrait à Tanger puis à Taza dans le but d'y organiser la résistance contre une attaque éventuelle de nos troupes.

Il est signalé également au Bureau Diplomatique de la Résidence Générale que douze agents propagandistes recrutés récemment à Damas parmi les Algériens immigrés, partiraient prochainement pour l'Algérie et le Maroc(24).

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى زادت سلطات الحماية من مراقبتها على العناصر المشرقية والعثمانية. فبعد أقل من أسبوعين من اندلاع الحرب، كاتب وزير الخارجية الفرنسية المقيم العام بالمغرب بالأخبار التالية :

On imprime en ce moment à Constantinople, à cinquante mille exemplaires, une brochure panislamique dont vous trouvez ci-joint le résumé et

(24) *Ibid.* Rabat, le 6 octobre 1913; Le Général de Division Lyautey, Commissaire Résident Général de France au Maroc à toutes Régions et Sud du Maroc.

على أن الملف لا يتضمن هذه الوثيقة تنتهي الرسالة بالإشارة التالية : Ci-joint le signalement de Mohammed Zaki Chawki.

qui est destinée à être répandue dans tous les pays musulmans et notamment en Algérie, Tunisie et Maroc.

En me faisant parvenir ce document, notre ambassadeur à Constantinople m'écrit que le mouvement panislamique a pris depuis que la guerre a éclaté en Europe, une grande intensité ; non seulement des brochures, mais aussi des émissaires sont envoyés de Constantinople dans tous les pays musulmans gouvernés par des chrétiens ; il doit s'en rendre notamment dans nos possessions de l'Afrique du Nord par des paquebots non français venant d'Égypte. Ce mouvement reçoit, comme de juste, les encouragements de l'Allemagne qui fait contre la Triple entente le meilleur usage qu'elle peut du panislamisme avec lequel ses agents ont de longue date d'étroites accointances[25].

أجّجت الحرب إذاً التخوفات الفرنسية من احتمال تضامن أهالي مستعمراتها مع تركيا المسلمة، سيما وقد عممت هذه الأخيرة فتاوى بوجوب الجهاد. ومن بين الفقرات الدالة لإحدى تلك الفتاوى على نوعية الدعاية التي كانت تعتمدها الأوساط العثمانية الألمانية في صراعها ضد الحلف الثلاثي، نستقي ما يلي :

Les musulmans travaillent, supportent la faim et toutes sortes de fatigues afin de gagner un morceau de pain et les chrétiens leur ravissent tout ce qu'ils ont gagné, en bâtissant pour leur plaisir, des Palais et des Églises, des maisons de plaisance. Les musulmans sont pauvres et sans ressources, les chrétiens sont opulents et heureux, grâce à leurs dépouilles. L'islam est pour ces motifs arriéré et le christianisme est avancé, les musulmans sont des esclaves et les chrétiens sont des maîtres (...) Les Musulmans de l' Hindoustan, de Java, de l'Égypte, du Maroc, de la Tunisie, de l'Algérie, du Caucase, du Khiva, de Boukhara, du Turkestan et de la Perse se trouvent actuellement dans une situation très favorable pour chasser les envahisseurs de leurs territoires. Une pareille occasion ne reviendra plus, s'ils laissent échapper la présente. Les vrais musulmans de ces pays doivent donc déclarer immédiatement la guerre sainte

(25) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1, Bordeaux, le 14 novembre, 1914, le Ministre des Affaires Étrangères à M. le Général Lyautey, Commissaire Résident Général de la République de France à Rabat.

contre les lâches infidèles qui sucent leur vie. (...) En outre, comme nous nous trouvons en guerre sainte avec les infidèles, nous ne devons obéir à aucun ordre émanant d'eux, ni faire des achats chez eux, c'est-à-dire dans leurs magasins. (...) Élevons donc nos voix, ô musulmans, pour proclamer les principes ci-dessous, en tenant le sabre par la main droite, le fusil par la main gauche, les bombes dans les poches, le nom de Dieu et la lumière de la foi dans le cœur.

L'Hindoustan est aux Musulmans des Indes

Java est aux Musulmans de Java

L'Algérie est aux Musulmans algériens

La Tunisie est aux Tunisiens musulmans

Le Maroc est aux Marocains musulmans (...)

L'Empire Ottoman est aux Ottomans musulmans (Turcs et Arabes) (...)[26]

وعملا بسياسته المعتادة، حاول ليوطي أن يقنع السلطات المركزية بأن حالة المغرب حالة خاصة، بحكم عدم اعتراف المغاربة بأي شرعية للسلطان العثماني. فدار جدل بين ليوطي والحاكم العام بالجزائر الذي كان يحثه على دفع أهالي المغرب إلى إعلان عدم تضامنهم مع الدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء. فكان مشروع الحاكم العام واسعا باتساع حركة الجامعة الإسلامية. يقول في برقية مؤرخة بـــ 14 نونبر 1914 :

Dans la Colonie, nous enregistrons journellement de tous les points du territoire nombreuses protestations contre agissements Turcs (...) Je me propose les réunir numéro spécial «Mobacher» et à les répandre (...) jusque sur le front de guerre et aussi dans dépôts et même hôpitaux où se trouvent troupes et blessés musulmans Afrique du Nord et Indes. Cette publication impressionnera favorablement nos indigènes (...) Pour atteindre ce but désirable (...) j'incorporerai au tirage à part toute proclamation y compris celle du Sultan [du Maroc] que vous voudrez bien m'envoyer d'urgence avec si

---

(26) تحمل الوثيقة المرفقة مع الرسالة الواردة في الهامش السابق عنوان: «La Guerre Sainte est obligatoire» وهي وثيقة من سبع صفحات مرقونة على الآلة الكاتبة تلخص باللغة الفرنسية الفتوى الأصلية (بالعربية؟)، والتي لا تتوفر في الملف.

possible photographies du Sultan auxquelles joindrais celles personnages religieux algériens (...)[27]

إلا أن ليوطي ألح في جوابه على تفرد الحالة المغربية وعدم جدوى إقحامها مع باقي حالات المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا.

La question ne se présente pas du tout, en effet, au Maroc comme en Algérie, en Tunisie, en Égypte.

Alors que les pays précités ont toujours reconnu, plus ou moins, l'obédience spirituelle du Sultan de Constantinople et ont été longtemps sous son obédience politique, ou le sont encore comme l'Égypte, le Maroc au contraire s'est toujours montré d'une intransigeance irréductible à ignorer les sultans de Constantinople, n'ayant aucune origine chérifienne, et à ne reconnaître d'autre souveraineté spirituelle que celle du Sultan du Maroc qu'il considère comme le véritable représentant de l'islam dans le monde, étant descendant direct du Prophète.

Ce sentiment persiste toujours. Aussi, aucun indigène ne pense-t-il au Maroc que le sort de l'islam soit lié à la cause du Sultan de Constantinople et il faut plus que jamais se garder avec soin de leur en donner l'idée.

Toutefois, on ne saurait méconnaître que l'Empire Turc, représentant à leurs yeux le seul État musulman ayant une apparence d'indépendance et faisant figure de Puissance dans le Concert Européen, ils apportent un certain intérêt à ce qui le touche.

Mais il serait tout à fait inopportun de provoquer des manifestations de désolidarisation des populations d'avec le Sultan de Constantinople puisque cela impliquerait que cette solidarité peut exister, ce qui n'est pas, et cela constituerait une véritable injure pour le sultan du Maroc, seul chef reconnu ici de l'Islam.

---

(27) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1, Télégramme, Alger , le 15 novembre, 1914, Gouverneur Général d'Algérie à Résident Général, Rabat.

Je me suis donc mis d'accord avec le Sultan et les principaux personnages pour parler le moins possible de la guerre turque dont les populations se préoccupent réellement très peu, en cherchant par cette indifférence apparente à donner l'impression que l'intervention de la Turquie ne modifie rien aux chances des Alliés[28].

حاول ليوطي أن يظهر أن المغرب غير معني بمصير السلطان أو الدولة العثمانية، ولهذا فلم ير في البداية حاجة للحصول على تصريحات ولاء من طرف السلطان المغربي أو من طرف الهيئات الاجتماعية مثل الزوايا. لكن علامات اهتمام السكان بمجريات الحرب بدأت تظهر، فشرعت مصالح الشرطة مثلا تحجز صور السلطان العثماني وولي عهده، وتمنع تداولها لدى سكان المدن. تقول إحدى المراسلات العائدة إلى غداة اندلاع الحرب :

(...) J'ai cru devoir ordonner à la police de la ville [de Salé] de se saisir de toutes les gravures, lithographies et autres images représentant les portraits du Sultan de Turquie, du Prince Héritier, de Enver Pacha etc... soit des épisodes de guerre italo-turque et balkanique.

Ces images étaient en général exposées soit dans les cafés maures soit dans certaines boutiques de la ville.

La première saisie opérée a permis de recueillir une vingtaine de placards illustrés (...) Des ordres sont donnés pour continuer les recherches concernant ces images qui semblent toutes avoir été mises en vente par un négociant de Tanger du nom de Idriss El Kachiri (Hachiri) [sic] Bazar Égyptien près de la Grande mosquée[29].

---

(28) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1, Télégramme officiel, Manca, le 15 novembre, 1914, Résident Général à Gouverneur Algérie, Alger.

(29) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1, Salé, 7 novembre1914, le Lieutenant Marion, Chef des Services Municipaux de la Ville de Salé à M. le Colonel Commandant de la Subdivision, Rabat.

عادت سلطات الحماية فاصطفت على موقف الحاكم العام بالجزائر، وحاولت الحصول على تصاريح بالولاء من طرف الزوايا أو من طرف شخصيات نافذة، فحصلت مثلا على دعم شرفاء الزاوية الوزانية الذين أدانوا دخول تركيا في الحرب إلى جانب ألمانيا وضد فرنسا، وأوصوا كل أتباعهم في المغرب والجزائر وتونس بعدم الاستماع إلى الدعايات المغرضة. تقول رسالة من زعيمي الزاوية الوزانية إلى ليوطي يخبرانه فيها باستجابتهما لتوجيه النصح لأتباعهما :

"المحب العاقل المعتبر المعظم الأود المفوض بأكمال (كذا) التفويض من قبال (كذا) سيادة الدولة الفخيمة المعتبرة المعظمة الإفرانساوية السيد المقيم العام الجنلار اليوطي لا زال سؤالنا عنك وعن كافة أحوالك والدعاء الصالح الايق (كذا) بجلالتك راغبا ومحبا أن تكون دائما بخير وعافية على الدوام أما بعد فلا زلنا ولا نزال محبين للدولة الفخيمة الإفرانساوية الجمهورية ومعرفين بخيرها وفضلها وإحسانها وداعين إليها بما نرجو من الله قبوله بزيادة الظفر والتمكين والسعادة أينما توجهت وفي كل وحين (كذا) لأننا لا يخفى علينا ما وقع في أوربَّة من سبب كبرياء الألمان الذين أضرموا نار الفتنة والحرب الحالية من غير حق بل بالظلم والتعدي رغما على اجتهاد فرنسا وحلفائها في إقامات (كذا) الصلح والسلم والسلم هو سبب كل خير ونجاح كما تأسفنا من تداخل الدولة التركية في هذا (كذا) الحرب ضد افرنسا وحلفائها مع حسن افرنسا للدولة التركية وكافة المسلمين وسبب تداخلها من دسائس الألمان وآرائهم الفاسدة حتى أدوا بها إلى الهلاك وتضييع حقوق المسلمين الموجودين تحت يديها ولا شك عندنا أن النصر النهائي يكون لها بحول الله ضد أعدائها أعداء الحرية والإنسانية لأن الله تبارك وتعالى يجازي المحسنين وها تصلك نسخة من وصايتنا لفقرائنا الموجودين بالجزائر **وتونس اقتضى نظرنا مصلحة إرسالها لهم في هذه الظروف الحالية**[30] لتطالعها وترسلها للسيد الوالي العام للجزائر والسيد المقيم العام بتونس مؤكدين

---

(30) عبارة مضافة في الهامش بخط مختلف، لعلها أضيفت من طرف المصالح المركزية للحماية بالرباط.

صدق محبتنا لهما وللدولة الإفرانساوية... في 21 محرم الحرام عام 1333 (10 دجنبر 1914) الطابعان : الطيب بن العربي الوزاني و علي بن محمد الوزاني"[31].

ولعل ما جاء في وصية الشريفين الوزانيين إلى أتباعهما في كل من الجزائر وتونس الخاضعتين للسيطرة الفرنسية، يفيد أكثر في الاطلاع على أصناف وأساليب الدعاية الفرنسية المضادة، مما يفيد في معرفة نوعية "النصح" المعتاد الذي يسديه شيوخ الزوايا إلى أتباعهم. تقول الوصية:

"إلى كافة فقراء مولانا الطيب الجزائريون والتونسيون (كذا) (...) أما بعد فلا يخفاكم أحوال أوربة الحالية بسبب إضرام الحرب من الألمان الذين تعدوا حدود الحق ظلما وعدوانا ليحصلوا على مقصدهم وهو تسلطهم على الدنيا كما لا يخفاكم ما اجتهدت افرنسا في إقامة السلم الذي هو منبع كل خير وسبب ذلك قاموا معها حلفائها (كذا) للمدافعة عن حقوق الانسانية والحرية وقد أثر فينا بمزيد التأسف تداخل الدولة التركية في هذا الحرب (كذا) وملازمة الحياد كان أحسن لها في إصلاح أمورها بمعونة افرنسا التي مدت لها ءاخرا يدها للسلف لها عددا كثيرا من الدراهم (...) ونست ذلك **بأخذها الرأي الفاسد الألمان ومشاركتها لهم في دسائسهم الفادحة التي يحملونها بذلك إلى الهلاك والخراب**[32] حتى وقع ما وقع منها ورأينا كافة المسلمين الحجاز والعراق واليمن وغيرهم ممن هم موجودين (كذا) تحت يديها ومسلمون (كذا) الهند والفرس ومصر مكرهين (كذا) أفعالها مع افرانسا وحلفائها ما عدا مسلمون (كذا) الجزائر وتونس والمغرب الذين شاهدوا محاسن افرنسا معهم منذ الوقت الذي أعطتهم الخير والهناء والعافية واجتهدت في مصالحهم ومنافعهم في طريق الترقي والتمدن، وعليه فنحن باليقين شركاؤهم في ذلك بمزيد الصدق والمحبة لها والدعاء بالظفر لها والنصر النهاء (كذا) على أعدائها هي وحلفائها لأنهم مقاتلين في سبيل

---

(31) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1.

(32) ما هو بخط بارز هنا مضاف بهامش الوثيقة بخط مختلف عن خطها الأصلي، لعله من إضافات المصالح المركزية للحماية بالرباط.

الحرية والإنسانية والله يجزي المحسنين وعليه فرأينا من المصلحة حثكم على الانقطاع لما أنتم عليه من واجب الطاعة والسكون في هذه الظروف وعدم الالتفات إلى أخبار الكذب التي ربما يشيع عندكم (كذا) بل كونوا منتظرين عاقبة الأمر واصبروا وتيقنوا بظفر افرنسا على أعدائها وحلفائها بحول الله ولا تنسوا ما أبدلته الدولة من سياستها وأموالها ورجالها في مصالحكم ومصالح بلادكم (...) وإظهار مزيد الصدق في خدمتكم لها ولا شك عندنا أنكم لا تخالفون كلامنا ووصايتنا وأنتم محققون لا نحب لكم إلا الخير والجميل في الدنيا والآخرة (...) في 21 محرم عام 1333" (10 دجنبر 1914)[33].

تبرز هذه الوثائق المختلفة التناقض السافر الذي سقط فيه نظام الحماية عند اندلاع الحرب: ففرنسا دولة غربية، مسيحية الثقافة، تسيطر على مجموعة من الشعوب الإسلامية لكنها تريد أن تقنعهم بأنها تحميهم، وتدعم شرعية سلطانهم في مواجهة السلطان العثماني العديم الشرعية. ومن ثم كثفت من إجراءاتها لمحاصرة كل ما من شأنه أن يعمق الصلات بين المغاربة والمشارقة الذين صنفتهم في الغالب كدُعاة للجامعة الإسلامية أو كـ"عثمانيين مشتبه فيهم"، على اختلاف انتماءاتهم الدينية والثقافية والإثنية كما رأيناه في الإحصاءات التي قامت بها مصالح الشرطة غداة اندلاع الحرب.

3 – حالات مشخصة

إن أولائك "المشتبه فيهم" كانوا يشتركون في صفة واحدة ليست هي انتماؤهم العثماني، بل معارضتهم ولو المحتملة للنفوذ الفرنسي في المغرب. لهذا

---

(33) وليس ثمة أدنى شك في أن مثل هذه النصائح والوصايا .CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1 كانت تكتب تحت إملاء سلطات الحماية. فقد ورد في مراسلة من نفس الصندوق تحمل رقم 463 bis DR2 مؤرخة بـ 10 ماي 1915 :

[le Résident Général au] Colonel Commandant Région Tadla-Zayan à Kasbah Tadla "J'aurai intérêt à recevoir du Sid de Boujad une proclamation adressée aux Khouans de sa Confrérie dans laquelle seraient développés les points suivants". يتلو ذلك نص من زهاء صفحتين يحدد بكامل التدقيق الفحوى المطلوب من "سيد أبي الجعد" أن يصوغه في وصية إلى أتباعه، وكل ما كان يحتاج إليه هو البحث عن الآيات والأحاديث التي تدعم الأفكار الواردة في تعليمات ليوطي.

وجدنا في الحالات المشخصة لهؤلاء "العثمانيين" من هو تركي، أو على الأقل هكذا تصفه الوثائق، ومن هو مغاربي، بل كان منهم حتى من هو مغربي صرف[34].

تعرض إحدى الوثائق حالة تركي كان قد وفد على المغرب منذ سنوات قبل الحماية الفرنسية، وتمكن من ربط الصلات المباشرة مع السلطان عبد الحفيظ، ولو في إطار تزويده بالرقيق الأبيض، حسب تأكيد المخابرات الفرنسية فيما بعد. ومن سمات هذا الشخص البارزة، معاداته لفرنسا وفساد أخلاقه، كأن من كان يعادي الحضور الفرنسي في المغرب لا يمكنه أن يكون سويا.

J'ai l'honneur de vous signaler la présence à Rabat d'un Turc nommé Nejib Hassad Nejem, demeurant rue El Gza, marié avec une espagnole des Canaries. Il était le pourvoyeur de femmes espagnoles, égyptiennes et turques de l'ex-sultan Moulay Hafid qui, en récompense, lui aurait donné deux maisons à Rabat.

Cet individu, peu de temps après l'occupation, aurait essayé d'être l'agent consulaire de la Turquie à Casablanca et s'était déjà muni d'un drapeau turc qu'il montrait à ses coreligionnaires.

Il serait même allé à Gibraltar demander à cet effet une lettre de créance au Consul de Turquie de cette ville qui aurait refusé, sur l'opposition d'ailleurs de Monsieur Madden, Consul d'Angleterre à Casablanca.

Les 2 ou 300 sujets ottomans résidant à cette époque à Casablanca, consultés, auraient refusé aussi.

Cet individu qui est un fanatique doit être surveillé étroitement.

Sa femme est depuis quelques jours à Casablanca avec son enfant coiffé d'une chéchia turque et fréquente les milieux indigènes.

---

(34) على أن السلطات الفرنسية كانت تميز ضمن العناصر ذات الأصول المشرقية من تحيطهم بعناية خاصة كما سبقت الإشارة.

L'un et l'autre doivent encore exploiter la prostitution[35].

ومن الحالات الجديرة بالانتباه، حالة ذلك التونسي الذي انخرط في مواجهة الحماية الفرنسية بتونس وحينما أقبل إلى المغرب أصبح خطرا يهدد الحماية الفرنسية به، وتلك من الحالات الجنينية لحركة مغاربية تتحرك ضد الوجود الفرنسي على الامتداد المغاربي، ولو بصورة مبهمة لحد الآن. هذا ما أجاب به الحاكم الفرنسي المحلي بمراكش المقيم العام بالرباط بخصوص التونسي الهادي بن محمد السباعي :

En réponse à votre dépêche (...) relative au Jeune Tunisien El Hadi ben Mohammed Sbaï, j'ai l'honneur de vous rendre compte que cet indigène est actuellement à Marrakech où il a été amené par le Commandant Maumené qui l'y a laissé après son départ remontant à quelques jours.

Il est ici agent de la société « La Chaouia » et chargé des intérêts du Commandant Maumené. Son frère Ahmed ben Sbaï est agent de la même société à Meknès.

Des ordres ont été donnés aux autorités locales pour exercer une surveillance discrète sur cet indigene[36].

وكان لسلطات الحماية المركزية كل الدواعي لتقلق من استقرار الهادي السباعي بالمغرب تخوفا من رصيده في مواجهة الحماية الفرنسية بتونس، إذ أن تقرير الإقامة العامة بتونس كان قاطعا في شأن مواقف السباعي المعادية للحضور الفرنسي بالمغارب. يقول التقرير :

J'ai l'honneur de vous faire connaître que le nommé El Hadi ben Mohammed Sebaï très connu à Tunis pour ses idées avancées, a quitté cette

---

(35) المرجع السابق Rapport à M. le Colonel Commandant la Subdivision à Casablanca, le 9 décembre 1914, le Chef de la Sûreté, signé : Carrieu.

(36) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 203, Marrakech le 17 avril 1913, Le Lieutenant-Colonel Joseph, chargé de l'expédition des affaires de la Région à M. le Commissaire Résident Général de France au Maroc, Rabat.

ville le 16 décembre dernier pour se rendre à Marrakech, comme représentant de maisons de commerce tunisiennes.

Si El Hadi Sbaï, né à Tunis en 1868, est le fils d'un notaire de l'administration des Habous. Employé tout d'abord comme interprète chez M. Abribat, interprète judiciaire à Tunis, il fut nommé en 1897 interprète près le Tribunal de l'Ouzara, sous les ordres de M. Berge, alors directeur des services judiciaires. Dans la suite, il fut attaché, en la même qualité, au Tribunal de la Driba.

En 1905, à la suite des poursuites intentées au nommé Taalbi pour offense à la religion musulmane, Hadi Sbaï, qui était de ses amis, prit énergiquement sa défense et fit une campagne de presse au cours de laquelle il se livra à de violentes attaques contre le gouvernement du Protectorat.

A la suite de cette campagne, Sbaï fut nommé, par mesure disciplinaire, greffier de 2ème classe au Tribunal régional de Gabès, mais il n'accepta pas cette mutation et fut considéré comme démissionnaire.

Il s'établit alors comme interprète libre, courtier des mines et agent d'affaires. Il était, en outre, en relation suivie avec le Prince Ismail Bey, auprès de qui il remplissait les fonctions de secrétaire et qu'il soutenait de ses intrigues vis-à-vis de certains autres membres de la famille beylicale.

Très lié avec M. Raymond Colrat, journaliste d'opposition, Sbaï documenta ce dernier dans ses campagnes contre les Administrations du Protectorat et particulièrement contre le Secrétariat Général du Gouvernement tunisien.

Membre du cercle des Jeunes Tunisiens et un des fondateurs de ce parti, Sbaï a fait partie du Comité de protestation contre l'augmentation de l'impôt «achour» puis du Comité panislamique qui s'est organisé lors de la guerre italo-turque.

Hadi Sbaï, qui affiche des idées très avancées pour son milieu et se dit libre penseur, ne fréquentait que ses coreligionnaires du groupe Jeune-Tunisien. Il est membre de la «Ligue des Droits de l'Homme» et serait affilié au parti socialiste unifié.

Sa moralité laisse à désirer, il fréquente les établissements de jeux et passe pour avoir des mœurs douteuses[37].

وتستوقفنا حالة جزائري جر تبعات تهمته بالاشتباه خلال أربع سنوات، حتى بعد تبرئته من طرف المحكمة العسكرية. فحينما تقدم بطلب الالتحاق بسلك المحاماة بالجزائر سنة 1918، طفت على السطح أحداث ماضيه كمشتبه فيه في المغرب وطرده منه سنة 1914 فعرقلت اندماجه في حياة عادية، إذ طالب الوكيل العام بالجزائر سلطات الحماية بالمغرب بتزويده بملف المعني قبل البث في طلبه.

Je suis saisi de la candidature d'un sieur Chaib Menouar ben Ahmed, sujet algérien, aux fonctions d'oukil judiciaire. L'instruction de sa demande a révélé que cet indigène a été expulsé du Maroc dès l'ouverture des hostilités comme suspect de tendance panislamique et interné (...) d'octobre 1914 à octobre 1916, époque à laquelle cet internement a pris fin en considération de l'attitude correcte gardée par l'interné.

Tout en ayant tel égard que de raison à cette mainlevée, je serais désireux de connaître les circonstances qui ont motivé l'expulsion de M. Chaib[38].

كان جواب المصالح الفرنسية بالمغرب قاطعا بتورط منور بن أحمد في الأنشطة المعادية للحضور الفرنسي :

Le nommé Chaib Menouar ben Ahmed, Algérien, [a été] expulsé du territoire du Protectorat français au Maroc en 1914.

(37) المرجع السابق. Tunis, le 18 mars 1913, le Délégué à la Résidence Générale de la République Française à M. le Général Lyautey, Commissaire Résident Général de France à Rabat.

(38) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 284/1. Alger, le 21 juin 1918. E. Robe, Procureur Général de la Cour d'Appel d'Alger à Résident Général, Rabat.

Cet individu, ancien directeur de l'Ecole Franco-Arabe d'Azemmour, a été expulsé parce que signalé comme animé de sentiments francophobes et mêlé à des manœuvres louches[39].

وبمناسبة البحث في ماضي هذا الجزائري تفصح إحدى الوثائق المتوفرة في الملف، والتي تعود إلى سنة 1914، عن حالات عدد من المشتبه فيهم الآخرين الذين اعتقلوا معه وكذا عن الأساليب التي كانت المخابرات الفرنسية تلجأ إليها للحصول على معلوماتها.

Voici les renseignements qui me sont donnés sur les intéressés par l'indicateur mis hier avec eux :

1° Si Mohamed, Turc, tient une boutique et un bain maure à Mazagan depuis 13 ou 14 ans.

2° Tefiik [sic], neveu du précédent, avec lui depuis 2 ans. Ils ont avec eux 3 femmes, sœurs ou belles-sœurs.

3° Saïd, ancien déserteur turc, habite depuis une vingtaine d'années aux Canaries ou au Maroc, y a laissé une fille.

4° Ibrahim, libanais musulman, tenait une cantine à Safi et un commerce de céréales en association avec un juif.

5° Taha Sildar Madani, ancien receveur de la Médina [sic pour Médine] en fuite de Turquie, demeurait à Safi où il faisait des quêtes pour les Lieux Saints.

6° Un Algérien, directeur d'école franco-arabe de Mazagan, passé en Conseil de guerre au mois d'août et acquitté[40].

---

(39) المرجع السابق Rabat, le 15 septembre 1918. Le Secrétaire Général adjoint du Protectorat, Chef du Cabinet Diplomatique à M. le Directeur du Service des Renseignements Résidence Générale.

(40) يتعلق الأمر بشعيب منور بن أحمد سابق الذكر. ولم تشفع له التبرئة من طرف المحكمة العسكرية بل وقع حبسه خلال سنتين كما تقدم.

7° Un Algérien, adjoint au précédent. Tous deux ont été expulsés comme agitateurs.

8° Un Espagnol de Valence, expulsé de Marrakech. Sur le bateau, celui-ci lisait les journaux espagnols aux autres.

Les Turcs pensent que leur gouvernement ayant dû arrêter des Français, ceux-ci usent de représailles.

Les deux Algériens se considérant français, ne comprennent pas la mesure prise à leur égard. Ils se disent victimes d'ennemis puissants.

En résumé, il n'y a parmi ces individus aucun Turc de condition venu faire de la propagande panislamiste[41].

ولم تكن مصالح الحماية المركزية لتأخذ بالخلاصة التي ينتهي إليها تقرير الاستعلامات هذا، بل كان مصير كل المشتبه فيهم الطرد خارج المنطقة المغربية الخاضعة لفرنسا. بيد أن بعض الوثائق تكشف عن نشاط حثيث لبعض المشتبه فيهم لمقاومة الحضور الفرنسي. ولعل من المسارات المعبرة بهذا الصدد مسار ذلك المغربي الذي تجول كثيرا جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولما عاد إلى المغرب ظل مشتبها فيه إلى أن اعتقل.

El Hadj Mohammed ben Ali Demnati de la secte des Aissaoua a été arrêté à Marrakech, ramené à Safi et écroué à la prison de la ville.

El Hadj Demnati se livrait ici à la propagande panislamique. Interrogé sur ses antécédents il a déclaré qu'il y a sept ans il s'est rendu à la Mecque (...) en passant au préalable par l'Algérie et la Tunisie. Il visita successivement pendant 14 mois Tlemcen, Oran, Alger. De là il se rendit à Tunis où il séjourna un mois.

Il partit ensuite à la Mecque et en revenant s'arrêta à Alexandrie où il vécut 14 mois chez le Mokkadem de la Zaouia des Aissaoua de cette ville, El Hadj Mohammed Tmarra, fabricants de meubles.

---

(41) المرجع السابق Casablanca, le 30 novembre 1914, Rapport à M. le Chef du Service de Renseignements, Casablanca, signé: Le Chef de la Sûreté.

Il revint à Tunis et vécut 5 mois avec un nommé El Hadj Abdallah Soussi, employé chez un avocat français habitant rue de Rome.

Ses amis de Tunis et d'Égypte avec lesquels il était resté en relation lui adressaient assez régulièrement les journaux locaux de tendance panislamiste. (...) Interrogé sur le motif de sa fuite à Marrakech, Demnati prétend qu'il est allé pour affaires mais la chose est inexacte car il avait appris l'arrestation des Turcs en ville et il a jugé prudent de s'éloigner de Safi plutôt que de rentrer chez lui[42].

يلاحظ إذاً من خلال الوثائق السالفة مدى القسوة التي عالجت بها مصالح الحماية الفرنسية بالمغرب مسألة "المشتبه فيهم" سواء تورطوا أم لا في الأنشطة الدعائية للجامعة الإسلامية. وكان "العثمانيون" يُخصُّون بمراقبة خاصة، إذ أن المخابرات الفرنسية على الصعيد المتوسطي كانت ترصد التحركات العثمانية الفعلية والمفترضة لمعاكسة التوسع الفرنسي في المغرب. من ذلك ما بعث به السفير الفرنسي بالقاهرة إلى وزير الخارجية الفرنسي في دجنبر 1913.

On m'a signalé que Hassan El Chereï[43] (...) a reçu dernièrement une lettre venant de Taza. Cette lettre est datée du 19 Zil Kada (19 octobre) et signée de Hussein Kiazim, l'un des émissaires de l'Union Maghrébine.

Kiazim annonce qu'il est arrivé à Taza le 7 Zil Kada [7 octobre], que la ville est très bien gardée, qu'il s'y trouve environ 15000 hommes bien armés avec plusieurs batteries de campagne et beaucoup de mitrailleuses. Il ajoute que les 7 officiers turcs envoyés par l'Union Maghrébine font de l'excellente besogne et que plusieurs marocains sont déjà instruits pour avoir pu être

---

(42) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 203, Saffi le 3 décembre 1914, le Capitaine Leclerc, Chef des Services Municipaux de la ville de Saffi à M. le Chef de Bataillon Commandant le Cercle Abda.

(43) زعيم "الاتحاد المغربي"، وقد تقدم ذكره في وثائق سالفة.

nommés capitaines. Il exprime enfin l'opinion qu'étant donné l'état de défense de la ville de Taza, il est à souhaiter qu'une attaque de Français se produise à bref délai[44].

تدلنا مثل هذه الرسالة على المشاركة الفعلية لعثمانيين حقيقيين في المقاومة المغربية لتقدم القوات الفرنسية على الخط فاس تازة، وهذه المشاركة من الأمور التي أتى عليها النسيان. كما تدلنا أيضا على كون مصالح الحماية كانت لها دواع ملموسة لتوجس الخطر المحتمل من كل من كانت له صلة بالدولة العثمانية، ومن ثم شدة عنايتها بمراقبة كل العناصر المشرقية التي صنفتها تحت تسمية "العثمانيين" أو "المشتبه فيهم".

خلاصة

من خلال استقراء وثائق نانت إذاً، والمتعلقة بـــ"المشتبه فيهم" غداة قيام الحماية بالمغرب، سواء كانوا مشارقة أو مغاربة، وسواء صنفتهم المصالح الفرنسية كدُعاة للجامعة الإسلامية أم كـــ"عثمانيين" فإنه بالإمكان الخروج ببعض الاستنتاجات:

– ضايق بعض هؤلاء "المشتبه فيهم" تقدم مشروع الحماية الفرنسية في بعض الأحيان بكيفية جدية ولا سيما في بعض الجهات الحيوية بالنسبة لبسط النفوذ الفرنسي مثل جهة تازة.

– كان تنوع التكوين البشري والديني لهذه المجموعة يدل على حركية هامة في مستوى الهجرة بين أجزاء جنوب الأبيض المتوسط شرقا وغربا في عملية معقدة تتداخل فيها المغامرة بالمقاومة. ولعل ما عرفه المشرق العثماني من اضطرابات خلال العشرية الأولى من القرن هو السياق الذي تفهم في إطاره

(44) CADN, Maroc, DAI, inventaire 8, carton 203. Le Caire, le 12 décembre 1913, M. Defrance, Ministre plénipotentiaire, chargé de l'Agence et du Consulat général de France au Caire à M. Doumergues, Président du Conseil, Ministre des Affaires Étrangères, Paris.

الكثرة النسبية للأتراك الفارين من المشرق. وكيفما كانت حالتهم، فإن عددا هاما منهم كان يمثل خطرا على النفوذ الفرنسي بالمغرب لمجرد انفتاحهم على مجريات الشؤون الدولية وعلى الأفكار التحررية المنتشرة في المشرق.

- كانت تلك التحركات البشرية بين أطراف الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تدل على تعدد الجسور التواصلية بين الشرق والغرب، لكن بعد أن آلت الأمور إلى انتصار الوجود الفرنسي بالمغرب، أفلحت الكتابات الكولونيالية في محو أخبار مثل تلك التحركات من الذاكرة.

- أخيرا، يضعنا استقراء أرشيف نانت في محضر تلك الذاكرة بالذات، بما فيها من تعقيدات واحتمالات.

Archives ottomanes en Tunisie et histoire régionale

Abdelhamid HENIA
Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis,
Laboratoire de Recherche «Diraset – Etudes maghrébines»

Deux études importantes, au moins, furent consacrées à l'évaluation de l'apport des archives ottomanes à l'historiographie tunisienne. Il s'agit de deux articles publiés, dans le collectif dirigé par Jaques BERQUE et Dominique CHEVALIER intitulé : *Les Arabes par leurs archives*[1], par Mohamed-Hédi CHERIF et Lucette VALENSI. Les deux textes s'intéressent principalement à l'histoire économique et sociale de la Tunisie d'une manière générale. L'approche des auteurs est globale ; et l'histoire régionale y occupe une place limitée. D'où l'interrogation principale de cette contribution : dans quelle mesure est-il possible d'écrire l'histoire régionale ou locale en Tunisie au cours de la période moderne à partir des archives beylicales (au cours des XVIIe, XVIIIe et XIXe siècles) ?

L'exposé voudrait reprendre à nouveaux frais la réflexion générale sur les rapports entre la construction de l'objet en histoire et les archives. Le choix d'une archive spécifique, ne pèse-t-il pas fortement sur la construction de l'objet ? L'objectif consiste donc à remettre la construction même des archives beylicales au cœur de notre enquête historique. Faut-il voir ce que nous donnent ces archives et nous arrêter là ou voir d'abord le processus de leur fabrication ?

---

(1) CHERIF (Mohamed-Hédi), 1976 : «L'histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIII siècle à travers les sources locales : enseignement et perspectives», in *Les Arabes par leurs archives* (publié sous la direction de Jaques BERQUE et Dominique CHEVALIER), Paris, pp. 101-118 ; VALENSI (Lucette), 1976 : «La Tunisie des XVIIIe et XIXe siècle : des archives générales du gouvernement à l'histoire sociales», *idem*.

Doit-on passer directement à leur interprétation immédiate en oubliant les acteurs qui ont fabriqué ces documents ? Comment et dans quelles perspectives les agents du beylik ont-ils produit les archives de l'Administration centrale du Bardo? Dans quelle mesure nous informent-elles sur les régions de l'intérieur?

Conditions de la production des archives ottomanes et leurs usages

Je voudrais au départ rappeler la définition des archives que propose Jean FAVIER au début de son livre sur *Les archives*, : « Les archives sont l'ensemble des documents reçus ou constitués par une personne physique ou morale, ou par un organisme public ou privé, résultant de leur activité, organisé en conséquence de celle-ci et conservé en vue d'une utilisation éventuelle»[2]. Cette définition met l'accent sur les acteurs promoteurs de l'opération d'archivage, le travail de construction (organisation et conservation) des archives, et enfin leur usage.

D'une manière générale, les pouvoirs centraux ne commencent réellement à construire des archives au sens vrai du terme qu'à partir de la naissance de l'État moderne. Avant, on ne prête aucune attention aux archives et aux techniques d'archivage. Par conséquent, il serait bon de s'interroger sur le moment qui connaît la naissance des archives en Tunisie. A partir de quel moment les archives du beylik sont-elles constituées et pour quels usages (politiques) ? D'un autre côté, il serait bon de savoir à partir de quel moment l'historien en Tunisie commence à donner une importance aux archives pour le besoin de son enquête. Si l'on part d'une étude récente faite par Jean BOUTIER, l'historien en Europe n'a commencé à s'intéresser aux archives pour construire ses objets, qu'à partir du XVIIe siècle [3].

---

(2) Jean FAVIER, *Les archives*, Paris, PUF, coll. Que sais-je ?, 1959, p. 3.

(3) Jean BOUTIER, 2001 «L'usage historien des archives», in *Corpus, sources et archives*, séminaire coordonné par Abdelhamid HENIA à l'IRMC de Tunis, pp. 9-22.

L'usage des archives par les historiens tunisiens de l'époque moderne

Il est utile à mon avis de voir comment la notion de l'archivage est née ou récupérée par les historiens de l'époque. Ibn Abî Dinâr, auteur d'*al-Mu'nis fî akhbâr Ifrîqiyya wa Tûnis*, qui achève l'écriture de son livre vers 1681-1682, n'utilise pratiquement pas de documents d'archive. Il se fonde sur les ouvrages écrits avant lui pour les époques reculées et sur les témoignages de la mémoire collective qui a cours dans la ville de Tunis de l'époque. En fait, l'historien ne fait que continuer, ici, une tradition ancienne. Ibn Khaldoun, lui non plus, ne se fonde pratiquement sur aucune sorte d'archive : il s'appuie sur des témoignages directs ou indirects (en se documentant à partir des écrits d'auteurs précédents) et sur ses propres observations surtout en matière d'exercice du pouvoir ou en ce qui concerne les genres de vie au Maghreb.

Pour écrire l'histoire de l'Ifrîqiyya vers la fin de la période hafside (soit du début du XVIe siècle jusqu'en 1574) et au cours de la période ottomane jusqu'en 1681-1682, Ibn Abî Dînâr précise bien qu'il puise ses informations d'abord dans la chronique d'al-Zarkashî[(4)]. Celle-ci s'arrête vers 1525. Ibn Abî Dînâr prend la précaution d'avertir qu'à partir de cette date, il n'a pas d'autres textes sur lesquels il peut se fonder. En panne d'informations, Ibn Abî Dînâr doit construire son propre corpus documentaire en comptant exclusivement sur la «mémoire collective»[(5)] de la ville de Tunis telle qu'elle est collectée à partir des témoignages oraux de la seconde moitié du XVIIe siècle :

---

(4) ZARKASHÎ (Muhammad bin 'Ibrahim al-), 1966 : *Târîkh al-dawlatayn al-muwah'h'idiyya wa al-h'afçiyya* , édi. Critique de Muhammad Mâdhûr, al-Maktaba al-ᶜAtîqa, Tunis, 189 pages.

(5) Le concept de « mémoire collective » est emprunté au fameux livre de HALBWACHS (Maurice), *La mémoire collective*, Paris, PUF, 1950.

"Wa lammâ tawallâ (al-Hasan) rafa'a al-mukûsât kullahâ, wa 'ajrâ al-'âda al-'uthmâniyya... wa hunâ intahâ al-naql al-ladhî qayyadahû al-Zarkashî wa lam aṭṭali' 'alâ mâ siwâhu illâ mâ talayqaytahu min ahl al-ḥâdhira, wa lihâdhâ na'tî bihi jumlan wa lâ tafçîlan wa lam ' uqayyid nafsî bi-târîkh al-waqâ'i'i liqillat al-dẓabti wa lam ajid man lahu ihtimâmun bi-hâdhâ al-'amri. Fa-'aqûlu wa bi-l-lâhi al-musta'ân : sami'tu man yadhkuru min ahli Tûnis... »,

Ce que nous traduisons par : «Quand (Mawlay al-Hassan : (1525-1543) accède au pouvoir, il augmente toutes les taxes (*al-mukûsât kullahâ*) et institue une nouvelle, le droit coutumier des Ottomans (*al-'âda al-'uthmâniyya*) (...) ; ici s'achève le récit (*al-naql*) d'al-Zarkashî, et je n'ai trouvé aucun autre sauf celui que j'ai pu recueillir auprès des habitants de la capitale (*al-ḥâdhira*). Pour cela, je rapporte les faits d'une manière globale et sans détails. Je n'ai pas cherché à dater les faits, vu l'imprécision des récits. Je n'ai trouvé personne qui s'intéresse à cette question. Alors je dis en comptant sur l'aide de Dieu : j'ai entendu dire chez les habitants de Tunis...»[6]

Il faut attendre donc le XVIIIe siècle pour voir des historiens tunisiens commencer à utiliser des documents d'archives pour construire leurs objets[7]. Al-Wazîr al-Sarrâj qui écrit au cours des années 1720 son *Ḥulal al-sundusiyya*, reproduit des documents d'archives, notamment les traités de paix tuniso-algériens de 1614 et de 1628. D'ailleurs ces traités ne sont connus aujourd'hui que grâce à son œuvre. La preuve que ces documents de caractère politique et diplomatique ont fait l'objet d'une conservation pour servir ultérieurement ; autrement on ne comprendrait pas comment ces documents sont parvenus à des historiens écrivant au cours du siècle

---

(6) IBN ABI DINAR, *al-Mu'nis fî 'akhbâri Ifrîqiyya wa Tûnis, éd.* al-Maktaba al-ᶜAtîqa 1967, Tunis, p. 161.

(7) Un tel phénomène, avions-nous noté, a débuté un siècle avant en Europe, voir Jean BOUTIER, 2001 « L'usage historien des archives », *op. cit.* p.17.

suivant[8]. Force donc est de constater le décalage entre les acteurs politiques et les historiens quant à la prise de conscience de l'utilité et de l'usage des archives.

C'est surtout avec l'historien Ibn Abî Dhiyâf qui écrit son *Ithâf* au cours des années 1860, que l'usage des archives dans l'enquête historique devient fréquent. L'ouvrage *al-Ithâf* comporte. en effet, d'abondants documents d'archives reproduits dans leur totalité à partir des originaux dont on peut trouver aisément la trace encore aujourd'hui aux *Archives nationales*. Il faut dire aussi que l'historien a passé sa vie professionnelle auprès des beys du XIXe siècle en tant que ministre de la plume (ou *Bâsh kâtib*). Certains des documents reproduits sont de sa propre plume. Il a accès aussi à la correspondance officielle du bey et de ses ministres.

En somme, on peut dire que l'enquête dans les archives devient dès le début du XVIIIe siècle en Tunisie, un mode de production historiographique pour certains auteurs dont on pourrait suivre la production au cours du XVIIIe et XIXe siècles. Ceci est en ce qui concerne l'usage des archives par les historiens de l'époque moderne. Qu'en est-il, à présent, de la conservation et de l'usage de ces archives par le beylik.

Mise en place des archives par l'Administration beylicale et leurs usages

L'établissement des archives par les autorités politiques en Tunisie en vue d'en faire une source d'information centrale, une technique de savoir, et une mémoire pour servir l'exercice du pouvoir a dû commencer très probablement dès l'époque hafside (début XIIIe

(8) Ceci n'a rien avoir avec le fait que le registre fiscal le plus ancien qu'on ait dans les *Archives Nationales de Tunisie* remonte à 1676. Ce registre et les quelques autres qui datent de la première moitié du XVIIIe siècle seraient les seuls sauvés après le sac de la ville de Tunis par les milices turques d'Alger en 1756.

– fin XVIe siècles). Le phénomène a dû prendre des proportions importantes avec l'installation du pouvoir ottoman en 1574, et surtout à partir du début du XVIIe siècle. 'Uthmân Dey (1598-1610) serait, en effet, le premier dirigeant turc à codifier la ponction fiscale et aurait mis en place le premier registre fiscal, le fameux « registre rouge » : *al-zimâm al-ahmar* [9]. Ce travail de codification a dû être fait, très probablement, à partir de documents d'archives remontant à l'époque hafside. En tout cas, plusieurs contributions mentionnées dans les registres fiscaux du XVIIe et XVIIIe siècles, remontent à la période hafside. L'usage du terme registre (*zìmâm* ou *daftar*) traduit en lui-même un mode de conservation et de classement des archives. En Tunisie, l'archivage a d'abord porté sur la fiscalité, sans doute parce que ce secteur a fait l'objet du premier monopole au niveau de l'exercice du pouvoir. Les registres fiscaux constituent le fonds le plus ancien et le mieux conservé dans les *Archives nationales de Tunisie.* Ainsi, la fiscalité apparaît comme indissociable d'une politique de conservation et d'instrumentalisation des archives. Avec elle, une certaine science de l'Etat se met progressivement en place et produit ses propres catégories en matière d'archivage. Elle a ainsi circonscrit en Tunisie l'une des premières figures majeures de la science de l'Etat. Au fur et à mesure que les archives se classent et s'organisent, l'Etat en Tunisie se construit et s'affermit.

Les registres fiscaux établis par l'Administration centrale sont à l'image de la nature du pouvoir qui s'exerce à l'époque sur les communautés. Pour fonder un État territorial en Tunisie, les Turcs se heurtèrent dès le départ à la résistance des populations locales. Doté d'un appareil politico-militaire «moderne», donc efficace, le régime beylical à partir du XVIIe siècle finit par s'imposer à toutes les communautés de l'intérieur. Cependant, il se contente, du moins au début, d'une simple reconnaissance de sa suzeraineté sur les

(9) Aujourd'hui, ce registre est considéré comme disparu.

communautés locales exprimée par le versement régulier de l'impôt. Autant dire donc, que la fiscalité à l'époque constitue l'axe central autour duquel s'articulent les rapports du beylik avec les populations locales.

Sur le plan fiscal, d'une manière générale et jusqu'au milieu du XIXe siècle, chaque communauté locale a sa liste fiscale particulière. Les contributions sont globales et forfaitaires, elles pèsent toujours sur l'ensemble d'une communauté et jamais sur des individus pris isolément. A l'image de sa fiscalité, l'autorité du pouvoir central sur ces communautés est, elle aussi, globale et partant limitée. La tâche de la répartition des impôts incombe entièrement aux notables locaux. Elle reste une affaire interne jusqu'au milieu du XIXe siècle. Produites par l'Administration beylicale du Bardo, les archives ottomanes en Tunisie jusqu'au milieu du XIXe siècle n'informent principalement que sur les affaires touchant directement le centre politique. De quoi sont-elles constituées et sur quoi informent-elles?

- **Une description matérielle des archives beylicales et de leur contenu**

Rédigées par divers agents de l'Administration centrale du Bardo dans le cadre de l'exercice de l'autorité, ces archives n'offrent qu'un éclairage ponctuel, limité à certains faits et sujets[10]. Les archives beylicales sont particulièrement pauvres pour le XVIIe siècle : nous ne disposons pour ce siècle que d'un seul registre fiscal daté en 1676 ; c'est le plus ancien que nous ayons sur la régence de Tunis de l'époque ottomane, avions-nous noté. La série des registres est lacunaire et décousue pour la première moitié du XVIIIe siècle. Le

(10) M.-H. CHERIF observe à ce propos que « sans le secours des archives européennes, il aurait été impossible de fixer les cadres temporels qui ont servi de support à notre travail, ni d'appréhender certaines questions, d'ordre économique en particulier » (CHERIF, 1986 : *Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn ben 'Alî (1705-1740)*, Pub. de l'Université de Tunis, 2t. 1984 et 1986, voir t.2, p. 221).

sac du palais du Bardo en 1756 par la milice d'Alger aurait été pour beaucoup dans la perte des documents de l'époque antérieure. Les registres deviennent nombreux au fur et à mesure que l'on avance du milieu du XVIIIe siècle vers le milieu du XIXe. Ces documents beylicaux, écrits dans une langue proche du parler tunisien, consignent les rentrées et les dépenses effectuées par le beylik à l'échelle d'une tribu, d'un village ou d'une oasis[11], ou au niveau d'une activité particulière comme la ferme des cuirs et peaux (*lizmat dâr al-jild*). Les archives, ainsi organisées et collectées, constituent pour l'Administration centrale du Bardo l'une des techniques de savoir et de domination. Elles servent surtout à fournir des informations précises pour exercer ses divers monopoles, en l'occurrence fiscal et militaire.

Les registres fiscaux sont généralement de grand format, avec des dizaines de pages et une reliure en cuir, leur donnant une solidité certaine. Tels qu'ils se présentent, ces registres dénotent qu'il existe à l'époque toute une équipe bien rodée au sein de l'Administration du Bardo commise à l'opération d'archivage. D'ailleurs le contenu de ces registres est, le plus souvent, le produit d'une collecte de données éparses réalisée par les scribes.

Dans ces archives, on voit de plus en plus de documents fabriqués par la bureaucratie beylicale non seulement pour transmettre une information, ou conserver un souvenir (de tels objets sont très connus par les administrations des pouvoirs politiques depuis l'antiquité), mais également pour capitaliser une mémoire de pratiques fiscales et surtout pour fournir des données pour l'action et l'analyse politique. Ainsi, le document d'archive devient pour l'Administration

(11) Comme le note bien le professeur M.-H. CHERIF, « Paradoxalement, les archives beylicales renseignent plus sur les campagnes que sur les sociétés citadines. C'est que la fiscalité dans les cités pèse surtout sur les activités et elle est le plus souvent donnée en fermage à des particuliers (*lazzâm*). Ces derniers ne laissent presque pas de traces de leurs activités dans les archives beylicales », in : *Pouvoir et société…*, t.2, p. 228-229.

beylicale une technique de savoir pour entretenir sa domination. C'est le cas notamment de la liste des prisons et prisonniers de Tunis établie par l'administration beylicale en 1762. A l'origine de l'établissement de cette liste, il y a sûrement une interrogation du beylik sur l'état de sécurité dans la capitale à l'époque. Dans ce document, on cherche moins à connaître les prisonniers pour les ficher qu'à les compter pour évaluer le risque qu'ils représentent par la nature des délits commis. Il n'est pas par hasard que l'on compte des *nafr* (individus) et non des personnes particulières ; sans doute on n'est pas encore arrivé au stade de vouloir ficher les personnes réputées dangereuses[12]. Ceci se réalisera plus tard quand l'Administration beylicale se dote d'une structure policière forte, avec un système pénitencier plus particulièrement à partir du milieu du XIXe siècle.

Histoire des régions de l'intérieur jusqu'au milieu du XIXe siècle

Quels enseignements sur l'histoire des régions de l'intérieur pouvons-nous tirer de ces documents ? Dans ces documents, nos informations sur les communautés locales se réduisent à des listes fiscales propres à chacune d'elles avec des comptes précis. Pour le reste, ils sont totalement muets. Nous ne savons rien sur les contribuables, ni sur la manière dont les impôts sont répartis ou collectés. On mentionne, tout au plus, les dégrèvements et les privilèges accordés aux notables locaux. Autant dire que ces documents n'informent pas du tout sur la vie intérieure des communautés locales. Certes, on peut recenser les différents groupes humains et dresser une liste complète des localités. Malheureusement, nous ne pouvons pas toujours les localiser territorialement, ni préciser

---

(12) HENIA (Abdelhamid), 1983 : "Prisons et prisonniers à Tunis vers 1762 : système répressif et inégalités sociales", in *Les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane*, actes du V° Symposium du Comité International d'Etudes Pré-ottomanes et Ottomanes (C.I.E.P.O.), tenu à Tunis entre le 13 et le 18 septembre 1982, pub. de la *Revue d'Histoire Maghrébine*, 10° année, n° 31-32, Tunis, pp. 223-252.

leur importance numérique, fût-ce d'une manière approximative. Sauf exception : les archives beylicales conservent un document unique qui date de 1726-1727. Il porte sur une vingtaine de tribus céréalières et agropastorales, réparties entre le Nord et le Centre du pays. Il donne une liste nominale des familles en indiquant les personnes avec une recension de leurs biens imposables. L'on conçoit sans peine l'intérêt de ce document pour la connaissance intime des structures de la société tribale(13).

Nous n'avons pas de traces dans les archives ottomanes sur le commerce intérieur, sauf quelques opérations d'achat effectuées pour le compte du beylik. Nous pouvons aussi avoir une idée sur les produits agricoles et ceux de l'artisanat pratiqué par les populations locales, mais nous ne pouvons nous étendre sur les procès de production.

De toute évidence, ces documents fiscaux ne sauraient informer d'une manière générale que sur les rapports du pouvoir beylical avec les populations locales. Ils ne peuvent offrir qu'une image réfléchie – voire déformée – de la vie de ces populations locales, à travers le prisme beylical. Ils permettent de déterminer les bénéficiaires et les victimes de la ponction fiscale, la répartition du poids de l'impôt selon les régions. D'ailleurs de nombreuses études ont été faites à partir de ces documents pour déterminer justement l'action du beylik sur les régions de l'intérieur(14).

---

(13) *Archives Nationales de Tunisie*, registre n° 620. Sur ce document lire VALENSI (L.), *Fellahs tunisiens...*, op. cit. ; CHERIF (M.-H.), "Tribus tunisiennes des débuts du XVIII° siècle : caractéristiques culturelles et sociales", in *Actes du colloque : structures et cultures précapitalistes*, Paris 1981, pp. 291-310 ; du même, "Document relatif à des tribus tunisiennes des débuts du XVIII° siècle : enseignements démographiques et économiques", *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, n° 33, 1° fasc. 1982, pp. 67-95 ; HENIA (A.), "La propriété et la famille chez certaines tribus tunisiennes du début du XVIIIe siècle" (en arabe), in *Les Cahiers de Tunisie*, T. XXX, 1982, n° 121-122, pp. 171-185.

(14) VALENSI (L.), *Fellahs tunisiens...*, op. cit. ; CHERIF (M.-H.), 1984-1986 : *Pouvoir et société...*, op. cit. et bien d'autres encore.

Ainsi, les archives beylicales jusqu'au milieu du XIXe siècle imposent des limites à nos ambitions quand nous voulons les mobiliser pour l'étude des populations locales. Ces limites sont autrement faciles à définir, autrement difficiles à comprendre. En bref, nous avons relativement assez de documents d'archives pour comprendre les rapports que cherche à établir l'Administration centrale avec les régions de l'intérieur et pour définir, de la manière la plus fine, l'attitude du pouvoir central vis-à-vis des populations locales. Pour une connaissance nuancée de ces populations locales et surtout pour la détermination de leurs attitudes vis-à-vis du centre, ces archives sont presque muettes.

L'on voit donc le défaut majeur de telles archives. Aussi, est-il impossible, sinon par extrapolation et avec tous les risques que cela comporte, de présenter tout ce que les scribes cachent volontairement ou involontairement des réalités (fiscales) locales, de montrer ce qui est réellement perçu comme impôt par le beylik ou ses agents, de présenter d'une manière nuancée l'attitude des populations locales vis-à-vis du centre. Pour essayer de percer les secrets et les spécificités régionales, du moins jusqu'au milieu du XIXe siècle, les chercheurs sont obligés de faire un effort supplémentaire pour inventer leurs propres corpus documentaire en cherchant d'autres documents autres que ceux produits par l'Administration du beylik.

D'abord du côté des chroniques[15]

La production historiographique de la période ottomane est, de notre point de vue, très décevante. Les historiens de cette époque (qualifiés de «chroniqueurs» par l'historiographie contemporaine en Tunisie) sont tous citadins, lettrés et plus ou moins proches des

---

(15) Elles ont fait l'objet d'une étude systématique à laquelle nous ne pouvons que renvoyer ceux qui s'intéressent à cette production historiographique : il s'agit de l'ouvrage très précieux d'Ahmed ABDESSALEME (1973 : *Les historiens tunisiens des XVII°, XVIII° et XIX° siècles. Essai d'histoire culturelle*, Tunis).

milieux du pouvoir. Ils expriment surtout le point de vue du centre. Ils s'intéressent aux faits politiques et religieux saillants de la capitale et très accessoirement des régions de l'intérieur. Parfois ils parlent des tribus guerrières, mais juste pour nous informer de leur défaites face au pouvoir central, ou de leur mauvaise religiosité.

Les archives familiales et les actes d'appropriation des biens-fonds

Outre les *Archives du domaine de l'État*, notamment les archives de l'ancienne Direction des habous, presque chaque famille, surtout dans les localités où existe une tradition de l'écrit, possède ses propres archives, composées essentiellement d'actes notaires. L'historien peut puiser dans ces fonds une documentation très riche pour connaître les réalités locales(16). Il s'agit surtout des fondations pieuses, d'actes d'appropriation, de documents notariaux consignant de partages successoraux, d'opérations de complant etc.

En dépit de leur intérêt, ces sources n'ont pas fait, jusqu'à nos jours, l'objet d'inventaire méthodique. Pour les obtenir, il est impératif d'entreprendre des recherches documentaires auprès des familles et en particulier auprès de celles qui ont compté en leur sein des notaires. Ces derniers ont l'habitude de conserver les archives des familles clientes. Les coffres de certaines anciennes familles de notaire regorgent toujours de documents notariaux d'une richesse documentaire inépuisable. Malheureusement, ces documents sont jalousement (et religieusement) gardés par les héritiers de peur de perdre un héritage acquis ou d'encourir des risques et des ennuis inattendus. Les archives locales, familiales en premier lieu, sont donc le seul dernier recours pour l'historien qui veut pénétrer les fins fonds

---

(16) M.-H. CHERIF y a trouvé la matière d'un important article sur de la région du Sahel au cours de la période moderne (1979 : "Propriétés des oliviers au Sahel des débuts du XVIIe à ceux du XIXe siècle", in *Actes du I^er Congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb*, Tunis, 2 tomes, voir t. II, pp. 209-252).

de la vie quotidienne des régions de l'intérieur surtout pour les XVIIe, XVIIIe et la 1ère moitié du XIXe siècles.

La naissance des archives caïdales

A partir du milieu du XIXe siècle, les informations fournies par la bureaucratie beylicale sur les régions de l'intérieur deviennent abondantes, plus variées et moins sèches. Le changement est consécutif à un renversement des rapports de force entre le pouvoir central d'une part et les communautés locales d'autre part. À l'origine de ce changement réside une série de réformes entreprise par le beylik au milieu du XIXe siècle. À cette date, les rouages de l'État territorial se perfectionnent. Les difficultés financières, consécutives à l'expansion européenne, imposent aux dirigeants du beylik la nécessité de procéder à des réformes fiscales et administratives pour l'accroissement des revenus procurés par l'intérieur du pays. Le nouveau système d'imposition implique un recensement total de tous les contribuables (mâles, pubères et valides) et de leurs richesses matérielles. L'opération a porté sur toutes les communautés locales (villageoises, tribales et oasiennes). Seules les cinq principales villes de la régence (Tunis, Kairouan, Sousse, Monastir et Sfax) ont échappé, pour un temps, au recensement et par conséquent au paiement des nouvelles taxes.

D'un autre côté, ces réformes changent radicalement le mode d'articulation des communautés locales avec le pouvoir central. Il est mis fin ainsi à tous les particularismes fiscaux constituant jusque-là la pierre angulaire de l'autonomie interne de ces communautés vis-à-vis du pouvoir central. L'uniformisation du mode de répartition des impôts permet aux agents de l'État d'établir des rapports à la fois directs et individuels avec les contribuables sans être obligés de passer par la médiation des notables locaux. Moins autonomes vis-à-vis du beylik, ces notables deviennent de véritables agents rémunérés (fonctionnarisés) et représentent autant, sinon plus, les intérêts du

pouvoir central que ceux des populations locales. Ces notables sont les fameux caïds.

Nous disposons à partir de cette date d'une masse d'informations importante. Elle permet une connaissance beaucoup plus nuancée des réalités locales. L'une des conditions du choix et de la nomination des caïds, est la maîtrise de l'écriture. Ils doivent fournir des informations précises sur les communautés qu'ils dirigent pour permettre au centre de prendre les décisions adéquates. Ils sont appelés aussi à exprimer par la même occasion les besoins du local. Ainsi la maîtrise de l'écriture pour les caïds n'est pas un simple signe de distinction sociale. Elle leur permet de répondre aux impératifs de divers centres de décision.

L'usage de l'écriture par les caïds exprime parfaitement comment l'Etat à l'époque tend à se doter d'une bureaucratie qui permet de fournir autant d'informations nécessaires pour gérer, décider et gouverner. Technique de savoir, l'institution du caïd procure au pouvoir central un instrument beaucoup plus approprié pour territorialiser davantage les populations locales. On comprend pourquoi un fonds de correspondances des caïds est apparu à partir du milieu du XIXe siècle en Tunisie[17]. Ce fonds devient abondant pratiquement à partir de l'émergence d'une manière fulgurante de la figure du caïd notable. Les correspondances caïdales présentent l'intérêt inestimable d'offrir une masse d'informations riches et variées sur les réalités quotidiennes des régions de l'intérieur. Elles décrivent la vie dans ces régions dans leurs moindres faits et gestes ;

---

(17) *Archives nationales de Tunisie*, voir Série historique : « les correspondances des caïds ». On assiste au même phénomène en Algérie. La thèse de Colette ESTABLET (1991 : *Être caïd dans l'Algérie coloniale*, Editions CNRS, Paris) est fondée pour l'essentiel sur une documentation émanant du fonds des correspondances des caïds avec l'Administration coloniale au cours de la seconde moitié du XIXe siècle. Le Maroc ne fait pas exception sur ce plan (voir Abderrahmane EL MOUDDEN, 1995 : *al-Bawâdî al-maghribiyya qabla al-isti'mâr : qabâ'il Inâwin wa-l-makhzan bayna al-qarn al-sâdis 'ashar wa-l-tâsi' 'ashar*, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat).

relatent les événements du point de vue interne, et révèlent les mentalités locales. Par leur ''bavardage'', ces correspondances restituent la chaleur et la densité de la vie locale, cruellement absentes des documents fiscaux, et expriment ainsi un point de vue interne dont les registres fiscaux ne rendent pas compte.

Confrontées entre elles, ces correspondances permettent aussi de corriger certains partis pris des auteurs de ces documents. Certaines lettres font état d'instructions confidentielles, révèlent certains dessous de la politique du beylik. Il n'est pas un hasard que la plupart des études régionales réalisées par les historiens porte sur la seconde moitié du XIXe siècle. Elles sont toutes faites à partir du fonds documentaire constitué principalement par les «correspondances des caïds».

*

*   *

Les informations sur les réalités locales ne manquent pas donc. Cependant, elles ne sont pas toujours en quantités suffisantes. Mais c'est mieux que rien : mieux vaut une analyse déséquilibrée que l'analyse unilatérale d'une réalité à deux faces. Cependant, il faut se mettre en garde de ne pas fétichiser les archives. Car ce ne sont pas ces dernières qui font les objets de recherche ; ce sont surtout les questionnements de l'historien qui précisent leurs contours et déterminent les corpus documentaires pour formuler des réponses adéquates aux questions posées. L'historien est ainsi amené à inventer son propre corpus d'informations, même si l'on n'a pas pensé, avant lui, à accumuler des archives particulières.



Royaume du Maroc
Université Mohammed V - Agdal
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 123



LES OTTOMANS AU MAGHREB

A TRAVERS LES ARCHIVES LOCALES ET MEDITERRANEENNES



Coordination
Abderrahmane EL MOUDDEN et Abderrahim BENHADDA